IJA # 167

الكميّة و النوعيّة في الإستراتيجيّة الإسرائيايّة

Al-Kammīyah wa al-Nawīyah fī al-Istirātījīyah al-Isrāīlīyah

Harkābī, Yahūshafāṭ

Nicosia, 1987

دراسات وابحاث

الكمية والنوعية

في الاستراتيجية الاسرائيلية

الجُزءُ الثّاني

تأليف

يهوشفاط هركابي (وآخ)

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

الكميّة والنوعيّة
في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

الكميّة والنوعيّة
في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

الجزء الثاني

تأليف
يهوشفاط هركابي (وآخ)

ترجمة
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

320.9569'4 «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»، تأليف يهوشفاط هركابي (وآخ)، ترجمه الى العربية وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة — نيقوسيا. وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ١٩٨٧. ٢٢١ ص.

جداول، رسوم بيانية، ببليوغرافية.

١ — اسرائيل، ٢ — الاستراتيجية، ٣ — النزاع العربي — الاسرائيلي، ٤ — اسرائيل — الجيش، ٥ — اسرائيل — القوة العسكرية، ٦ — البلاد العربية — القوة العسكرية، ٧ — الحرب العربية — الاسرائيلية، ١٩٧٣.
أ. العنوان. ب. هركابي، يهوشفاط.

ردمك ISBN 9963 - 570 - 52 - 8

حقوق الطبع محفوظة
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة
ص. ب ٤٩٢٨
نيقوسيا — قبرص
الطبعة الأولى، حزيران / يونيو ١٩٨٧

Manar Press & Publishing Agency Ltd.
P.O.Box 4928
Tlx. 4638 – Manar – CY
Tel. 473577
Nicosia – Cyprus

المحتويات

تقديم IX

الباب الثالث: حدود القوة ومسارات بنائها ١

– حدود القوة

العميد (احتياط) يوسف معيان ٥

– القوة العسكرية في كماشة الميزانية

العميد (احتياط) تسفي شور ٢١

– القيد الديموغرافي: هل هو حقيقة مطلقة؟

يعقوب كوف ٣٣

– الجغرافيا والأمن القومي

بروفيسور أرنون سوفير ٤٩

– اعتبارات أساسية في التخطيط لحاجات الأمن القومي

اللواء (احتياط) أبراهام تمير ٦٦

– حجم القوة ودرجة الأمن

العقيد شلومو ٧٨

الباب الرابع: عناصر النوعية «كمضاعفات للقوة» ٩١

– الحيلة والروح القتالية والتكنولوجيا

العقيد (احتياط) الدكتور مئير باعيل ٩٥

– أصالة التفكير والدافع كعنصر حاسم

الدكتور ايلان عاميت ١١٤

ـ لا «ثقافة رماح» بعد الآن

العقيد بنيامين ١٢٦

ـ مشكلات التثقيف في الجيش الاسرائيلي

العقيد (احتياط) يشعياهو تدمور ١٣٦

ـ الاستخدام الناجع للتكنولوجيا

الدكتور زئيف بوئين ١٤٩

ـ قوة بشرية تكنولوجية ـ من اين؟

اللواء (احتياط) عاموس حوريف ١٥٤

ـ نظرية القتال كعنصر نوعية

العميد دافيد كاتس ١٧٠

ـ العلاقات المتبادلة بين النظرية والتكنولوجيا وأنظمة السلاح

العقيد اوري درومي ١٨٤

ـ قيادة تسترشد بالمهمة لجيش نوعي

العقيد حانان ٢١٠

ـ تمرين وتدريب كتحسين للنوعية

العميد جدعون ٢٢٦

ـ الحاجة الملحة الى نوعية ازاء قيود الكمية

اللواء مناحم عينان ٢٤٢

ـ بناء الأطر العملانية وتنظيمها ونوعيتها

اللواء موشيه باركوخفا (بريل) ٢٥٧

تقديم

تحرص «وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة» على ان تضع بين ايدي صانعي القرار والمسؤولين العرب (وجميعنا مسؤول) في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، اهم ما ينشر في اسرائيل، بالعبرية، من مناقشات ودراسات وتحليلات تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وأوضاع العدو الداخلية. وفي هذا السياق تقدم الوكالة مجموعة من الدراسات والأبحاث، كتبها عدد من كبار المفكرين والاستراتيجيين والقادة السياسيين، تلقي نظرة اسرائيلية على مستقبل الكيان الصهيوني واحتمالاته في ضوء فهمهم لوقائعه الماضية وتطوراتها.

فاسرائيل ما زالت تعتبر نفسها، بعد نحو ٤٠ عاما على انشائها، أداة لتحقيق المشروع الصهيوني الطامح الى اقامة وطن قومي لليهود جميعا. والفلسطينيون لا يستطيعون القبول بذلك فوق ارضهم وعلى حسابهم. كما ان العرب، أشقاء الفلسطينيين، لا يستطيعون النظر الى اسرائيل إلا كمستعمر غاز يطمح الى التوسع على حسابهم أيضا.

يقال ان معرفة العدو جزء من الصراع معه، ونسمح لأنفسنا بالقول ان معرفة العدو هي الشرط الأول للصراع معه، مهما تكن أشكال هذا الصراع، ومهما تتباين الآراء في شأنها. ومن هنا اهمية ترجمة هذه الدراسات ونشرها.

هذا الكتاب، «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»، هو الجزء الثاني من الكتاب الثالث من سلسلة دراسات وأبحاث، يعرض بتعمق لأحد عناصر الاستراتيجية الاسرائيلية، بل لأحد قيودها. وتتناول الدراسات الواردة

فيه أبعاد هذه القيود والردود التي وضعت، او تلك التي يجب ان توضع لكسر الخلل الكمي بين الكيان الصهيوني والأمة العربية.

وقد اختيرت هذه الدراسات من مجموعة «الكمية والنوعية»، اصدار وزارة «الدفاع» الاسرائيلية، ١٩٨٥، آملين بأن تساهم مع غيرها من الدراسات والأبحاث في صوغ الرد العربي المطلوب.

الناشـــر

البَابُ الثَّالث

حُدُود القوّة وَمسَارات بنَائِهَا

«لقد تخطينا، او أصبحنا على وشك ان نتخطى حدود قدرة الاقتصاد على الاحتفاظ بالقوة العسكرية في حجمها وأساليب عملها الحالية. ولا تترك نفقات الاحتفاظ بهذه القوة... سوى القليل جدا من أجل زيادة القوة؛ فاليقظة تتغلب على الاستعداد».

العميد (احتياط)

يوسف معيان

«ان المشكلة التي نواجهها هي: كيف يمكن بالميزانية المتاحة، والثابتة من حيث الواقع، المحافظة على مستوى امني ملائم وعلى قدرة عسكرية لمواجهة التهديد المتواصل الذي يشكله العرب؟».

العميد (احتياط)

تسفي شور

«لا تمثل نسبة الزيادة العامة للسكان القيد الديموغرافي، بل يمثله التغييرات في مجموعات الأعمار المعنية... فالتغييرات الديموغرافية لا تنعكس في حجم الدفعات السنوية فحسب، بل أيضا في تشكيلها ـ وخصوصا في مدى ثقافتها، ومدى تجذرها في المجتمع، ومدى تأهيلها المهني».

يعقوب كوف

«ان الدمج الفريد بين شكل اسرائيل المستطيل، ومساحتها الصغيرة، وحدودها الطويلة نسبيا، والسكان العرب الكثيرين في المنطقة الجبلية... يضيف الى معادلة الأمن القومي مزيدا من القيود الجغرافية والطبيعية والبشرية».

بروفيسور أرنون سوفير

«يتم بناء قدرات الأمن القومي في ضوء مجالين من الاعتبارات: مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة، ومجال علاقات القوى العسكرية».

اللواء (احتياط)

أبراهام تمير

«يعتبر التوازن بين عناصر القوة شرطا ضروريا لاستغلال الموارد على أفضل وجه، ولبناء القوة بناء سليما. وهذا التوازن هو أساس فن بناء القوة، ويجب ان يسترشد به المخطط وصاحب القرار، بدءا بمستوى هيئة الأركان العامة... وانتهاء بأدنى المستويات».

العقيد شلومو

حـــدود القـــوة

العميد (احتياط)

يوسف معيان*

ما مدى القوى العسكرية اللازمة لدولة اسرائيل، ولأمنها؟ ما هي حدود قدرتها على بناء هذه القوة، والاحتفاظ بها؟ هل تستطيع اسرائيل تعبئة الموارد اللازمة للحفاظ على أمنها؟ هذه أسئلة أساسية نواجهها عندما نشرع في مناقشة مشكلة عبء الأمن وميزانية الدفاع.

لقد تخطينا، او أصبحنا على وشك ان نتخطى حدود قدرة الاقتصاد على الاحتفاظ بالقوة العسكرية في حجمها وأساليب عملها الحالية. ولا تترك نفقات الاحتفاظ بهذه القوة، او بعبارة ادق نفقات استمرار وجود الجيش، سوى القليل جدا من أجل زيادة القوة؛ فاليقظة تتغلب على الاستعداد. والمشكلة الرئيسية التي نواجهها هي اين نجد ــ اذن ــ وسائل وحلولا تتيح، في الوقت نفسه، الحفاظ على اقتصاد يقوم على أساس اقتصادي سليم ومستقر، وكذلك على حاجاتنا الأمنية المميزة. وسينحصر مقالي في هذه المشكلة.

الضغوط والقيود على بناء القوة

من الأمور المعروفة ان ما يفرض متطلبات الأمن هو الضغوط

* عضو ادارة «إلرون» للصناعة الالكترونية المحدودة، وضابط كبير في سلاح الجو، والمدير العام لوزارة الدفاع سابقا.

والضرورات الخارجية، في حين ان ما يفرض الوسائل المخصصة لهذه المتطلبات هو الضغوط والضرورات الداخلية.

الضغوط والضرورات الخارجية

تتكون الضغوط والضرورات الخارجية، في أساسها، من التهديد العسكري الذي تشكله الدول العربية في مواجهة اسرائيل ــ وهو تهديد يملي الى حد كبير شكل بناء القوة العسكرية. ونستطيع ان نفهم هذه الضرورات والضغوط الخارجية اذا تفحصنا المعطيات المعروضة فيما يلي:

المعطى	دول دائرة المواجهة[1]	اسرائيل
السكان	٧٠ مليونا	٣,٥ ملايين
الانتاج القومي الخام	١٠٠ مليار دولار	٢٠ مليار دولار
الطلاب الجامعيون	٣٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠

يبلغ نصيب مصر، في اجمالي المعطيات، ٤٠ مليونا من السكان، و ٢٠ مليار دولار دخل قومي خام، و ٢٠٠,٠٠٠ طالب جامعي. ويرى المؤيدون لاتفاق السلام مع مصر ان مدلول خروجها من دائرة المواجهة هو، من دون شك، تحسن لمصلحتنا في ميزان القوى مع دول المواجهة.

الضرورات والقيود الداخلية

تشمل هذه الضرورات طبعا القدرة المالية، وأيضا قيدين على حجم القوة: القيد الديموغرافي، والقيد الجغرافي.

أ ــ القيد الديموغرافي: وهو، في الواقع، الكمية القصوى من المقاتلين التي يمكن اخراجها من السكان اليهود في اسرائيل، الذين يبلغ تعدادهم ٣,٥

(١) دول دائرة المواجهة هي: سوريا، والعراق، والأردن، والسعودية، ومصر.

ملايين نسمة تقريبا. كما انه، الى جانب ذلك، الكمية القصوى من القادة، والطيارين، وأصحاب المهن الأخرى المطلوبة، والذين يمكن تكليفهم مهمات من السكان المجندين. وسأورد مثالا لذلك من مجال سلاح الجو: فعدد الطيارين المقاتلين العاملين (من القوات النظامية والاحتياطية) يمليه، في الواقع، حجم الدفعات السنوية التي تتجند في الجيش الاسرائيلي. والحقيقة هي ان نسبة صغيرة جدا من المجندين هي من ذوي القدرات الأولية على تدريبات الطيران («الأفضلون للطيران»).* وهناك نسبة معينة فقط من ذوي القدرات، تتطوع فعلا للخدمة في الطيران، ولا ينجح سوى قسم منها في انهاء دورة (كورس) الطيران والحصول على تأهيل كطيارين مقاتلين. وفي النهاية، فان التآكل، سواء القتالي او الطبي ــ الفسيولوجي، يقيد مدة الخدمة الفعلية للطيار المقاتل. ويؤدي اجمال هذه العوامل الى ان عدد الطيارين المقاتلين المحاربين، الذين يستطيع سكان دولة اسرائيل توفيرهم، يقيد حجم سلاح الجو. وقد ادت هذه الحقائق الى ان يتوصل زملاؤنا في البنتاغون، خلال المناقشات معهم في شأن الحجم المطلوب لسلاح الجو في مواجهة التهديد العربي، الى أعداد من الطائرات المقاتلة أكبر مما طلبنا نحن الذين تكبلنا قيود ديموغرافية.

ب ــ القيد الجغرافي: تفرض بنية دولة اسرائيل الجغرافية ــ الطوبوغرافية، هي الأخرى أيضا، حجم القوة. كما ان الأبعاد الصغيرة للدولة، وحدودها البرية والبحرية الطويلة، و«خاصرتيها» الضيقتين، تشكل كلها عائقا بالنسبة الى كمية القوة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن ان يقام على ارض اسرائيل أكثر من عدد محدود من المطارات الحربية، لأن للمطار الحربي بيئته الخاصة، وتتراوح مساحته بين ٣ × ٣ و ٥ × ٥ كلم، ويجب ان يكون بعيدا عن اي مطار آخر كي يكون هناك مجال جوي كاف، وللحيلولة دون الازدحام في الحركة الجوية.

* شعار رفعه القائد الأسبق لسلاح الجو الاسرائيلي، عيزر وايزمن. (المترجم)

زد على ذلك، انه يجب إبعاده عن مجال مرمى مدفعية العدو، او مرمى المدفعية الصاروخية. واذا أضفنا الى هذه المعطيات سعة المطار الحربي من ناحية الطائرات، وضرورة عدم حشد «بيض أكثر مما يجب في سلة واحدة»، نحصل على معطى عددي يشكل في الواقع حدود حجم القوة الجوية التي نستطيع الاحتفاظ بها. هذا هو، اذن، مثال للشكل الذي يؤثر فيه القيد الديموغرافي والقيد الجغرافي معا.

ويمكن ان نحلل تأثير القيدين الديموغرافي والجغرافي، أيضا، على فروع وأسلحة اخرى في الجيش الاسرائيلي، وأن نضع مقاييس تعين حدود حجم القوة التي تستطيع هيئة الأركان العامة ان تطلبها، ويجب ان تطلبها.

ج ـ قيد الميزانية: تمثل ميزانية الدفاع، بصورة كمية، الموارد التي تنفقها دولة اسرائيل على الأمن. وتنفق هذه الميزانية كلها تقريبا، على بناء القوة العسكرية والاحتفاظ بها، وعلى تهيؤ الجيش، وعلى الأمن الجاري، وعلى الحرب أيضا عندما تكون هناك ضرورة. وحجم الميزانية هو، في الواقع، حل وسط بين متطلبات وحاجات الأمن المتأثرة بحجم التهديد، وبين القيود الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية والقيود الأخرى التي يتأثر بها بناء القوة.

وتنقسم ميزانية الدفاع الى قسمين رئيسيين: «ميزانية البقاء»، وهي الميزانية المخصصة للحفاظ على ما هو قائم وتمويل النشاط الجاري لاستعداد الجيش، والتشغيل والتدريبات، ونشاط الأمن الجاري وما شابه ذلك، و«ميزانية التعاظم»، وهي ميزانية بناء القوة. وتبلغ نسبة «ميزانية البقاء» حاليا أكثر من ٨٠ في المئة من ميزانية الدفاع. ويمثل الرسم البياني رقم (١) مجمل ميزانية الدفاع. وهناك عملية مستمرة لتقليل نصيب شريحة «بناء القوة» في مقابل شريحة «وجود القوة» في ميزانية الدفاع.

وفي هذا السياق الذي تكتنفه المشكلات، وهو السياق المرتبط بتخصيص شريحة ميزانية كبيرة لـ «وجود القوة»، ادعى المدير العام لوزارة الدفاع سابقا،

رسم بياني رقم (١)

«بيضة» الميزانية وقيودها

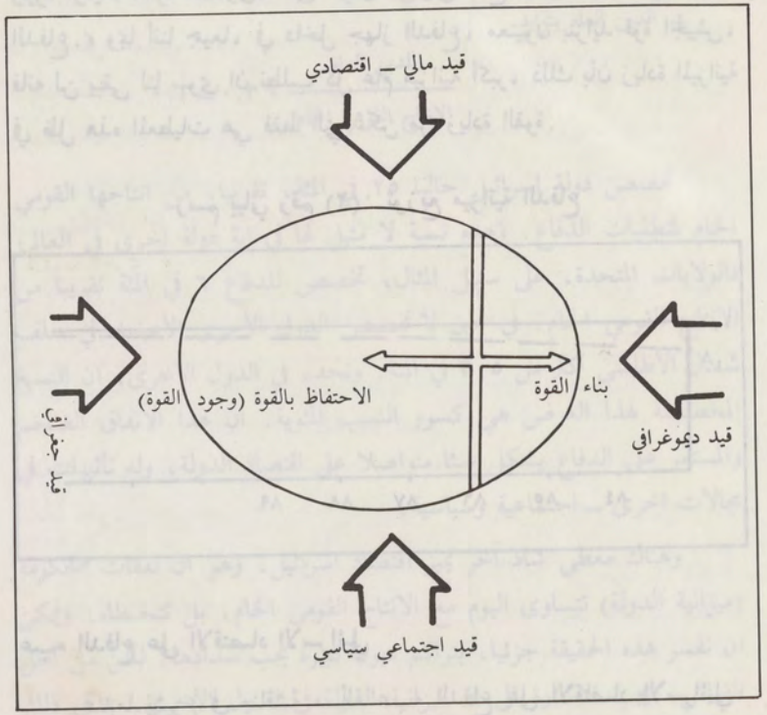

بروفيسور بنحاس زوسمان، قائلا: اذا كانت ميزانية الاحتفاظ بالقوة تشكل ٨٠ في المئة من اجمالي ميزانية الدفاع، وهناك ٢٠ في المئة فقط مخصصة لبناء زيادة القوة، فان الأمر يتطلب، من عام مالي الى العام الذي يليه، ميزانية أكبر للاحتفاظ بالقوة، ذلك بأن الجيش يزداد نتيجة استيعاب القوة التي تم بناؤها في الأعوام الماضية، وعندها تبقى موارد أقل لتطوير القوة (أنظر الرسم البياني رقم ٢). واذا ظل حجم ميزانية الدفاع بلا تغيير، فان المسار المذكور يتقلص

بصورة مقارب (خط لا نهائي)،[٢] الى ان توجه ميزانية الدفاع كلها تقريبا الى «وجود القوة» والاحتفاظ بها. وبهذا المعنى قال بروفيسور زوسمان: «ان وتيرة ازدياد القوة تتساوى، على المدى الطويل، مع وتيرة الزيادة في ميزانية الدفاع.» وبما أننا جميعا، في داخل جهاز الدفاع، معنيون بتزايد قوة الجيش، فانه لن يبقى لنا سوى ان نطلب كل عام ميزانية أكبر، ذلك بأن زيادة الميزانية في ظل هذه المعطيات هي فقط التي تمكن من زيادة القوة.

رسم بياني رقم (٢): توزيع ميزانية الدفاع

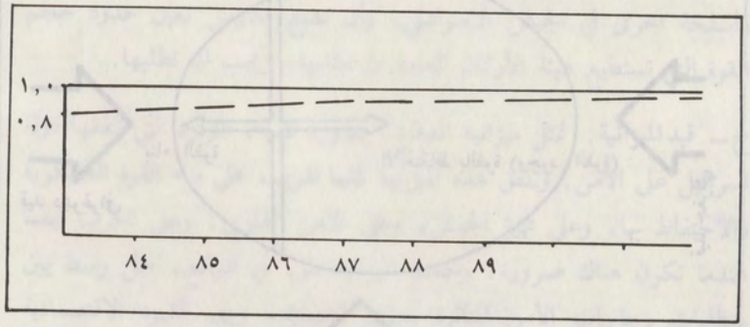

عبء الدفاع على الاقتصاد الاسرائيلي

عندما نشرع في مناقشة مسألة عبء الدفاع على الاقتصاد الاسرائيلي، علينا ان نؤكد ثلاثة معطيات أساسية، تميز حاليا الاقتصاد الاسرائيلي:

ـ نفقات الدفاع تشكل ربع الانتاج القومي الخام

$$\frac{\text{نفقات الدفاع}}{\text{الانتاج القومي الخام}} = ٠,٢٥$$

(٢) في الهندسة: تكون نقطة التقاء المماس المقترب من المنحنى في اللانهاية؛ اي لا يلتقيان أبدا.

ـ نفقات الحكومة تتساوى، بل تتخطى الانتاج القومي الخام

$$\frac{\text{نفقات الحكومة}}{\text{الانتاج القومي الخام}} = ١$$

ـ الدين العام يتزايد

$$\frac{\text{الدين العام}}{\text{الانتاج القومي الخام}} = ٠,٣ - ٠,٤$$

تخصص دولة اسرائيل حاليا ٢٥ في المئة، تقريبا، من انتاجها القومي الخام لمتطلبات الدفاع. وهذه نسبة لا مثيل لها في اية دولة اخرى في العالم؛ فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تخصص للدفاع ٦ في المئة تقريبا من الانتاج القومي الخام. في حين لا تخصص الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أكثر من ٣,٥ في المئة. ونجد، في الدول الأخرى، ان النسبة المخصصة لهذا الغرض هي كسور النسب المئوية. ان هذا الانفاق الضخم والمستمر على الدفاع يشكل عبئا متواصلا على اقتصاد الدولة، وله تأثيرات في مجالات اخرى ـ اجتماعية وسياسية.

وهناك معطى شاذ آخر يميز اقتصاد اسرائيل، وهو ان نفقات الحكومة (ميزانية الدولة) تتساوى اليوم مع الانتاج القومي الخام، بل تتخطاه. ويمكن ان نفسر هذه الحقيقة جزئيا، بتراكم ديون كبيرة يجب سدادها. لكن من أجل القياس، يجب الاشارة الى ان ميزانية الدولة في الدول الأخرى، بما في ذلك ميزانيات الحكم المحلي، لا تزيد على ٤٠ في المئة من الانتاج القومي الخام، بينما يوجه باقي الانتاج القومي الخام الى متطلبات التنمية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الحرة.

ووصلت النسبة بين اجمالي سداد الديون العامة والانتاج القومي الخام الى ٣١ في المئة سنة ١٩٨٣، في حين شكلت ٤٠ في المئة تقريبا من الانتاج القومي الخام سنة ١٩٨٤. وينبع تراكم هذا الدين الضخم، في معظمه، من متطلبات الدفاع المرتفعة.

وعندما نحلل ميزانية الدفاع، كضرورة وكقيد، يجب ان نميز بين منطلقين محتملين: أحدهما يتعلق بـ «النفقات»، وعندها فان النسبة المطروحة بين الانتاج القومي الخام ونفقات الدفاع هي ٢٥ في المئة تقريبا؛ والآخر يتعلق بـ «مصادر» الميزانية. ومن هذا المنظور، فان نفقات الدفاع أكثر انخفاضا، وتبلغ نسبة تتراوح بين ١٦ و١٧ في المئة من الانتاج القومي الخام، لأن جزءا من نفقات الدفاع يغطى بالمنحة التي تقدمها لنا حكومة الولايات المتحدة.

وبنظرة تاريخية، من الجدير ان نؤكد انه مرت أعوام كانت فيها النسبة المخصصة للدفاع أعلى كثيرا مما هي عليه اليوم. (أنظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١)

النسبة المخصصة للدفاع من الانتاج القومي الخام

السنة	النسبة المئوية المخصصة للدفاع	ملاحظات
١٩٦٩	٤٠	
١٩٧٠	٤٤	
١٩٧٢	٣٤	قبل حرب يوم الغفران
١٩٧٤	٤٠	بعد حرب يوم الغفران
١٩٧٦	٤٠	
١٩٨٤	٢٥	

من المهم، في هذا السياق، ان نشير الى ان الولايات المتحدة تخصص فعلا، حاليا، ٣٠ في المئة تقريبا للدفاع من ميزانية الحكومة، التي هي أكبر من ميزانيتنا. لكن بخلاف الوضع لدينا، الذي تتساوى فيه ميزانية الدولة مع الانتاج القومي الخام بل تتخطاه، نجد ان ميزانية الدولة في الولايات المتحدة لا تزيد على ٤٠ في المئة من الانتاج القومي الخام ــ والفارق النسبي كبير.

السمات (الأعراض)

منذ أعوام عديدة والاقتصاد الاسرائيلي لا يتطور او ينمو او يتسع، لا بل كان هناك تراجع أيضا. وسمات الاقتصاد الاسرائيلي المميزة اليوم، والتي تشير الى ضعفه، هي:

(أ) الانتاج القومي الخام في حالة جمود: منذ أعوام والانتاج القومي الخام باق على حاله، بل يظهر انه كان هناك تراجع. فحتى حرب يوم الغفران شهدنا عشرة أعوام من النمو والازدهار، وكان متوسط التضخم في ذلك العقد ٧ في المئة، وكانت هناك زيادة بنسبة سنوية بلغت ١٠ في المئة من الانتاج القومي الخام. ومنذ حرب يوم الغفران تغير الوضع تماما، وهو يتفاقم من عام الى آخر.

(ب) الدين الخارجي أكبر من الانتاج القومي الخام: من المألوف في دول العالم ان الدين الخارجي، الذي هو أكبر من الانتاج القومي الخام، لا يسهل الحصول على أموال في المجال المصرفي. والعامل الوحيد الذي يتيح لاسرائيل الحصول باستمرار على قروض في العالم، هو وقوف حكومة الولايات المتحدة وراءها ــ سواء بتقديم المعونة او باعطاء ضمانة لجزء كبير من الديون. ويمكن الافتراض ان حكومة الولايات المتحدة ستواصل مساعدتنا في المستقبل أيضا، لكن الدين الخارجي الذي هو أكبر من الانتاج القومي الخام في حد ذاته يسرِّع جدا وتيرة تراكم الدين بسبب مدفوعات الفائدة على القروض. ويبدو ان اسرائيل تراكم اليوم مزيدا من الدين، بمعدل ٥ مليارات دولار تقريبا سنويا ــ اي بنسبة خمس الانتاج القومي الخام الى ربعه.

(ج) المبالغ المخصصة للأمن تزيد على ٢٥ في المئة من الانتاج القومي الخام.

(د) نفقات الحكومة تتساوى مع الانتاج القومي الخام، بل تتخطاه.

وانفاق بهذه النسبة يزيد المعيار المتبع والمعمول به في الدول الغربية بثلاثة أضعاف.

(هـ) هناك في دولة اسرائيل نسبة كبيرة من القوى العاملة من الرجال في أفضل سني عمرهم (من ١٨ حتى ٤٠ عاما)، تعمل يوميا في الجيش الاسرائيلي في نطاق الخدمة الفعلية، ولا تقوم بأي نشاط اقتصادي. ولا تشمل هذه النسبة المشتغلين في الصناعة العسكرية.

التشخيص (الدياغنوزا)

تقود السمات التي ذكرناها سابقا، بالضرورة، الى التشخيص التالي:

(أ) نقص في الموارد القومية (الموارد المالية، والقوى البشرية، والزعماء ــ القادة) التي يمكن توجيهها الى زيادة الانتاج القومي.

(ب) دين متراكم متسارع لحكومة الولايات المتحدة.

(ج) اضمحلال تزايد قوة الجيش الاسرائيلي من مصادرنا الخاصة.

التكهن (البروغنوزا)

يعتبر التكهن المبني على التشخيص أمرا خطرا. ويبدو ان الاقتصاد سيتميز بتفاقم في المجالات الرئيسية الثلاثة التالية (المتعلقة بموضوع الدفاع):

(أ) أزمات ثقة متتالية في موضوع ميزانية الدفاع: فبما أننا تعدينا حدود القدرة على تخصيص موارد للدفاع، «ننبش» في القعر او نصارع على ما هو قائم. ويخلق هذا الأمر أزمات ثقة، وصراعات شخصية، ووضعا من صراعات القوة والهيبة. ويكون هناك صعود وهبوط في الموارد المخصصة للدفاع؛ ففي العام «الجيد» يكون لدينا ميزانية أكبر، وفي العام «السيىء» ميزانية أقل. وكما كانت عليه الحال في الماضي، سيؤثر الوضع الأمني بصورة مباشرة في حجم الموارد المخصصة للدفاع.

(ب) وقف التعاظم (زيادة القوة): ستنخفض من عام الى آخر امكاناتنا

لتوجيه مصادر ذاتية الى متطلبات تزايد القوة. وستتمثل هذه الحقيقة بأزمات في الصناعة العسكرية، وبضغوط ضخمة لزيادة الصادرات العسكرية، حتى لتلك الأجهزة التي كان من الصواب الحفاظ عليها للجيش الاسرائيلي وحده.

(ج) ادمان المعونة الخارجية: سيكون هذا الادمان نتيجة حتمية لانعدام القدرة على توجيه موارد مالية من مصادر ذاتية للدفاع. وهنا أتذكر انه في سنة ١٩٦٧، خلال لقاء لطلاب التخنيون في حيفا مع وزير الدفاع آنذاك، موشيه دايان، سأل احد الطلاب الوزير دايان قائلا: «سيدي وزير الدفاع، هل نتلقى تعليمات واملاءات وأوامر من الولايات المتحدة؟ واذا قالوا لنا انسحبوا فهل ننسحب؟» وكان جواب دايان عن هذا السؤال: «لا نتلقى من الولايات المتحدة اية أوامر او تعليمات»؛ لكن يجب ان اضيف فأقول: ان الصعوبة بالنسبة الى الأميركيين هي انهم لا يتلقون، هم أيضا، أوامر منا. وهذا مقلق أكثر، اذ يمكن ان ينشأ وضع لا ننسحب فيه ولا نتلقى أيضا أمرا بالانسحاب، لكن يرفض الأميركيون تلقي امر من جانبنا لتزويدنا بطائرات، ويقولون: «انتم تديرون سياستكم، ونحن ندير سياستنا.» لكن، منذ سنة ١٩٦٧، لم تتوقف عملية المعونة بل تم توسيعها أيضا؛ فالأميركيون يساعدوننا باستقامة، وبنية المساعدة. غير ان الخطر هو ان هناك من سيتيقظ يوما ما في الولايات المتحدة ويفهم كل مغزى ادماننا على المعونة الأميركية.

وصفة طبية (بريسكريبشن)

الوصفة الطبية لعلاج أمراض الاقتصاد هي زيادة الانتاج القومي الخام، وتقليص الحصة النسبية للانفاق الحكومي. وحقيقة ان مشكلة الاقتصاد الرئيسية تكمن في النسبة الشاذة بين الانفاق الحكومي والانتاج القومي الخام، تفرض أساليب مواجهة هذه المشكلة في اطار جهود اصلاح الاقتصاد. ويجب ان تعطى الأولوية القومية لزيادة نمو الانتاج القومي الخام، من خلال التركيز على التصدير. ويمكن القيام بهذا عن طريق تقليص الانفاق الحكومي، وتوجيه

ما يتم توفيره من أجل زيادة نمو الانتاج القومي الخام؛ ذلك بأن بعض مئات من ملايين الدولارات، التي ستوجه من أجل زيادة نمو الانتاج القومي الخام، سيؤدي الى تغيير جوهري.

زيادة الانتاج القومي الخام

كي نزيد في الانتاج القومي الخام هناك حاجة الى استثمار موارد، سواء أكانت موارد مالية ام موارد بشرية.

أ ــ الموارد البشرية: ان تأثير القوى البشرية على الانتاج القومي الخام تأثير مهم. وقد اثبت البحث الذي اجري في مصرف اسرائيل المركزي، والذي درست في اطاره العوامل والأسباب التي ادت الى زيادة نمو الانتاج القومي الخام في فترات مختلفة؛ هذا البحث اثبت، بين امور اخرى، النتيجة التالية: حدث نمو الاقتصاد الاسرائيلي عندما تم تعزيز القوة البشرية. وفي الخمسينات، عندما استوعبت اسرائيل هجرة كبيرة، زاد الانتاج القومي الخام بمعدل مذهل. وبعد حرب الأيام الستة، عندما اضيفت الى الاقتصاد الاسرائيلي قوى بشرية من المناطق، كان هناك نمو سريع في الانتاج القومي الخام. ان زيادة الموارد البشرية مهمة في مجال الادارة خاصة، ذلك بأن قسما كبيرا من هذه الموارد يمكن الحصول عليه من مستودع القوى البشرية الموجود في جهاز الدفاع. فالجيش وجهاز الدفاع مدللان بقوى بشرية ممتازة؛ وهذا نتيجة مسار تاريخي ــ بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال مستمرا حتى يومنا هذا ــ وُجه فيه معظم الاهتمام الرسمي الى الدفاع. ويمكن توجيه قسم من هذه القوى البشرية، وخصوصا المديرين، الى الاقتصاد المدني.

ب ــ الموارد المالية: هناك مصدران يمكن ان نوجه منهما الموارد لزيادة الانتاج القومي الخام:

ــ استخدام الثروات الموجودة لدى الجمهور: والمقصود بيع جزء كبير من الاقتصاد الصناعي الحكومي. وهناك اليوم قدرة وانفتاح، لدى دوائر

الاقتصاد الجماهيري (في لغتنا: الاقتصاد «الخاص»)، على شراء وتشغيل معظم الصناعة الحكومية. ويجب ان تبقي الحكومة في يدها فقط تلك النشاطات والصناعات التي لا يمكن تنفيذها إلا بواسطتها. ويمكن، بالتأكيد، جمع وتجنيد أموال في الخارج تمول، بعد اضافة أرباح الصادرات، شراء الشركات الحكومية. وسيحقق هذا العمل هدفين: توجيه مصادر تمويل الاستثمارات الى نشاطات تزيد في نمو الانتاج القومي الخام؛ وتركيز اهتمام الزعماء ــ القادة على اجهزة الدولة في الأمور الحيوية فقط.

ــ تقليصات في ميزانية الدفاع: لا يزال هناك امكان في ان تساعدنا تقليصات غير شديدة في ميزانية الدفاع (بنسبة ١٠ في المئة تقريبا) على المحافظة على مستوى دفاعي معقول. والتقليص في ميزانية الدفاع مشروط باتخاذ خطوات في مجالين رئيسيين: الأول، اعطاء تعريف جديد ومختلف لاستراتيجيتنا الدفاعية؛ والثاني، تغييرات تنظيمية وأساليب عمل حديثة في جهاز الدفاع.

وفي موضوع تعريف استراتيجي جديد، ربما من المفيد ان نتبنى وجهة نظر وزير الدفاع الأسبق، أريئيل شارون، الذي دعا الى العودة الى «استراتيجية الهجوم الوقائي» التي كانت متبعة قبل حرب الأيام الستة، بدلا من استراتيجية الدفاع والانتقال الى الهجوم بعد امتصاص ضربة العدو الأولى. في هذه الاستراتيجية، التي تشدد على مبدأ تركيز القوة عن طريق بناء قدرة هجومية واستخدامها من أجل الحسم في المكان والزمان الأكثر ملاءمة، تُحدَّد أهداف الحرب وتبنى القوة العسكرية بما يتلاءم مع القدرة، ومن خلال التخلي عن إعداد القوة لكل الاحتمالات. ويتيح انتهاج مثل هذه الاستراتيجية تقليص ميزانية الدفاع.

والموضوع الثاني الذي يمكن عن طريقه تقليص ميزانية الدفاع هو، كما قلنا، التغيير في تنظيم جهاز الدفاع. فأنماط تنظيم جهاز الدفاع، وتوزيع النشاطات على هيئة الأركان العامة (الخاضعة لرئيس الأركان) والوزارة المدنية (الخاضعة للمدير العام لوزارة الدفاع)، قد حددها سنة ١٩٥٣ رئيس الوزراء

ووزير الدفاع آنذاك دافيد بن ـ غوريون. وكان المبدأ الذي تحدد آنذاك هو ان تخدم وزارة الدفاع (بالمفهوم الايجابي للفظ) الجيش، وتمكن رئيس الأركان من الاهتمام بالاستعداد والتأهب والقتال. وقد كتب دافيد بن ـ غوريون آنذاك:

من خلال رؤية الأوضاع الخاصة للأمن في البلد، ومن أجل الحفاظ على المبدأين المركزيين اللذين يجب ان نسترشد بهما ـ وهما النجاعة والتوفير ـ توصلت الى استنتاج انه ينبغي لنا ألا نلقي على رئيس الأركان عبء الاهتمام والمسؤولية عن الجانب الاقتصادي والمالي، وذلك لثلاثة أسباب:

أ ـ جيشنا فتي ويعيش في أحوال صعبة، ربما أكثر من اي جيش في العالم، لأننا ما زلنا نعيش حالة حرب.

ب ـ من الضروري ان ينال التوفير لدينا اهمية أكثر مما ينال في أميركا. وترى العقلية العسكرية، بالضرورة، الشؤون كلها من الناحية العسكرية، ولا تعرف في الأغلب كيف تقدر بقية حاجات الدولة حق قدرها.

ج ـ ان شؤون الجيش بالمفهوم الضيق، وشؤون الاقتصاد بمقتضى جوهرها، غير متطابقة. وليس بالضرورة ان يكون المرء القادر والمؤهل للحديث عن أحدهما، قادرا أيضا على التحدث عن الثاني. ويجب تعيين رئيس الأركان، قبل كل شيء، طبقا لقدرته وكفاءته العسكريتين.

منذ ان تحددت هذه المبادىء الثلاثة تغيرت الشروط والأحوال؛ فحاليا، لم يعد هناك تهديد فوري لوجود الدولة، ويعترف العرب بعدم قدرتهم على تدمير اسرائيل. علاوة على ذلك، فقد خرجت مصر ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ من دائرة المواجهة، كما ان الحرب في الخليج [العربي] تشغل العراق وايران، وحولت بؤرة التوتر عن النزاع الاسرائيلي ـ العربي. ويتيح هذا الواقع ان نتفحص مرة اخرى مميزات وعيوب مبادىء توزيع الصلاحيات بين الجيش ووزارة الدفاع.

ان توزيع الصلاحيات، او توزيع العمل، بين الجيش الاسرائيلي ووزارة الدفاع، يجب ان يكون على النحو التالي: تنفيذ المشتريات وبناء مشاريع فورية («هنا والآن»)، على مدى زمني يصل الى ثلاثة أعوام، يكون ضمن نطاق مسؤولية الجيش الاسرائيلي وهيئة الأركان العامة؛ وبالنسبة الى المدى البعيد

ضمن نطاق مسؤولية وزارة الدفاع. وتستمر وزارة الدفاع في تحديد أنظمة المشتريات، وتشرف على التنفيذ السليم للاجراءات. ويجب انهاء الازدواجية التي تتسبب اليوم بتبديد موارد كثيرة.

ليس هناك اليوم في الجيش الاسرائيلي محاسبة. ولا يقيس احد بصورة جارية تكلفة النفقات وينسبها الى المردودات. يجب ان تطبق في الجيش ميزانية مردودات، وتحديد مقياس، وحساب تكاليف النشاطات المختلفة، وإلزام القادة في المستويات كافة بتنفيذ إجراءات محاسبة. وعلى وزارة الدفاع تحديد الأنظمة، والاشراف على التنفيذ. لكن المسؤولية والتنفيذ هما في يد الجيش الاسرائيلي. وسيؤدي هذا الأمر الى جعل القادة يعون تكلفة قراراتهم وفعالية تنفيذها ونجاعته. حقا انه لمن المهم الاستمرار في الاعتراف بأن المقاتل يختبر، أولا وقبل كل شيء، بانجازاته في القتال، ثم بعد ذلك فقط بتكاليفها، لكن لا يمكن تطبيق هذه القاعدة على المؤخرة اللوجستية. اذ يتطلب الأمر هنا وعيا وادراكا لتكلفة النشاط.

ويجب تطبيق سياسة «كبح وتوازنات» في موضوع بناء القوة. وليس في امكان وزارة الدفاع ان تراقب مراقبة فعالة خطة بناء القوة العسكرية. فعندما يقدم رئيس الأركان خطة، فهذه هي الخطة الوحيدة المطروحة أمام وزير الدفاع، بينما يقف في مواجهتها الاقتصاد والقدرة على تخصيص موارد للأمن. ومن أجل توفير ثقل مضاد لهذا، يجب تشكيل جهاز في وزارة الدفاع يستطيع وضع تقديرات لبناء القوة العسكرية، وحجم القوات وانتشارها. وعندما يبدأ وزير الدفاع مناقشة حاجات الجيش الاسرائيلي، يجب ان يكون أمامه أيضا ـ بالاضافة الى طلبات هيئة الأركان العامة ـ تحليلات مستقلة من جانب الوزارة المدنية.

خلاصـــة

يجب ان نضع موضوع زيادة نمو الانتاج القومي الخام في صدارة اهتمام الجمهور. علينا ان نوجد وضعا يستثمر فيه اي شيكل تم توفيره او جمعه في نشاط يؤدي الى زيادة الانتاج، من خلال التركيز على التصدير.

ويمكن تقليص الانفاق الحكومي ــ وضمنه نفقات الدفاع ــ وتوجيه الميزانيات والقوى البشرية والمديرين والقادة المتفرغين الى المهمة القومية، وهي زيادة الانتاج القومي الخام.

فاذا عملنا بهذا الأسلـوب استطعنـا ان نحقق، في عشرة أعـوام، انخفاضا جوهريا في نصيب ميزانية الدولة من الانتاج القومي الخام، ونقلل الى حد كبير جدا عبء هذه الميزانية على الاقتصاد.

القوة العسكرية في كماشة الميزانية

العميد (احتياط)

تسفي شور*

يختلف الوضع الدفاعي لدولة اسرائيل عن وضع معظم امم العالم؛ فالتهديد العسكري المستمر منذ اقامة اسرائيل ــ من جانب الدول العربية ــ يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزمها باقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، وتوفير امكان وجود عادي طبيعي لدولة مستقلة وذات سيادة، تطور اقتصادا ومجتمعا وصناعة وعلما.

تعني الخسارة في الحرب تصفية الوجود المادي لدولة اسرائيل، بصفتها كيانا مستقلا، وبصفتها كيانا يهوديا. وتستطيع دول اخرى في العالم، مثل الولايات المتحدة او فرنسا او انكلترا، السماح لنفسها بخسارة معركة في فيتنام او في لبنان او في الجزائر، من دون ان ينشأ تهديد لحقيقة وجودها. وليس لدولة اسرائيل مثل هذا الخيار. وتشكل هذه الحقيقة حجر الأساس في الفكر الأمني الاسرائيلي، وتؤثر بالضرورة في مجموعة الاعتبارات التي تحدد مقاييس وحجوم القـوة اللازمـة لاسرائيـل للحفاظ عـلى أمنهـا. وهنـاك اعتبـارات اخـرى ــ اقتصادية، اجتماعية، سياسية خارجية وداخلية ــ هي ثانوية من حيث أهميتها في مقابل الضرورة الأمنية الوجودية.

---

* المدير العام لاتحاد تجار الألماس، والمستشار المالي لرئيس الأركان سابقا.

والمعضلة الرئيسية التي نواجهها عندما نشرع في تحديد حجم القوة العسكرية هي: هل نحدد أولا حجم القوة اللازمة للدفاع عن أنفسنا في وجه التهديد، بحيث تقوم الدولة بتعبئة مواردها جميعا لتنفيذ هذه الضرورة التي تحددت، من دون اي اعتبار للقدرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية والداخلية للدولة، ام ربما نبني القوة العسكرية بما يتلاءم مع قدرة الدولة على تحقيقها، ومن خلال الأخذ في الاعتبار العوائق المختلفة أمام بناء القوة، وآنذاك فقط نفحص كيف يمكن ان نواجه التهديد بالقوة المتاحة ونتصدى له.

ما هو حجم القوة العسكرية اللازمة لنا؟ كيف نحدد حجم القوة؟ ما هي المعضلات التي تواجهنا في عملية بناء القوة؟ كل هذه أسئلة أساسية سيناقشها هذا المقال.

قيود دائمة على حجم القوة

قبل عرض المعضلات التي تتسم بها عملية بناء القوة العسكرية، يجدر ان نشير الى ان هناك عوامل أساسية دائمة تشكل قيودا، او حدودا واضحة لحجم القوة في دولة اسرائيل. ويمكن ان نعدد منها ثلاثة قيود ــ هي الأهم في رأيي: القيد الجغرافي، والقيد الديموغرافي، وقيودا خارجية (سياسية).

القيد الجغرافي: ويعني ان البنية الجغرافية الطوبوغرافية لدولة اسرائيل تشكل حدا واضحا لحجم القوة. وهناك كمية معينة من القوة العسكرية يمكن ان تحتويها مساحة من الأرض، عندما تكون القيود قيودا جغرافية ــ طوبوغرافية. وهكذا، على سبيل المثال، لا يمكن ان ننشر في هضبة الجولان لمهمات عسكرية دفاعية أكثر من كمية محدودة من القوات والتشكيلات، لأنه خلاف ذلك سينشأ ازدحام خطر وغير مرغوب فيه. وهناك نموذج آخر، من المجال الجوي، وهو نموذج المطارات؛ فلا يمكن ان نضع في مجال دولة اسرائيل ــ نظرا الى الطوبوغرافيا والجغرافيا، والمجال الجوي والمرور الجوي ــ أكثر من

عدد محدود من المطارات العملانية.

القيد الديموغرافي: ويعني حدود القدرة على تخصيص موارد القوى البشرية للخدمة العسكرية من السكان اليهود في ارض اسرائيل، الذين يبلغ تعدادهم حاليا ٣,٥ ملايين نسمة تقريبا. وهناك قيد ديموغرافي آخر هو عدد ذوي المناصب والمهمات الحيوية الذين يمكن تأهيلهم من اجمالي القوى البشرية التي تخدم في الجيش. فعلى سبيل المثال، هناك قيد كمي فيما يتعلق بعدد الطيارين الذين يستطيع السكان توفيرهم.

القيود الخارجية: وهي قيود دائمة عامة، وتعني في الأساس قيدا على قدرة شراء وسائل قتال وتكنولوجيا متطورة من دول اخرى في العالم، على الرغم من أننا مستعدون أحيانا لتخصيص موارد مالية كبيرة لتلبية هذه الحاجة. وهناك قيد سياسي آخر، هو القيد على أهداف الحرب لدولة اسرائيل. فدول العالم لن تسلم باحتلال اسرائيل لعاصمة عربية، وأي انجاز او مكسب عسكري جوهري على الأرض يتم تحييده بسرعة بمساعدة ضغط سياسي يؤدي الى الانسحاب.

معضلات مركزية

ان القضايا المركزية التي نتخبط بها في مسار بناء القوة هي:

أ ــ المدى الزمني المطلوب لبناء الجهاز الأمني.

ب ــ عنصر (او عامل) عدم اليقين.

ج ــ تكلفة ومردود تطوير أنظمة السلاح.

د ــ قيود الميزانية.

عامل الوقت

ان اقامة جهاز دفاعي عصري بكل مقوماته ــ أسلحة رئيسية، وسائل قتال، وسائل رقابة وسيطرة، اجهزة انذار وأجهزة بشرية (قيادات، وحدات

مقاتلة، مدارس عسكرية) وغير ذلك ــ هي عملية طويلة ومستمرة، تتحرك ذاتيا، وتتطور بقوة مقوماتها الدينامية. وهي ثمرة تخطيط بعيد المدى، ويبذل فيها جهد كبير وأبحاث وتدريب وتأهيل وأموال كثيرة. وتتم اقامة جهاز دفاعي على أساس الاتجاهات التي يحددها له القادة، في حين تكون الفترة الزمنية للحصول على المردود طويلة. لذلك، فان معنى اي تغيير في الاتجاه، او كل توقف او تجميد، هو دفع ثمن أغلى سواء من ناحية الموارد التي بددت او من ناحية المساس بمستوى الدفاع.

ان نقطة البداية في تطوير مشروع دفاعي معروفة عامة؛ وفي مقابل هذا، من الصعب ان نتنبأ بموعد انتهاء التطوير، او النتيجة التي ستتحقق. زد على ذلك ان من الصعب أيضا ان نتوقع الى اي مدى سيستخدم الجهاز في القتال، وما الفائدة التي سنستخلصها منه. على سبيل المثال، عملية تطوير صاروخ «غبريئيل» ابتداء من عام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦، والمدة الزمنية التي تطلبها تطوير الصاروخ بنماذجه المختلفة، كانت طويلة، وأُنفقت على هذه العملية أموال كثيرة. ولم نجنِ ثمار نجاح هذا المشروع إلا بعد ١٧ عاما، عندما شكل استخدام الصاروخ في البحر احد عوامل الانتصار في حرب يوم الغفران، وأدى الى سيطرة مطلقة في الساحة البحرية. ولم يكن احد يتوقع، سنة ١٩٥٥، مدى نجاح استخدام هذا السلاح.

وكما قلنا، فان المدة الزمنية اللازمة لتطوير سلاح، او المدة الزمنية اللازمة لاقامة قوة مقاتلة وتدريبها، هي مدة طويلة. والعملية الطويلة تتطلب استثمار موارد بشرية، ووسائل مالية. ومن المهم جدا، في مثل هذه العملية، المحافظة على استمرارية وتواتر عال لبدء مشاريع جديدة. وحاشا ان نوقف هذه الاستمرارية لئلا نحتاج في المستقبل، في فترة زمنية ما، الى وسيلة قتال لا تتوفر لدينا.

والمعضلة التي تواجهنا، فيما يتعلق بعامل الوقت، هي: هل نعمل خلال مسار تطوير الجهاز الأمني في عدد محدود من مشاريع كبيرة، مدة تطويرها

طويلة، عندما تكون على طول محور الزمن، حتى دخولها النشاط القتالي، تحت تأثير تدني حجم القوة العسكرية، ام ربما نعمل في عدد كبير من المشاريع، اصغر حجما، ومدة تطويرها قصيرة، وتكلفتها منخفضة، وتشكل مضاعفة للقوة.

عامل عدم اليقين

عندما يتم التخطيط لبناء القوة العسكرية وحجمها على أساس افتراضات بشأن نشوب محتمل للحرب، او تهديد بالحرب في المستقبل، فان التقنية المألوفة هي مقارنة الكميات والنوعيات الفنية لدبابات في مقابل دبابات، او أسلحة رئيسية اخرى، وكميات التشكيلات المقاتلة (مدرعات، وسلاح مشاة) وما شابه ذلك. وفي عملية المقارنة يجرى في الواقع جرد للموجودات، نحاول ان نحدد طبقا له كمية القوة المطلوبة وحجمها. ومن المتبع أيضا استخدام «قاعدة عملية» معروفة تقول بأن ميزان القوى يجب ان يكون ١ الى ٣ او العكس ــ وهذا الأمر يتوقف على الوضع الذي نحن فيه: هل نحن في حالة دفاع ام في حالة هجوم؟ وهذه المقاييس والمعايير في تحديد حجم القوة هي سطحية وغير صحيحة. فهناك عوامل اخرى، جميعها في مجال عدم اليقين، تؤثر بصورة جوهرية في حجم القوة المطلوبة.

ومفهوم «مستقبل»، في تخطيط بناء القوة العسكرية، يحمل في طياته عوامل لا يمكن توقعها مسبقا. ويمكن ان نجسد هذا بالأسئلة المهمة التالية:

ــ ما هو وقت الانذار الذي سيتوفر لنا بعد ١٠ــ١٥ عاما؟

ــ من سيكون القادة، وماذا سيكون تأهيلهم؟ ماذا سيكون مستوى المخاطرة التي سيأخذونها على عاتقهم في استخدام القوة العسكرية، وماذا ستكون سياستهم؟

ــ ماذا ستكون صورة الساحة السياسية الدولية؟ من سيؤيدنا، ومن سيكون ضدنا؟

ـ من سيكونون أعداءنا؟ هل ستشترك مصر في القتال، ام أنها ربما تقف جانبا ولا تتدخل؟ هل سيخرج العراقيون الى الحرب؟

كل هذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها، او توقعها على المدى الطويل. وعلى الرغم من هذا، فان مدى تأثيرها في بناء القوة كبير الى درجة انه لا يمكن تجاهلها وتحييدها. ذلك بأن التهديد المستمر يخلق، كما قلنا، ضرورة ان نكون مستعدين لمواجهة العدو في اي وقت والانتصار عليه.

وتؤدي عوامل عدم اليقين الى انه، في خلاصة القول، لا يكفي حساب كمي مقارن لميزان القوى، بل هناك ضرورة لأن نحدد معاملات دفاعية أعلى كثيرا من المتبع في المقارنة الكمية المجردة. زد على هذا، انه يحتمل ان نضطر الى التوصل الى استنتاج ان القوة اللازمة لنا هي، في الواقع، أكبر من القوة التي تظهرها الحسابات المقارنة بمقدار ضعفين. والمعضلة التي يواجهها القادة هي اذن: اي مستوى من المخاطرة يأخذونه على عاتقهم في قرار تحديد حجم القوة المطلوبة، كي يردوا على التهديد الذي يتعرض له وجود دولة اسرائيل، وبالنظر الى عوامل عدم اليقين التي تؤثر في حجم القوة.

تكلفة ومردود تطوير أنظمة السلاح

تشير حسابات مختلفة، أجراها علماء ومفكرون عسكريون، الى حقيقة انه اذا كان لدى قوة ما وسائل قتال، تفوق في نوعيتها اربعة أضعاف وسائل القتال الموجودة لدى العدو، فان هذا يؤدي الى زيادة القدرة الشاملة بمقدار الضعف.[1] والمشكلة المركزية، حاليا، هي ان تطوير سلاح رئيسي يكون أفضل في نوعيته بأربعة أضعاف من الأسلحة الموجودة في مجال المستحيل تقريبا ـ سواء من ناحية التكلفة المالية او في حقيقة ان التطور التكنولوجي في العالم معروف، وعمليات التقدم التكنولوجية والطفرات التكنولوجية لا تحدث بتواتر سريع.

(١) راجع مقال الدكتور ادير فريدور المنشور ضمن هذه المجموعة.

وهناك شك، أيضا، فيما يتعلق بالقول ان ادخال سلاح نوعي يقلل من الحاجة الى الكمية؛ ذلك بأن السلاح النوعي سيكون في جميع الحالات بحاجة الى تغطية من جانب سلاح آخر يتساوى معه في مستواه.

ولا تستطيع اسرائيل ان تبني أمنها على حيازة سلاح واحد. فعندما تلقي حملك على عامل واحد ـ فني في أساسه ـ ويفشل، فان من شأن النتيجة ان تكون كارثة. وعلاوة على ذلك، فان السلاح النوعي والمتطور يجر وراءه «ذيل خدمات» طويلا ومترهلا. ومن المحتمل ان يقلل هذا عدد المقاتلين في الخط الأمامي، لكن سيزيد بالمدى نفسه في الحاجة الى قوى بشرية لصيانة السلاح، وللتخطيط وما شابه ذلك.

والامكان المتوفر أمامنا لتحقيق تفوق في القتال، هو تطوير واستخدام أسلحة كلها من «اختراع» اسرائيلي، ثمرة بحث وتفكير أصيل وابداعي، يقوم على الدروس المستفادة من المعارك وعلى الخبرة المتراكمة. واذا تم استخدام هذه الأسلحة بصورة ناجحة وذكية، فستفاجىء العدو وتؤدي الى الانتصار في القتال. والأمثلة لذلك هي: استخدام صواريخ «غبريئيل» في الساحة البحرية، خلال حرب يوم الغفران.

قيود الميزانية

تمثل ميزانية الدفاع، بمصطلحات رقمية، حجم الانفاق على تنفيذ متطلبات الأمن. وفي الأعوام التي رُكز فيها اهتمام أكثر على الدفاع، زادت حجوم الميزانية حتى وصلت الى ٤٠ـ٥٠ في المئة من ميزانية الدولة. لكن نسبة الميزانية في الأعوام الأخيرة كانت ثابتة، بمصطلحات واقعية (من دون حرب سلامة الجليل)، ولا تزيد على ٢٠ في المئة تقريبا من ميزانية الدولة. ان ميزانية الدفاع الثابتة، التي لا تزيد وفقا لارتفاع أسعار وسائل القتال المتطورة والمعقدة، معناها مساس بمستوى الأمن وإضرار به. وقد تقلصت قدرة اسرائيل على شراء وسائل قتال حديثة في الأعوام الأخيرة، قياسا بقدرتها في الماضي، وذلك بسبب

التكلفة المرتفعة للأسلحة المبنية على تكنولوجيا حديثة. وعلاوة على هذا، فحتى اذا زدنا في الميزانية المخصصة لشراء أسلحة حديثة، كي نبقى في حدود الكمية القائمة، ازاء التعاظم النوعي والكمي للجيوش العربية وازاء قدرة هذه الجيوش غير المحدودة على شراء هذه الوسائل، فسنبقى في حالة تدن دائم. ومن هنا، فان المشكلة التي نواجهها هي: كيف يمكن بالميزانية المتاحة، والثابتة من حيث الواقع، المحافظة على مستوى امني ملائم وعلى قدرة عسكرية لمواجهة التهديد المتواصل الذي يشكله العرب؟

ولنجسد الثمن بدلوله نقابل، فيما يلي، الأسلحة الرئيسية بثمن كل سلاح منها:

أ ـ الدبابات

	م ـ ٦٠	مركافا
الثمن	١,٣ مليون دولار	٢,٥ مليون دولار

مقارنة القدرة في القتال: دبابة م ـ ٦٠ غير صالحة لمواجهة الدبابات السوفياتية الحديثة، التي تظهر في ساحة القتال. أما دبابة «مركافا»، في مقابل ذلك، فلديها القدرة والكفاءة لمواجهة الدبابات السوفياتية من الجيل الجديد.

ب ـ قذائف الدبابات

	خارق الدروع ١٠٥ ملم عادي	خارق الدروع «سهم»
الثمن	٣٠٠ دولار	٧٠٠ دولار

مقارنة القدرة في القتال: خارق الدروع «سهم» يخترق اية مدرعة موجودة اليوم في الساحة.

ج ـ طائرات مقاتلة

	«سكاي هوك»	«فانتوم» ف ـ ١٦	ف ـ ١٥
الثمن	٤ ملايين دولار	٨ ملايين دولار	٢٠ مليون دولار	٣٣ مليون دولار
تكلفة ساعة الطيران	٥٠٠٠ دولار	١٠,٠٠٠ دولار	١٠,٠٠٠ دولار	١٥,٠٠٠٠ دولار

د ـ صواريخ بحر ـ بحر

	غبريئيل	هاربون
الثمن	أكثر من ١٥٠,٠٠٠ دولار	مليون دولار

مقارنة القدرة في القتال: صاروخ «غبريئيل» هو ثمرة تطوير اسرائيلي، وهو فعال للمسافات القصيرة نسبيا. وصاروخ «هاربون» هو صاروخ من انتاج الولايات المتحدة، ويصل مدى فعاليته الى ١٠٠ ميل.

والأسلحة التي عرضت أعلاه أسلحة متطورة، ذات قدرة على مواجهة التهديد الذي يقف أمامها. فطائرات ف ـ ١٦ و ف ـ ١٥ تواجه بنجاح طائرات «ميغ ـ ٢١» او «ميغ ـ ٢٥»، كما ان دبابة «مركافا» تواجه بفعالية الدبابة «تي ـ ٧٢»، إلا ان ثمن هذه الأسلحة يتزايد عاما بعد عام، في حين ان قدرتنا المالية بقيت ثابتة.

ان القيود المالية على قدرة زيادة القوة تستوجب دراسة وفحصا جديدين لعناصر الميزانية، من خلال اتجاه الى فحص كيف يمكن التوصل الى أفضل استغلال لما هو موجود عن طريق تغيير في أولويات تخصيص الموارد المالية، او عن طريق نظرة مختلفة الى العناصر الأساسية، تؤدي الى استغلال أفضل للميزانية التي هي ثابتة من حيث الواقع.

وتأتي الموارد المخصصة لتحقيق متطلبات الدفاع من مصدرين: الأول هو

المعونة الأميركية التي تقدم بالدولارات، وقسم منها هو معونة مباشرة بالعملة الصعبة، والباقي مخصص لإمدادنا بوسائل قتال مختلفة؛ أما المصدر الثاني، فهو مخصصات بالشيكلات (العملة المحلية)، والتي هي جزء من ميزانية الدولة.

والمعونة الأميركية، التي تتراوح بين ١,٤ ــ ١,٧ مليار دولار سنويا (وهذا صحيح بالنسبة الى سنة ١٩٨٤)، «أسيرة» على مدى السنوات الثماني القادمة لمتطلبات مختلفة. والقسم الأكبر منها مخصص لشراء طائرات ف ــ ١٦ ــ نحو ٣ مليارات ــ وقسم مخصص لشراء قطع غيار ومعدات، ولصيانة الأسلحة الرئيسية في الجيش الاسرائيلي، ولاحتياطات اخرى لجهاز الدفاع لن اتحدث عنها تفصيلا. من هنا، فان اي نقاش في شأن الميزانية الدولارية هو نقاش عقيم.

وتثبت الدراسة الأساسية لعناصر ميزانية الدفاع بالشيكلات، ان القسم الأكبر من الميزانية «اسير» هو أيضا لتمويل حاجات دفاعية ثابتة، لا يمكن تقريبا تغييرها:

اعالة قوى بشرية في جهاز الدفاع: يشمل هذا البند من الانفاق نفقات دائمة، تتمثل في دفع رواتب، ونفقات اغذية، وملابس، وعتاد شخصي، وسيارات وما شابه ذلك. وهذا الانفاق مطلوب للاحتفاظ بالقوى العاملة في جهاز الدفاع: جنود في الخدمة الالزامية، رجال الجيش الدائم، جنود الاحتياط والعاملين في جهاز الدفاع.

اعادة التأهيل: تحتل النفقات من أجل اعادة تأهيل المصابين، والمدفوعات لأسر الضحايا، جزءا كبيرا من نفقات الدفاع، المفروضة طبقا للقانون. ومع الأسف، فان هذه النفقات تتزايد عاما بعد عام.

نشاط دفاعي روتيني: الميزانية المخصصة للاحتفاظ بالقوة النظامية في حالة استعداد دائم على طول الحدود، في عملية تأمين المستوطنات وحراستها، والمحافظة على النظام في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، وفي نشاط امني روتيني آخر.

صيانة القوة: الميزانية المخصصة للصيانة والبناء، لتخزين العتاد والعناية به، وصيانة المعدات والمركبات القتالية المدرعة، والمدفوعات لقاء المياه والكهرباء والوقود.

ويبقى هناك، ظاهريا، مجالان في ميزانية الشيكلات «خاضعان للعبة» التغييرات، وللتخفيض وربما للزيادة، وهما:

التدريبات والأبحاث، والتطوير. وكلاهما في مجال النوعية التي مهمتها تحسين وضع الجيش.

يعني تدريب الجيش المحافظة المستمرة على قدرته وكفاءته كجهاز لتنفيذ المهمات الموكلة اليه. وفي الأعوام الأخيرة، عملنا باستمرار على تفتيت شبكة تدريبات الجيش. وينبع هذا التفتيت كله من ضغوط وقيود مالية، ويلحق الضرر بالأموال المخصصة للذخيرة، ووقت وساعات المحرك للتدريبات، ويقلل انتظام وتوالي التدريبات. فالجيش الاسرائيلي يقوم، بصورة رئيسية، على الاحتياط. ويجب ان يكون رجل الاحتياط، الذي يشتغل في مهنته المدنية طوال السنة، في كفاءة قتالية عندما يتم استدعاؤه. كما ان الأسلحة الحديثة، التي تقوم على تكنولوجيات علمية، تستوجب مهارة في تشغيلها. ولن يكون رجل الاحتياط، الذي لا يتلقى التدريبات بالانتظام المطلوب والملائم، ولا يُخصَّص له الوقت اللازم للتدريب، قادرا على تشغيل هذه الأسلحة زمن الحرب، وبالتالي فان هذه الأسلحة ــ مهما تكن متطورة ــ لن تفيد. ان تخفيض الأموال المخصصة للتدريبات ليس معناه الإضرار بنوعية الجيش فحسب، بل يتم أيضا هدر الأموال المخصصة للانفاق المالي الكبير على شراء او تطوير أسلحة نوعية، اذ انه بهذه الطريقة لن ينجح في استخلاص حتى ٥٠ في المئة من أدائها.

كذلك، فان مجال البحوث والتطوير هو مجال يميلون الى التخفيض فيه عندما نكون في ضائقة مالية، على افتراض انه يمكن ارجاء الاهتمام به الى وقت البحبوحة. وهذا خطأ خطر؛ ذلك بأن ثمار البحوث والتطوير التي بدأنا بها اليوم ستنضج بعد عدة أعوام. وهذا مسار طويل لا يمكن تقدير نتائج

تأجيله. زد على ذلك، ان الانطلاقات التكنولوجية تحدث خلال عملية التطوير والبحث لا عندما نتوقف عن ذلك؛ فاذا أوقفنا اليوم هذا المسار لأسباب تتعلق بالميزانية، فسنواجه بعد عدد من الأعوام مأزقا خطرا.

والمعضلة التي تواجهنا في مجال البحوث والتطوير هي: هل نركز على تطوير سلاح واحد او سلاحين رئيسيين وتُستثمر فيهما الموارد كلها، ام «نوزع» التطوير على أسلحة صغيرة كثيرة ومتطورة، تشكل عناصر «مضاعفة القوة».

ان الاعتبار المركزي في تطوير سلاح رئيسي ليس اعتبارا عسكريا، بصورة عامة، بل اعتبار سياسي داخلي وخارجي، وحتى اجتماعي. ويبدو ان دراسة وفحص الميزات والعيوب من وجهة نظر عسكرية ومالية، يقودان الى استنتاج انه يجب ان «نتخلى» عن مشاريع مركزية تتطلب استثمار موارد ضخمة، وأن نستثمر أكثر في عدد أكبر من مشاريع تكون خاصة بنا ــ سواء من الناحية التكنولوجية او من ناحية تقنية التشغيل؛ وهذه الأسلحة هي التي ستشكل المفاجأة في القتال، وتؤدي الى الانتصار على العدو.

القيد الديموغرافي: هل هو حقيقة مطلقة؟

يعقوب كوف*

النوعية والكمية في السياق الديموغرافي

هناك من يميل الى ارجاع العائق الأساسي أمام الزيادة الكمية للجيش الاسرائيلي الى القيد الديموغرافي أكثر منه الى القيد الاقتصادي. وان كان من الصعب مقابلة احد هذين القيدين بالآخر، فمن المهم ان نعرض الموضوع بمزيد من التوسع، كي نفحص الادعاء القائل انه حتى اذا أمكن، من الناحية الاقتصادية، مضاعفة عدد طائرات سلاح الجو، فلن يكون في المستطاع توفير عدد كاف من الطيارين لقيادة هذه الطائرات. ومن أجل دراسة الموضوع سنعرض بداية مصطلحي «نوعية» و«كمية» في السياق الديموغرافي. ثم نتفحص بعد ذلك، من خلال الاعتماد على المعطيات الاحصائية، حدود القيد الديموغرافي، ونعرض في النهاية التأثيرات والأبعاد الرئيسية النابعة من تحليل الوضع.

ان النظر الى المجال الديموغرافي، في سياق «الكمية والنوعية»، يفهم أحيانا على انه يتعلق بأحد عنصري النقاش فقط، وهو عنصر «الكمية». ويجري التركيز، في السياق الديموغرافي بصورة عامة، على الجانب الكمي،

* مركز الأبحاث السياسية ــ الاجتماعية، القدس.

ويتم تجاهل الجانب النوعي وتجاهل تمييز السكان بخصائصهم الديموغرافية. ويتناول هذا المقال البعدين النوعي والكمي، بينما يعرض البعد النوعي هو أيضا بمصطلحات كمية. ولا يقصد بالنقاش في شأن الديموغرافية مناقشة مفهومها الجوهري بل مفهومها الكمي. لذلك فان «الثقافة»، على سبيل المثال، تقاس بعدد أعوام الدراسة لا بنوعية الثقافة. وخلال البحث في متغيرات نوعية بمصطلحات كمية، نطمس أحيانا الحدود. وفي النموذج الذي اشرت اليه، فان «الثقافة» متغير نوعي من الدرجة الأولى، يمكن ان نقسمه الى عناصر فرعية، كمية ونوعية: عدد أعوام الدراسة الذي يعني كمية الثقافة، ومضمون الدراسة الذي ربما يعكس نوعية الثقافة. كما انه يمكن تقسيم عنصر الخبرة المكتسبة في كل مهنة، وهكذا دواليك. وهذا هو قيد التحليل الديموغرافي، الذي يجب ان نذكره في باقي الحديث.

حجم السكان وتركيب أعمارهم (تركيبهم العمري)

تميزت اسرائيل، طوال أعوام وجودها، بالنمو السريع في مجالات مختلفة، ومنها زيادة السكان. وليست هناك دول كثيرة في العالم تأثرت وشهدت زيادة سنوية بنسبة ٢٧ في المئة، مثلما حدث للسكان اليهود في اسرائيل في الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٠. وكان هذا، طبعا، فصلا قصيرا وشاذا في تاريخ اسرائيل الديموغرافي. لكن السنوات التي تلت ذلك شهدت، أيضا، نسب زيادة شاذة وصلت الى ما يقرب من ٥ في المئة سنويا، في المتوسط، خلال الخمسينات. ونبعت الزيادة، في معظمها، من موجات الهجرة الى البلد. وعندما خفت هذه الموجات حدث تباطؤ كبير في زيادة السكان، التي وصلت نسبتها الى ٢,٢ في المئة، في المتوسط، خلال السنوات العشر من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢. وتقلصت نسبة الزيادة في السنوات الأخيرة الى ١,٥ ــ ٢,٠ في المئة، وهكذا اختفى احد العناصر المميزة لاسرائيل.

من هذا الوصف يمكن ان يتكون لدينا الانطباع بأن دينامية زيادة السكان

قد توقفت في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر صحيح اذا كنا نتحدث عن العدد الشامل، لكنه ليس كذلك بالنسبة الى قطاعات مختلفة في مكونات العدد الاجمالي. وسنعرض، كنموذج متطرف، حقيقة انه في مقابل الزيادة الشاملة للسكان في السنوات الخمس الأخيرة من السبعينات، والتي بلغت نسبتها ١١ في المئة (من ٢,٩٦٠ مليون نسمة سنة ١٩٧٥ الى ٣,٢٨٠ ملايين نسمة)، وصلت نسبة الزيادة في الأعمار ما بين ٣٠ و ٣٤ عاما الى نحو ٦٣ في المئة (من ١٦٠ ألفا تقريبا الى ٢٧٠ ألفا تقريبا). ونتبين من هذا النموذج انه حتى عندما زاد اجمالي السكان زيادة معتدلة، فانه يحتمل ان تكون هناك مجموعات مختلفة نسبة زيادتها أكبر كثيرا.

كيف ينعكس هذا الأمر على مجموعات الأعمار الوثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب، اي الأعمار التي تقع في مجال الطاقة الدفاعية؟ ويجب ان نذكر ان الطاقة الدفاعية لا تتمثل في القوى البشرية في الجيش فقط، بل أيضا في المجال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وما شابه ذلك. وسيتركز نقاشنا فيما يلي على المجال الأمني المباشر، لكن هناك جزء من الاستنتاجات له أبعاد وتأثيرات في مجالات اخرى أيضا.

جدول رقم (١)

الزيادة في عدد الرجال اليهود في مجموعات أعمار مختارة، توقعات حتى سنة ٢٠٠٠*

(النسبة المئوية للزيادة خلال خمس سنوات)

مجموعات العمر	١٩٧٥ــ ١٩٨٠	١٩٨٠ــ ١٩٨٥	١٩٨٥ــ ١٩٩٠	١٩٩٠ــ ١٩٩٥	١٩٩٥ــ ٢٠٠٠
١٨ ــ ٢٤	٢ــ	١	١٤	١٦	صفر
٢٥ ــ ٣٤	٣١	٣	٢ــ	٤	١٤
٣٥ ــ ٤٤	٧	٣٥	٣٠	٢	٤ــ
٤٥ ــ ٥٤	٣	٤	٥	٣٢	٢٧

١٨ ــ ٣٤	١٢	٢	٤	٩	٧
١٨ ــ ٤٤	١١	١١	١٢	٧	٤
١٨ ــ ٥٤	١١	٦	١٣	١١	٨
الرجال جميعا	١١	٨	٧	٥	٦

* طبقا لبيانات المكتب المركزي للاحصاء، «توقعات بالنسبة الى السكان والاقتصاد المنزلي في اسرائيل»، تقرير خاص ٦٦٦، ١٩٨١، وتقرير خاص ٥٦٨، ١٩٧٨.

يتضح من الجدول رقم (١) انه بالنسبة الى اجمالي الرجال في سن الخدمة العسكرية، ١٨ ــ ٥٤ عاما، نجد أننا في فترة زيادة مستقرة للغاية، مع طفرات في الحاضر وفي المستقبل الفوري. والعدد الاجمالي لأبناء العمر المذكور زاد في الماضي بمعدل مماثل لاجمالي عدد السكان، وكذلك سيلحق به في المستقبل، في المدى المتوسط والمدى البعيد. وتظهر الصورة أكثر تعقيدا اذا ما نظرنا الى مجموعات فرعية داخل مجال هذه الأعمار. والمجموعة الأولى التي سنتحدث عنها هي مجموعة أعمار ١٨ ــ ٢٤ عاما، وهي المجموعة التي يأتي منها جنود الخدمة الالزامية والخدمة الدائمة الأولى، اي المرحلة الرئيسية للجيش النظامي. وفي هذه المجموعة من الأعمار نجد أننا في نهاية فترة تحول، اذ لم تطرأ طوال عشر سنوات تقريبا زيادة على عدد أبناء هذا العمر المذكور. وفي مقابل هذا، يتوقع ان نشهد في السنوات العشر المقبلة، زيادة كبيرة في عدد هذه الأعمار، بنسبة ١٥ في المئة تقريبا في كل خمس سنوات، واجمالي زيادة بمقدار الثلث (٣٢ في المئة) خلال السنوات العشر من ١٩٨٥ الى ١٩٩٥. من هنا ينتج انه بالنسبة الى حجم التجنيد المحتمل، فان الاحساس بالنقص الذي كان ملموسا بصورة أكيدة في اطار التجنيد خلال السنوات العشر المنصرمة، اصبح على وشك ان يتلاشى تلاشيا تاما في المدى المتوسط.

لكن الوضع ينطوي على مشكلات أكثر في مجموعات أعمار اوسع، وهي الأعمار ما بين ١٨ و٣٤ عاما، والتي تضم المجموعة الشابة التي ذكرناها

سابقا، والشريحة الشابة في قوات الاحتياط. ويتضح ان هذه المجموعة هي في وضع جمود في العقد الحالي، ولن تنتعش إلا في التسعينات. وهذه الحقيقة هي ذات أبعاد وتأثيرات مهمة في بناء القوة، وتكشف بوضوح قيدا ديموغرافيا نابعا من زيادة طبيعية معتدلة، يضاف اليه جمود في الهجرة.

وتوسيع مجموعة العمر الى مجال الأعمار ١٨ ــ ٤٤ عاما، الذي يشمل معظم أعمار الخدمة العسكرية، يدل على انه يمكن بنظرة عامة الى قوات الجيش ــ نظامي واحتياطي ــ الحصول على صورة زيادة ثابتة، بنسبة ١١ في المئة تقريبا في كل خمس سنوات. لكن هذا الثبات يمكن التوصل اليه، كما قلنا، فقط بنظرة عامة الى الاجمالي لا الى عناصره ومكوناته.

ان انقسام السكان بحسب الأعمار امر جوهري لا من ناحية الاستعداد العسكري فحسب، بل أيضا من نواح اقتصادية اوسع. وهو يدل، حقا، على ثبات في الحجم الشامل لقوة العمل الرئيسية، ولكن تكمن داخل ذلك تطورات أكثر تعقيدا. ولهذه التغييرات تأثير في تشكيل قوة العمل، باعتبارها «شابة» او «طاعنة في السن». كما ان هناك اهمية لحقيقة انه حدثت، من خلال الثبات المذكور، زيادة بعيدة المدى في مجموعة العمر ٣٥ ــ ٤٤ عاما؛ فهذه المجموعة هي مجموعة الأعمار التي مرت فعلا، بصورة عامة، بمراحل التأهيل المهني كافة، سواء الشكلي او العملي، ووصلت الى ذروة كفاءتها. ولا يمكن تجاهل حقيقة ان هذه المجموعة زادت في حجمها بنسبة الثلث تقريبا في السنوات الخمس الماضية، كما ستكون عليه الحال أيضا في السنوات الخمس المقبلة، وتصل اجمالا في الثمانينات الى نسبة زيادة هي ٧٥ في المئة. وينطوي هذا التغيير، في حد ذاته، على شهادة أولية بشأن تغيير في نوعية القوى البشرية. ويمكن الحصول على انطباع آخر في هذا الموضوع، على سبيل المثال، من بيانات الثقافة وأصل السكان.

تركيب السكان بحسب دولة المنشأ

تعرف اسرائيل بأنها دولة هجرة بارزة. ولهذه الحقيقة تأثير في مدى اندماج السكان في البلد، كما هو مألوف ومعروف من تجربة دول هجرة اخرى. واحدى الظواهر المصاحبة لذلك، مثلا، هي ان هناك بين سكان اسرائيل الطاعنين في السن نسبة مرتفعة جدا من الأشخاص الذين لم يولدوا في البلد، ولم يتربوا فيه. ويتمثل هذا الأمر بالنسبة المرتفعة من الطاعنين في السن الذين لا يتكلمون اللغة العبرية، كما يتمثل بمدى استقلالية هؤلاء الاقتصادية، وغير ذلك.

ويعني هذا الأمر، في الأعمار الأكثر شبابا، انه خلال السنوات الكثيرة التي مضت كان الكثيرون من الشباب الذين وصلوا الى سن الخدمة العسكرية، من المولودين في خارج البلد الذين وصلوا اليه مهاجرين. وبمرور السنوات اخذت نسبة مواليد الخارج من السكان تنخفض، وفي المقابل اخذت نسبة مواليد البلد تزداد. اضف الى هذا، ان نسبة الأولاد الذين ولدوا لوالدين من مواليد البلد، ازدادت أيضا بالتدريج.

وتتكشف صورة مثيرة للاهتمام في هذا الصدد، في الجدول رقم (٢). ويتضح ان نسبة مواليد البلد زادت من النصف تقريبا (٥٦ في المئة) سنة ١٩٨٠ الى الثلثين سنة ١٩٩٥. زد على ذلك، ان نسبة مواليد اسرائيل الذين ولد أهلهم في البلد زادت الى حد كبير، من ١٤ في المئة سنة ١٩٨٠ الى ٢٦ في المئة سنة ١٩٩٥.

ونجد التغيير المذكور بصورة ظاهرة أكثر في احدى مجموعات الأعمار الوثيقة الصلة جدا بموضوعنا ــ فئة ١٤ ــ ١٧ عاما، التي هي على وشك التجنيد في الخدمة العسكرية. ويتضح ان نسبة الشبان الذين ولد أهلهم في البلد تزيد من ١٧ في المئة سنة ١٩٨٠ الى ٣٩ في المئة سنة ١٩٩٥. وبعبارة اخرى، ان قسما كبيرا من اجمالي الشباب الذين على وشك ان يصبحوا في سن التجنيد، سيكون من الشباب الذين تربوا في البلد لوالدين ولدوا هم أيضا في

البلد، واكتسبوا فيه ثقافتهم ومهنتهم، وبذلك زاد مدى احتمال اندماجهم في المجتمع.

والمتغير «البلد الأصلي» ليس مميزا عاما يتصل بعلم الاجتماع فقط. وتشير تحليلات مختلفة الى تناسق كبير بين الأصل ومتغيرات اجتماعية اقتصادية كثيرة. ومن هذه الناحية، يمكن ان نفترض ان الزيادة في نسبة مواليد البلد، الذين هم من والدين من مواليد البلد، تساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية، على الأقل في المدى الأطول، وتحسن انتماءات الشبان الذين يجندون بخصائص وثيقة الصلة بالجهاز الدفاعي. وأحد المجالات المتأثرة كما يبدو، الى حد كبير، بهذا التطور هو مجال الثقافة.

مستوى الثقافة

يعرض الجدول رقم (٣) التغييرات في التركيب الثقافي لليهود في اسرائيل، طبقا للأعمار. فخلال ٢٠ عاما حدثت زيادة في نسبة ذوي الثقافة العالية من ١٠ في المئة الى ٢٢ في المئة من اجمالي السكان اليهود. وبين هؤلاء زادت نسبة ذوي الثقافة، الذين درسوا ١٦ عاما فما فوق (والذين يحملون بصورة خاصة درجتي الماجستير والدكتوراه) من نسبة ضئيلة ٣,٦ في المئة الى ما يقرب من عُشر اجمالي السكان اليهود.

ولا تدل الزيادة في نسبة ذوي الثقافة العالية على تطورات اجتماعية تحدث في دولة اسرائيل فحسب، بل تشير أيضا الى تحسن في الطاقة الاقتصادية للدولة. ذلك بأن النسبة المرتفعة من ذوي الثقافة العالية تؤثر في زيادة قدرة الاقتصاد على النمو في اتجاه الصناعات العلمية، وفي زيادة قدرة الاقتصاد الانتاجية في اثر تحسينات ممكنة في تركيب القوى العاملة. وهناك لمثل هذه التغييرات تأثير في السياق الأمني الأكثر محدودية، سواء في بنية القوى البشرية في الجيش النظامي وتركيبته، او في البروفيل المتوسط للقوى الاحتياطية والقوى البشرية في القطاع العسكري الصناعي.

والوجه الثاني للعملة هو انخفاض شديد في نسبة عديمي الثقافة. ففي سنة ١٩٦١، كانت أكثرية السكان ذات تعليم ابتدائي (٨ أعوام دراسية) وما دونها، وكانت ثقافة خُمس السكان أقل من الثقافة الابتدائية. وفي بداية الثمانينات، اصبح ٧٠ في المئة من اجمالي السكان اليهود من ذوي ثقافة أكثر من ثمانية أعوام دراسية.

وطبعا، لنا شأن خاص بانقسام الثقافة وفقا للعمر. وتدل البيانات على انه في مجموعة الأعمار ١٤ ــ ١٧ عاما تقترب نسبة ذوي الثقافة الثانوية ــ جزئية كانت ام كاملة ــ الى ٩٠ في المئة تقريبا من اجمالي الشباب، في مقابل ٧١ في المئة في بداية العقد السابق. ومعنى هذا ان الشباب كلهم تقريبا، الذين يصلون اليوم الى الجيش، درسوا دراسة جزئية على الأقل في مدرسة فوق الابتدائية، وفي المقابل زادت نسبة الشباب من خريجي المدرسة الثانوية ــ نظرية او مهنية. ويجب ان ننتبه الى معدل التغيير؛ فخلال عشر سنوات زاد عدد الشباب في هذا العمر، الذين درسوا في مدارس ثانوية، بنسبة الضعف وربع الضعف تقريبا. وخلال هذه الحقبة الزمنية، حقق جهاز التعليم هدفا رئيسيا، هو جعل الشباب جميعا يلتحقون بالمدرسة الثانوية.

جدول رقم (٢)

السكان اليهود بحسب البلد الأصلي

(بالنسبة المئوية)

	العمر					
	اجمالي	٠ ــ ٥	٦ ــ ١٣	١٤ ــ ١٧	١٨ ــ ٢٤	٢٥ ــ ٤٤	٤٥ ــ ٦٤	٦٥+
	سنة ١٩٨٠							
يهود ــ اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مواليد اسرائيل	٥٥,٧	٩٨,٦	٩٣,٣	٨٥,٩	٧٦,٦	٤٣,٧	١٠,٩	٣,٦
اجمالي								
الأب من مواليد:								
اسرائيل	١٤,٠	٤٣,٠	٢٥,٧	١٦,٥	١٠,٣	٥,٣	٣,٠	١,٥
آسيا وأفريقيا	٢٥,٤	٣٦,٧	٤٨,٠	٥١,٠	٤٤,٥	١٥,٩	٢,٣	٠,٧
أوروبا وأميركا	١٦,٣	١٨,٩	١٩,٦	١٨,٤	٢١,٧	٢٢,٥	٥,٦	١,٤
مواليد آسيا وأفريقيا	١٩,٦	٠,٢	١,٣	٥,٥	١٢,٥	٣٣,٥	٣٧,٢	٢٤,٤
مواليد أوروبا وأميركا	٢٤,٧	١,٢	٥,٤	٨,٦	١٠,٩	٢٢,٨	٥١,٩	٧٢,٠

	اجمالي	العمر						
		٠ـ٥	٦ـ١٣	١٤ـ١٧	١٨ـ٢٤	٢٥ـ٤٤	٤٥ـ٦٤	٦٥+
				سنة ١٩٨٥				
يهود ـ اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مواليد اسرائيل								
اجمالي	٥٩,٦	٩٧,٩	٩٤,٨	٨٩,٩	٨٢,٣	٥٣,٠	١٥,٦	٣,٥
الأب من مواليد:								
اسرائيل	١٧,٣	٥٠,٢	٣٥,٣	٢٣,٠	١٥,٥	٦,٢	٣,٦	١,٤
آسيا وأفريقيا	٢٦,٢	٣١,٤	٤٠,٩	٤٨,٠	٤٨,٦	٢٤,٢	٣,٢	٠,٨
أوروبا وأميركا	١٦,١	١٦,٣	١٨,٦	١٨,٩	١٨,٢	٢٢,٦	٨,٨	١,٣
مواليد آسيا وأفريقيا	١٧,٣	٠,٢	٠,٦	١,٨	٦,٥	٢٦,١	٣٩,٣	٢٥,٨
مواليد أوروبا وأميركا	٢٣,١	١,٩	٤,٦	٨,٢	١١,٢	٢٠,٩	٤٥,١	٧٠,٧

	اجمالي	العمر						
		٠ـ٥	٦ـ١٣	١٤ـ١٧	١٨ـ٢٤	٢٥ـ٤٤	٤٥ـ٦٤	٦٥+
				سنة ١٩٩٠				
يهود ـ اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مواليد اسرائيل								
اجمالي	٦٣,١	٩٧,٧	٩٤,٤	٩٢,٢	٨٦,٧	٦١,٤	٢٠,٤	٤,٥
الأب من مواليد:								
اسرائيل	٢١,٥	٦٠,٧	٤٤,٩	٣٢,٥	٢١,٧	٨,٢	٤,٠	١,٧
آسيا وأفريقيا	٢٥,٨	٢٢,٢	٣٣,٤	٤٠,٦	٤٦,٩	٣١,٨	٤,١	٠,٩
أوروبا وأميركا	١٥,٨	١٤,٨	١٦,١	١٩,١	١٨,١	٢١,٤	١٢,٣	١,٩
مواليد آسيا وأفريقيا	١٥,٣	٠,٢	٠,٦	١,٠	٢,٧	١٨,٦	٤١,٨	٢٧,١
مواليد أوروبا وأميركا	٢١,٦	٢,١	٥,٠	٦,٨	١٠,٦	٢٠,٠	٣٧,٨	٨,٤

	العمر						
	اجمالي	٠ ـ ٥	٦ ـ ١٣	١٤ ـ ١٧	١٨ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	٦٥+
	سنة ١٩٩٥							
يهود ـ اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مواليد اسرائيل	٦٦,٧	٩٨,٢	٩٤,٤	٩٢,٧	٩٠,٢	٧٢,٢	٢٦,٣	٦,٥
اجمالي								
الأب من مواليد:								
اسرائيل	٢٦,١	٦٩,٩	٥٦,٨	٣٨,٨	٣١,١	١١,٩	٤,٢	٢,١
آسيا وأفريقيا	٢٤,٩	١٤,٥	٢٣,١	٣٧,٦	٤٠,٤	٤٠,٣	٥,٩	١,٣
أوروبا وأميركا	١٥,٧	١٣,٨	١٤,٥	١٦,٣	١٨,٧	٢٠,٠	١٦,٢	٣,١
مواليد آسيا وأفريقيا	١٣,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٦	١,١	١١,٠	٣٩,٠	٢٩,٦
مواليد أوروبا وأميركا	٢٠,٠	١,٨	٥,٣	٦,٧	٨,٧	١٦,٨	٣٤,٧	٦٣,٩

* المصدر: أنظر الجدول رقم (١).

والهدف الذي يتطلع اليه جهاز التعليم الآن هو تمرير هذا الشباب بمسار طويل قدر الامكان عبر مراحل التعليم فوق الابتدائي. وفي اي حال، يمكن ان نستخلص من هذه البيانات انه خلال السنوات العشر المنصرمة وضعت التركيبة الثقافية للشباب الذين وصلوا الى سن التجنيد أمام الجهاز العسكري امكانات أكثر تنوعا. والعملية لا تزال مستمرة.

جدول رقم (٣)

تقسيمات المستوى الثقافي للسكان اليهود في اسرائيل* (بالنسبة المئوية)

	أعوام دراسية					
	إجمالي	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٩ ـ ١٢	١٣ ـ ١٥	١٦+
١٩٦١	١٠٠,٠	١٢,٦	٧,٥	٣٥,٤	٣٤,٦	٦,٣	٣,٦
١٩٧٠	١٠٠,٠	٩,٣	٦,٣	٣١,٧	٣٩,٧	٨,١	٤,٩
١٩٧٥	١٠٠,٠	٧,٦	٤,٣	٢٥,٥	٤٤,٩	١٠,٧	٧,٠
١٩٨٠	١٠٠,٠	٦,٤	٣,٩	٢١,٣	٤٧,٦	١٢,٣	٨,٥
١٩٨١	١٠٠,٠	٦,٠	٣,٧	٢٠,٣	٤٨,١	١٣,٠	٨,٩
بحسب العمر ١٩٧٠							
اجمالي	١٠٠,٠	٩,٣	٦,٣	٣١,٧	٣٩,٧	٨,١	٤,٩
١٤ ـ ١٧	١٠٠,٠	(٠,٣)	(٠,٩)	٢٧,٠	٧١,٤	(٠,٤)	—
١٨ ـ ٣٤	١٠٠,٠	٢,٨	٣,٠	٢٧,٦	٤٧,٢	١٣,٦	٥,٨
٣٥ ـ ٥٤	١٠٠,٠	١٢,٢	٧,٨	٣٦,٩	٣٠,٨	٦,٧	٥,٦
٥٥ ـ ٦٤	١٠٠,٠	١٥,٤	١٠,٦	٣٥,٩	٢٧,٤	٥,٤	٥,٣
٦٥+	١٠٠,٠	٢٦,٤	١٤,١	٣٠,٦	١٨,٢	٥,٣	٥,٤
بحسب العمر ١٩٨٠							
اجمالي	١٠٠,٠	٥,٦	٣,٦	١٩,٧	٤٨,٧	١٣,٠	٩,٤
١٤ ـ ١٧	١٠٠,٠	(٠,٢)	(٠,٣)	١٠,٠	٨٨,٦	٠,٨	(٠,١)
١٨ ـ ٢٤	١٠٠,٠	٠,٨	٠,٤	٧,٥	٦٩,٨	١٨,٥	٣,٠
٢٥ ـ ٣٤	١٠٠,٠	٠,٧	٠,٥	١٣,١	٥٠,٠	٢٠,١	١٥,٦
٣٥ ـ ٤٤	١٠٠,٠	٣,٠	٢,٣	٢٠,٩	٤٢,٢	١٥,٣	١٦,٣
٤٥ ـ ٥٤	١٠٠,٠	١٠,١	٦,٢	٢٨,٥	٣٤,٥	١٠,٥	١٠,٢
٥٥ ـ ٦٤	١٠٠,٠	١٤,٠	٦,٩	٣٢,٧	٣٢,٥	٧,٦	٦,٣
٦٥+	١٠٠,٠	١٥,٧	١١,٧	٣٢,١	٢٧,٣	٦,٧	٦,٥

* المصدر: «الكتاب السنوي الاحصائي لاسرائيل»، ١٩٧١ و ١٩٨٣.

خلاصة وأبعاد

كان الادعاء الرئيسي هو أننا، بسبب التباطؤ في زيادة السكان، وصلنا الى استنفاد طاقة القوى البشرية في اسرائيل. وإن كان الأمر صحيحا الى حد بعيد، فانه يبدو لي ان الانطباع العام الذي نشأ بعد ذلك كان بعيد المدى. وكان النموذج المتطرف على ذلك هو الادعاء انه حتى اذا كان في الامكان زيادة عدد الطائرات الموجودة لدى الجيش الاسرائيلي، فلن يكون من الممكن رصد عدد كاف من المرشحين للطيران، في اثر استنفاد «الدفعات السنوية». وبعد هذه الملاحظات، كتبت هذا المقال وهدفي منه مزدوج: «أولا، عرض وتحليل الموضوع الديموغرافي في السياق الأمني، مما يتيح دراسة أكثر عمقا لجوهر «القيد الديموغرافي»؛ وثانيا، مناقشة الأبعاد المترتبة على وجود مثل هذا القيد.

ويمكن ان نوجز الهدف الأول لهذا المقال، في ثلاثة جوانب:

أ ــ لا تمثل نسبة الزيادة العامة للسكان القيد الديموغرافي، بل يمثله التغييرات في مجموعات الأعمار المعنية. وحتى عندما يكون هناك تباطؤ في زيادة السكان، فانه لا ينطبق على الفئات كلها بالمدى نفسه. وفي السياق الدفاعي، هناك مغزى كبير للفوارق في نسب الزيادة في فئات الأعمار المختلفة.

ب ــ في الوقت الذي طرأ انخفاض على حجم الدفعات السنوية من الشباب، طرأت زيادة سريعة على مجموعات الأعمار المتوسطة. فعلى سبيل المثال، ليس هناك في السنوات الخمس الحالية (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) اية زيادة في حجم الدفعات التي تتراوح أعمار أفرادها بين ١٨ و ٢٤ عاما. لكن في مقابل هذا زادت فئات أعمار ٣٥ ــ ٤٤ عاما بنسبة الثلث (من ١٥٥ ألفا الى ٢١٠ آلاف).

ج ــ لا تتمثل التغييرات الديموغرافية بحجم السكان فقط، ولا بحجم دفعات سنوية معينة بين السكان فقط، بل تتمثل أيضا بتركيب هذه الدفعات السنوية، وخصوصا بمستواهم الثقافي، وبمدى تجذرهم في المجتمع، وبمدى تأهيلهم المهني، وما شابه ذلك. وتشير المعطيات المتوفرة، فعلا، الى التحسينات

التي طرأت على العناصر المميزة للدفعات السنوية، وخصوصا العناصر المميزة المتعلقة بالثقافة والخلفية.

والهدف الثاني لهذا المقال هو اثارة نقاش في شأن أبعاد وجود القيد الديموغرافي، وتأثيرات هذا الوجود.

وكما قيل آنفا، فانه حتى لو لم يكن هناك في فترات مختلفة تغيير في حجم الدفعات السنوية، إلا انه يحتمل ان يكون هناك فارق كمي بين هذه الدفعات، يتمثل بأن عدد ذوي ثقافة معينة مطلوبة من فئات الدفعة المعنية هو أكبر في الفترة الثانية منه في الفترة الأولى. لذلك، اذا كنا نتوقع جمودا، او على الأقل زيادة بطيئة فقط، في زيادة القوى البشرية المتاحة للاقتصاد (وضمن هذا قطاع الأمن)، فانه يجب العمل لتحسين تركيب القوى البشرية، وبذلك يتم تعويض الجمود في الحجم الشامل.

لكن الهدف الرئيسي الذي يجب الاشارة اليه هو الهجرة الى اسرائيل كمصدر لاستئناف النمو الديموغرافي. لقد مر الاقتصاد الاسرائيلي بنمو سريع في العقود الثلاثة الأولى من وجوده، ويرجع هذا ــ الى حد كبير ــ الى الزيادة الضخمة التي طرأت في عرض القوى البشرية الموجودة لديه. وكان هناك، في الماضي، ميل الى النظرة الى الهجرة الجماعية من ناحية العبء الذي فرضته على الاقتصاد القائم. وخلال ذلك لم يتم إبراز المساهمة بعيدة المدى التي تمخضت عن ذلك من جانب تدفق قوى بشرية على الاقتصاد. حقا ان تكوين رؤوس الأموال الضخمة كان من العوامل المهمة التي ادت الى النمو السريع للاقتصاد، لكن زيادة السكان كانت العامل المكمل الذي أتاح تحقيق النمو السريع. فمنذ سنوات عديدة لم يعد تيار المهاجرين الى البلد عامل تغيير ذا مساهمة حقيقية في الاقتصاد الاسرائيلي.

ويبرز هذا الأمر بصورة خاصة في السياق الأمني. وقد أُخذت بيانات السكان التي عرضت في هذا المقال من توقعات رسمية أعدها المكتب المركزي للاحصاء. وتعرض هذه التوقعات افتراضات بديلة بالنسبة الى الهجرة. ولنجسد حساسيتها يكفي ان نشير الى انه يتوقع ان يكون هناك بين

الافتراضات المختلفة لحجم الهجرة المتوقعة خلال سنة ١٩٩٠، فيما يتعلق بعدد اليهود في فئة الأعمار من ٠ الى ١٧ عاما، هوة بـ ٩٠ ألف نسمة. واذا عرضنا هذا بصورة اخرى: تحدث توقع المكتب المركزي للاحصاء، الذي نشر سنة ١٩٧٨، عن ٣٩٠ ألف ولد يهودي في عمر ١٠ ــ ١٤ عاما خلال سنة ١٩٩٥، في حين ان التوقع الأخير في سنة ١٩٨١، تحدث عن أقل من ٣٦٠ ألفا. ويكمن الفارق كله، تقريبا، في عدم تحقق افتراضات الهجرة التي وضعت في الماضي. انني اخشى ألا يتحسن الوضع في التعديلات والاستكمالات التالية المتعلقة بالتوقعات.

وهنا يطرح السؤال: هل يجب اعتبار هذه البيانات عناصر «خارجية» لا خيار لنا سوى القبول بها كما هي؟ انني اقترح ان يتم استبدال مصطلح «القيد الديموغرافي» بمصطلح «الحافز الديموغرافي». ولا يمكن النظر بعدم اكتراث ولا مبالاة الى التوقعات السكانية التي تفترض صافي هجرة بمقدار ٥٠٠٠ يهودي سنويا. واذا كنا قد استطعنا في الماضي الجلوس بلا مبالاة نسبية، وانتظار إحياء موجات الهجرة من الدول الغربية، فان الأمر ليس كذلك اليوم. وأحد مقومات التوقعات المذكورة هو ان نسبة الأولاد اليهود من مجموع الأولاد في البلد حتى سن الخامسة ستنخفض من ثلاثة أرباع سنة ١٩٨٠ الى الثلثين فقط... سنة ١٩٩٥. وتقزم هذه البيانات والبيانات السابقة لها الرؤيا الصهيونية الكبيرة، ويجب أن تدفع وتحث على نشاط مكثف يؤدي الى استئناف الهجرة الى اسرائيل. وهذا هو الدرس الرئيسي الذي يجب ان نستخلصه من التحليل الديموغرافي وأبعاده.

الجغرافيا والأمن القومي

بروفيسور أرنون سوفير*

«التكوين الطبيعي للبلد أفضل حليف للرجل العسكري»
(سون تسو، علم الحرب)

لقد حاول متخصصون كثيرون تعريف ماهية الأمن القومي لأية دولة، وماهية مقوماته.(١) ونجد في معادلة الأمن (القوة) متغيرات مثل: حجم السكان، ونوعيتهم الثقافية، ومستواهم التكنولوجي، واجمالي ايراداتهم القومية ــ بما في ذلك البنية التحتية الاقتصادية، والثروات الطبيعية، الخ. وتحتل المعطيات الجغرافية في هذه المعادلة ثقلا مهما جدا، وهي في بعض الحالات اهم المعطيات.

والمعطيات الجغرافية هي العناصر الطبيعية والبشرية جميعا في الدولة وفي محيطها، والتي لانعكاسها الاقليمي في حد ذاته مغزاه. ان تجميع السكان وتمركزهم في نقطة واحدة، وليس توزيعهم على نواحي الدولة كافة، هما معطى جغرافي جوهري في معادلة امن الدولة القومي. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة

---

* قسم الجغرافيا، جامعة حيفا.

(١) أنظر: العقيد أبراهام إيالون، «الأمن القومي»، «سكيراه حودشيت»، آذار/مارس ــ نيسان/ابريل ١٩٨٠؛ وكذلك: العقيد أبراهام إيالون، «امن اسرائيل القومي»، «سكيراه حودشيت»، شباط/فبراير ــ آذار/مارس ١٩٨٣.

الى التكوين الطبيعي، ووجود وتوزيع الثروات الطبيعية المختلفة (المعادن، والأراضي، والمياه، والغابات)، وانتشار عناصر اقتصادية كالمرافىء، والصناعات، ومحطات القوى. فاذا كان وجود دولة ما في الخليج [العربي] مرتبطا بالأداء السليم لجهاز واحد لتحلية المياه، فان من المسموح لنا بأن نقرر ان القوة القومية لمثل هذه الدولة هي صغيرة جدا.

كما ان لصورة الدولة وحجمها وموقعها (Location) ومكانها الجغرافي (Site) في منطقة معينة مغزى كبيرا عندما يكون المقصود القوة القومية.

هذه المعطيات الأربعة، بالاضافة الى معطيات اخرى، هي معطيات حاسمة بالنسبة الى امن اسرائيل القومي. ومن الأصح القول ان المقومات الجغرافية في معادلة الأمن هي، في أساسها، عوامل قصور واعاقة وليست بالضرورة عوامل مساعدة.

الموقع

يشير موقع اسرائيل، في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، الى بعض نقاط الضعف في كل ما يتعلق بالاتصال البحري والجوي بينها وبين دول صديقة، قريبة وبعيدة على حد سواء. فعلى امتداد سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، بالقرب من مضائق جبل طارق، تقع دول معادية لاسرائيل. ويستوجب الاتصال بين اسرائيل وأستراليا واليابان ودول اخرى في آسيا وفي شرق أفريقيا، المرور في مضائق تيران وفي باب المندب. كما يبلغ طول الخطوط البحرية والجوية ٢٠٠٠ كلم تقريبا وعلى طول حدود معادية (البحر الأحمر).

ويضع الارتباط بهذه الخطوط قيدا جغرافيا خطرا على امن اسرائيل. ويمكن ان نجد ردا جزئيا على هذا القيد، على سبيل المثال، في ملاحق اتفاق كامب ديفيد، التي تلتزم فيها الولايات المتحدة ضمان حرية الملاحة والطيران من اسرائيل واليها، في نقطتي الضعف في مضائق جبل طارق والبحر الأحمر.

ويبرز ارتهان اسرائيل بخطوطها البحرية والجوية، أكثر ما يبرز، في ضوء

حقيقة ان اسرائيل تعاني نقصا جزئيا او تاما في بعض المواد الاستراتيجية الأساسية، والتي عليها ان تستوردها من مسافات بعيدة، مثل الفولاذ والأخشاب ومنتوجات الطاقة، وكذلك السلع الغذائية الأساسية مثل القمح وعلف الحيوانات والزيوت والسكر.

ويؤثر التشكيل الجيوبوليتي للشرق الأوسط، أيضا، في امن اسرائيل القومي. اذ يسكن حول اسرائيل ملايين العرب، الذين لديهم قاسم مشترك في سلسلة من المجالات مثل: الدين، واللغة، والثقافة، والماضي المشترك، والتقاليد، والعداء لاسرائيل. والى جانب هذا تعيش بينهم، منذ مئات وآلاف السنين، مجموعات أقليات مختلفة من الناحيتين العرقية والدينية: العلويون، والدروز، والشيعة، وغيرهم. وتسود بين أعضاء هذه المجموعات وبين مجموعة الأكثرية العربية توترات. وهذا معطى مهم عندما ندرس القوة القومية لاسرائيل في مقابل العالم العربي الذي يبدو ظاهريا متجانسا.

وهناك، من وجهة نظر اسرائيلية، اهمية كبيرة جدا (تفوق حتى اهمية الأقليات في داخل الدول العربية) للمجموعات غير العربية المحيطة بالدول العربية، والتي هي في نزاعات قديمة جدا مع العالم العربي. وأقصد: الأتراك، والايرانيين، والأكراد، والسكان غير العرب في جنوب السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا. وقد تحققت في الشرق الأوسط مرات كثيرة مقولة «جار جاري هو صديق محتمل»، وشكلت اكثر من مرة عنصرا مهما في اعتبارات اسرائيل الأمنية.

وهناك اهمية كبيرة لموقع ارض اسرائيل على الجسر البري الوحيد في العالم، الذي يربط ثلاث قارات (أفريقيا وآسيا وأوروبا) من ناحية امن اسرائيل القومي، ماضيا وحاضرا. ففي كل العصور والأزمنة مرت على هذا الجسر جيوش مختلفة (وأقل من ذلك قوافل التجار). ويكفي ان نذكر حملات الفراعنة، والآشوريين، والبابليين، والفرس، والاسكندر الكبير، واليونانيين، وقياصرة الروم، والمغول، والعرب، والصليبيين، والعثمانيين، ونابليون،

والبريطانيين، وكذلك النازيين (الذين حاولوا المرور عن طريق منطقتنا). ولم تقل اهمية هذا الجسر أيضا في الحاضر، وهو موجود في بؤرة مصالح قوى عالمية، مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ودول العالم الثالث ــ في أفريقيا وآسيا (بما في ذلك الصين الشعبية).

المكان الجغرافي

واذا نزلنا من المستوى العالمي الى المستوى الاقليمي، نجد ان اسرائيل تقع كإسفين بين جزء من العالم العربي (من الشمال) وجزء آخر منه (من الجنوب). علاوة على هذا، فان البنية الضيقة والطويلة لاسرائيل بين هاتين المجموعتين تثقل أيضا على الأمن القومي. ويكمن في هذين العاملين ــ المكان والموقع الخاصين ــ واحد من اهم قيود اسرائيل الاستراتيجية.

فلاسرائيل جبهتان منفصلة احداهما عن الأخرى. وهذا يتطلب تجزئة القوة القومية الى قوتين؛ هناك في الجنوب تهديد دائم محتمل (حتى بعد اتفاق كامب ديفيد) من جانب مصر، مع احتمال تشكيل ائتلاف اوسع من الدول يشمل ليبيا وباقي دول شمال أفريقيا والسودان، وجنوب الأردن، واليمن، وجزءا من السعودية. والجبهة الثانية ــ في الشرق وفي الشمال الشرقي ــ تقوم على سوريا والأردن، مع احتمال توسيع الائتلاف مع العراق والسعودية وباقي دول الخليج [العربي] ولبنان، وباحتمال أقل أيضا مع دول مثل ايران وباكستان.

ففي حرب التحرير [حرب ١٩٤٨]، وقفت اسرائيل أول مرة في مواجهة ائتلافات واسعة من جيرانها كلهم. وقد تكرر التهديد في حرب الأيام الستة التي خاضت فيها اسرائيل حربا على ثلاث جبهات منفصلة، وفي حرب يوم الغفران التي برزت فيها تجزئة القوة على الجبهتين: الجنوبية والشمالية.

وأضفت هذه الحقيقة طابعها، أكثر من اي عامل جغرافي آخر، على جهاز اسرائيل الدفاعي، وعلى خطواتها الدبلوماسية.

الصورة

ان صورة اسرائيل الطويلة والضيقة تثقل على حركة جيشها بين جبهتي الشمال والجنوب. زد على هذا، ان الصورة الطويلة والضيقة «مسؤولة» عن الطول النسبي لحدودها قياسا بدول اخرى في العالم.

واحدى الطرائق المألوفة في مقارنة الحدود بين دول مختلفة، هي حساب المساحة بالكيلومترات المربعة لكل كيلومتر من الحدود (ويمكن بالطريقة نفسها حساب نسب طول الحدود مع عدد السكان).

جدول رقم (١)

المساحة في دول مختارة لكل كيلومتر من الحدود البرية

مصر	٢٨٢ كلم^2
شيلي	١٦٨ كلم^2 (دولة طولها نحو ٤٢٠٠ كلم وعرضها ١٨٠ كلم تقريبا)
العراق	١٢٦ كلم
سوريا	٩٠ كلم
نيبال	٧١ كلم
تشيكوسلوفاكيا	٣٦ كلم
لبنان	٢٣ كلم
اسرائيل من خطوط وقف اطلاق النار سنة ١٩٤٩	٢٢ كلم
اسرائيل في الحدود الحالية	٣١,٥ كلم

وهناك مشكلة اخرى، وهي واحدة من اصعب المشكلات في معادلة امن اسرائيل القومي، وتنبع من بنيتها الضيقة والطويلة، وهي قابلية تعرضها للاصابة. وفي الواقع، لا توجد نقطة في اسرائيل بعيدة أكثر من ٢ــ٥ دقائق

طيران عن الحدود المجاورة، ولا توجد نقطة غير مكشوفة للصواريخ من اي نوع كان، الموجودة لدى الدول العربية. كما ان أجزاء كبيرة من اسرائيل تقع ضمن مرمى المدفعية المعادية. واذا حدثت عودة الى حدود «الخط الأخضر» فستصبح مراكز السكان والقوة في دولة اسرائيل (قلبها) في مدى أنواع الأسلحة كافة الموجودة لدى مقاتلي حرب العصابات والجيوش البدائية والجيوش الحديثة.

جدول رقم (٢)

المسافات بين نقاط مختلفة في حدود الدول العربية وأهداف اسرائيلية

جسر أللنبي ــ القدس	٣٨ كلم
جسر عبدالله ــ القدس	٣٠ كلم
جسر أدم ــ نتانيا	٦٥ كلم
مطار المفرق ــ تل ابيب	١٥٠ كلم
تبوك ــ ايلات	٢١٠ كلم
H3 (العراق) ــ حيفا	٤٧٠ كلم
دمشق ــ كريات شمونة	٧٥ كلم
قلقيلية ــ شاطىء البحر	١٤ كلم
حدود الخط الأخضر ــ مطار بن-غوريون	١٠ كلم
حدود الخط الأخضر ــ شاطىء تل ابيب	٢٠ كلم

المساحة

تشكل مساحة اسرائيل الصغيرة (٢٠,٧٠٠ كلم^2 حتى سنة ١٩٦٧، و ٢٨,٠٠٠ كلم^2 بعد سنة ١٩٦٧) قيدا دفاعيا في سلسلة طويلة من الحدود، جزء منها مرتبط بالبنية الطويلة والضيقة للدولة؛ وقد نوقش هذا سابقا.

ان النسبة بين حجم المساحات التي «يستهلكها» جهاز الدفاع ومساحة الدولة العامة، تتزايد بمرور السنين (أنظر الخريطة ١)، وقد وصلت الى ذروتها

مع انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء. وفي بعض المناطق في النقب الأوسط، وفي هضبة الجولان ووادي الأردن، وصل اجمالي المساحات التي استخدمها جهاز الدفاع (بمفهومه الواسع) سنة ١٩٨٤، الى أكثر من ٥٠ في المئة من المساحة، وهي نسبة مرتفعة جدا بالنسبة الى دولة صغيرة جدا في اية حال.

ومن أجل المقارنة يشار الى ان اجمالي المساحات التي تشغلها وزارة الدفاع الأميركية في ولايات الجنوب الغربي من الولايات المتحدة (كاليفورنيا، ونيفادا، ويوتا، ونيو مكسيكو، وأريزونا)، يصل الى ٣ في المئة فقط. وفي هذه الولايات، تعتبر نسبة استخدامات الأرض لأغراض عسكرية أكبر نسبة في الولايات المتحدة كافة، اذ تتركز هناك مناطق التجارب النووية، ومناطق التدريبات الخاصة بسلاح الجو، ومنشآت تخزين القنابل الكيماوية وقنابل الغاز والقنابل الذرية.

وكي نجسد مشكلة النقص الخطر هذه في المساحات الخالية لجهاز الدفاع، يمكن ان نعرض وضعا نظريا تتلقى فيه اسرائيل كهدية ١٠٠٠ طائرة مقاتلة اضافية، مع آلاف الطيارين المتطوعين. ولا تستطيع اسرائيل ان تستغل هذه الهدية استغلالا ملائما من أجل زيادة قوتها وتعزيزها، لسبب بسيط هو انه ليس في استطاعتها ان تضيف مطارات حديثة في مساحتها الحالية، وفي ظل القيود الطوبوغرافية لهذه المساحة.

وقد ادى النقص في مناطق التدريبات والقيود التي يفرضها ذلك، في عدد من وحدات الجيش، الى توجيه الجهد من تدريب الوحدات في الميدان الى تدريبات عن طريق المحاكاة والتقليد (Simulation) داخل منشآت مغلقة. وليس من الواضح حتى الآن الى اي مدى تستخدم هذه التدريبات كبدائل من التدريب في الميدان الفعلي على الأرض. ويجسد موضوع النقص في المساحة، بصورة درامية، الثمن الباهظ الذي دفعته اسرائيل في اخلائها مناطق سيناء جميعا.

ويمكن ان يتمثل النقص في المساحات التي تكفي للأغراض العسكرية

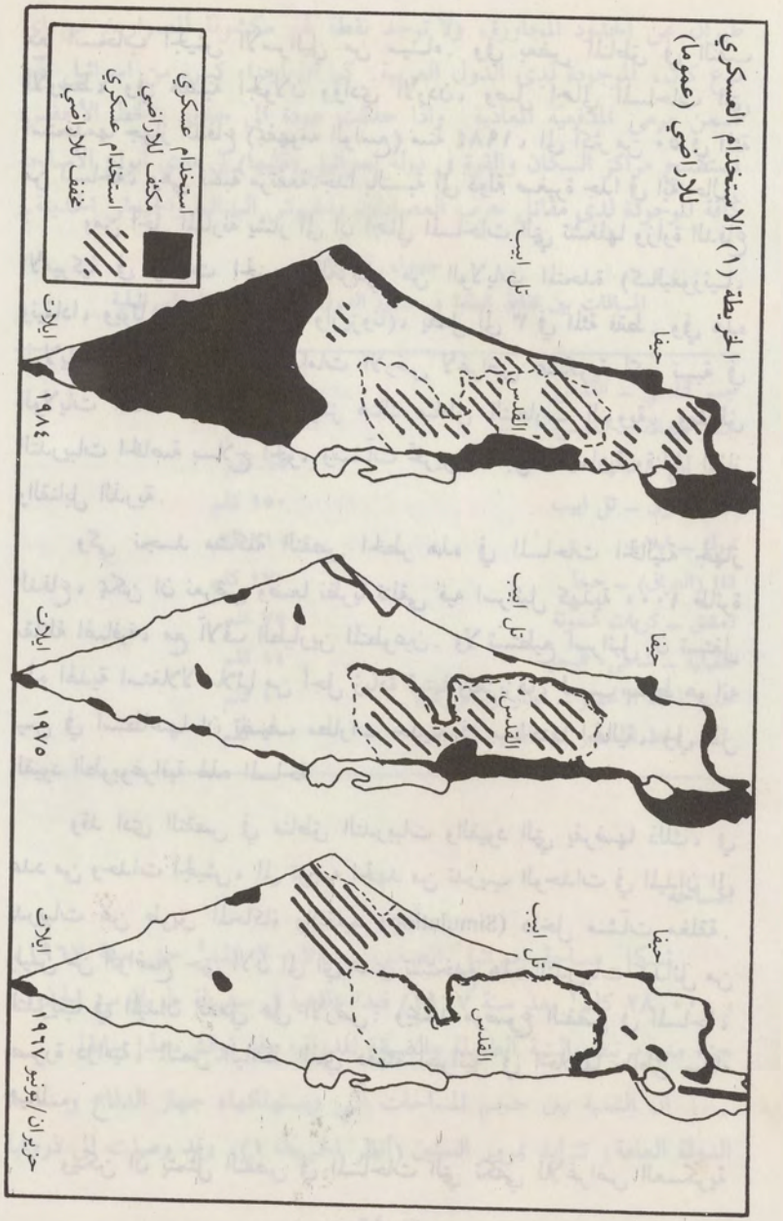

بصورة اخرى في المستقبل، في حال أرادت اسرائيل تجربة وتطوير أسلحة بالغة القوة (على سبيل المثال قنبلة ذرية)؛ فمن شأن اسرائيل ان تكتشف ان ليس في امكانها القيام بهذا على أراضيها، ولو بسبب مساحتها الصغيرة فقط. ذلك بأن مساحة اسرائيل الصغيرة وبنيتها تستخدمان عنصرا مهما في تأهب وانتشار الجيش استعدادا للحرب، ولهما تأثيرات في تطوير قدرة الهجوم، وخصوصا قدرة الكبح. وهذا الأمر حرج وخطر عندما يكون المقصود امتصاص الضربة الأولى من هجوم العدو. ويسبب نقص المساحة اللازمة لامتصاص الضربة في اسرائيل، خصوصا في شمال الدولة وجنوبها، مشكلة امنية صعبة تستوجب من جهاز الدفاع الاسرائيلي المحافظة على مستوى تأهب عال في مقياس ترتيبات انذار وردع غير مألوفة، وبحجوم ملائمة للقوات المختلفة. ولكل هذه الأمور ثقل متراكم في معادلة القوة القومية، وخصوصا فيما يتعلق بأجنحتها السلبية.(٢)

ان طريقة الاستيطان في ارض اسرائيل، التي تتركز بالقرب من مناطق السيطرة اليهودية، لا تترك مجالا لأدنى حد من امتصاص الضربة على طول الحدود المختلفة، وعلى الأقل من الناحية الدفاعية؛ اذ أنها تؤكد فقط معضلة النقص في المساحات اللازمة لامتصاص الضربة الأولى.

الى هنا عددت الجوانب الجغرافية الطبيعية المتعلقة بالموقع والمكان والصورة والمساحة، وناقشت مساهمة هذه العوامل في معادلة امن اسرائيل القومي. ويجب ان نضيف الى هذه العوامل جوانب مناخية / طوبوغرافية، ومجموعة من الجوانب الجغرافية ــ البشرية.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل في شأن هذه المسألة، أنظر: آرييه شاليف، «خط الدفاع في يهودا والسامرة» (الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣)؛ وكذلك: مئير بعيل، «دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل»، في: ألوف هارئيفين (محرر)، «هل هناك حل للمشكلة الفلسطينية» (القدس: إصدار فان لير، ١٩٨٢)، ص ١٢٣ ــ ١٥٠.

المناخ

يحدد موقع اسرائيل بين مناخين ــ مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، ومناخ الصحراء في الجنوب ــ توزيع السكان في اسرائيل. ففي الشمال (من بئر السبع شمالا) يسكن ٩٣ في المئة تقريبا من مجموع سكان اسرائيل (١٩٨٤) في مساحة تحتل فقط ٣٧ في المئة من اجمالي دولة اسرائيل (باستثناء مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وهضبة الجولان). وهذه الحقيقة هي عامل مقيد للقوة القومية، وتتمثل بسلسلة من الحقائق مثل قلة المناطق المزروعة في اسرائيل. ولهذا السبب هناك ارتباط باستيراد عدد من السلع الغذائية الأساسية. كما ان تجمع السكان في الجزء الشمالي والصغير من الدولة، وتجمع اشد كثافة في الشريط الضيق للسهل الساحلي، وفي الجزء الواقع بين اشكلون ونهاريا، والذي يسكن فيه تقريبا ٨٠ في المئة من مجموع سكان دولة اسرائيل، يشكل مشكلة امنية كبيرة.

وبالاضافة الى الخطر المحتمل، وهو توجيه ضربة شديدة الى هذه التجمعات السكانية في هجوم جوي واطلاق صواريخ او مدفعية على جزء من التجمعات، هناك مشكلة نقل القوات في أوقات الطوارىء الى الجهات البعيدة عن وسط البلد، خصوصا في الجنوب والشمال. كما ان ضغط السكان على الأراضي القليلة في السهل الساحلي يبعد الجهاز الدفاعي عن هذا الشريط الى الشمال، وبصورة خاصة الى الجنوب. كما تظهر أيضا صعوبات لوجستية كثيرة نتيجة توزيع غير موحد للعناصر الثلاثة التالية: السكان المتركزين في وسط البلد؛ منشآت تدريبات وطوارىء متركزة في الجنوب البعيد؛ جبهات القتال الموجودة في الشمال والشرق والغرب.

ان تجمع السكان الكبير في المنطقة الصغيرة المحيطة بتل ابيب، يشطر دولة اسرائيل الى جزأين (بين هضاب شومرون من الشرق وشاطىء البحر من الغرب). وهناك، في أوقات الطوارىء كما في الأيام العادية، حاجز مواصلاتي صعب بين الشمال والجنوب.

الطوبوغرافيا

ان بنية الشرائط الطولية الطوبوغرافية الأربعة في ارض اسرائيل ــ السهل الساحلي، وشريط الجبال، ووادي الأردن، والشريط الشرقي (هضبة الجولان) ــ تشتمل على عوامل جغرافية تقيد القوة القومية لاسرائيل.

وفي السنوات الأخيرة تغلبت اسرائيل، من الناحية الفنية، على العقبة الطوبوغرافية المتمثلة بشريط الجبل بواسطة شبكة واسعة ومتشعبة من الطرق التي تشطره الى قسمين من الغرب الى الشرق. والمقصود الطرق التي تقسم شومرون ويهودا، وتقسم الجليل والوديان، وشبكة طرق واسعة ومتشعبة «تقفز» من وادي الأردن الى الجولان، وتمكن من التغلب على أَجْرُف الوديان الضيقة. وترتبط المشكلة الأخطر في موضوع شريط الجبل الأوسط بالتركيب الديموغرافي والمسارات والتطورات الديموغرافية.

وتحدد السلسلة الجبلية عرض السهل الساحلي. وكنتيجة لذلك، بقي في منطقة قلقيلية ــ طولكرم شريط عرضه ١١ــ١٥ كلم فقط. والاتصال بين السهل الساحلي في اتجاه الجليل وشمال اسرائيل مشروط بعبور عدد من نقاط «عنق الزجاجة»، مثل السهل الساحلي، وساحل الكرمل (من ٣ــ٤ كلم حتى عشرات الأمتار في جرف الكرمل في حيفا)، ووادي عارة او نهر داليا. وفي اتجاه الشرق، تنحدر السلسلة الجبلية في عدد من المدرجات الى وادي الأردن، وتسبب صعوبات مرور. أما الحركة في اتجاه الشمال والجنوب، في جزئه الشرقي للسلسلة الجبلية، فهي اصعب بسبب الوديان الضيقة التي تجتاز المنطقة في الطريق الى البحر الميت والغور. و«طريق آلون» هو حل جزئي لهذه المنطقة، والطريق المريح الوحيد هو في داخل الغور، على امتداد شواطىء البحر الميت، لكن هذا الطريق تكتنفه المشكلات من الناحية الأمنية.

تمر الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية بخطوط جبلية وعرة. وعلاوة على مزايا مثل هذه الخطوط، فانها تنطوي أيضا على مساوىء وعيوب تتعلق أساسا بحرب العصابات. وفي هذا الجزء من اسرائيل يكون الجبل مقطعا للغاية،

ومغطى بكثافة بالنباتات الطبيعية، وهذا الأمر يشكل صعوبة في محاربة أفراد حرب العصابات، ولحركة المدرعات.

ولقد كانت خطوط الحدود الانتدابية بين اسرائيل وسوريا غير محتملة من وجهة نظر اسرائيل حتى سنة ١٩٦٧. وقد تغير هذا الوضع بصورة درامية، لكن نشأ وضع جديد بات فيه الجيشان السوري والاسرائيلي مستنفرين كل منهما في مواجهة الآخر على الهضبة البازلتية، من دون ان تكون لأي منهما أفضلية طوبوغرافية. وليس هناك اي حاجز بين قوات الطرفين سوى اتفاقيات الفصل بين القوات، والترتيبات الأمنية الأخرى. وعمليا، لا توجد لاسرائيل حدود مريحة («طبيعية») في كل المنطقة الواقعة بين سهل الحولة وأبواب دمشق.

وثمة مزايا وعيوب للعوامل الطوبوغرافية في جنوب اسرائيل. ولا تترك الحدود الاسرائيلية ــ الأردنية، على امتداد وادي عربة، مزايا خاصة لأي طرف، ناهيك بأن هذه الحدود تخترق منطقة صحراوية وعرة ومقفرة في معظمها. وبالاضافة الى ذلك، فان جبال أدوم تخلق حاجزا يجعل من الصعب تحويل هذه المنطقة الى ساحة معارك حقيقية. كذلك، فان الجزء الشمالي من الحدود الأردنية ــ الاسرائيلية الحالية، على طول شاطىء البحر الميت، او على طول تعرجات نهر الأردن، يعتبر مريحا نسبيا كحدود، لأنه لا ينطوي على مزايا بالنسبة الى الجانب العربي.

أما الحدود الاسرائيلية ــ المصرية، فتتباين من نقطة الى اخرى؛ ففي وسط صحراء النقب تحد الجبال العالية والطوبوغرافيا الحادة من الحركة من الشرق الى الغرب، ويعتبر الجنوب أكثر سهولة للمرور، لكن الوصول اليه من الجانب المصري صعب، وأي جهد عسكري ضخم هناك لن يجدي بالنسبة الى المصريين، لأن المقصود منطقة هامشية اسرائيلية (ايلات). بمعنى ان ليس هناك مخاوف امنية في هذا القطاع، سوى من عملية خاطفة ذات مغزى سياسي تكون باهظة الثمن بالنسبة الى القائمين بها. غير ان الوضع يختلف في شمال القطاع المصري ــ اي المنطقة التي تعتبر جزءا من محاور الحركة التاريخية بين

مصر وأرض اسرائيل وسائر دول الهلال الخصيب (مشارف رفح ومنطقة نيتسانا). وكما هو معروف، فان في هذه المنطقة امكانا للانتقال الطبيعي نحو الشرق او الغرب، من دون اية ميزة لهذا الطرف او ذاك.

وثمة عنصر آخر مرتبط بالطوبوغرافيا يجب الاشارة اليه، وهو موقع الميناء العسكري في حيفا؛ فمدينة حيفا تقع على سفح جبل الكرمل، ويشرف سكانها على الميناء، ويستطيعون رصد اية حركة فيه.

عوامل جغرافية ــ بشرية

يخلق النظام البشري للمنطقة العربية المحيطة باسرائيل سلسلة من القيود على القوة القومية لاسرائيل؛ فهناك حول حدود اسرائيل مع لبنان وسوريا وشمال الأردن، تجمعات سكانية عربية ضخمة، تشتمل على العواصم بيروت ودمشق وعمان. وقياسا بذلك، تعتبر التجمعات السكانية على الحدود الاسرائيلية ــ المصرية وجنوب الأردن ضعيفة، وان كان هناك اجراءات تشير الى ان هذا الضعف موقت فقط.

ويمكن القول ان التجمعات السكانية على مقربة من الحدود تعتبر ضمانة للأمن في الجانب الاسرائيلي، لأن الحكومات العربية ستكون معنية بالحفاظ على الهدوء حتى لا تتعرض حياة مواطنيها للخطر. لكن تاريخ العلاقات الاسرائيلية ــ العربية يثبت ان هذا الموضوع ينطوي على اهمية ثانوية: فمن ناحية، هناك رغبة في الحفاظ على الهدوء (أبلغ مثال لذلك هو العلاقات الاسرائيلية ــ الأردنية في العقد الأخير)؛ ومن ناحية اخرى، هناك استعداد لتحمل الدمار من أجل تحقيق انجازات سياسية او انجازات تتعلق بالهيبة. على سبيل المثال: حرب الاستنزاف، التي ضحى فيها رئيس مصر بثلاث مدن كبيرة ومهمة (مدن القناة)، في محاولة للضغط على اسرائيل؛ وتخريب غور الأردن في حرب الاستنزاف ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠؛ والدمار الذي لحق بسكان هضبة الجولان السوريين؛ والدمار في الجنوب اللبناني.

ان وجود سكان عرب كثيرين حول الحدود يؤثر في النظام الاسرائيلي بعدة طرائق، على رأسها امكان التسلل الى اسرائيل، والحاجة الاسرائيلية الى ايجاد حراسة دائمة في هذه القطاعات. ولمثل هؤلاء السكان العرب ثقل في الاعتبارات العملانية الخاصة بالهجوم، وفي احتمالات الاحتلال والسيطرة وايجاد حلول محلية واقليمية لمصلحة اسرائيل. على سبيل المثال: حرب لبنان ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥؛ السيطرة على يهودا والسامرة ١٩٦٧ ــ ١٩٨٥؛ القتال في مدينتي السويس والاسماعيلية سنة ١٩٧٣؛ الاحتمال النظري لاحتلال القاهرة بسكانها البالغ عددهم ١٣ــ١٤ مليون نسمة؛ احتلال دمشق بسكانها البالغ عددهم مليوني نسمة، او عمان بسكانها وعددهم ١,١ مليون نسمة.

وبصورة غير مباشرة، يؤثر قرب السكان العرب من الحدود الاسرائيلية في هؤلاء السكان انفسهم عن طريق استيعاب الأفكار، وأساليب العمل، وتلقي مواد من اسرائيل. ونتيجة لذلك يتغير في فترات معقولة مستوى هؤلاء السكان التقني قياسا بما عرفناه في الماضي (مثل: غور الأردن الشرقي).

وعلى المستوى المحلي، ينبغي لنا ان نعلق اهمية خاصة على توزيع السكان العرب في ارض اسرائيل. فتوزيع أغلبية السكان العرب في القطاع الجبلي الاسرائيلي (الجليل، والسامرة، والقدس، ويهودا) (أنظر الخريطة رقم ٢)، ينطوي على أخطار عديدة لها، كما هو معروف، تأثير كبير في معادلة امن اسرائيل القومي: ففي الجليل الجبلي (الأعلى والأسفل) يبلغ عدد السكان العرب ٧٠ في المئة من اجمالي السكان تقريبا؛ وفي يهودا والسامرة يمثل السكان العرب ٩٥ في المئة تقريبا؛ وفي المثلث الصغير ٨٠ في المئة تقريبا؛ وفي مدينة القدس ٢٥ في المئة تقريبا؛ وفي قطاع غزة، الذي لا يعتبر في نطاق القطاع الجبلي، يصل عدد السكان العرب الى نحو ٩٩ في المئة من السكان.

وفي اية حال، هناك أيضا، في العالم الذي يشتمل على سكان كثيرين من أبناء الأقليات في اقليم محدد، ضغوط لتحقيق الحكم الذاتي او الانفصال. ويعتبر هؤلاء السكان، بالنسبة الى اسرائيل، جزءا من سكان الأغلبية في

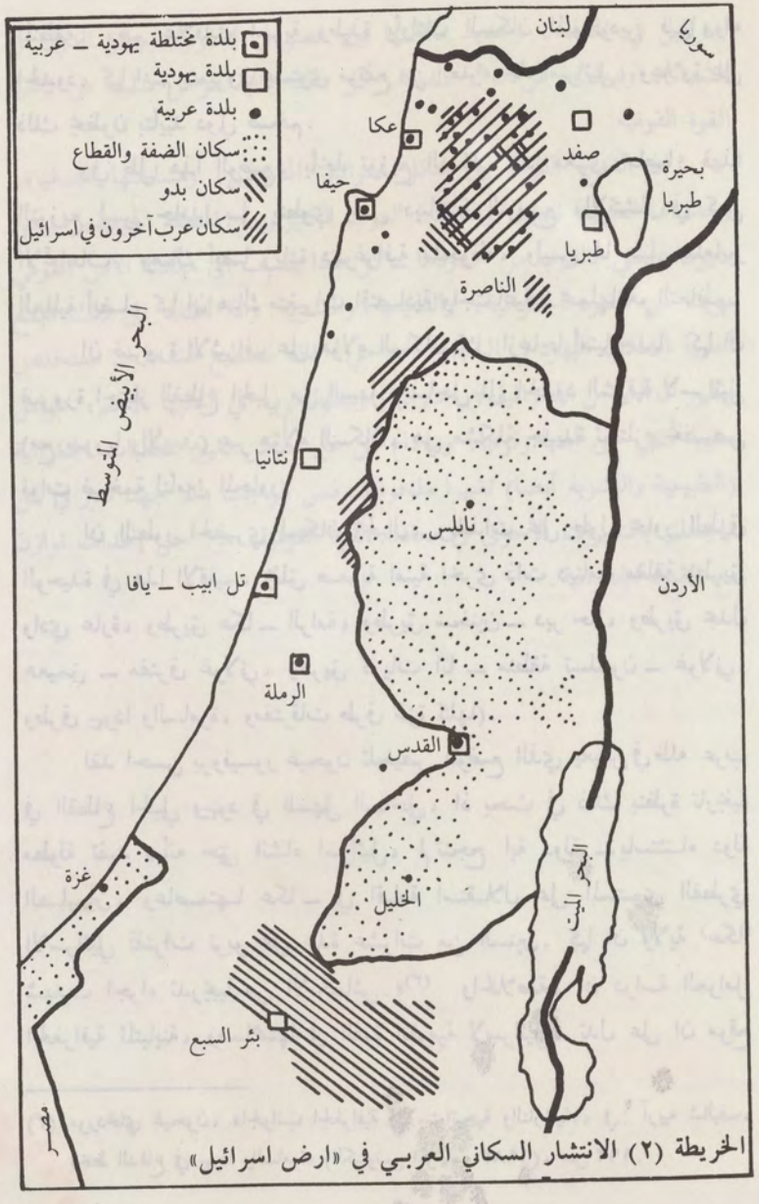

الخريطة (٢) الانتشار السكاني العربي في «ارض اسرائيل»

المنطقة، ولهم علاقات اسرية وطيدة بأولئك السكان الموجودين فيما وراء الحدود، كما انهم يتميزون بمستوى مرتفع من العداء تجاه اسرائيل، وعلاوة على ذلك يحظون بتأييد دولي ضخم.

وفي ظل هذا الوضع، يأخذ توزيع السكان هذا مغزى خاصا؛ فهذا التوزيع ليس جامدا بل ينطوي على دينامية التوسع والانتشار في كل الاتجاهات. وهناك أيضا زيادة ديموغرافية ملحوظة، وليس لها مثيل بالمعايير العالمية أيضا، كما ان هناك متغيرات اقتصادية واجتماعية، مجملها هو التعاظم.

ان ضرورة الاشراف على هؤلاء السكان تمثل ازعاجا أمنيا جديا. كما ان ضرورة اجتياز القطاع الجبلي من السهل الساحلي الى الحدود الشرقية لاسرائيل (مع سوريا والأردن) عبر هؤلاء السكان، هي مشكلة جديدة تستلزم تخصيص قوات ضخمة لتأمين المحاور.

ان التطور الحضري لسكان الجبال، وبالذات على طول محاور الطرق الوحيدة في هذا الاقليم، يخلق صعوبة امنية اخرى ذات دينامية مقلقة (طريق وادي عارة، وطريق عكا ـ الرامة، وطريق سخنين ـ دير حنا، وطريق مجدل هعيمق ـ مفترق غولاني، وطريق كريات آتا ـ منطقة تسلمون ـ غولاني، وطرق يهودا والسامرة، ومفترقات طرق غزة كلها).

لقد احسن بروفيسور غيحون تلخيص الوضع الذي يعيش في ظله عرب في القطاع الجبلي ويهود في السهل الساحلي، اذ بحث في ذلك بنظرة تاريخية مطولة تفيد «بأنه حتى انشاء اسرائيل، لم تنجح اية دولة ـ باستثناء دولة الصليبيين، وعاصمتها عكا ـ في اقامة استقلال على المستوى القطري الاسرائيلي لفترات تربو على عدة عشرات من السنين. كما ان ولاية (عكا) شهدت اجراء تدريجيا من الانكماش.»[٣] والخلاصة، ان دراسة العوامل الجغرافية المتباينة، ومساهمتها في القوة القومية لاسرائيل، تدل على ان موقع

(٣) موردخاي غيحون، «الجوانب الجغرافية والاستراتيجية والتاريخية»، في: آرييه شاليف، «خط الدفاع في يهودا والسامرة» (الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣)، ص ١٩٢.

اسرائيل في المنطقة، وتحديد مكانتها بين مصر في الجنوب وسائر الدول في الشمال، وابعادها عن دول صديقة، كل ذلك بمثابة عوامل سلبية من ناحية القوة القومية.

ان الدمج الفريد بين شكل اسرائيل المستطيل، ومساحتها الصغيرة، وحدودها الطويلة نسبيا، والسكان العرب الكثيرين في المنطقة الجبلية، ووجود مليون عربي بالقرب من حدودها ـ كل هذا يضيف الى معادلة الأمن القومي مزيدا من القيود الجغرافية، والطبيعية، والبشرية. واذا أضفنا الى ذلك تجمع أغلبية السكان اليهود في السهل الساحلي، فاننا نستطيع عندها ان نستخلص ونقرر ان العوامل الجغرافية في اسرائيل وبيئتها هي، في أغلبها الأعم، عوامل سلبية تثقل على أمنها وقوتها. وما دام من غير الممكن تغيير المعطيات الجغرافية (الطبيعية والبشرية أيضا) تغييرا ملحوظا، فمن الواجب بذل جهد كبير في كل ما يتعلق بالمتغيرات الأخرى في معادلة القوة القومية، من أجل إحداث توازن مع القيود الجغرافية.

اعتبارات أساسية في التخطيط لحاجات الأمن القومي

اللواء (احتياط)
أبراهام تمير*

يهدف التخطيط لحاجات الأمن القومي الى تطوير قوة امنية قومية تستطيع ابعاد اي خطر قد تتعرض له دولة اسرائيل على المستويات كافة: الاخطار التي تترصد حقيقة وجودها، وأخطار تترصد سلامتها الاقليمية، وأخطار على أمن السكان. ومن المفهوم ان الجيش الاسرائيلي هو أساس هذه القوة الأمنية.

ان اية قوة امنية قومية تبنى في ضوء مجالين من الاعتبارات: مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة، ومجال علاقات القوى العسكرية.

مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة

في مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة يجب ان يؤخذ في الحسبان اعتبار كل عناصر الأمن القومي: السياسي، والاقتصادي ـ الاجتماعي، والعلمي ـ

* المدير العام لديوان رئيس الوزراء. كان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ مسؤولا عن التخطيط لحاجات امن دولة اسرائيل القومي؛ فقد كان مساعد رئيس شعبة الأركان في السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، ورئيس شعبة التخطيط المشترك بين هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع في السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ومستشار الأمن القومي في السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤.

التكنولوجي، والديموغرافي، والعسكري. ومن المهم تحديد بعض النقاط لكل واحد من هذه العناصر:

ففي **مجال العنصر السياسي**، من المهم ان نؤمن بأن تحقيق امن قومي بوسائل سياسية أفضل للشعب المحب للسلام من تحقيق امن قومي بوسائل عسكرية.

وكي نحقق أمنا قوميا بوسائل سياسية من المهم ان نعمل في الاتجاهات التالية:

أ ـ يجب ان تسعى اسرائيل لتحقيق السلام مع الدول العربية، وأن تجري حوارا ومفاوضات متواصلة من أجل تحقيقه واقراره وتطويره. والهدف الذي يجب الوصول اليه هو: دولة اسرائيل التي تقيم علاقات سلام دائم وحسن جوار مع كل دول المنطقة، وتندمج فيها بواسطة أنظمة للأمن الاقليمي والاقتصادي: «سوق مشتركة». وسيقلل تحقيق هذا الهدف من اهمية عامل الأمن في تعيين الحدود، وسيسمح لكل واحد من الأطراف ـ فعلا ـ بتطوير بلده واشاعة الرخاء فيه؛ وذلك على أساس ثلاثة أنواع من الحدود: حدود اقتصادية تكون حدود السوق المشتركة؛ حدود امنية تكون حدود النظام الأمني الاقليمي؛ حدود سياسية مفتوحة يكون طابعها اداريا لا أمنيا.

ب ـ يجب ان تسعى اسرائيل لتحقيق تسويات مرحلية تحول دون نشوب حرب وارهاب، ما دام لم يتحقق السلام الدائم الذي يمكن في اطاره الوصول الى اتفاقية بشأن اقامة حدود دائمة بين اسرائيل من جهة والأردن وسوريا من الجهة الأخرى. ومن هذه الناحية، فان السلام المنفرد بين اسرائيل ومصر يمثل تسوية «سلام مرحلي»؛ اذ ستعتمد على ترتيبات امن في سيناء، ما دام لم يتحقق سلام دائم وشامل في المنطقة، يزيل أخطار نشوب حرب وارهاب ضد اسرائيل. ولا يمكن تحقيق مثل هذا السلام إلا اذا حُلت الأنظمة الاقليمية المشتركة بين اسرائيل وجيرانها في مجالات الأمن، والاقتصاد، وترتيبات الأمن كلها التي تعتمد بصورة أساسية على مناطق منزوعة السلاح

وخالية من اية قوات، وعلى قوات دولية تشرف على تنفيذ التسويات والاتفاقيات. فقد استطاعت اسرائيل التنازل عن سيناء كلها في مقابل سلام يخفي بين طياته قدرا من الأخطار (ما دام لم يتحقق سلام شامل ودائم)، اذ كان ممكنا وضع ترتيبات الأمن التي تسمح لاسرائيل بالاستعداد في الوقت الملائم، وعلى مدى ٢٠٠ كلم تقريبا من الحدود الاسرائيلية ـ المصرية، لاحباط اي خرق لاتفاقية السلام او عدوان من اي حجم او نوع بوسائل سياسية او رادعة بقدر المستطاع. وفي مقابل ذلك، لا مجال على الحدود مع جيراننا على الجبهة الشرقية (سوريا والأردن) لتسويات مرحلية اقليمية، ما دام هناك جبهة شرقية؛ فالتسويات المرحلية التي يجب السعي لتحقيقها هي تسويات ادارية او وظيفية تعتمد على قوات الجيش الاسرائيلي لأغراض الأمن، وعلى الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب لخلق ظروف تسمح بتحقيق تسويات دائمة في اطار اتفاقيات السلام.

ج ـ يجب ان تندمج اسرائيل، قدر المستطاع، في أنظمة امن خاصة بدول العالم الحر ـ بزعامة الولايات المتحدة ـ كي تضمن لنفسها «صمامات أمان» من اية أخطار لن تستطيع مواجهتها؛ وهي الأخطار النابعة من عدم الاستقرار في العالم وفي المنطقة، بسبب الصراع بين الدول الكبرى وانتشار أنظمة الأسلحة المدمرة.

د ـ يجب ان ترسي اسرائيل وتطور مجموعة علاقات بدول العالم الثالث، من شأنها المساهمة في أمنها القومي عن طريق التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي، وفي بعض مناطق العالم ـ أيضا ـ في المجال الأمني، وبصورة خاصة بغرض تأمين طرق المواصلات الى اسرائيل ومنها.

وفي **مجال العنصر الاقتصادي ـ الاجتماعي** للقوة الأمنية الشاملة، يجب ان تضمن اسرائيل وجود عاملين من عوامل النوعية، من دونهما قد ينحدر اي شعب الى الهاوية، حتى لو كان يملك جيشا كبيرا من الناحية الكمية. وهذان العاملان هما: نوعية المجتمع ونوعية الاقتصاد، وهما يرتبطان بـ:

أ ـ تضييق الفجوة الكمية في علاقات القوى بيننا وبين الدول العربية، عن طريق ضمان تفوق القوة البشرية الاسرائيلية، ووسائل القتال التي تملكها اسرائيل على تلك التي يملكها المتآمرون على وجودها وأمنها.

ب ـ استغلال اقصى موارد الدولة، البشرية والاقتصادية والطبيعية، بغرض حماية وجودها وسلامتها.

ج ـ ضمان أساس قوي من الاتفاق الوطني على متطلبات امن اسرائيل القومي، مما يستتبع ضمان الاستعداد والاصرار على المشاركة في مهمات الأمن مشاركة ايجابية.

ويرتبط الأمن القومي بكلا هذين العاملين النوعيين اللذين ذكرتهما ـ وهما نوعية المجتمع ونوعية الاقتصاد ـ ولذلك فعلى الدولة ان تضمن ألا يزعزع استثمار الموارد في بناء وتطوير قواتها العسكرية، قدرتها على تخصيص الموارد اللازمة لضمان نوعية المخزون البشري لدى اسرائيل، في مجالات اجهزة التعليم والتربية والطب والعمالة المنتجة.

وفي **مجال العنصر العلمي ـ التكنولوجي** للقوة الأمنية الشاملة، ينبغي لاسرائيل ان تضمن تطوير بنية أساسية للبحث والتطوير والانتاج العسكري، تُكسبها القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بتفوق نوعي في شبكات الأسلحة والمعدات التي تحقق النصر في الحرب وفي المعركة وفي القتال، وتسمح للجيش الاسرائيلي بالدفاع عن الدولة أيضا في حال انقطاع المصادر الخارجية.

وفي **المجال الديموغرافي** للقوة الأمنية الشاملة، يجب ان نضع في الاعتبار الفوارق بين اسرائيل ودول المواجهة العربية، من حيث موارد القوة البشرية ونوعيتها، بغرض بناء قوات عسكرية، وتأثير التوزيع السكاني في الأمن القومي، وتأثير الانقسام الداخلي في الأمن القومي.

ويتضمن **المجال العسكري** لعلاقات القوة الأمنية عوامل اخرى، باستثناء عامل ميزان القوى الذي يجب ان نبحث فيه، كما قلنا، طبقا لاعتبار الحاجات

على الجبهات وفي الساحات العسكرية، التي ينتظر ان تنشأ منها أخطار على اسرائيل.

وهذه العوامل الأساسية الأخرى هي:

أ ـ «صمامات أمان» لسد الفجوة التي لا يمكن سدها بعلاقات القوى، بسبب القيود في الميزانية والقوة البشرية. وصمامات الأمان، بصورة خاصة، هي: الردع، وترتيبات امن بحكم تسويات سياسية، وترتيبات امن تحددت من جانب واحد من ناحية اسرائيل (كما هي الحال في الجنوب اللبناني).

ب ـ القدرة على احتمال الخسائر في الحرب من حيث القوة البشرية، ووسائل القتال، والأضرار التي تتعرض لها المنشآت الاقتصادية والطبيعية الحيوية اللازمة لادارة دفة الحرب.

ج ـ القيود الخارجية التي تهدد امكان تحقيق أهداف الأمن القومي.

د ـ حجم التبعية السياسية والاقتصادية بغرض تحقيق الأمن القومي.

هـ ـ مستوى الاجماع الوطني على أهداف الأمن القومي.

ويمكن الاشارة الى مصداقية الردع كواحد من «صمامات الأمان» الرئيسية اللازمة لسد الفجوة التي لا يمكن سدها في علاقات القوى، فتتردد من حين الى آخر تصريحات بعدم وجوب «الاعتماد» على الردع، اذ ان هذا لم ينفع في حرب يوم الغفران ولم يحقق اية نتيجة في لبنان، بل يجب الاعتماد فقط على كفاءات الجيش الاسرائيلي لتحقيق أهدافه منذ البداية في حال فشل الردع. ويجب عدم قول وجهات النظر هذه، أولا وقبل كل شيء، لأن من يعربون عنها لا يفهمون الاختلاف بين كلا نوعي الردع: ردع العدو عن استخدام قوات او وسائل تستطيع تعريض حقيقة وجود الدولة للخطر (الردع الاستراتيجي)؛ وردع العدو عن استخدام قوات او وسائل بغرض تحقيق أهداف محدودة، مثل الاستنزاف بواسطة اطلاق النار او الارهاب، او احتلال مناطق محدودة، او خرق الجمود السياسي (والتي كانت من أهداف المصريين

والسوريين في حرب عيد الغفران). ويكون الردع الاستراتيجي موثوقا به (لمنع الخطر الذي يتعرض له وجود اسرائيل)، ما دام العدو يعرف ان اسرائيل تملك القدرة ـ حتى في حال وقوع هجوم مفاجيء عليها ـ على ان تنقل بسرعة هول الحرب والخطر المصيري الى أراضيه، بواسطة النيران او المناورة بالقوات. وقد تمتعت اسرائيل حتى الآن بموثوقية الردع، وستبقى هذه الموثوقية في المستقبل أيضا. ويمكن الاعتقاد انه لو لم يكن هذا الردع موجودا لكانت أنظمة الحكم في دول المواجهة العربية قد استخدمت جيوشها لتحقيق الهدف الخاص بتصفية اسرائيل.

وقد تحققت موثوقية الردع حتى اليوم بواسطة سلاح الطيران الاسرائيلي الذي احتفظ بتفوق جوي مطلق على الساحات الجوية، وسلاح البحرية الاسرائيلي الذي احتفظ بتفوق بحري في الساحات البحرية، والقوات البرية المتحركة التي نقلت الحرب الى أراضي العدو، في كل مرة كانت الحرب تنشب فيها. وستحتفظ اسرائيل بموثوقية هذا الردع في المستقبل، أيضا، من خلال الأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية وانتشار الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي ينبغي لاسرائيل فيه ان تحتفظ بردع استراتيجي موثوق به، يهدف الى ترسيخ «عدم الجدوى» من تصفية وجودها في وعي أنظمة الحكم المعادية، فانها لا تستطيع تحقيق وضع امني يضمن عدم استخدام العدو لأسلوب القتال المحدود. فالمعتدي الذي لا يستطيع تحقيق أهدافه السياسية بالنصر العسكري الشامل، سيتطلع الى تحقيق هذه الأهداف باعتداءات محدودة. والأكثر من ذلك انه، عند تعيين الوسائل المحدودة، سيضع في الاعتبار مدى امتناع اسرائيل عن الرد على ذلك بواسطة حرب شاملة، بسبب اعتبارات سياسية او عسكرية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، طبعا، هو: لماذا يجب عدم الاستعانة بمظلة ردع استراتيجي لردع العدو حتى عن استخدام أساليب عسكرية محدودة، كما هو ثابت حاليا في نظام الردع النووي في العلاقة القائمة بين السلاح النووي

التكتي والسلاح النووي الاستراتيجي؟ والسبب في ذلك هو انه حتى في أوروبا لا توجد دولة تعتقد انه سيكون هناك اي وضع يسمح لها بحرية العمل لاستخدام سلاح نووي تكتي من دون ان يتعين عليها الأخذ في الاعتبار احتمال حدوث تدهور يؤدي الى استخدام سلاح نووي استراتيجي. والاتجاه السليم لردع اي عدو عن القيام بعدوان محدود هو، عندئذ، ارساء الردع على الدمج بين التشكيل الدفاعي الذي يملك القدرة على منع العدو من تحقيق أهداف محدودة، وبين تشكيل هجومي يملك القدرة على ان يحصل من العدو بالقتال المحدود على ثمن يرسخ في أنظمته الحاكمة فكرة ان العدوان المحدود أيضا لا فائدة منه، وأنه لا يمكن ان يصبح أداة لتحقيق اية انجازات سياسية.

مجال ميزان القوى العسكرية

ان التخطيط للحاجات في اية قوات عسكرية يحتم الأخذ في الاعتبار ميزان القوى العسكرية بين اسرائيل ودول المواجهة العربية، على أساس إجراء مقابلة كمية ونوعية لعناصر القوة العسكرية الرئيسية التي لن يكون في الامكان من دونها تحقيق امن قومي. وهذه العناصر هي، في القوات البرية: التشكيلات العسكرية والدبابات؛ وفي القوات الجوية: الطائرات الهجومية وصواريخ ارض ــ جو؛ وفي القوات البحرية: سفن الصواريخ؛ وفي القوة العسكرية بأكملها: أنظمة الردع والانذار المبكر والسيطرة والمراقبة، والشؤون الادارية والامداد والتموين.

والوسائل التي تخدم التخطيط لحاجات القوة العسكرية هي: الدروس المستفادة من الحروب والمعارك والصدامات العسكرية؛ الدروس المستفادة من المناورات والتدريبات، وسيناريوهات الحرب،* وتحليل المعارك والبحث في العمليات التنفيذية، مما له دور رئيسي في تحديد الحاجات من ناحية نوعيات شبكات الأسلحة والمعدات، ونوعيات التشكيلات العسكرية والوحدات،

* وضع تصورات مختلفة لشكل الحرب. (المترجم)

ونوعيات أنظمة الانذار المبكر، والسيطرة والمراقبة والامداد والتموين.

وبسبب انعدام التوازن في موارد القوة البشرية والموارد المالية، فليس من الممكن اطلاقا سد الفجوة الكمية في ميزان القوى بين اسرائيل ودول المواجهة العربية بواسطة الكمية. فالفجوة الكمية القائمة تعتبر بنسبة ١ : ٣ وأكثر في غير مصلحة اسرائيل. وهناك ضرورة حتمية ومصيرية لتضييق هذه الفجوة عن طريق ضمان «تفوق نوعي» في كل واحد من العناصر الرئيسية للقوة العسكرية.

ومما لا شك فيه، ان التفوق العسكري في الحرب لا يضمن تحقيق اي نوع من أنواع الأهداف السياسية التي توضع في بداية الحرب. والسبب الأساسي لذلك هو وجود «خطوط حمر» لدى الدول العظمى بالنسبة الى حرية عمل الدول الاقليمية في خوض الحروب. وهذه «الخطوط الحمر» تخلق ضوابط لا تسمح لدولة اقليمية بجعل «الاستسلام بلا شروط» هدفا للحرب، وتحد من حقيقة قدرتها على فرض الشروط. وقد حققت اسرائيل، منذ قيامها، نصرا عسكريا في الحروب كافة، لكنها لم تنجح قط في ان تفرض على دول المواجهة، عن طريق نتائج الحرب، سلاما شاملا او وقفا لحالة الحرب. واقتصرت الانجازات السياسية، التي حققتها اسرائيل حتى الآن في الحروب التي فرضت عليها، على إحباط آمال الأنظمة الحاكمة في دول المواجهة العربية بالوصول، عن طريق الحرب، الى تصفية وجود اسرائيل السياسي، او إحداث تغيير في حدودها. ونتيجة ذلك، لجأت مصر الى طريق السلام كوسيلة لحل النزاع، وما زالت أنظمة الدول العربية الأخرى تخشى تجدد الحرب، وتشعر بالاحباط لعدم قدرتها على هزيمة اسرائيل عسكريا، وتبحث عن احتمالات للتسوية بالطرائق السياسية.

ويجب ان يقوم التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي على ثلاثة عناصر أساسية:

أ ــ تفوق نوعي في القتال، يهدف الى تحقيق هدف محدد مثل: احتلال

ارض او الدفاع عنها، وتدمير قوات او تشكيلات أسلحة أساسية او شل عملها.

ب ـ تفوق نوعي في المعركة، يهدف الى تحقيق نصر عسكري في الساحة البرية، او الجوية، او البحرية.

ج ـ تفوق نوعي في الحرب، يهدف الى ضمان تحقيق أهداف الحرب.

التفوق النوعي في القتال: ينبع التفوق النوعي في القتال من نوعية العناصر المكونة للجيش، والتي تضمن النصر في القتال، وهي: التشكيلات العسكرية، والوحدات، وتشكيلات الأسلحة والمعدات التي يدور القتال بواسطتها. وتحديد مستوى نوعية هذه العناصر هو الذي يضع الأساس لعلاقات القوى. وبما أننا نتطلع الى ان تتمتع عناصر قوتنا بالكفاءات اللازمة لهزيمة عناصر قوة العدو، فاننا نسعى لنوفر لعناصر قوتنا أفضل أشكال الدمج بين وسائل القتال، والتنظيم ونظرية القتال، ونوعية القوة البشرية ونوعية السيطرة، والتي تساعدها في النصر ـ في القتال ـ على عناصر قوة العدو، بحجم وكمية محددين سلفا.

وعلى سبيل المثال: اذا كنا نبني فرقة عسكرية تتمتع بالقدرات والكفاءات اللازمة للنصر في قتال دفاعي، على الرغم من علاقات قوى بنسبة ١ : ٤ لمصلحة العدو، وفي قتال هجومي على الرغم من علاقات قوى بنسبة ١ : ٢ لمصلحة العدو، فان ذلك سيساعد على حشد فرق عسكرية في قطاعات الهجوم بأفضلية كمية تضمن النصر في الحرب. وبالمدى نفسه، فاننا نستطيع بناء تشكيل هجومي جوي يستطيع ـ بواسطة نوعية وعدد الطائرات الهجومية والطيارين، ونوعية نظرية القتال، ونوعية السيطرة والمراقبة، ونوعية نظام الصيانة والقدرة على الامتصاص في قواعد الطيران ـ ان يقوم بعدد الطلعات العملانية للطائرات الهجومية اللازمة بغرض تنفيذ أهداف سلاح الطيران، حتى في حال وجود علاقات قوى كمية تتخطى ١ : ٣ لمصلحة العدو. وهذه الأهداف هي: الدفاع عن أجواء الدولة، وتحقيق تفوق جوي على الساحات

البرية والبحرية والاشتراك فيها، وأداء مهمات استراتيجية. وبالدرجة نفسها، فانه يمكن بناء قوات بحرية تستطيع ـ بواسطة نوعية السفن الحربية بأطقمها ونظرية القتال فيها ـ ان تضمن، حتى في حال وجود فجوة في علاقات القوى الكمية، تحقيق الأهداف على الساحات البحرية، اي: حرمان العدو من حرية الحركة ومهاجمة اسرائيل من جهة البحر، والاشتراك في القتال على الساحات البرية، وحماية خطوط الملاحة الحيوية لاسرائيل.

التفوق النوعي في المعركة: في حين ان من الممكن خلال القتال سد الفجوة الكمية في علاقات القوى بواسطة نوعية عناصر القوة العسكرية التي يدور بواسطتها، فمن الممكن في ساحات المعركة سد الفجوة الكمية في علاقات القوى بصورة خاصة، بواسطة التفوق الجوي، والدمج السليم بين المناورة المباشرة على الجبهة والمناورة غير المباشرة، واستخدام قوات مشتركة (جوية وبحرية وبرية)، وتركيز جهود الهجوم في الساحات التي يمكن فيها تحقيق أهداف النصر في الحرب.

لذلك، فان ساحات المعركة تمثل أرضا خصبة لتحقيق المبدأ القائل «ان بالخدعة تكسب الحرب».

التفوق النوعي في الحرب: من أجل سد الفجوة الكمية في علاقات القوى في الحرب، فان علينا ان نضمن حيازتنا لبعض العناصر النوعية الأخرى، بالاضافة الى تلك التي تحدثنا عنها في مجالي القتال والمعركة. والعناصر الأساسية فيها هي: القدرة على الردع؛ والقدرة على الانذار المبكر؛ والقدرة على صد اي هجوم مفاجىء؛ والقدرة على استغلال موارد الدولة كافة لحماية أمنها القومي.

وقد تطرقت الى موضوع الردع عندما تحدثت عن علاقات القوة الأمنية الشاملة، ولذلك فسأؤكد عدة جوانب من القدرة على الانذار المبكر، والقدرة على صد اي هجوم مفاجىء، وحجم استغلال موارد الدولة في أغراض الأمن القومي. ان عناصر القدرة على الانذار المبكر، والقدرة على الصد، يشابك

بعضها بعضا، كما ان نوعية الانذار المبكر تضمن وجود الفترة الزمنية اللازمة لصد اي هجوم مفاجىء ـ سواء عن طريق انتشار القوات واستعدادها او عن طريق توجيه ضربة مبكرة بالتضافر مع انتشار القوات واستعدادها. وتضمن نوعية القدرة على الصد امكان حرمان العدو من تحقيق انجازات اذا ما قام بهجوم مفاجىء، مثل: احتلال ارض، او إلحاق خسائر وأضرار بالسكان المدنيين، والجيش الاسرائيلي، والمنشآت الاقتصادية والطبيعية. وهي نابعة من نوعية التشكيل الذي تتضافر فيه، بعضها مع بعض، شبكات المعدات الالكترونية الأرضية والمحمولة في الطائرات، وشبكات الاتصال لنقل المعلومات، وطاقم من الخبراء لتقويم المعلومات، وطاقم لاتخاذ القرارات، وكذلك طاقم لاعداد الردود في التوقيت السليم، والذي يعتمد ـ أولا وقبل كل شيء ـ على استعداد القوى النظامية والمجندين في الجيش الاسرائيلي، في البر والجو والبحر.

ان نوعية القدرة على الصد تنبع من نوعية التشكيل الذي تتضافر فيه، بعضها مع بعض، العناصر التالية:

أ ـ قوات وشبكات أسلحة يمكن الرد بواسطتها مباشرة وفورا.

ب ـ القدرة على اقامة تشكيل لصد اي هجوم مفاجىء من البر والبحر والجو ـ بواسطة قوات (نظامية ومجندين)، وشبكات أسلحة معدة سلفا للرد السريع.

ج ـ القدرة على إعداد الجيش الاسرائيلي، بقواته الاحتياطية كافة، خلال فترة وجيزة للغاية، بغرض الدفاع عن النفس والهجوم، حتى في حال حدوث هجوم مفاجىء على اسرائيل.

د ـ القدرة على شن هجوم مبكر او مواز، في البر والجو والبحر، لزعزعة قدرة العدو على تعريض دولة اسرائيل للخطر.

هـ ـ ترتيبات الأمن (مناطق منزوعة السلاح وفيها قوات قليلة)، التي توفر عمقا للانذار المبكر. وهذا العمق للانذار المبكر ينشأ عن طريق الوقت الذي يحتاج اليه العدو للانتشار في المناطق المجردة من السلاح بغرض الهجوم،

وتجميع الدلائل التي تشير الى وجود نوايا عدوانية، نتيجة خرق ترتيبات الأمن عن طريق دخول قوات الى المناطق المحدودة (المجردة من السلاح، او التي فيها قوات قليلة).

ان نوعية القدرة على صد اي هجوم مفاجىء تمثل، هي الأخرى، عاملا رئيسيا في سد الفجوة في علاقات القوى بغرض الحرب، اذ ان هذه النوعية تضمن انتشار واستعداد الجيش الاسرائيلي في الوقت الملائم للدفاع عن وجود اسرائيل.

يجب ألا ننسى ان علاقات القوى تتحدد على أساس المقابلة بين الجيوش. لكن اذا حددنا علاقات القوى على أساس مقابلة قواتنا النظامية بقوات العدو النظامية، فسنجد ان علاقات القوى ستصبح اسوأ أضعاف أضعاف بالنسبة الينا، وأنه لن يكون من الممكن، على أساس مثل علاقات القوى هذه، الدفاع عن دولة اسرائيل. اذن، فنوعيات القدرة على الصد، والقدرة على الانذار المبكر، تضمن وجود الفترة الزمنية اللازمة لسد الفجوة في علاقات القوى النظامية، عن طريق الانتشار والاستعداد السريع لقوات الاحتياط اللازمة لصد اي هجوم مفاجىء. ومن هنا، تتضح الأهمية الكبيرة لهذه النوعيات بالنسبة الى امن اسرائيل.

ومن المهم ان نؤكد، في النهاية، ان القدرة على استغلال موارد الدولة من القوة البشرية ومن المنشآت الاقتصادية والطبيعية، بغرض حماية أمنها القومي، تعتبر العامل الأساسي الذي لن تستطيع دولة اسرائيل من دونه الحفاظ على أمنها القومي. وهذه القدرة تساعد في اقامة ميزان القوة الأمنية الشاملة لدولة اسرائيل، على أساس العلاقة القائمة بين شعب ـ يعتبر كله جيشا هدفه حماية وجود الشعب من ناحية ـ وبين جيوش نظامية تعتبر في بعض دول المواجهة أداة للسيطرة على الشعب، ولا تمثل بأي حال جيشا شعبيا، من ناحية اخرى. كما ان قوات الاحتياط تكمل الفارق الكمي بين قواتنا النظامية وقوات العدو، على أساس علاقات القوى الضعيفة فعلا من ناحيتنا، لكنها توفر لنا أفضلية نوعية.

حجم القوة ودرجة الأمن

العقيد شلومو

عوامل مؤثرة

يعتبر حجم القوة، وبنيتها، وعناصرها، محصلة لعوامل كثيرة. وتظهر العوامل الأساسية المؤثرة في بناء القوة، كما في الرسم التالي:

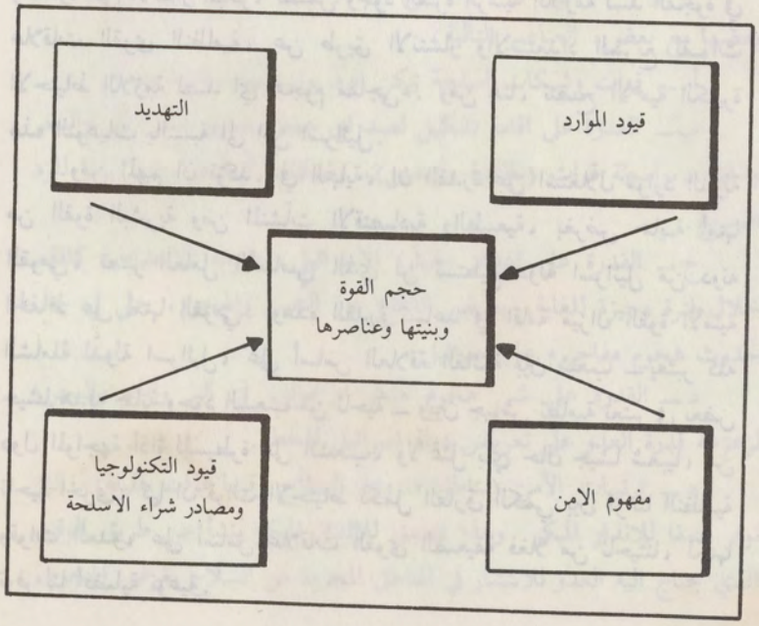

التهديد: يعتبر تحليل التهديد نقطة الانطلاق في التخطيط لبناء القوة؛ اذ ان القوة العسكرية، في نهاية الأمر، يجب ان تسمح أولا وقبل كل شيء بتوفير رد ملائم على التهديد ــ سواء بطريقة الرد او عند اللقاء في ميدان القتال. ويعتمد تحليل التهديد على تقدير قوة العدو العسكرية وعلى تقويم نواياه، سواء في الحاضر او في مجال مدى التخطيط للمستقبل.

قيود الموارد: يجب ان يتم بناء القوة في حدود الموارد المخصصة للأمن من مجموع موارد الدولة. والموارد الأساسية التي تتحكم في حجم القوة هي: الميزانية، والقوة البشرية (النظامية والاحتياط)، والمناطق المخصصة لتمركز القوات وتدريبها. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الموارد نوعا من القيود بالنسبة الى المخطط العسكري، فان السلك السياسي الذي يتحكم في تخصيص الموارد في الدولة يملك، من الناحية المبدئية، المرونة التخطيطية لتحديد التوازن بين الأمن، وحاجات الاقتصاد، وموضوعات الرفاه والمجتمع وغيرها. ومن الناحية العملية، فان تحديد حجم القوة لا يولد على طاولة البحث عند المخطط العسكري، بل حين تقسيم اجمالي الموارد الوطنية لدى السلك المدني. وبعد تحديد حجم الموارد الموضوعة في خدمة الأمن، تصبح المشكلة التي تواجه المخطط العسكري هي كيفية استغلال هذه الموارد على احسن وجه، واستخلاص أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية ودرجة الأمن منها.

قيود التكنولوجيا ومصادر شراء الأسلحة: تعتبر شبكات الأسلحة، التي يتسلح بها الجيش، احد العناصر الأساسية في بناء القوة. وهذه الشبكات تخضع للاختبار بصورة عامة، بين مجموعة محدودة تمليها مصادر شراء السلاح الممكنة من الخارج والقدرة التكنولوجية للصناعة المحلية. وهذه القيود هي التي تتحكم، الى حد كبير، في طبيعة القوة العسكرية وقدرتها.

مفهوم الأمن: ان مفهوم الأمن هو تعريف للطريقة التي من شأن القوة العسكرية وعناصر اخرى ان تؤمّن بها امن الدولة وسلامتها (بالمفهوم الواسع).

كما انه وجهة نظر قد تتغير من حكم الى حكم، ومن واضع سياسة الى واضع سياسة آخر. انه لا يوضع من فراغ بل هو يرتبط بالموارد، والضوابط، وحجم التهديد وطبيعته، وحجم القوة، والاستعداد لدفع الثمن في مجالات معينة. وهو الذي يتحكم في تخصيص الموارد للأمن عن طريق السلك السياسي، وفي اتجاهات تطوير القوة وبنائها، وفي الأهداف الموضوعة للجيش، وفي نظرية القتال، وفي أساليب استخدام القوة وتوقيته.

حجم القوة

معيار حجم القوة: لا يقتصر معيار تحديد حجم وتكوين الجيش اللازمين على «حماية وجود دولة اسرائيل» فقط، بل بصورة خاصة على المستوى المكتسب من الأمن. ويظهر مستوى الأمن في مجالين:

أ ـ مدى احتمال صمود القوة المذكورة في وجه العدو ضمن مختلف الاحتمالات المتوقعة، والمحافظة على وجود دولة اسرائيل.

ب ـ حجم الضرر المتوقع في الاحتمالات المذكورة، حتى عندما يكون وجود اسرائيل مؤمنا. ويجوز، في كثير من الخطط، ان يكون في الامكان المحافظة على وجود الدولة الطبيعي بقوة بسيطة أيضا، لكن من الواضح ان هناك علاقة عكسية بين حجم وعظمة القوة وبين الخسائر ـ من جهة المصابين والممتلكات والمنشآت والأرض ـ التي ستتكبدها الدولة في الحرب؛ اي انه كلما كانت القوة اقوى قلت الخسائر، والعكس صحيح أيضا. وفي بعض الحالات، يكون من شأن وقوع خسائر جسيمة ـ في هذه الحالات ـ تعريض وجود الدولة للخطر بدرجة لا تقل عن الهزيمة في الحرب.

لذلك، فالمسألة الأساسية ليست حجم القوة اللازمة لحماية وجودنا المادي فقط، بل درجة المخاطرة التي نحن على استعداد لتحملها في مواجهة تهديد معلوم. وتشبه مشكلة تخصيص الموارد للأمن «مشكلة التأمين» ـ اي ما هو الثمن الذي نحن على استعداد لدفعه في الوقت الحاضر، من أجل بناء

القوة للتقليل من احتمال نشوب الحرب (الردع) والخسائر المتوقعة في حالة نشوب حرب في المستقبل. ومن الناحية العملية، فان مسار تحديد حجم القوة يجب ان يمر بعدة مراجعات، في الوقت الذي يجب ان يعرض السلك العسكري على السلك السياسي الدلالات والمعاني، في إطار الموارد التي خصصها السلك السياسي ـ ليس في مجال حجم القوة فحسب، بل بصورة خاصة في مجال آثارها على نتائج الحرب، وذلك لاتاحة الفرصة للسلك السياسي للتفكير في هذه الدلالات والمعاني، وموازنتها مع الحاجات والدلالات في مجالات اخرى، وتغيير الموارد المرصودة بقدر الضرورة.

الحدود القصوى والدنيا لحجم القوة: يستطيع حجم القوة المطلوبة، كما قلنا، ان يتحرك في حدود معينة، تسري فيها علاقة متبادلة بين مستوى الأمن وحجم القوة. ويمكن الاشارة الى نوعين من الحدود، التي تتحكم في هذا المجال:

أ ـ الحدود القصوى لحجم الجيش: تتحدد هذه الحدود طبقا لقدرة الاقتصاد (في وقت معلوم) على الاستمرار في النمو، في الوقت الذي يخصص فيه جزء من موارده (من الميزانية والقوة البشرية) للأمن. وهذا الحجم غير ثابت، ويرتبط ببعض الافتراضات المتعلقة بالموارد التي من الضروري توجيهها الى موضوعات اخرى في الاقتصاد.

ب ـ الحدود الدنيا: هي حدود حجم القوة التي لا يمكن حماية وجود الدولة المادي بأقل منها (حتى من دون الأخذ في الاعتبار نتائج الحرب في مجال الاصابات والضرر الاقتصادي وفقدان أراض).

وما دامت الحدود القصوى (التي تمليها ضوابط الاقتصاد) أكبر من الحدود الدنيا، فهناك متسع للقرارات الخاصة بحجم القوة. وعندما يتطلب الوضع، تصبح قدرة الدولة على الوجود موضع شك.

قدرة القوة وعناصرها: تتأثر قدرة القوة بحجم القوات ووسائل القتال، وعنصر القوة البشرية (الكمية، والنوعية، والمهارة، والدافع)، وبالبناء

التنظيمي، ونظرية استخدام القوات. وعناصر القوة العسكرية هي: وسائل القتال، وحجم القوات، وبناء الوحدات وتنظيمها، وحجم القوة البشرية ومستواها.

بنية عناصر القوة وتوازنها

يعتبر التوازن بين عناصر القوة شرطا ضروريا لاستغلال الموارد على أفضل وجه، ولبناء القوة بناء سليما. وهذا التوازن هو أساس فن بناء القوة، ويجب ان يسترشد به المخطط صاحب القرار، بدءا بمستوى هيئة الأركان العامة (التوازن بين الأفرع والأسلحة) وانتهاء بأدنى المستويات.

وأية قوة عسكرية لا تبنى بصورة متوازنة، لا يمكنها الوصول الى الانجازات المطلوبة، ولو كانت كبيرة جدا. وأي جيش يعتمد على ذراع جوية جبارة وقوة برية صغيرة، لا يمكنه الوصول الى النصر في المعركة. بينما، في الحالة العكسية، من شأن عدم القدرة على خلق تفوق جوي ان يتسبب أيضا بفشل جيش بري كبير وقوي. وأية قوات برية تعتمد على عنصر واحد (سلاح مشاة او سلاح المدرعات) من دون توازن بين عناصر القوة المهاجمة، والمعاونة والمعززة، تعتبر عرضة للاصابة وحساسة وتفتقر بصورة عامة الى القدرة على القيام بمهماتها خير قيام في معظم الخطط الموضوعة.

ان لتحديد أهداف وكفاءات ومهمات فروع الجيش اهميته القصوى في تحديد حجم القوة وبنائها. وعلى سبيل المثال: ان تحديد مهمات سلاح الطيران، مثل صد مدرعات العدو المهاجم وتحقيق تفوق جوي، يحتم على هذا السلاح ان يكون مختلفا تماما عما تتطلبه مهمة الدفاع عن أجواء الدولة فقط. وبصورة مماثلة، فان مطالبة القوات البرية بصد هجوم مفاجىء للعدو، بواسطة نظام قوات نظامية فقط، تحتاج الى جيش مختلف تماما في حجمه عند مطالبتها بصد الهجوم بواسطة نظام القوات البرية كلها.

وبطبيعة الحال، يمكن الحصول على درجة الأمن القصوى عندما يعطى

لكل فرع وكل وحدة الكفاءات القصوى الممكنة. وبالاضافة الى ذلك، فانه تحت ضغط قيود الموارد يطلب من المخطط ان يتساهل في درجة الأمن، وبالضرورة أيضا في الكفاءات المطلوبة من عناصر القوة. ولأي معيار سليم لبناء القوة يحتم التنازل عن الكفاءات والقدرة التي تحقق حدا ادنى من الفائدة الهامشية، والاحتفاظ بتلك التي تساهم مساهمة قصوى في تحسين قدرة الجيش.

ويمكن تطبيق مبدأ «الفائدة الهامشية» على مستوى الفروع كما داخل الفروع نفسها. وهكذا تظهر، في الفروع البرية، مشكلة التوازن بين القوة المهاجمة (سلاح المشاة وسلاح المدرعات) والقوة المعاونة (سلاح المدفعية وسلاح الهندسة). والسؤال المحتمل هو: هل يجب زيادة عدد الدبابات في مقابل التنازل عن بعض وحدات المدفعية، ام يجب زيادة كمية المدفعية وقوة النيران وتقليل كمية الدبابات؟ وتتوقف الاجابة على مقابلة المساهمة التي تقدمها آخر دبابة (وتكلفتها) بالمساهمة التي يقدمها آخر مدفع للتشكيل العسكري (وتكلفته).

وحدات كثيرة وصغيرة، ام وحدات قليلة وكبيرة؟

على المستوى المتصل بالتشكيلات العسكرية الأساسية والأركان، تظهر المشكلة التالية: هل يجب تفضيل وحدات صغيرة لكن أكبر عددا ــ الأمر الذي يعطي مرونة أكثر في ميدان المعركة ــ ام يجب تفضيل وحدات أكبر، تتمتع «بطول النفس» وقدرة على الصمود في حال التعرض للخسائر، لكنها معيبة في مجال المرونة وفي درجة استغلال القوة. وتظهر المشكلة في الدروس المستفادة من المعارك، التي تشير الى انه في بعض الحالات لا يمكن الوصول الى التعبير عن جانب كبير من القوة المكونة للتشكيل العسكري الأساسي ــ في الوقت الذي لم تكن تكفي فيه قوة هذا التشكيل، في أراض اخرى وفي أوضاع معركة اخرى، لتقديم رد ملائم للخسائر التي تتعرض لها، او لحشد الجهود اللازمة.

ان لاختيار احتمال كثرة التشكيلات او الوحدات الأصغر ميزة من ناحية

المرونة واستغلال القوة، لكن فيه عيبا أيضا ــ في مجال القدرة على حشد القوة لمصلحة الجهد الأساسي. ويمكن استخدام التشكيلات الصغيرة استخداما جيدا في المحاولات المنفصلة، او عن طريق تعزيز بعضها ببعض. ومن شأنها، علاوة على ذلك، ان تضر بالقدرة على استخدام عناصر من التشكيلات غير المقاتلة (مثل المشاة او المدفعية) لمصلحة التشكيلات التي لا تشترك في القتال. وعملية اخراج عنصر من تشكيل أساسي، ونقله الى تشكيل أساسي آخر لفترة زمنية معينة، ثم اعادته بعد أداء مهمته، تعتبر أكثر صعوبة من الاحتفاظ بتشكيل أساسي أكبر، يضم وسائل أشمل يوزعها وفقا للمجهود المطلوب.

ويعتبر البناء التنظيمي وحجم الوحدة، على سبيل المثال، مؤشرا للوسائل وللقوة البشرية معا. ويمكن لأية تغييرات تكنولوجية ان تؤدي الى تقلبات في البناء التنظيمي في كلا الاتجاهين، سواء نحو زيادة القوة او نحو تقليلها.

مستوى حشد عناصر القوة

بما ان من الواضح ان كل وحدة غير ملزمة بأن تضم عناصر القوة جميعا، لكن من شأنها ان تحتاج اليها، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما المستوى الذي يجب ان تُنظَّم به عناصر القوة بصورة مركزة؟

ترتبط الاجابة عن هذا السؤال بمدى قدرة المستوى المذكور على ضمان تحقيق الشروط التالية:

- تقديم «خدمة» للتشكيلات حتى ادنى مستوى، من دون ان يكلف ذلك ثمنا أكبر من اللازم، من ناحية مستوى الخدمة (على سبيل المثال: من ناحية مدة الانتظار للحصول على مساعدة من المدفعية، او من سلاح الجو).
- المحافظة على جدوى استخدام القوة، والتوفير في هذا الاستخدام.
- ضمان قدر معقول من السيطرة على جميع المستويات، التي يكون من الممكن بواسطتها تشغيل التشكيل كله بصورة منسجمة.
- القدرة على حشد قوة كافية لايجاد حلول للمشكلات المتوقعة.

وكلما حرصنا على ان تكون العناصر التي تعزز القوة المهاجمة على أعلى مستوى، حصلنا على مرونة وقدرة على حشد جهود أكبر؛ اذ ان من الممكن تخصيص قوات أكبر للتشكيلات بحسب المهمات والأوضاع على الطبيعة، وتحقيق مستوى استغلال أعلى للموارد. وفي مقابل ذلك، من المتوقع ان تتحسن مدة الرد كلما قلّ مستوى التبعية وحجم الوحدة التي تشمل عناصر القوة كافة.

قيادة وسيطرة

يعتبر البناء التنظيمي السليم، أيضا، أساسا لنظام القيادة والسيطرة، الذي يمثل من ناحيته شرطا للاستخدام الذكي الواعي لأي تشكيل معقد. كما يعتبر نظام القيادة والسيطرة وسيلة التنظيم للوصول الى فروعه، والحصول على معلومات عن نشاطها، وينقل اليها تعليمات وتوجيهات في أقل ما يمكن من الوقت. ولا شك في ان نظام القيادة والسيطرة يتأثر ببناء القوة، لكنه قد يؤثر كثيرا أيضا في احتمالات تنظيمها في المستقبل.

وتؤدي اقامة عدد كبير من الوحدات الصغيرة بدلا من اقامة عدد صغير من الوحدات الكبيرة، بالضرورة، الى زيادة حجم الموارد التي تستثمر في القيادة والسيطرة ــ اي مضمار القيادة، والمقصود بذلك أنواع الموارد كافة: القوة البشرية، ومستوى القيادة، ووسائل الاتصال، والسيارات والعربات العسكرية المدرعة، وكذلك عدد شبكات الاتصال التي من شأنها ان تشكل قيدا على توزيع القوات المحتمل. وتؤدي زيادة عدد الوحدات على حساب حجمها، بالضرورة، الى تكلفة أكبر بالنسبة الى كل جندي مقاتل.

وسائل تحليلية لتحديد حجم القوة

يجب ان تكون القرارات التي تتخذ في موضوع بناء القوة بصورة عامة، والتوازن بين عناصر القوة بصورة خاصة، منهجية، وأن تضع في الاعتبار فعالية

الوسائل والوحدات والأنظمة. ويمكن قياس فعالية الوحدات والأنظمة بأساليب تقنية تقوم على البحث في العمليات التنفيذية وتحليل الأنظمة، بواسطة ألعاب الحرب،* وبطرائق تحليلية اخرى، ولو انه في حالات كثيرة لا يزال يبقى هناك عنصر الحكم الشخصي، او مجال تقدير النتيجة.

ومن أجل إجراء تحليل منطقي لأداء الوحدات وعدد وسائل القتال وأنظمته، يجب الحصول على معلومات أساسية عن المعطيات الفنية وغيرها للوحدات وعملياتها التنفيذية. ولمصادر المعلومات اللازمة للحصول على هذه المعطيات عدة أنواع:

- وسائل تحليلية نظرية، وبحث في العمليات التنفيذية، وألعاب الحرب، وخلافه.
- التجربة الحقيقية، وتحليل نتائج حروب ومعارك حقيقية، وخبرة المقاتلين. وهذا المصدر يعتبر صعبا لأن من المحتمل حدوث تحريف معين نتيجة الميل الى الرجوع الى الوراء والنظر فيما حدث، كالنظرة الى الأبيض ــ اسود (تفاؤلية ايجابية، او تشاؤمية سلبية).
- المناورات.
- تجارب هادفة لدراسة الموضوع.

ولا يمكن اخضاع أنواع القوات جميعا لتحليل منطقي بمستوى التقدير نفسه، اي القدرة على تحديد مستوى الأداء (عدد المصابين، ومستوى الخسائر التي أصابت العدو، والتكلفة، وخلافه) بالأرقام. وأكثر ما يمكن تقديره بالأرقام يقع في مجالات المدفعية، ويليه (بالترتيب التنازلي) مجالات سلاح الطيران، وسلاح البحرية، وسلاح المدرعات. وتعتبر عمليات سلاح المشاة اصعب ما يمكن تقديره بالأرقام.

وعلى هذا المحور، فكلما اقتربنا أكثر من مجال المدفعية وسلاح الطيران، ازدادت سيولة المعلومات الفنية والكمية (استنادا الى التجارب والتحليلات

* وضع تصورات مختلفة لشكل الحرب. (المترجم)

الفنية للأنظمة، والدروس الغنية المستفادة من الحروب)، وذلك الى جانب التأثير الكبير جدا للمعلومات الغنية على عمليات الوحدة المطروحة للبحث فيها خلال المعركة. وفي الوحدات الأخرى، وبصورة خاصة في المشاة، هناك صعوبة كبيرة في معرفة البيانات الفنية والكمية، وذلك الى جانب حقيقة ان الأداء في المعركة لا يرتبط بهذه المعلومات ارتباطا وحيد الجانب.

كذلك، تعتبر مشكلة تقدير معركة مدرعات بالأرقام، مثلا، اصعب بصورة لا مثيل لها من مشكلة تقدير معركة جوية بالأرقام. حقا انه يمكن وصف عمليات الدبابة الواحدة بنموذج تحليلي بالمستوى المماثل لوصف عمليات الطائرة. لكن واقع أنها تعمل في المجال البري، وفي ثلاثة أبعاد، ووسط قيود وأوضاع طوبوغرافية، وقدرة على الاختفاء، وخطوط رؤية وتمويه، وفي اطار معركة معقدة وملآنة بأنواع ومستويات كثيرة من «المشتركين» ــ هذا الواقع يحول نموذج وصف المعركة البرية الى مشكلة صعبة للغاية.

وكلما قلّ تأثير شبكة الأسلحة الفنية، واحتل الانسان مكانا اهم (كما هي الحال في قتال المشاة)، اصبح النموذج الكمي أكثر تعقيدا وأقل دقة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض وضع النماذج والمعطيات كافة، فمن شأن اية نماذج كمية ملائمة ان تحقق فائدة كبيرة في تقدير أداء القوة وقدرتها، وفي تحديد حجمها وبنائها، والتكوين الأمثل للقوة. وفي حالات كثيرة، تطبق نماذج كمية بنجاح في تحقيق هذه الأهداف.

نوعية في مقابل كمية

تتلخص مسألة التوازن بين الكمية والنوعية ــ في بناء القوة العسكرية ــ بالمشكلتين الرئيسيتين التاليتين:

هل النوعية في حد ذاتها تعتبر بديلا من الكمية؟ كثيرا ما نرى استخدام التعبير الشائع الشعبي «نوعية بدلا من كمية»، من خلال التوصية بتخفيض نظام القوات والتعويض من ذلك بنوعية نظام القوات الباقية. والسؤال الذي

يطرح نفسه هو: هل يمكن فعلا سد فجوة كمية بواسطة النوعية فقط؟

ويجاب عن ذلك بالنفي، لسببين:

أ ــ هناك ضوابط تتعلق بالحد الأدنى للكمية من أجل مواجهة اي تهديد كمي.

ب ــ التهديد يتغير أيضا من الناحية النوعية مع الوقت؛ وهكذا، فالتحسين النوعي مطلوب، أولا وقبل كل شيء، لمواجهة النوعية المتصاعدة، لا كتعويض من الكمية بالذات.

وكتجسيد، او كمثال للنوعية، سنبحث في هذه المشكلة: ففي عملية سلامة الجليل كانت نسبة اسقاط طائراتنا ١:٨٠. وعلى الرغم من ذلك، فانه لم يخطر على بال احد ان من الممكن الصمود بعشرين طائرة اف ــ ١٥ في وجه ألف طائرة للعدو خلال الحرب. وهذا المثل وأمثلة مماثلة من مجالات اخرى، تؤكد ان للكمية في حد ذاتها، بالاضافة الى النوعية، اهمية حاسمة في حجم القوة.

وفي أوضاع دولة اسرائيل، يكمن القيد المفروض على الكمية في موارد القوة البشرية والميزانية. ونتيجة ذلك، يجب اللجوء الى الحل النوعي باعتباره السبيل الوحيد الممكن لزيادة حجم القوة، وذلك على العكس ــ مثلا ــ من الكتلة الشرقية التي توجد فيها موارد القوة البشرية بوفرة، ولذلك اتُبع الأسلوب الذي يقضي بأن تغطي كمية وسائل القتال (الدبابات والمدفعية وقواذف الصواريخ)، بصورة جزئية، الفجوة النوعية بالنسبة الى الغرب.

ومن الناحية العملية، لن يتوفر دائما مجال لتحسين النوعية بلا حدود؛ فليس من الضروري في الحرب ان تكون الوسائل (الأسلحة) كلها ذات نوعية من الدرجة الأولى؛ اذ يمكن توزيع المهمات على الوسائل. وعلى سبيل المثال: ليس من الواجب على طائرات سلاح الطيران كافة ان تشتغل بالمطاردة، وليس من الواجب على الطائرات جميعا ان تهتم بمهاجمة أهداف، بل من شأن عدد من الطائرات فقط ان ينطلق لأداء مهمات معاونة عن قرب. فبالاستخدام الواعي

والذكي لوسائل القتال ذات النوعية المختلفة، وبما يتلاءم مع مختلف الأهداف، يمكن تحقيق نتائج طيبة لا تقل بالضرورة عن تلك التي تحققها قوة ليست فيها اختلافات في النوعية.

العلاقة بين الاستثمار فيما هو قائم («الجاري») والاستثمار في التعاظم («المستقبل»): من الطبيعي ان يتطلع اي جيش يواجه خطر حرب الى الاحتفاظ بأكبر قوة في الوقت الحاضر، لكنه يصاحب ذلك بالضرورة «دفع الثمن» في مجالين:

أ ــ مجال القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بتعاظم القوة نفسه في المستقبل أيضا، في واقع تقلل فيه الاستثمارات في صيانة ما هو موجود وقائم من الاستثمارات في تعاظم القوة، ولا تسمح بتجديد القوة.

ب ــ مجال نوعية القوة: فأي جيش كبير جدا، تمثل نفقات وجوده شريحة أساسية من مجموع الموارد الموجودة لديه، لا يمكنه تخصيص موارد كافية لمجال تحسين النوعية، حتى في الوقت الحاضر.

ويعتبر تخصيص شريحة من موارد الجيش من أجل تحسين النوعية ومن أجل تحديد نظام القوات، أمرا ضروريا؛ اذ تعتبر النوعية عاملا نسبيا، يتغير بمرور الزمن. وستصبح اية شبكة وسائل قتال نوعية في وقت معلوم قديمة بالضرورة خلال عدة أعوام، لذلك فلا بد من ان يخصص اي تخطيط لحجم القوة شريحة كافية من الموارد من أجل التجديد والمحافظة على النوعية النسبية مهما يطُل الزمن.

ان باقي الموارد المخصصة يحدد حجم القوة التي يمكن الاحتفاظ بها في وقت معلوم، من خلال المحافظة على القدرة على تجديد القوة، وتحقيق تحسين نوعي في مسار متوازن على مر السنين.

البَابُ الرَّابِعُ

عنَاصِرالنوعيَّة "كمُضَاعفات لِلقوَّة"

«نحن، اذن، بحاجة الى انسان محارب يتمتع بقدرة على اتخاذ القرار، وباستقلال فكري، وأصالة، وقدرة ابداعية، وتفكير غير عادي؛ انسان ليس أسيرا لأفكار مسبقة، باستثناء مبدأ الدمج، وليس عبدا لوسائل قتالية او تكنولوجيات. ان الجيش المشبع بقادة ومحاربين كهؤلاء، هو الجيش الذي ينتصر في كل حرب».

العقيد (احتياط)
الدكتور مئير باعيل

«يجب عدم المبالغة في اهمية العامل التكنولوجي في ميدان المعركة المستقبلي... ولا يمكن أيضا لتغيرات في الاطار والتنظيم ان تمثل عبرة أساسية... ان الابداع الفكري والباعث هما عامل الحسم».

الدكتور ايلان عاميت

«هناك مسار تاريخي واضح يتمثل بهبوط اهمية الجيوش الجرارة، وارتفاع اهمية التفوق التكنولوجي قياسا بالعدو... والأشخاص الموهوبون جدا، والذين يتمتعون بمواهب طبيعية، وذوو تعليم فني ملائم، هم وحدهم القادرون على تطوير التكنولوجيا العسكرية».

العقيد بنيامين

«مرت وظيفة التثقيف، في الأعوام الأخيرة، بمسار سريع من اضفاء الطابع الشعبي، واقتصرت على تعريفات أساسية ضيقة وسطحية».

العقيد (احتياط)
يشعياهو تدمور

«نستطيع احراز تفوق نوعي تكنولوجي باستغلال التكنولوجيا، من أجل عملية التطوير الذاتي، في المجالات التي يمكن عن طريقها التوصل الى تفوق نوعي كبير ومفاجأة العدو. وليس السبيل الأساسي لتحقيق هذا التفوق هو الأسلحة الأساسية... بل هو سبيل الوسائل التي نعتمد عليها».

الدكتور زئيف بونين

«من يرغب في بناء طائرة ‹لافي› ومحركها، وفي حفر قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وفي اقامة صناعة الكترونية، وفي صيانة وتنمية تلك الأنظمة كافة، عليه ان يتساءل عمن سيفعل ذلك كله».

اللواء (احتياط)
عاموس حوريف

«ان قدرتنا على ايجاد فوارق جوهرية في نوعيات القوة البشرية وتأهيلها، وفي نظرية القتال، وفي التكنولوجيا، امر حيوي. ويمنح الاستخدام السليم لتلك النوعيات عنصري الكمية والنوعية دلالات تتعدى محصلتها الرياضية».

العميد دافيد كاتس

«ينبغي للجيش الذي يتطلع الى الاستعداد استعدادا تاما، للحرب المقبلة، ان يضمن ــ قبل نشوب المعارك ــ تدفقا دائما بين العقيدة والتكنولوجيا وأنظمة السلاح. اذ يتم بلا هوادة استيعاب وسائل في المعركة من المعطيات الجغرافية، ومن تجربة الماضي، ومن الأهداف القومية، ومن القدرة، ومن تهديد العدو».

العقيد اوري درومي

«ان أسلوب القيادة الابداعي يعتمد على الصراع الدائم مع ضرورة استغلال الوقت بأقصى فعالية في أوضاع ضباب المعركة وعدم اليقين. كما يعتمد على ضرورة العمل بأقصى سرعة ممكنة، بما في ذلك في ظل وجود ازمة اتصال؛ وهو الأمر الذي يستوجب مبادرات من القادة المحليين. ومن ثم لا يوجد في ساحة القتال الحديثة مكان لقيادة ورقابة وطيدتين للغاية من جانب المراتب القيادية».

العقيد حانان

«من الواجب علينا الآن، في الوقت الذي تتقلص فيه وسائلنا وتتزايد مطالبنا النوعية، ان نخصص قدرا ضخما من التفكير للوسائل الفنية، والصيغ التي تنطوي على ضيق افق، ومنشآت التدريب المنظمة والتي في قيد الرقابة، وذلك لاستخلاص اقصى فائدة ممكنة من القدر الضئيل المتاح لنا».

العميد جدعون

الحيلة والروح القتالية والتكنولوجيا

العقيد (احتياط)
الدكتور مئير باعيل*

تشبه الحرب المستمرة بين العرب واسرائيل صراعا بين ملاكمين في الحلبة: الأول ضخم عريض المنكبين ومن «الوزن الثقيل»، وقبالته الثاني، ضئيل وهزيل ومن «الوزن الخفيف»؛ هذان الملاكمان تحركهما الرغبة في الفوز في هذا الصراع، لكن لكل منهما معطيات جسمانية متباينة، تؤثر على تصرفهما في الحلبة، وعلى طموحاتهما، والأسلوب الذي يتبعانه في الصراع. فالملاكم ذو الوزن الثقيل ــ العرب ــ يطمح الى ان يخطىء الخصم في مرحلة ما، في احدى «الجولات»، كي يستطيع هزيمته بـ«الضربة القاضية». وفي المقابل، يكون واضحا للملاكم ذي «الوزن الخفيف» ــ الاسرائيلي ــ عدم وجود اي أمل بالفوز بـ«الضربة القاضية»، وانما بالنقاط فقط. ومن ثم، فان طموحه هو جمع أكبر قدر ممكن من النقاط على وجه السرعة خلال الصراعات، وفي كل «جولة»، لئلا تخور قواه في الصراع الطويل والمنهك.

ويتمتع العالم العربي، شأنه في ذلك شأن الملاكم ذي «الوزن الثقيل»، بوفرة في موارده البشرية والاقتصادية، كما يحظى بتأييد دولي واسع، وفي امكانه السماح لنفسه بانتهاج استراتيجية صراع طويل منهك ضد دولة اسرائيل،

* مؤرخ عسكري، ورئيس شعبة نظرية القتال في هيئة الأركان سابقا.

وهزيمتها بـ «الضربة القاضية»، عندما تتعثر. صحيح ان جزءا من العالم العربي قد بات منهكا هو الآخر، نتيجة النضال الطويل، ومستعدا ــ بشروط معينة ــ للاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود، غير ان الجزء الأكبر منه لا يزال معاديا، ويذكي نيران الكراهية والحقد، ويستعد لـ «الجولة» المقبلة من الحرب.

وفي مقابل ذلك، فان دولة اسرائيل، مثلها مثل الملاكم ذي «الوزن الخفيف»، غير قادرة على تبني استراتيجية تعتمد على الفوز بـ «الضربة القاضية». وحتى لو عبأت اسرائيل القوة المتاحة لها كلها، فلن تستطيع التغلب على الدول العربية، او إنهاء النزاع الطويل عن طريق القوة. ومعنى ذلك ــ بالمفاهيم العسكرية ــ انه كتب على اسرائيل ان تتبنى إزاء أعدائها استراتيجية أهداف محدودة ــ اي استراتيجية تهدف الى إحراز اقصى قدر من النقاط الجيدة والمتاحة في «جولات» الحرب مع العرب.

ان أفضل النقاط التي جمعتها اسرائيل في «جولات» الحرب مع العرب، هي النقاط الجيو ــ استراتيجية؛ اي الانجازات الأرضية. وهذه الانجازات الأرضية تفوق في أهميتها انجازات تدمير القوات، او المساس بوسائل القتال التابعة للعرب. فالأرض ثروة في أيدينا، يمكن ان نساوم عليها، ونحقق من خلالها مكاسب سياسية. وليس هناك احد يتذكر كمية الدبابات والطائرات التي دمرتها اسرائيل في حرب الأيام الستة، او عدد المصابين العرب في تلك الحرب. لكن ما ادى، في نهاية الأمر، الى اتفاقية السلام مع مصر، كان الانجاز الاقليمي: احتلال شبه جزيرة سيناء.

ومن الممكن ان يقع جدل مرير بشأن شكل استخدام الثروات الأرضية، ومستقبل المناطق التي قمنا باحتلالها في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، او بشأن الموقف من السكان العرب المقيمين في تلك المناطق، لكنه لن يقع بشأن حقيقة ان تلك الثروات الأرضية هي أفضل «النقاط» السياسية التي أحرزتها اسرائيل في «جولة» الحرب المسماة حرب الأيام الستة.

ويعتبر المساس المادي بقوة العدو، او بالمحاربين، او بوسائل القتال، أمرا مهما أيضا بسبب تأثيره التراكمي في ارادة القتال لدى العرب. غير ان تجربة حروب اسرائيل اثبتت ان العرب استطاعوا بسرعة اعادة بناء جيوشهم واستكمال تجهيز القوات التي اضيرت، سواء بالقوى البشرية او بوسائل القتال التي زودتهم بها دول خارجية مؤيدة لهم، او تم شراؤها بالأموال الضخمة التي وضعتها دول عربية ثرية اخرى في تصرفهم.

وثمة مبدأ استراتيجي آخر ــ بخلاف إحراز النقاط ــ يجب ان يسترشد به زعماء اسرائيل في التخطيط لـ «جولات» الحرب المقبلة، وهو سرعة الانجاز.

ان الفكر الاستراتيجي، الذي يحدد بنية الجيش، يجب ان يقوم على أساس التطلع الى ان تكون «جولات» الحرب قصيرة، وذلك لسببين أساسيين:

الأول، ليس لاسرائيل «طول نفس» عسكري واقتصادي واجتماعي وسياسي للصمود في حرب طويلة، من دون دعم شامل من الخارج؛ والثاني هو حساسية النزاع العربي ــ الاسرائيلي الجيو ــ سياسية الدولية، فمن المؤكد ان تدخلا على مستوى دول كبرى سيحدث في لحظة حسم الحرب، وذلك للحيلولة دون تحويل الحسم الى انتصار ساحق لأحد الطرفين، والى هزيمة نكراء للطرف الآخر. ومن شأن الحسم العسكري، الذي في غير مصلحتنا، ان يشكل خطرا على جوهر وجودنا، او ان يحوّل اسرائيل الى رهينة في يد الدول الكبرى؛ بينما من شأن الحسم العسكري السريع، الذي في مصلحتنا، ان يتيح الفرصة لتحقيق انجازات سياسية لدولة اسرائيل، او للدول الكبرى المؤيدة لها.

والمبدأ الثالث هو انه من أجل إحراز نقاط في كل جولة من جولات القتال، على وجه السرعة، ينبغي للقادة ان يفكروا في عدة مراحل لاحقة، وأن يخططوا تخطيطا جيدا، وأن يتطلعوا الى اقصى قدر ممكن من النتائج والتطورات المحتملة، من خلال الاستعانة بأطقم فكرية متحررة من اية آراء مسبقة، وأن يستخدموا أيضا استخداما واسعا أسلوب ألاعيب الحرب التي تتيح الدراسة المسبقة لأي مفهوم وتخطيط استراتيجي.

وتعتبر حرب لبنان نموذجا لـ «جولة» بين اسرائيل والعرب، ولم تسفر فيها النقاط العسكرية التي فازت بها اسرائيل، أراضي الجنوب اللبناني حتى طريق بيروت ــ دمشق، عن مكاسب سياسية. ولقد كانت أهداف الحرب محدودة فعلا، اذ لم تهدف الى تحقيق حسم، لا بالنسبة الى السوريين ولا حتى بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية ككل في شمال لبنان، بل رمت الى إتاحة جمع نقاط سياسية ضد العدوين الفلسطيني والسوري. لكن لم يتحقق فيها المبدآن الأساسيان التاليان: أولا، لم يتم التكهن، بصورة كافية، بالتطورات المستقبلية في تصرفات كل من الولايات المتحدة والسوريين والكتائب والدروز والشيعة؛ ثانيا، لم ينجح الجيش الاسرائيلي في تحقيق الأهداف الجيوــسياسية بالسرعة المطلوبة والمرسومة، بسبب التركيز المبالغ فيه على النسب الكمية لقوة المدرعات، وبسبب اللامرونة على المستوى التكتي.

وعلى الرغم من ان أوضاع الحلبة لا تتيح مجالا كبيرا للأخطاء، وعلى الرغم من ان اية زلة يمكن ان تكون حبلى بالكوارث، فان علينا ان نذكر احتمال حدوث وضع لا نفوز فيه بجولة من جولات الصراع؛ وعلى الرغم من ذلك، فان عدم الفوز لن يؤدي الى دمار المملكة الثالثة (اي دمار اسرائيل). ان فقدان النقاط لا يعني دوما النهاية. ولقد اثبتت حرب لبنان أيضا صحة هذه الحقيقة.

ولا يوجد في الصراع الاسرائيلي ــ العربي عدد من الجولات محدد ومعروف مسبقا. ان هدفنا هو الفوز في كل «جولة»، ومحاولة تحقيق انجاز سياسي أيضا من الانجاز العسكري؛ بمعنى ان نعمل على ان يجد العالم العربي ــ المعادي لنا ــ نفسه منهكا جدا من الحرب، وأن ييأس بعض الشيء، أيضا، من الرغبة في تدميرنا، حتى يوافق ــ بسبب الانهاك او التعب او الضعف ــ على ايجاد سبيل للعيش معنا في سلام. وبشأن ذلك كتب زئيف جابوتنسكي، أيضا، في مقاله «الجدار الحديدي»: عندما تكون لدولة اسرائيل قوة عسكرية معقولة وقوية بما يكفي تأمين وجودها، فسوف ينشأ حولها ما هو اشبه بجدار حديدي يتيح مساومة العرب بشأن وضعنا الدائم في المنطقة.

اذن، فالتحدي الاستراتيجي الذي يواجه دولة اسرائيل هو: القتال بحكمة وشجاعة في كل الجولات، من أجل تأمين جوهر وجودها وإحراز نقاط امتياز ــ بعضها جغرافي، والبعض الآخر اصابات شديدة ومنهكة للعدو ــ من أجل تحسين قدرتها على المساومة، عندما يبدأ مسار السلام.

قوة كمية وتكنولوجيا

ثمة بيننا من يميل الى الاعتقاد ان دولة اسرائيل، بعد ان استنفدت كل قدرتها الكمية ــ وخصوصا في الموارد البشرية ــ لم يتبق أمامها إلا سبيل واحد لمواجهة أعدائها، وهو شراء وانتاج أكبر قدر ممكن من وسائل القتال الحديثة، وتحسين تكنولوجيات متطورة تفاجىء العدو في القتال والمعركة، وتؤدي الى تحقيق النصر. ولقد تمثل ذلك واضحا، في خريف سنة ١٩٧٦ خلال حفل تسلم أول ثلاث طائرات اف ــ ١٥، التي وصلت الى اسرائيل، بتصريحات رئيس الوزراء (يتسحاق رابين) ورئيس الأركان (موردخاي غور) بأن ثمة فارقا بين دولة اسرائيل والجيش الاسرائيلي قبل مجيء طائرات اف ــ١٥، وبين دولة اسرائيل والجيش الاسرائيلي بعد مجيئها. ويعتبر جوهر النوعية، في نظر الداعين اليها، هو علمي ــ تكنولوجي أساسا، ويرى هؤلاء أننا اذا نجحنا في حشد قوة تتألف من كميات من وسائل القتال الحديثة وذات نوعية خاصة، فسوف ننتصر في الحرب.

ويتصرف هذا المذهب ــ على ما يبدو ــ طبقا لما اتضح من معطيات نموذج لانشستر الرياضي، الواردة في الجدول رقم ١ في مقال الدكتور ادير فريدور في هذه المجموعة. تثبت المعادلة أ ان القوات المتحاربة، التي تتساوى في الكمية وفي النوعية التقنية، تستنزف بعضها بعضا، وتصل الى طريق مسدود من التعادل. وتثبت المعادلة ب ان التفوق الكمي لأحد الطرفين (بمقدار الضعف)، في ظل أوضاع نوعية متساوية، يؤدي الى فوز الطرف الأكبر، على ست مراحل. وطبقا للمعادلة ج فان التفوق النوعي لوسائل القتال، او التفوق

في قوة النيران لدى المحارب في احد الطرفين (بمقدار الضعف، في حال التساوي في الكمية)، يؤدي الى فوز الطرف المتقدم من الناحية النوعية، على سبع مراحل.

معنى ذلك: ان التفوق الكمي المحض يعطي نتيجة أفضل بعض الشيء من التفوق النوعي المحض، تكنولوجيا او بشريا. وتجسد المعادلة د الاستنتاج الأخير، اذ تثبت ان التفوق الكمي، بمقدار الضعف، يعطي نتائج أفضل من التفوق النوعي بأربعة أضعاف على الأقل، طبقا لمعايير نوعية زيادة حجم النيران والقدرة التدميرية.

ان الاستنتاج الأول المطلوب استخلاصه من هذا التحليل، هو ان للزيادة في الكمية الأفضلية، بصورة عامة، على اية زيادة في النوعية. لكن، اذا لم يكن لديك اي سبيل للاستمرار في الزيادة الكمية، بسبب قيود موضوعية (على سبيل المثال: ان أمتنا امة صغيرة)، فليس لديك خيار إلا تطوير وتحديث وسائلك القتالية بأقصى جهد ممكن ــ بالنسبة الينا: تطوير وسائل كثافة النيران والرقابة على النيران ــ طبقا للمبدأ الأساسي الذي ينص على انه كي تنجح في محاربة العدو الأكبر منك بمقدار الضعف، عليك ان تحدث نوعية وسائلك القتالية بنسبة تزيد على اربعة أضعاف، والواقع يقول: لا تقل عن خمسة أضعاف.

وهذه الدائرة السحرية الفكرية، التي تقول بتنمية نظرية الأمن العسكري بين قطبي التعاظم الكمي من ناحية، وتحديث وتطوير وسائل القتال من ناحية اخرى، يعيبها ضيق افق، لأنها تتجاهل أبعادا اخرى ذات اهمية بالغة، يمكن ان تؤدي تنميتها الى تحقيق فائدة أكبر من الكمية والتكنولوجيا. لكن المشكلة هي ان سياسة الأمن الاسرائيلية، منذ حرب الأيام الستة، قد باتت اسيرة تلك الدائرة السحرية التي تذهب بالعقول.

وتستطيع الدول العظمى، وحتى الدول الكبرى المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا، بناء قوتها العسكرية ونظرياتها الأمنية، اعتمادا على كميات ضخمة من وسائل القتال ذات نوعية تكنولوجية متقدمة. وينطبق الأمر ذاته

أيضا على الدول الصغرى، التي تقرر فجأة محاربة أعدائها المحتملين فقط في اطار تحالف عسكري مع دول كبرى صديقة. وربما تستطيع دول مثل هولندا وبلجيكا ونيوزيلندا المرتبطة بالولايات المتحدة، او المجر وتشيكوسلوفاكيا وكوريا الشمالية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي، ان تسمح لنفسها بالاعتماد على كميات من وسائل القتال الحديثة في اطار التحالف الذي يربطها بالدولة العظمى التابعة لها، رباطا لا ينفصم.

وليس من حق شعب مستقل وضئيل وفقير مثلنا، ومحدود الموارد البشرية والثروات الطبيعية، حتى لو كان يحظى بدعم من يهود العالم وبعض دول الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة، ان يبني نظريته الأمنية في صورة دولة كبرى. وليس لاسرائيل اي أمل بأن تتنافس في السباق الكمي مع الدول العربية، ولا حتى في شراء وسائل قتالية حديثة. والفرضية الأساسية التي يجب ان تلازمنا، هي أننا اذا كنا قد حظينا هنا وهناك أيضا، في لحظة تاريخية معينة، بأن نتسلم من «الأغيار» (غير اليهود) وسائل قتال رائدة في تطورها في حلبة الشرق الأوسط (مثل اف ــ ١٥، اف ــ ١٦)، فان هذه الميزة ستكون ميزة موقتة، بل ستكون من الناحية التاريخية ميزة لحظية. وفيما يتعلق بتفوقنا التكنولوجي والعلمي، علينا ان نذكر انه على الرغم من وجوب بذل كل ما هو ممكن من أجل ايجاد وانتاج وتحديث وسائل قتالية حديثة، فمن غير الممكن ان نبني على ذلك نظرية امن او استراتيجية او تكتيكا، لأن الانطلاقات التكنولوجية تحدث في أحيان نادرة، وحتى عندما تحدث لا تكون دوما ثورية جدا الى الحد الذي تتحقق معه الفائدة المرجوة لتحسين أساليب الجيش القتالية.

خلاصة القول: ان التحدي الأمني هو ان تنتصر بمساعدة ما هو متاح لك فعلا. ولقد استطاع يتسحاق رابين وموردخاي غور عمل ذلك في الهجوم الجوي على عنتيبي، في صيف سنة ١٩٧٦. كما استطاع بن ــ غوريون أيضا التعبير عن ذلك في اجتماع القادة سنة ١٩٦١، عندما قال: «اننا جميعا نعلم ان ليس في قدرتنا منافسة أعدائنا في كمية السلاح... انني لا أقلل من قيمة

طائرات (الميراج) ولا من قيمة الدبابات، لكنني واثق بأن قائد الدبابة وقائد الطائرة هما اللذان سيحسمان الحرب.»[1] وأسمح لنفسي بأن اضيف الى ذلك: ليس قائد الدبابة وقائد الطائرة فحسب، بل المحاربون جميعا بمختلف أنواعهم في جيش الشعب العصري.

الاشادة بحشد القوة

تشير المعادلتان هـ، و، أيضا، في الجدول رقم ١ من مقال ادير فريدور، الى بعد حيوي آخر في النظرية الأمنية هو بعد حشد القوة، الذي يتيح لك في حال التساوي في الكمية والتكنولوجيا ضرب عدوك بالاستعانة بالحيلة؛ اي انه اذا نجحت في حشد ١٠٠ في المئة من قوتك في مواجهة ٥٠ في المئة من قوة عدوك، تستطيع ضرب نصفه (طبقا للمعادلة هـ، على ست مراحل)، ثم ضرب النصف الآخر بعد ذلك (طبقا للمعادلة و، على سبع مراحل اخرى). وتقدم هاتان المعادلتان حيلة مركبة بدائية. وبطبيعة الحال، يمكن تطوير تلك الحيلة بعدة اتجاهات لانهائية، لكنني أكتفي، من أجل تجسيد هذا الأمر، بمثال واحد أكثر تعقيدا بقليل من المعادلتين هـ، و:

في مرحلة التنفيذ الأولي احشد ٨٠ في المئة من قواتي لضرب ٣٠ في المئة من قوات العدو على اربع مراحل، طبقا لمعطيات معادلتي لانشستر هـ، و ــ على النحو التالي:

١	٢	٣	٤
٨٠	٧٧	٧٥	٧٣	٧٢
٣٠	٢٢	١٤	٧	٠

(١) «التمييز والهدف»، مجموعة مقالات ومحاضرات لدافيد بن ــ غوريون (تل ابيب: إصدار «معراخوت»، أيلول/سبتمبر ١٩٧١)، ص ٣٥٧.

اذا نجحت في استخدام نسبة ٢٠ في المئة الباقية من قواتي لشغل وتضليل وارباك نسبة ٧٠ في المئة الباقية للعدو، فانني استطيع ــ مع انتهاء المرحلة العملانية الأولى ــ الانتقال الى المرحلة العملانية الثانية واستخدام نسبة ٧٢ في المئة الباقية لي في مواجهة نسبة ٣٠ في المئة الباقية للعدو وضربهم على خمس مراحل طبقا للمعادلة التالية:

١	٢	٣	٤	٥
٧٢	٦٩	٦٧	٦٥	٦٤
٣٠	٢٣	١٦	٩	٣	٠

واذا نجحت في ارباك العدو الى الحد الذي استطيع فيه توجيه نسبة ٧٢ في المئة ضد نسبة ٢٠ في المئة فقط من قوة العدو (بدلا من ٣٠ في المئة)، في المرحلة العملانية الثانية، فانني استطيع ضربهم على ثلاث مراحل طبقا للمعادلة التالية:

١	٢	٣
٧٢	٧٠	٦٩	٦٨
٢٠	١٣	٦	٠

واذا لم يخضع العدو او يهرب او يلوذ بالفرار، بعد انتصارنا في المرحلة العملانية الثانية، فسوف نضطر الى تنفيذ مرحلة عملانية ثالثة بهذا الأسلوب، والوصول الى حسم عام.

يتضح، اذن، ان النموذج الرياضي المجرد الذي وضعه لانشستر يشير فعلا، أيضا، الى ان الحرفة العسكرية تتيح النصر او التغلب على أعداء متساوين معك، بواسطة الحيل المركبة الناجمة عن التفكير السليم. واذا ما استطعنا استخدام عقولنا تمكنا من إثراء الحيل المتنوعة عن طريق استخدام العناصر الأرضية كافة، والعناصر الطبيعية الأخرى (الضوء، والظلام، والشمس، والقمر، والمناخ، والبرودة، والحرارة)، وامكانات المناورة الأرضية

والجوية والبحرية، وخصوصا النبع الذي لا ينضب للكيان العسكري كله: نوعية الانسان النفسية والذهنية. وربما نستطيع حينئذ أيضا، عن طريق الحشد، ضرب قوات للعدو اقوى منا عددا وعدة. ان نوعية الحشد يمكن ان تحقق فائدة تفوق فائدة نوعية وسائل القتال.

وعلى المستوى التكتي ـ العملاني، وأيضا على المستوى الاستراتيجي، يتم الانتصار بدمج اربعة عناصر أساسية هي: أفراد مفكرون ومحاربون؛ وسائل القتال؛ عوامل الساحة (الأرض، والجو، والبحر، والأحوال المناخية)؛ الحركة السليمة في منطقة القتال وفي التوقيت الصحيح.

وتعتبر عوامل الساحة هي التي تحدد الأولوية التي يجب اعطاؤها لتطوير وسائل القتال. واذا قابلنا بين ساحات الجو والبحر والبر، نجد ان ساحتي الجو والبحر متجانستان اذ تتشابهان في الأحوال المناخية والطقس والضوء، كما ان «خلايا» الجو و«خلايا» البحر تشبه كثيرا بعضها بعضا. وفي مقابلها، تختلف معطيات ساحة البر من خلية ارضية الى خلية ارضية اخرى؛ فكل خلية ارضية، حتى لو كانت محدودة للغاية، تعتبر موضوعا مستقلا بذاته، ونتيجة ذلك فان كمية الحشود، التي يمكن تنفيذها في ساحتي الجو والبحر خلال القتال، تعتبر أقل نسبيا قياسا بامكانات الدمج والحشد في الساحة البرية. ومن هنا تنبع ضرورة إعطاء أولوية كاملة للتطوير التكنولوجي لوسائل القتال المخصصة لساحتي الجو والبحر، بينما من الممكن الاكتفاء في البر بوسائل قتالية أقل جودة. حتى الآن يعتبر تناول الساحة مبدئيا. وفي حالة دولة اسرائيل فان الجيش البري هو أداة الحسم، لأنه وحده الذي يعطي الدولة الأهداف الجيو-سياسية، التي يمكن بها دفع المصالح السياسية الشاملة بصورة ممتازة. ويعتبر سلاح الجو مرافقا حيويا للحروب البرية، اذ من دونه يستحيل تقريبا شن حرب حركية. ويعتبر سلاح البحرية، في أوضاعنا، أقل اهمية من سلاح الجو. ومن ثم، فانه على الرغم من ان ساحتي الجو والبحر المتجانستين تبرران، الى حد كبير، تطويرهما تكنولوجيا أكثر من ساحة البر، فان الشيء الصحيح هو ان يعطي الجيش الاسرائيلي، في مفاضلته بين الجو والبحر، الأولوية لتطوير

وسائل قتالية لسلاح الجو أكثر من تطويرها لسلاح البحرية.

وقليلة هي الوسائل القتالية التي تمثل انطلاقات تكنولوجية ثورية. لكن عندما ظهرت وسائل قتالية كهذه، فانها حسمت المعارك، وأحيانا غيّرت صورة الحرب كلها. فالقوس الطويل (Long bow) الذي استخدمه جيش إدوارد الثالث ملك انكلترا ضد الفرنسيين في حرب كريسي في القرن الرابع عشر، حسم القتال؛ وكان اختراع بسيط مثل السرج، الذي أتاح إنزال المحارب من العربة واجلاسه على ظهر الجواد، بمثابة انطلاقة مهمة للغاية؛ وكذلك أيضا اختراع محرك البخار، ثم تلته عدة أجيال بعد ذلك من المحركات: محرك الاحتراق الداخلي، واختراع الأسلحة النارية، في مطلع القرن الخامس عشر، علاوة على اختراع القنبلة النووية التي اثرت في مصير الحرب ضد اليابانيين في الحرب العالمية الثانية. ومن الجدير الاشارة الى ان الانطلاقات التكنولوجية الثورية تحدث فعلا نتيجة تطوير تكنولوجي ـ علمي، لكن في أغلب الأحوال جاء الانجاز المتوقع ـ او المفاجىء ـ مصادفة، سواء في اثر تطوير من جانبنا او بعد صفقة تجارية ـ سياسية. ويجب اعتبار تلك الانطلاقات التكنولوجية بمثابة مكسب عارض آخر، ولا يمكن ان نبني عليها سياسة او استراتيجية او نظرية عملانية او تكتيكا.

ومن غير المؤكد ان تصبح الانطلاقة التكنولوجية متاحة بالذات قبيل الحرب او خلالها؛ فالحروب لا تنشب بالضرورة طبقا لتخطيط علمي مسبق وبعيد المدى، او طبقا لتطوير او انطلاقة تكنولوجية. وفي أحيان متقاربة، أيضا، تُفرَض عليك الحرب بما يتعارض ومصلحتك. ومن غير الممكن تطوير الوسائل القتالية بين عشية وضحاها. ولا يستطيع احد ان يعلم، في بداية التطوير، الى اين سيصل المنتوج النهائي، وما ستكون جودته. والأكثر من ذلك، انه لا يوجد بصورة عامة معلومات واضحة عن تطويرات موازية في دول اخرى. وهناك دائما خطر ان يكون المنتوج، عند نهاية التطوير، أقل في نوعيته من المنتوج الذي طورته صناعات امنية اخرى، وأحيانا معادية أيضا، او على الأكثر مساويا له.

وعندما وافق الرئيس روزفلت سنة ١٩٤٣ لطاقم من الخبراء على انتاج القنبلة النووية، واجهت القيادة العليا للولايات المتحدة تحديا تمثل بامكان نشوب مواجهة نووية مع ألمانيا النازية. ولم يكن واضحا لأحد متى سينتهي الانتاج، وهل سيكون من الممكن ــ عندما ينتهي هذا الانتاج ــ استخدامه في الحرب. وقد قام الألمان، الذين هزموا في نهاية الأمر ــ من دون شرط ــ بفضل القوة التقليدية، بتطوير مماثل لسلاح نووي. وكان الأميركيون، الذين استخدموا هذا السلاح ضد اليابانيين بالذات قبيل نهاية الحرب، هم الذين فازوا في السباق النووي. وقد بذلت الولايات المتحدة جهودا واستثمرت أموالا طائلة في هذا المشروع، ومن الممكن إرجاع الفضل في تحقيق انجازهم الى قوتهم الشاملة ــ بشريا واقتصاديا واجتماعيا وعلميا ــ تكنولوجيا وثقافيا.

ولقد استمر في اسرائيل انتاج وسائل قتالية حديثة أعواما عديدة. وكانت تكلفتها باهظة جدا، وأدت في أغلب الأحوال الى تحسين معين، وليس الى تحول او انطلاقة تكنولوجية جديدة. فقد استمر انتاج الصاروخ «غبريئيل» لسلاح البحرية، او انتاج الطائرة «كفير» او ــ بخلاف ذلك من الناحية التكنولوجية ــ انتاج البندقية «غاليل»، أعواما عديدة، اذ كان المنتوج النهائي الذي حصلنا عليه أنظمة سلاح احدث قليلا فقط من تلك الموجودة في العالم. كذلك، فان دبابة «مركافا» ــ التي تم انتاجها بمبادرة من اللواء طل ــ لا تعتبر انطلاقة تكنولوجية، على الرغم من أنها انتجت في أوضاع جيدة، ولا تقاس بأوضاع منتجي الدبابة الأولين، سوينتون وبولار، اللذين خلقا شيئا من العدم. وتقديري هو ان طائرة «لافي»، التي من المقرر دخولها الخدمة الفعلية في مطلع التسعينات، ستكون أقل جودة من طائرة اف ــ ١٦ التي تعمل الآن في الخدمة الفعلية والتي سيتم تطويرها ــ ولا شك ــ في السنوات المقبلة، سواء بواسطتنا او بواسطة مستخدميها الآخرين في العالم. علاوة على ذلك، فمن المحتمل حدوث عراقيل خلال عملية انتاجها. ان انتاج طائرة «لافي» هو مثال لظاهرة اخرى؛ ففي بعض الأحيان، تفضل دولة ما بذل جهود تطوير جدية في

انتاج أسلحة لاعتبارات تتسم بالحكمة، اقتصادية او علمية ــ تكنولوجية، ترتبط بتشجيع الانتاج الذاتي، وأيضا لاعتبارات سياسية ترتبط باستمرار الحفاظ على الاستقلال السياسي. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي لنا ان نضع في الاعتبار ان جزءا كبيرا من الوسائل القتالية التي ننتجها بأنفسنا سيكون أقل جودة. وعلى الرغم من ذلك، فان علينا الانتصار في الحروب والمعارك. وهذا يمكن ان نفعله فقط بالدمج بين الأسلحة والوسائل القتالية وبين عوامل الساحة التي نحارب فيها. وينبغي لمشروع طائرة «لافي»، بالذات، ان يثير لدى سلاحنا الجوي المزيد من ابتكار الحيل.

خلاصة الأمر: ان ما يحسم الحروب هو الدمج بين المحاربين والقادة المفكرين، وبين الساحة والوسائل القتالية التي لديهم في الوقت نفسه. ولا يمكن ان يحدث أبدا ان يأتي قائد في الجيش ليقول: «قفوا، هدئوا من حدة الحرب حتى يصبح لدي طائرة من نوع x او دبابة من نوع y او ذخيرة من نوع z.» ويتحدد فن الحرب بواسطة القادة الذين ينجحون في تحقيق أنواع مفضلة من الدمج الذي ينطوي على حيلة، بواسطة ما هو متاح لهم فعلا في لحظة تاريخية معينة. وبذلك فقط يستطيع الجيش ان يخدم دولته على النحو الأمثل، وخصوصا اذا كان المقصود دولة صغيرة.

خطر ادمان التكنولوجيا

ان التطور التكنولوجي الهائل، وتأثيره في انتاج وسائل قتالية حديثة في الجيل الماضي، خلقا في جيشنا مسارا تدريجيا من العبودية الفكرية والروحية لأهمية ومدى تأثير الوسائل القتالية المتطورة على ميدان القتال. وذكر قائد على مستوى عال، وذو خبرة قتالية، انه لم تكن لدى المراتب الميدانية التكتية في حرب لبنان سنة ١٩٨٢، المعلومات المطلوبة وفي الوقت الملائم.[٢] واذا

(٢) مقابلة مع العميد (احتياط) دوف تماري، مجلة «مونيتين» العدد رقم ٦٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.

كانت الأمور على هذا النحو، فان ذلك نتيجة الدلال الذي اعتدنا عليه بسبب التكنولوجيا الحديثة. والنتيجة، هي انه اذا لم توجد طائرة صغيرة بلا طيار، او طائرة بلا طيار، او وسائل الكترونية متطورة، فلن توجد معلومات. ونسينا ان من الممكن الحصول على معلومات عن طريق دوريات استطلاع راجلة (عنيفة وغير عنيفة)، ودوريات استطلاع بالدبابات او بحاملات جند مدرعة، والانتشار الفعال لنقاط المراقبة، وكذلك بمساعدة طائرات هيليكوبتر يتم استخدامها بذكاء، وفي المكان الصحيح. ولقد اعتدنا ان نكون متخمين بالمعلومات من المرتبة القيادية المزودة بأفضل الوسائل العلمية والفنية، واذا لم تتوفر لدينا هذه المعلومات، فاننا حينئذ «نستسلم». ولا توجد مبادرة للحصول على معلومات على مستوى الوحدة في المنطقة، واذا ما وجدت تلك المبادرة فانها تكون ضعيفة للغاية.

وهذا المسار ليس بجديد؛ فقد بدأ منذ عملية «قادش» (حرب سنة ١٩٥٦). على سبيل المثال: لم ترسل كتيبة المظليين، التي هبطت بجوار حامية برقر، شرقي ممر متلا، دوريات استطلاع راجلة الى منطقة الهضاب والجبال الواقعة غربي الممر لخلق صلة معلوماتية بالعدو المصري، الذي دخل ممر متلا، ولتحديد انتشاره. ولقد انتظرت قوة المظليين وصول تقرير معلوماتي من المراتب العليا: سلاح الجو، هيئة الأركان، القيادة الجنوبية. وقد تم تحويل هذا التقرير، الذي وصل متأخرا، من الطائرات المقاتلة الى مركز حل الشيفرة، ومن هناك الى القيادة الجنوبية، التي حولته الى المنطقة، لكن ليس بالشكل الدقيق الذي يتلاءم والمرتبة التكتية. فالوقت الذي ضاع في تلقي المعلومات، و«التآكل» الذي طرأ، في الطريق، على نوعيتها، كانا بمثابة حجر عثرة، اذ كان ينبغي للقوة التحرك في اتجاه غربي ممر متلا ومحاربة العدو، الذي لم تتعرف الى موقعه بالضبط إلا عندما اصطدمت به.

اننا مستعبدون روحانيا للتكنولوجيا، والدبابات، والمدفعية، والطائرات، والطائرات الصغيرة بلا طيار، والالكترونيات، والحاسبات الالكترونية. على

سبيل المثال: اننا نعتقد ان الطريق الصحيح لتطوير حرب المشاة توطئة للقرن الحادي والعشرين، يجب ان يتمحور ــ في المقام الأول ــ حول انتاج وسائل قتال: البندقية الآلية، طائرة الهيليكوبتر، الصاروخ المضاد للدبابات، اشعة اللايزر، وما شابه ذلك. وبدأنا بالتدريج نفسد ونتكيف للفكرة القائلة باستحالة مناورة كتائب وألوية وفرق في الليل، بلا اضاءة او معدات الأشعة ما تحت الحمراء، او اشعة اللايزر، او أجهزة الكترونية تستفيد من ضوء النجوم. وثمة مثال آخر: في الماضي بذلنا الكثير من التفكير والجهد من أجل تحسين قدرة المدرعات على المناورة في المناطق الجبلية والأحراج والمناطق الصخرية والرملية والمستنقعات، وكذلك من أجل تطوير أساليب فنية سريعة للتغلب ــ بحكمة ــ على المعطيات الطبيعية الأولى التي منحنا الخالق إياها؛ وفي الحاضر، وبسبب ضيق افق مركب، لدينا اتجاه الى تحويل المدرعات الى أسلحة انقضاض، «مع ضرب الحائط بالرأس».. واذا لم يكن هناك مفر من استخدام المدرعات في القتال على الطرق الجبلية، فاننا ننسى ان في امكان سلاح مشاة جيد المناورة، العمل في اية منطقة ليلا ونهارا، واحتلال أنظمة للعدو فوق الجبال والهضاب والمنحدرات، وفي الكثبان الرملية، وفي الأحراج والقرى والمدن، وفي كل مكان. كما ان في قدرته ان يفتح أمام المدرعات محاور اقتحام الى العمق، من دون ان يلزم المدرعات بتدمير جبهتها وكيانها سوية مع تدمير العدو.

ان سلاح المشاة سلاح رخيص جدا نسبيا من ناحية، وضخم جدا اذا أخذنا في الاعتبار كل امكانات جيش الشعب الاسرائيلي بقواته النظامية والاحتياطية، من ناحية اخرى. ولا حاجة سوى الى تنظيم وتهذيب تلك الامكانات العسكرية كما يجب، وتدريبها على العمل وعلى استخدام أنواع الأسلحة كافة، بدءا بالخنجر والحربة وانتهاء بأشعة اللايزر، وبدءا بالفرد الراجل وانتهاء بحاملة الجند المدرعة وطائرة الهيليكوبتر، وابتداء بالخريطة والحاسب الالكتروني وانتهاء بالكترونيات الطائرة الصغيرة بلا طيار... لكن

يجب، أولا وقبل كل شيء، استخلاص انتصارات عسكرية من الأفراد ومن وسائل القتال المتاحة لنا فعلا، عن طريق الحيلة التي ينطوي عليها الدمج.

صحيح ان وسائل القتال الحديثة والمتطورة تتيح زيادة في عدد الحيل ــ ومن هنا تأتي مساهمتها الأساسية في المجهود الحربي ــ لكن الفن العسكري، بطبيعته، يستوجب القيام بحيل بارعة عن طريق استخدام وسائل القتال المتاحة الأقل تطورا. وهذا الدمج بين الأفراد ووسائل القتال التي يتم استخدامها في ساحة القتال بشكل منسق، يفعله الانسان فقط، وذلك على المستويات كافة: التكتية، والعملانية، والاستراتيجية. ومن ثم، فان الاستثمار في الانسان اهم كثيرا من الاستثمارات جميعا في وسائل القتال او في التكنولوجيا.

الروح القتالية أكثر اهمية حتى من الحيلة

نحن، اذن، بحاجة الى انسان محارب يتمتع بقدرة على اتخاذ القرار، وباستقلال فكري، وأصالة، وقدرة ابداعية، وتفكير غير عادي؛ انسان ليس أسيرا لأفكار مسبقة، باستثناء مبدأ الدمج، وليس عبدا لوسائل قتالية او تكنولوجيات. ان الجيش المشبع بقادة ومحاربين كهؤلاء، هو الجيش الذي ينتصر في كل حرب.

ويعتبر الدمج ظاهرة ذهنية، وهو نتاج لذكاء الانسان وتثقيفه ليكون إنسانا مفكرا بصورة خلاقة. وثمة ظاهرة أكثر اهمية في سمات الانسان المحارب، هي استعداده ورغبته النفسية في تحمل عبء القتال والحرب. واذا تدهورت ــ لاقدر الله ــ حماسة الانسان في أثناء الحرب، فانه لن يقوى حتى على استخدام عقله خير استخدام.

لذلك، فهناك اهمية فائقة لأن تحرص المرتبة السياسية والقيادة العسكرية العليا، على تنمية ايمان المحاربين بعدالة الحرب التي يخوضونها. وهناك بدائل فعالة من تنمية الروح القتالية، حتى لو لم يمر الجنود بجدل مبالغ فيه بشأن حب

الوطن. والبديلان الأكثر توفيقا هما التفاخر بالوحدة والاعجاب بالقائد. ولن أناقش هذين البديلين في هذا المقام، لكن يجب الاشارة الى أنهما يمكن ان يفيدا الى حد معين فقط، ما دام هناك حفاظ على الحد الأدنى ــ على الأقل ــ من الربط بين الحرب التي نخوضها وبين قدر من العدل يمكن توضيحه. واذا تقوض هذا الربط بين المحارب وايمانه بعدالة طريقه، الى حد كبير، فلن يكون في قدرة هذين البديلين رأب الصدع المتمثل بالاحساس بانعدام العدل والمنطق.

ولقد انتاب شيء من هذا المذاق المر، المتمثل بمعضلة انعدام العدل وبالاحساس بانعدام الحكمة اللذين تنطوي عليهما الحرب، قسما كبيرا منا في حرب لبنان سنة ١٩٨٢. وكان لزاما على القيادة العليا ان تعرب عن رأيها في هذه الظاهرة الخبيثة، التي تجرد الانسان من عدله. ومن غير الممكن حل تلك بحملة اعلامية متطورة، تحاول القيام بعملية غسل الدماغ بادعاءات سطحية بشأن العدل غير المقنع.

وينبغي لنا ان نفضل، في كل الأحوال، الخروج الى الحرب من منطلق عدم وجود خيار، عندما يكون جيش الشعب الخارج الى المعركة مقتنعا بأن زعماءه قد بذلوا قصارى جهدهم لحل مشكلات المواجهة مع العدو او الخصم، بوسائل سياسية واقتصادية لا ترتبط باراقة الدماء. وليس ثمة خلاف على ان حرب المبادأة التي نشنها وفقا لحساباتنا، وفي الزمان والمكان الملائمين لنا، هي أفضل من الحرب المفروضة التي ربما يفرض فيها العدو علينا الخطوات الأولى.

وتتمثل عبقرية القيادة العليا، السياسية والعسكرية، بنجاحها في التنظيم الذكي لخطواتها، وفي شن حرب مبادأة في ظل وضع سياسي ونفسي من الاحساس بعدم وجود خيار، مثل حرب الأيام الستة. واذا لم يكن الأمر متاحا، فانه يجب ان نختار الاحتمال الثاني من حيث الأهمية: حرب مبادأة بواسطة العدو، اذ نكون نحن في وضع نفسي من الاحساس بانعدام الخيار. ومن الواجب ان ننظم ونثقف وندرب ونعد الجيش لمثل هذه الحالة، من خلال

إعطاء الأولوية للاعتبار الروحي. وعلى اية حال، فمن الواجب ان نتوخى الحذر جدا، وألا نستخدم جيوشا شعبية في الحروب التي تتم من خلال وجود خيار. فأي شعب عادي لا يجب ان يكون لدى زعمائه استعداد لاراقة دماء أبنائه، في الوقت الذي يوجد فيه أيضا سبيل آخر.

في شأن نوعية القيادة

ينبغي للقائد ــ حتى لو كان من ادنى المراتب، بدءا بضابط الصف والضابط على مستوى قائد فصيلة، اللذين يمكن بناء وتنشئة القيادة العليا منهما بالتدريج ــ ان يتمتع ذاتيا، وبقدر كبير، بسمتين أساسيتين: الذكاء لتدبير الحيل، والاستعداد النفسي لتحمل عبء القتال، والتأثير بزعامته في الأفراد الذين بأمرته.

وهذا الدمج من الذكاء والروح ليس متوفرا لدى كل انسان، ومن الواجب على القيادة العليا للجيش الاسرائيلي تحديد كل أولئك الموهوبين بهذه الميزة، وتحويلهم الى ضباط في فترة خدمتهم الالزامية. ان الخدمة الالزامية الطويلة المتبعة في دولتنا ــ ثلاثة أعوام ــ وحقيقة ان الشعب كله تقريبا يؤدي الخدمة الالزامية، يتيحان للجيش الاسرائيلي معرفة الأشخاص الأكفياء، وعدم تأهيل سوى الجيدين لحمل رتب الضباط، خلال فترة أعوام الخدمة الالزامية الثلاثة، مع زيادة ضئيلة من التوقيع للخدمة الدائمة التي لا تزيد بأي حال من الأحوال على ستة اشهر. واذا اتضح ان الحصول على التوقيع للخدمة الدائمة سيؤدي الى عدم استعداد عدد كبير من الأكفياء (١٥ ــ ٢٥ في المئة) لتأهيل انفسهم لدخول كادر الضباط، فستكون هناك ضرورة لالغاء واجب التوقيع للخدمة الدائمة فورا، وذلك حفاظا على الطابع الممتاز الطبيعي لضباط الجيش الاسرائيلي. وليس من شأن هذا الأسلوب المتعلق بالحصول على تواقيع تأدية الخدمة الدائمة، ان يمس نتاج الطاقم الجوي التابع لسلاح الجو، اذ ان عدد المتطوعين هناك ضخم جدا، في كل الأحوال، بسبب تحديات المهنة.

ومن المحتمل ألا تنطوي ظاهرة الحصول على التواقيع للخدمة الدائمة، على مساس بنوعية ضباط سلاح البحرية. ان من شأن عملية الحصول على تواقيع تأدية الخدمة الدائمة لفترة عام، خلق اختيار سلبي في نظام تأهيل القادة في القوة الأساسية للجيش الاسرائيلي، وهي القوات البرية، اذ تدفع تلك العملية ببعض الشبان الممتازين الى الخارج، وتستقبل مكانهم شبانا متوسطين وافقوا على التوقيع لتأدية الخدمة الدائمة. وبهذا الأسلوب نخلق، نحن بأنفسنا، شكلا منظما وراسخا لتسلل العناصر المتوسطة الى مراتب القيادة من الأسفل... ثم الى الأعلى فالأعلى.

ولقد نجحنا حتى مطلع الستينات ــ بسبب خدمتنا الالزامية الطويلة، وبسبب عدد الأفراد الهائل الذين يؤدون تلك الخدمة ــ في بناء نظام القيادة في جيشنا من خيرة أبناء الأمة، مع استثناءات ضئيلة. واذا لم ننجح مستقبلا في الحفاظ على ذلك التماثل بين هيئة قادة الجيش الاسرائيلي وبين النخبة النوعية الحقيقية للأمة، فسوف نجد أنفسنا نبني رويدا رويدا ــ ومن حيث لا ندري ــ جيشا غارقا في القدرات المتوسطة.

ومن شأن هذا التحدي أيضا، المتمثل بتغيير أسلوب تأهيل القادة، ان يخدم الجيش بشكل يفوق الخدمة التي يؤديها التطوير التكنولوجي... لكننا، إقرارا بالحق، ندرك ان هذا الأمر ينبغي ألا يأتي على حساب التطور التكنولوجي.

أصالة التفكير والدافع كعنصر حاسم

الدكتور ايلان عاميت*

يعتبر شكل ساحة القتال البري المستقبلية محل نقاش، الآن، في الجيش وفي جهاز الدفاع. ومغزى مقولة «حارب حرب الغد لا حرب الأمس» هو: ادرس ساحة القتال المستقبلية كي تستعد لها ببناء الجيش وتدريبه وتجهيزه. فما المغزى الأساسي لدراسة ساحة القتال المستقبلية بالنسبة الينا؟ ان الأجوبة المألوفة والتقليدية هي:

- تَزَوَّدْ بوسائل قتالية حديثة تمنحك التفوق على العدو، واعرف كيف تحبط الوسائل التي في حيازته.
- غيِّر تنظيم الجيش وبنية تشكيلاته الأساسية، بما يتلاءم والقتال المستقبلي.

لقد كتب هذا المقال تعبيرا عن احساس غير مريح من هذا التوجه. فكلمة «مستقبلية» تركز الانتباه على المستجدات، بمعنى ما سيكون غدا لا اليوم، بالنسبة الى التكنولوجيا والبنية التنظيمية. وربما لا تكمن القضية في ذلك أساسا، بل تكمن بالذات في اسس القتال القديمة والثابتة. ألسنا نهمل فحص أساسات البيت، ونعمل فقط على تأثيثه وتحريك جدرانه؟

ان هذه الأفكار تقود الى اعادة النظر في عناصر القتال الأساسية. فقد

---

* احد كبار الباحثين بمركز الأبحاث العسكرية في هيئة تطوير الوسائل القتالية «رفائيل».

تحددت تلك الأفكار في أوائل أيام الفكر العسكري، ومن الواجب ملاءمتها بما يتفق وروح عصرنا، من خلال إبراز إشكالاتها والأمور التي من الصعب تحقيقها. والمصطلحات التي تبرزها هي: الحكمة والشجاعة، الدافع (المحرك) والمناعة، الانضباط والصبر، البصيرة الثاقبة وعدم الروتين. فهل تتبنى الجيوش عامة، وجيشنا خاصة، تلك المصطلحات بصورة تلقائية؟ أليس من الواجب ان نكرس لذلك اهتماما لا يقل عن اهتمامنا بالتنظيم والتكنولوجيا، بل ربما يفوقه؟ وما سبب ميلنا الى عدم فعل ذلك؟

يبدو ان من المتوقع حدوث صعوبات في ساحة القتال المستقبلية، في معارك سلاح المشاة ضد سلاح المشاة، على سبيل المثال.

وقد تؤدي تلك الصعوبات الى اعادة النظر في مفاهيم أمننا القومي الأساسية. فالتكنولوجيا المتطورة، على غرار نظام الرقابة والسيطرة على ساحة القتال (وتغييرات تنظيمية اخرى)، ليست هي مفتاح حل تلك المشكلات. ومن ثم يجب العودة الى البحث عن الأجوبة ــ على ما يبدو ــ في مستوى العناصر الأساسية وكيفية زيادتها وتوسيعها في الجيش.

العناصر الأساسية

يقول الحكيم سون تسو، في الكتاب الصيني القديم «حكمة الحرب»: «ان الحرب ــ اية حرب ــ تقوم على الخدعة» ولم تضعف العصور التي مضت، والمتغيرات التي طرأت على التكنولوجيا وعلى فن الحرب، مفعول تلك المقولة. يمكن القول، اذن، ان ساحة القتال البري سوف تتأثر في المستقبل أيضا بالعناصر الأساسية ذاتها، التي اثرت عليها في كل العصور. ويمكن وصف هذه العناصر بأشكال مختلفة. ويعدد احد الاحتمالات خمسة عناصر أساسية:

أ ــ الحكمة: حكمة الحرب التي تتضمن القدرة على التكهن باجراءات العدو، وعدم العمل وفقا لتوقعاته.

ب ــ القوة: حجم الجيش ونوعيته وتجهيزه.

ج ــ الشجاعة: الاستعداد لتحمل المخاطر، والتضحية في ساحة المعركة.

د ــ المناعة: القدرة الجسمانية والنفسية والروحية على بذل جهد متواصل.

هـ ــ البنية: أساس تنظيمي وتكنولوجي لاستخدام الجيش.

ان **الحكمة** هي حكمة الحرب التي تتمثل بالمستويات كافة: الحكمة السياسية ــ كدخول الحرب وادارتها وأهدافها؛ الحكمة العسكرية ــ مثل الكفاءة والصبر والحصافة في استخدام القوات في المعركة؛ كما تتمثل بالحرفية والمبادرة على المستويات الدنيا للقيادة، ومستوى الجندي الواحد. والحكمة لا تتفق والروتين الفكري او الخضوع للعادة. فمن تعود الروتين اصبحت عملياته وردات فعله والأسلوب الذي يتكهن بواسطته باجراءات خصمه، متوقعة مسبقا. وهذا هو المسار للوقوع في شبكة الخصم وللفشل في القتال.

كيف نبني جيشا يقضي على الروتين والرتابة، ويشجع المبادرة والأصالة؟ اذا كانت العادة والروتين لبنة أساسية للتدريب والانضباط في الجيش، فهل يمكن تعويد أطر ضخمة للعمل بدقة، ومن خلال التنسيق، بموجب امر من أعلى، وأن نشجع جنبا الى جنب مع ذلك الأصالة والحكمة؟ لقد كان الجيش الاسرائيلي في بداية عهده نموذجا للجيش غير الروتيني؛ فانعدام الشكليات شجع كل جندي على ان يكون قائدا في القوة. ومع مرور الأيام تغيرت الأوضاع، فبقيت الروح الأصيلة في أطر منتقاة ومختارة فقط، بينما تطورت أحيانا ــ في الأطر الأخرى ــ الى اهمال وعدم انضباط.

لقد نال الجيش الألماني شهرته بسبب تنظيمه وانضباطه، لكنه عرف كيف يحافظ على الأصالة والمبادرة، حتى على مستوى المراتب الدنيا للقيادة. يقول رومل في مذكراته: «طبقا لأسلوب القيادة الألماني، لا تعطى أوامر تفصيلية للمراتب الخاضعة، بل يتم وضع أهداف عملانية. وينبغي لأي قائد ان يجد في مجاله أفضل السبل التكتية لتحقيق الهدف، وفي ذلك يكمن اختباره.»

ويعتقد رومل ان الأسلوب البريطاني، الذي بموجبه تملى على القيادة تفاصيل العملية، هو أسلوب يقود الى الروتين، ويقضي على المبادرة والحكمة.

وتبدو **القوة** عنصرا غير اشكالي. اذ يتم حصر الفِرَق والدبابات والطائرات والمدافع في جيشنا، وفي جيش العدو. لكن العملية الحسابية يمكن ان تكون مضللة:

- يحتمل ان تنضوي التشكيلات المحاربة في أطر تقليدية، لوحدة عسكرية ناقصة، الى حد انعدام القدرة على استخدام امر الوسائل المتاحة لها.
- يمكن للفروق في مستوى التدريب والقدرة على التشغيل والصيانة، ان تلغي تأثير التوازن الكمي.
- ان التوازن النظري قد يواجه الاختلال في حال عدم قدرة احد الطرفين على نشر قواته، بسبب قيود المنطقة، او بسبب عدم وجود البنية الأساسية الملائمة.
- هناك فروق في نوعية أنظمة السلاح: دبابة في مقابل دبابة، ورادار في مقابل رادار، وصاروخ في مقابل صاروخ.

ويعبر العامل التكنولوجي عن نفسه في النقطتين الأخيرتين. وليس لزاما ان يتمثل مغزى هذا العنصر في ساحة القتال، بالاختراع الابداعي او التجديد؛ ففي بعض الأحيان تؤثر التكنولوجيا، بالذات، عن طريق مجموعة التفاصيل التي تجعل نظام سلاح ما ممتازا، بينما تجعل الآخر متوسطا او رديئا.

ولا تكتمل **الشجاعة** دوما في المستوى الاستراتيجي. فقد هزم هنيبعل الشجاع على يد القائد الروماني فابيوس «المتردد». أما على المستوى العملاني والتكتي، فان الاستعداد الشخصي لتحمل المخاطر وتقديم تضحيات، تفوق ما يعتقده العدو ممكنا، هما أساس النصر. وفي هذا الصدد هناك اهمية حاسمة للدافع. فهل يمكن «خلق» دافع واكسابه للجنود؟ ثمة أنواع مختلفة من الدافع. فهناك اهمية كبيرة لروح الوحدة وأخوة الطاقم، ومن الممكن تنمية ذلك. لكن حجر الأساس هو معرفة لماذا أنا أحارب، والى متى أنا على استعداد

لخوض الحرب؟ والجواب الذي يعطيه كل جندي عن هذا السؤال، سيشكل العنصر الأساسي في ساحة القتال المستقبلية. ومن غير الممكن، في المجتمع القائم على التعددية والتشكك، «تنظيم» الجواب عن طريق الدعاية وتلقين العقيدة والمبادىء؛ فالواقع يجب ان يتحدث عن نفسه، كي يتكون الدافع من القاعدة أولا ــ اي من الشعب.

وتتمثل **المنعة** بالمستوى الجسماني والنفسي والروحي. فالمنعة الجسمانية هي موضوع لا نتميز به كأمة، ناهيك بأن جيشنا يعتمد على جنود احتياط طاعنين في السن، وحتى الشبان الذين بيننا غير قادرين دوما على تحمل جهد جسماني متواصل. فما معنى المنعة النفسية؟ ان من السهل التحمس والقيام بالمهمات خير قيام، عندما يلوح النجاح في الأفق. لكن المنعة النفسية تتمثل بالقدرة على العمل في ظل أوضاع الاحباط والفشل والضائقة، بلا كلل او ملل. وثمة مظهر آخر من مظاهر المنعة النفسية، هو الصبر ــ اي القدرة على الانتظار بلا عمل، عندما تستوجب الأحوال ذلك. والملك شاول لم ينجح في ذلك؛ انه لم ينجح في إرجاء خروج الشعب الى الحرب ثلاثة أيام، حتى مجيء صموئيل، ومن ثم فقد تاجه الذي اخذه داود. وتتمثل المنعة الروحية بالقدرة على التفكير والتخطيط في أوضاع الضغط والارهاق والنقص. فبعد ان اصدر مونتغومري أوامره ببدء معركة العلمين، خلد الى النوم عدة ساعات. فهل كنا سنفعل ما فعله، ام أننا كنا سننتظر، بفارغ الصبر وبيدنا السماعة، مطالبين من دون توقف بالحصول على تقارير.

وتكمل **البنية** القوة، وتتيح استخدامها. وهي تشمل طرقا، وجسورا، ووسائل نقل، وشبكة اتصالات، ووسائل هندسية وطبية، ووسائل صيانة. وتعتبر البنية العسكرية جزءا لا يتجزأ من بنية الاقتصاد القومية، وبناء البنية هو بالضرورة مسار بطيء وطويل، يسمح للمجتمع المتطور بالاحتفاظ بتفوق بعيد المدى.

ويصيغ سون تسو خمسة عناصر مؤثرة، تشبه (لكن لا تطابق) تلك

العناصر التي عددناها.[1] يقول: «ان حكمة الحرب امر بالغ الأهمية والحيوية للدولة. فالحياة والموت في يدها، وهي سبيل للأمن او الفناء، لذا فهي محل نقاش يجب عدم الاستهانة به، في اي حال من الاحوال.»

التكنولوجيا والتصعيد

على الرغم من كلمات سون تسو، فان الجدل في شأن تلك العناصر المؤثرة ليس رائجا. وبدلا من ذلك، كثيرا ما يشتغلون في دول الغرب ــ وخصوصا في الولايات المتحدة ولدينا أيضا ــ بتكنولوجيا أنظمة الأسلحة الحديثة وتأثيراتها على ساحة القتال المستقبلية. وهناك من يركزون على وسيلة ما، تحدث ثورة في القتال البري، وتجعل المدفع والدبابة وسيلتي قتال قديمتين. فلقد نوقش، في هذا السياق، خلال الخمسة عشر عاما الماضية، الصاروخ المضاد للدبابات، وطائرة الهيليكوبتر الهجومية، وغيرهما من الأسلحة الحديثة. ويعتقد آخرون ان وسيلة قتالية واحدة لن تستطيع حسم القتال، وان المطلوب هو سبيل لدمج فعال بين وسائل عديدة لمعركة واحدة منسقة.

وفي هذا المجال أيضا، شهدت الأعوام الماضية عدة «مرشحين»: نظاما تكتيا للرقابة على نيران المدفعية او المدرعات، ونظاما منسقا لاكتشاف ومهاجمة أهداف جوية او ارضية او غيرها.

وفي الامكان ان نحصي عددا من الأسباب التي جعلت للعنصر التكنولوجي اهمية كبيرة نسبيا، في محاولة فهم الحرب المستقبلية: أولا، ان هذا الاتجاه يتلاءم وثقافة عصرنا، الذي يميل الى التركيز على العنصر العلمي

---

(١) العناصر الخمسة للحكيم سون تسو هي: القانون الخلقي (قريب مما سميناه الشجاعة والدافع)؛ السماء (المناخ والرؤية)؛ الأرض (طبيعة الأرض والساحة)؛ القائد (قريب مما سميناه الحكمة)؛ الأسلوب والانضباط (ما سميناه البنية). ولا يذكر تسو المنعة او القوة. وعناصر السماء والأرض لديه غير مرتبطة بالجيش وبخصائصه. ومن ثم لم نحصها بين العناصر الأساسية.

والتكنولوجي؛ ثانيا، ان الجدل التكنولوجي يمكن ان يتمخض عن نتيجة «عملية»، على الأقل من وجهة نظر جهاز بيروقراطي ـ تحديد مشروع، طلبية، متابعة، مشتريات. فهل هذا الأمر ممكن أيضا بالنسبة الى الحكمة او الشجاعة او الدافع؟؛ ثالثا، في الحروب الماضية، وأيضا في الحقبة الأخيرة، كان هناك أحداث بارزة للانتصار في القتال بسبب التكنولوجيا. فالممالك المحلية في أميركا الجنوبية وأفريقيا، لم تصمد في وجه الاسبان والبرتغاليين، في مطلع عصر الاستعمار. ولم يكن السبب في هزيمة تلك الممالك تدني مستوى الحكمة او الافتقار الى الشجاعة والمنعة، بل السبب في ان العدو الأوروبي كان مزودا بأسلحة متفوقة. ففي القرن العشرين لا يصمد سلاح الفرسان أمام المدافع الرشاشة والمدرعات. وما كان في قدرة الطائرة الكباسة التصارع مع الطائرة النفاثة، كما دحرت السفينة المدمرة أمام سفينة الصواريخ الصغيرة. وربما يكون هناك أسباب اخرى، نفسية، للتمسك بالتكنولوجيا، وهي الأسباب التي تؤدي الى ظهور شائعات في الجيش ـ الذي يجابه صعوبات في الحرب ـ عن وجود «سلاح سري» منقذ. ففي سنة ١٩٤٢ بدأت تروج شائعات كهذه في الجيش الألماني، وكانت هذه الشائعات تتزايد بزيادة الصعوبات التي تواجهها ألمانيا في الحرب. وفعلا ازداد، في العامين الأخيرين من الحرب، ثراء خزانة سلاح الجيش الألماني بسلاح سري بشكل او بآخر، وبحجوم لم يسبق لها مثيل. ولا يزال جزء من التكنولوجيا العسكرية المعاصرة يعتمد على ذلك. ولم يؤد هذا الأمر الى انقاذ ألمانيا. ولم تساعد أسطورة السلاح السري في رفع المعنويات، بل زادت في الأوهام، وحالت دون رؤية الواقع على حقيقته.

وفي العالم المعاصر، وخصوصا في الشرق الأوسط، يسود بصورة جزئية وضع تناقضي في مجال التكنولوجيا العسكرية: فمن ناحية، يجب بذل جهد كبير لردم الهوات، ولاحراز تفوق في مجال وسائل القتال. ومن ناحية اخرى، ليس هناك ضمانة لديمومة هذا التفوق. ولكل طرف أنصار يملكون أنواعا متعددة من التكنولوجيات والوسائل القتالية، ويهتمون بمنع الخصم من تحقيق

تفوق ملحوظ. وتلك هي المعضلة التي يتسم بها سباق التسلح. ولذا، علينا ان ندرس لا الفائدة الفورية لوسيلة قتالية جديدة فحسب، بل أيضا مغزى التصعيد النابع من حقيقة ان العدو سيتزود بها، او بالوسائل المضادة الملائمة.

ان معضلة التصعيد تستوجب استخداما حكيما وبعيد النظر لوسائل القتال. معنى ذلك ان ليس في امكان حتى التكنولوجيا المتفوقة في القرن العشرين تخليصنا من تأثير العناصر الأساسية. فاذا كانت لديك وسيلة خفية، قادرة على ترجيح الكفة في معركة حاسمة، واذا ما تكشفت هذه الوسيلة لأنك استخدمتها قبل موعدها، فسوف تضطر الى ان تضع في الاعتبار أنك احرزت النجاح المبكر بثمن يتمثل بتعاظم الصعوبات التي ستواجهها في اللحظة الحاسمة. كيف نعزز مثل هذه الاعتبارات في الجيش؟ ان القادة الحاليين يتم اختبارهم، في المقام الأول، بنجاحهم في الحرب الوحيدة التي قادوها، لا بتأثيرهم على قادة آخرين في الحروب المقبلة. فما الذي يجعلهم، اذن، يتجشمون المخاطر الأكيدة في الحاضر من أجل تفوق مبهم في المستقبل؟ ان التصعيد، كمسار أساسي، ليس سهلا على اسرائيل لأنه يقربها من استنفاد مواردها المادية والبشرية، في الوقت الذي ينبغي لها فيه الابتعاد عن الصراعات التي يمكن ان تكون الموارد فيها عامل حسم.

الرقابة والسيطرة

ان احدى سمات الأسطورة التكنولوجية هي الاعتقاد ان الحاسب الالكتروني سوف يحدث ثورة في عالمنا، وسيصبح عنصرا مهما في ادارة المعركة المستقبلية أيضا. وثمة سحر معين، في غرفة العمليات الهادئة والنظيفة التي يجلس فيها القادة أمام شاشات الكترونية ملونة تُظهر صورة القتال، حيث يسيطرون على مجريات الأمور بالضغط على الأزرار. وتتميز اسرائيل بتكنولوجيا الحواسب الالكترونية، وهي متقدمة في هذا المضمار أكثر من العالم العربي. ومن ثم، ألا يوجد احتمال في احراز تفوق دائم عن طريق استخدام حواسب

الكترونية في ادارة المعركة، وأليس ذلك هو مفتاح النجاح المنشود؟

ان هذا الموضوع مطروح منذ ما يربو على عشرة أعوام. وترتبط به مصالح تكنولوجية وتجارية، ومبادرة مدنية متشعبة. غير ان علامات الاستفهام الأصلية لا تزال على حالها:

● في عالم الأعمال، يؤثر الحاسب الالكتروني بصورة جوهرية على ادارة الحسابات وتسجيل المخزون وحسابات الرواتب، وما شابه ذلك. لكن تأثيره على مستوى الادارة العليا يعتبر هامشيا. فهل يؤثر نظام الرقابة والسيطرة، في ساحة القتال، على موظفات الاتصال والرقباء العملانيين، ام ان هذا التأثير سيكون ملموسا، عمليا وفي المقام الأول، بواسطة القائد وقيادته؟

● ان النظام المبرمج هو نظام شكلي وغير مرن بصورة تفوق الأنظمة اليدوية. فهل يتلاءم هذا مع موضوع دينامي للغاية، مثل ادارة القتال؟ وهل لن يتحول بالضرورة الى الأمور الشكلية، مثل: ادارة المخازن والبريد الالكتروني، او إعداد قوائم المصابين؟

● هل هناك ضرورة لبناء نظام تصويب ذاتي وتوجيه لقوات برية، من وجهة نظر القوة المدعومة بها، ام كجزء من جهاز رقابة وسيطرة مركزي؟ وهل ليس هناك فارق بين الأسلوبين؟

● ان الأنظمة المبرمجة تفقد، بالتدريج، قدرتها على العمل بوسائل بديلة، وتصبح حساسة بصورة خاصة للأعطال و«الاصابات». فماذا يحدث اذا اصيب النظام في القتال؟ وهل يستطيع القادة العودة الى الوسائل القديمة (الخرائط وأجهزة الاتصال)، ام سيفضلون الانتظار حتى إصلاح النظام المصاب؟

من المؤكد ان المستقبل سيشهد مزيدا من الأنظمة المبرمجة، في مجال شعبة العمليات وغرف العمليات بصورة خاصة، لكن تأثيرها على ادارة المعركة واحراز النصر سيكون ــ على ما يبدو ــ هامشيا. انها سوف تلغي بعض الأعطال القديمة، لكنها ستفتح الباب أمام أعطال جديدة. وسيفضلها ضباط

وجنود كأدوات عمل، ومن هنا تأتي ميزتها. وسيكون هناك من يقترح ان نخصص لهذه الأنظمة دورا مهما في ادارة القتال: بلورة صورة الوضع، التكهن بتحركات العدو، إعطاء توصيات تكتية. وثمة شك في ان يكون من سيفتنهم ذلك راضين، ومن الأفضل ان يكون العدو هو من يسقط في تلك الشبكة.

التغييرات التنظيمية

ان من لا يرون في التكنولوجيا مفتاحا لفهم ساحة القتال المستقبلية، غالبا ما يشتغلون بقضايا تنظيمية تنصب على بنية تشكيلات المستقبل. وتستوجب التغييرات التنظيمية تعيينات جديدة، ومن ثم تثير اهتماما خاصا في الجيش. وكما في اي جهاز بيروقراطي، تميل الجيوش ــ التي تعاني نقصا في القوى البشرية ــ الى الاشتغال بذلك، لسبب آخر: انها بحاجة الى مزيد من التشكيلات يمكن ايجادها ــ على الأقل على الورق ــ عن طريق تقليص الكادر وتعداد التشكيل الحالي.

ولقد ضاعفت هيئة الأركان العامة الألمانية، خلال حربها ضد روسيا، عدد الفرق التي لديها بتقليص الكوادر بالتدريج. وهي بذلك لم تزد في القوة المحاربة، بل زادت في عدد القادة والادارات. وقد حرص الألمان على تقليص حجم الفرقة بموازاة تقليص المناصب فيها. واكتشف آخرون، لم يحرصوا على ذلك، ان التشكيلات التي هي دون المستوى المطلوب، ليس لديها القوى البشرية الكافية حتى لتشغيل العربات المدرعة، وهو الأمر الذي يعني المساس الفعلي بالقدرة القتالية.

ساحة القتال المستقبلية

يمكن تلخيص الأمور المتعلقة بالنقاش في شأن ساحة القتال المستقبلية في النقاط الثلاث التالية:

● لا يمكن تقويم مغزى العناصر الأساسية بالنسبة الى القتال المستقبلي، إلا

بالأخذ في الاعتبار الأوضاع السياسية والاستراتيجية، التي ستقوم الحرب على خلفيتها والتي ستسود خلالها.

● يجب عدم المبالغة في اهمية العنصر التكنولوجي في ساحة القتال المستقبلية، وان كان يجب السعي للحصول على وسائل قتالية جيدة ومتفوقة.

● لا تستطيع التغييرات التنظيمية للأطر ان تشكل درسا أساسيا يمكن الاستفادة منه. وحتى لو كانت تلك التغييرات ضرورية، فانها لا تعتبر دواء سحريا.

ان هذه النقاط تعتبر ملاحظات أولية او توجيهات للجدل. ويمكن ان نسأل: اين التحليل الجوهري، وما هي حقائق الأمور؟ وفيما يلي تطرح عدة أفكار تتمحور حول قتال المشاة ومغزاه في القتال المستقبلي. ويستطيع القارىء ان يعتبرها خطوطا لفصل من فصول هذا الجدل ذاته.

كيف يحاربون ضد سلاح مشاة متحصن دفاعيا، وغني بالوسائل المضادة للدبابات؟ من الأفضل الامتناع عن الدخول في صدام جبهوي ــ بمعنى الالتفاف، والوصول من الخلف، والتطويق، او الترك على محور آخر. لكن، كلما اصبحت الساحة مكدسة وملآنة بالوسائل الدفاعية لسلاح المشاة، اصبح الصدام المباشر أكثر احتمالا. ولا تعتبر المدرعات والمدفعية كافية، فتنشأ حاجة الى سلاح مشاة للقضاء على سلاح المشاة المضاد.

ان حرب المشاة ضد المشاة غير مرغوب فيها لدينا كسبيل أساسي. فالخسائر المتوقعة ستكون ضخمة بالنسبة الى الانجازات الأرضية. كما ان العرب يتمتعون بتفوق كمي في هذا النوع من القتال، ويعتبر مستواهم كجنود مشاة جيدا، وهم يبدون إصرارا معينا وتشبثا بالمهمة في القتال الدفاعي. ومن الصعب علينا اقامة قوة مشاة ضخمة، لأن تدني القدرة لدى أفراد الاحتياط بمرور الزمن يعتبر أكثر بروزا في سلاح المشاة منه في المدرعات.

وتتركز التكنولوجيا العسكرية في الغرب على القتال البري، من أجل ايجاد رد على التهديد السوفياتي في وسط أوروبا؛ وهو التهديد الذي يعتبر، في

المقام الأول، تهديدا مدرعا. من هنا تأتي اهمية طائرات الهيليكوبتر المضادة للدبابات، والتزود بقنابل عنقودية، وأسلوب التلغيم المتفرق. ثمة قدر أقل من الاهتمام مكرس لاجتياح الأنظمة الدفاعية لسلاح المشاة، وليس هناك دلائل على حدوث تقدم من ناحية الوسائل القتالية.

ان مغزى هذه الأمور لنا هو المعضلة التالية: التشبث بالأمل بأن نجد حلا تكنولوجيا يسمح لسلاح المشاة بأن يخوض الحرب بقوات ضئيلة ومحدودة، او ان نتحمل المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القتال، من خلال الاستعداد لدفع الثمن؟ وهذان الاحتمالان لا يسرّان. واذا كان الأمر كذلك، فهل نمتنع عن القيام بمبادرة هجومية أساسية، تستوجب اجتياح نظام سلاح المشاة؟ وما مغزى ذلك بالنسبة الى نظرية الأمن القومي: هل نستطيع حينئذ نقل الحرب الى ارض العدو بسرعة، ام نفضل الانجرار الى حرب المواقع الثابتة؟

ان السؤال يتعلق بالجهد الأساسي في ساحة القتال المستقبلية. فالالتفاف الجوي والبحري سوف يساهم ــ في أفضل الأحوال ــ بصورة هامشية، وسيتمخض في أسوئها عن تورط مرير. ويبقى «الحصار السياسي»، اي الانتقال الى ارض طرف ثالث لم يتدخل بعد في الصراع تدخلا مباشرا. ومن ناحية الأوضاع السياسية، قد يبدو هذا الاحتمال واقعيا في ظل الأوضاع الحالية، لكن الوضع يمكن ان يتغير.

ان نموذج قتال المشاة ليس فريدا في نوعه، وربما أيضا ليس الأول في اهميته بين المشكلات التي ينطوي عليها القتال المستقبلي. لكن يبدو انه يجسد بوضوح اين مكمن الصعوبات، وما علاقتها بالتكنولوجيا والتنظيم من ناحية، وبالحكمة والشجاعة والمنعة من ناحية اخرى. ان نظام الرقابة والسيطرة لن يقرر مصير اسرائيل الأمني، سلبا او ايجابا. والمؤكد ان الأصالة الفكرية والدافع، او ما يسميه سون تسو «القانون الخلقي»، هما اللذان يشكلان عنصر الحسم ــ حتى في قتال المشاة ــ وهما ليسا بمثابة امر مفهوم ضمنا ومن تلقاء ذاته.

لا «ثقافة رماح» بعد الآن

العقيد بنيامين

تسرع التطورات التكنولوجية، بالتدريج، من المسار الذي يؤدي الى فقدان الدول ذات الكثافة السكانية للتفوق الحاسم عسكريا واقتصاديا. وفي المقابل، يمنح هذا المسار الدول القليلة السكان امكان تعزيز نفسها سياسيا واقتصاديا.

الماضي: اتجاهات التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية

كان تأثير الثورة الصناعية، في الأساس، نتيجة للآلات التي اخترعها وصممها وأنتجها حفنة ضئيلة من الأفراد. فقد انتج المحرك البخاري طاقة آلية من الفحم فأدار بذلك عجلة الصناعة، وطور وسائل النقل والمواصلات، قياسا بما كانت عليه طوال مئات السنين. وبذلك فتحت امكانات جديدة، لم يكن يتصورها احد. وبمساعدة الآلات البخارية، تم بناء آلات اخرى لصناعة النسيج بصورة خاصة. ونتيجة ذلك، اصبح في امكان عامل واحد ان ينتج أكثر مما كان مئات العمال ينتجونه قبل ذلك.

وبشكل مبسط، يمكن القول بايجاز ان الثورة الصناعية (١٧٩٠ ــ ١٨٤٠) كان لها ثلاثة جوانب:

ــ ظهور عنصر التشغيل الميكانيكي (المحرك البخاري).

ــ تحسن علم الفلزات المتعلق بالحديد والصلب.

ــ ظهور آلات جديدة اتيح استخدامها بفضل التشغيل الميكانيكي، ووجود مواد جديدة.

وأهم الابتكارات التكنولوجية منذ سنة ١٨٤٠، هي:

ــ الاستغلال الأول للعلوم في التكنولوجيا: انتاج الطاقة الكهربائية وتحويلها واستخدامها.

ــ انتاج محرك الاحتراق الداخلي في أواخر القرن التاسع عشر (سيارة، ديزل)، والذي توفرت لنا بفضله وسائل النقل البحرية والبرية المعاصرة.

ــ انتاج التوربين البخاري، الذي أتاح تحويل الطاقة الكامنة في الوقود الحجري (الفحم، النفط) الى طاقة كهربائية على نطاق واسع.

ــ تطور الالكترونيات الذي كان مرتبطا، في البداية، باختراع وتطوير أنابيب مفرغة (Vacum)، والذي اعتمد منذ سنة ١٩٤٩ على اختراع الترانزستور وتطويره، وعلى نظرية الكهرباء التي تطورت في القرن التاسع عشر، وعلى الرياضيات، وعلى فيزياء الحالة الجامدة ــ لا غاز ولا سائل (التي هي نتيجة للاكتشافات الفيزيائية في القرن الحالي ــ نظرية الكمية).

ومنذ الحرب العالمية الثانية، اختفى من الدول الصناعية الفائض الضخم للبروليتاريا غير المتنورة وغير الحرفية، التي كانت تبيع قوة عضلاتها، والتي كانت على استعداد لتأدية اي عمل لقاء اي اجر. ولقد كان اختفاء فائض القوى العاملة الرخيصة دافعا الى اختراع وتصميم وتطبيق أنواع جديدة من الآلات، فظهرت المعدات الزراعية الحديثة، وبدأ استخدام المعدات الثقيلة للحفر لتغيير معالم الأرض. وقد أتاحت المعدات الزراعية لجزء من السكان اخذ يتضاءل، إمداد الجميع بالغذاء، بينما حلت المعدات الثقيلة محل مجموعات العمال التي عملت في الحفر اليدوي لأساسات الأبنية الضخمة، وكذلك محل الجيوش الجرارة التي شقت الطرق او انشأت خطوط سكك الحديد. ومن ثم ادى التطور التكنولوجي الى ظهور الملايين من «العبيد الآليين»، القادرين على

القيام بأعمال بسيطة وصعبة كانت تتطلب، قبل ذلك، العديد من الأفراد.

ولقد حدث مسار مماثل في الجيش أيضا. فمنذ استخدام البارود (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر)، بدأ مسار بطيء جدا من تحديث وسائل القتال. وكان التطور، بصورة او بأخرى، عفويا ويعتمد على حدادين وعمال برادة مجهولين، وعلى عدد قليل من مهندسي الحرب. وقد تم بالتدريج تطوير وسائل القتال، بحيث يمكن الافتراض ان القائد العسكري في حرب الثلاثين عاما (في مطلع القرن السابع عشر)، لم يكن ليجد صعوبة في الظهور في ساحة معركة بلنهيم (سنة ١٧٠٤).

وقبيل نهاية القرن الثامن عشر، طبق في بروسيا وفرنسا نظام التجنيد الالزامي، وبدأت جيوش ضخمة تجوب أوروبا طولا وعرضا. وساعد في خفة الحركة الجديدة: شبكة الطرق التي اوفت، أول مرة في التاريخ (على الأقل في فرنسا)، بالحاجات، وشبكة تنظيمية جيدة لاحصاء السكان، وسلطة مركزية قوية، ومعنويات عالية لدى المجندين. وفي ضوء وجود نوع من المساواة، اصبح التفوق من نصيب الدول ذات الكثافة السكانية في الأحوال الأخرى. وفي هذه الفترة، كانت فرنسا تتمتع بأكبر عدد من السكان في أوروبا، وكان لا بد من وجود ائتلاف بين انكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا لهزيمتها. وكانت المادة الخام للنصر هي عدد الرماح المتوفر للقائد العسكري. وطبعا، لم يكن ذلك الشرط الوحيد كي ينتصر قائد موهوب على جيش أكبر من جيشه أحيانا. وعلاوة على ذلك، انتهت الفترة التي كانت فيها السويد دولة كبرى، والتي احرق خلالها المرتزقة من السويسريين والكرواتيين، القرى والمدن، على امتداد أوروبا الوسطى، وبسط فيها القادة الايطاليون الذين قادوا مئات الأفراد من المرتزقة المحترفين، نفوذهم على مناطق واسعة من ايطاليا.

وقد وصلت فترة الجيوش الجرارة الى ذروتها في الحرب العالمية الأولى، اذ تحاربت جيوش ــ بلغ تعدادها الملايين من الأفراد ــ بعضها مع بعض في اشد المعارك ضراوة في التاريخ؛ وحدث أكثر من مرة ان قُضي على عشرات الآلاف

من الأفراد في هجوم واحد خلال يوم واحد. ولقد سقط خلال محاولة احتلال موقع حصين واحد (فيردان)، على مدى اربعة أعوام، ما يزيد على مليون جندي ألماني وفرنسي. لكن كان في امكان المراقب ذي العين الواحدة أيضا، تمييز بداية المسار الذي بشر بهبوط اهمية العدد الضخم من الرماح.

وكان احد العوامل، التي ادت الى هبوط اهمية عدد الرماح، اختراع آلة الاطلاق وتطويرها واستخدامها على نطاق واسع. وتمثل العامل الثاني بقدرة دول صناعية على انتاج كميات ضخمة من الأسلاك الشائكة والألغام. وفي الامكان الاشارة الى عوامل اخرى مثل: المدفعية، التي كانت أكثر تطورا من تلك التي استخدمت في الحرب التي سبقت الحرب العالمية الأولى (حرب بروسيا ــ فرنسا سنة ١٨٧٠)؛ الأرض المثمرة تماما التي صادفها المهاجم؛ علاوة على شبكة سكك الحديد الجيدة، التي كان يستطيع المدافع استخدامها لنقل قوات احتياط ــ بسرعة ــ الى القطاع المتعرض للهجوم.

وليس ثمة شك في ان تلك العوامل لم تقوِّم، على النحو الأمثل، بواسطة القادة العسكريين القدامى ذوي الفكر المتصلب، من الطرفين. ومن يقرأ التاريخ العسكري للحرب العالمية الأولى (على سبيل المثال: الكتاب الممتاز الذي ألفه ليدل هارت)، سوف ينتابه الذهول، لأنه على الرغم من الدرس المستفاد من هجوم سابق (اي فقدان عشرات الآلاف من الجنود القتلى والجرحى، والذي كانت نتيجته احتلال عدة مئات الأمتار من مستنقع في قطاع ضيق)، فقد عاد القادة فحاولوا خلق تفوق محلي «بقوة النيران» اذ كرروا المناورة نفسها.

ومن الواضح انه لا يزال هناك حتى الآن اهمية كبرى للتفوق العددي لجيش ما على خصمه، لكن بدأت بالظهور أيضا عوامل جديدة تبنت ــ بقدر معين ــ «تفوق الرماح».

ولقد استمر الاتجاه نفسه بوضوح في الحرب العالمية الثانية. ونستطيع ان نتعلم من ليدل هارت ان القتال الحاسم في الحرب الخاطفة في سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٠، اشترك فيه، من جانب ألمانيا، بضع فرق مدرعة ومشاة ميكانيكية

فقط، بينما ظلت أغلبية الجيش في الاحتياط. وكانت تلك القوة أقل كثيرا من عدد الجنود في الجيش البولندي، ناهيك بالحديث عن الجيش الفرنسي. ولقد نجح الألمان أيضا في التنسيق بين نظريتهم الاستراتيجية وبين تفاصيل التكتيك والتكنولوجيا الحديثة. وتمثل هذا الأمر، في بداية الحرب، بتدمير سلاح الجو البولندي، وارباك الطرق، واحراق مخازن الطوارىء بواسطة مخربين، وغارات سلاح الجو؛ كما تمثلت، فيما بعد، بحشد قوات مدرعة في الاختراق حتى مؤخر جيش الخصم. ومن الجدير بنا التشديد على العدد الضخم من جنود العدو الذي حُيِّد بفضل الوسائل التكنولوجية التي كانت متفوقة قليلا على وسائل العدو، وكذلك تحقيق التوافق بين المفاهيم وتلك الوسائل.

ولقد أعطت الحرب العالمية الثانية مثالا متكررا لأفول نجم الأعداد الضخمة؛ فقد بلغ تعداد أطقم الغواصات الألمانية بضعة آلاف، لكن هذه الأطقم كادت تهزم بريطانيا، على الرغم من الأسطول الضخم الذي كانت تملكه. كذلك بلغ تعداد أطقم العلماء والمهندسين والفنيين البريطانيين، الذين صمموا الرادار وشغلوه، عدة مئات فقط؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد نجحوا في تدمير الغواصات الألمانية خلال شهر واحد في صيف سنة ١٩٤٣. وليست هناك ضرورة للاسهاب في الحديث عن القنبلة النووية. ويكفي ان نشير الى ان الأميركيين حشدوا لهذه الغاية بضع عشرات من ألمع أدمغة تلك الفترة، عندما قام المشروع نتيجة قرار الرئيس روزفلت الذي اقتنع بكلمات احد العلماء (سيلارد)، وبحقيقة ان قنبلتين كانتا كافيتين لهزيمة اليابان.

الحاضر والمستقبل: مسار التطور واستغلاله

تشير دراسة الوضع الراهن، ومحاولة الفصل بين الحاضر والمسار في المستقبل، الى احتمال ان تتمكن اية دولة صغيرة، أول مرة في العصر الحديث، لا من ان تدافع عن نفسها بنجاح فحسب بل ان تكون أيضا عنصرا مؤثرا، يتعدى تأثيرها عدد سكانها او مساحة أراضيها النسبيين. فمن المحتم على اي

شعب محدود محاط بالأعداء ويعاني نقصا في الموارد الطبيعية او في الصناعة المزدهرة، ان يستغل استغلالا فعالا الطاقة الكامنة في العلم والتطور التكنولوجي، لتحويلها الى عناصر تعادل أعدادا ضخمة من السكان او الجنود.

وكما أسلفنا، يتضح مسار جلي لتعاظم اهمية التفوق التكنولوجي في مواجهة التفوق العددي (الكمي). فكيف يتم احراز التفوق التكنولوجي؟ ان المادة الخام للتقدم التكنولوجي هي الخبرة المتراكمة بقوانين الطبيعة وتطبيقها على تكنولوجيا الحاضر والماضي. ويعتمد على تلك القوانين الطبيعية أيضا اهم عناصر التقدم التكنولوجي، وهو العقل البشري. ولمزيد من التفصيل، فان المقصود هو الابداع الخلاق والجرأة، والقدرة التحليلية للعالم او المخترع. لذا يمكن ان نضيف الى ذلك سمات مثل المثابرة والايمان بأهمية الهدف، وطبعا أوضاع البيئة الملائمة والمساعدة.

ويتضح من عرض المراجع العلمية والتكنولوجية السريع (بما في ذلك مراجع الاتحاد السوفياتي) ان ربع مؤلفي تلك المراجع الى نصفهم هم من اليهود، وأن نسبة كبيرة من المؤلفين هي من الاسرائيليين. وليس هنا المجال لمعرفة ما اذا كان السبب في ذلك يكمن في توارث الصفات او في تأثير البيئة. وتعتبر حقيقة ان عدد العلماء اليهود لا يتلاءم وعدد اليهود بين السكان على جانب من الأهمية، اذا ما ربطنا بين تلك الحقيقة وبين مسار تطور التكنولوجيا المدنية والعسكرية، وأشرنا الى سبيل لتعزيز الدولة في المجالين العسكري والاقتصادي.

ولدى الشعب اليهودي عامة، ودولة اسرائيل خاصة، طاقة بشرية قادرة على تطوير التكنولوجيا، شرط ان تتوفر نقطة الانطلاق في مقدم الخبرة المعاصرة. والهدف هو احراز تفوق ما بالنسبة الى الخبرة والوسائل التي لدى الآخرين، بما في ذلك الدول الكبرى.

ان عملية أولى وفريدة في نوعها في عالم الاكتشافات وحشد المواهب وتنميتها ــ مهنيا ــ على ايدي أفضل المعلمين في اسرائيل، واستخدامها في

إكساب الدولة تفوقا تكنولوجيا، من شأنها تطوير موارد الشعب وتنميتها. وقياسا بتطوير الموارد الطبيعية يعتبر الاستثمار المالي في مثل هذا المشروع ضئيلا للغاية.

ولقد اثبتت الأبحاث السيكولوجية ـ الاحصائية، في الأعوام الأخيرة، ان الابداع والخصوبة الروحية يصلان الى الذروة في العشرينات من العمر. وهذا هو احد المبررات المهمة لاختيار وتثقيف واستخدام شبان من مجندي الجيش الاسرائيلي، في مهمات تطوير التكنولوجيا. فمن الممكن، بالاستعانة بعلم النفس، ان نختار من جمهور غفير، الأفراد الموهوبين والأكثر ملاءمة، والذين يشكلون أقل من ٠,١ في المئة من السكان. وتتوفر لدى الجيش الاسرائيلي الوسائل المطلوبة لمثل هذا الاختيار، جنبا الى جنب مع الوسائل المتمثلة في القدرة على خلق اطار للتثقيف المهني الأمثل.

ويصبح الأفراد الموهوبون أكثر قدرة على العطاء عندما يعملون ويعيشون في بيئة مؤلفة من أفراد موهوبين آخرين. والدليل على ذلك ازدهار جامعات وشركات علمية، في فترات معينة، تمأسس فيها التبادل الجاري للخبرة، واجراء جدل، ومنافسات، وتأثير متبادل، وحالة من الفوارق. والأمثلة البارزة هي: الشركة الملكية في لندن (١٦٧٠ ـ ١٧١٠)؛ قسم العلوم الطبيعية في جامعة كمبريدج منذ سنة ١٨٩٠؛ جامعة وأكاديمية باريس في القرن التاسع عشر؛ جامعة غتنغن (١٩٠٠ ـ ١٩٣٣). ومن ثم يمكن الافتراض ان الانتاج العلمي والتكنولوجي لمجموعة من الأفراد الموهوبين جدا، الذين يعملون في معهد ما ويتبادلون الخبرات والأفكار، سيكون أكبر من انتاج الأفراد الذين يعملون في بيئة متوسطة. ولا يتم الآن، على الاطلاق، استغلال جزء كبير من الأفراد الموهوبين جدا، الذين يمكن استخدامهم في احراز تفوق تكنولوجي. ومن الأسباب التي تؤدي الى ذلك، الآراء المسبقة في شأن المساواة. فيقولون: «لماذا لا يكون الشاب الذي يتمتع بنسبة ذكاء تقدر بـ ١٤٥ درجة، والذي اجتاز امتحانات الثانوية العامة بتفوق، وكان من الأوائل في امتحانات القبول

للتخنيون، سائق دبابة او شاحنة؟» والجواب عن هذا السؤال البلاغي طبعا هو ان الشاب يمكن ان يكون سائق شاحنة، ومن ناحية المساواة لا يوجد مانع في ان يكون ـ عمليا ـ سائق شاحنة؛ لكن اذا كان هناك ٥٠٠٠ شاب قادرون على ان يكونوا سائقي شاحنات، و ١٠ منهم فقط ملائمون لتولي مهمة محددة وأكثر اهمية من الناحية القومية، فمن منهم يجب ان نرسله لملء ١٠٠ وظيفة سائق شاحنة؟

وبالنسبة الينا، ليس أننا لا نختار الشبان الأكثر ملاءمة فحسب، وانما هناك أيضا اختيار سلبي. فالشباب الموهوبون ممنوعون من التعرف على أنظمة السلاح المختلفة، ذلك التعرف الذي هو شرط للابتكار والمبادرة اللذين من شأنهما تحسين أنظمة السلاح الحالية، واختراع أنظمة حديثة.

وهؤلاء، بصورة عامة، هم خريجو مدارس نظرية يتمتعون في حالات عديدة بموهبة فذة تفوق موهبة خريجي المدارس الصناعية، وذلك بفضل مسارات الاختيار والارشاد التي مروا بها قبل بدء تعليمهم الثانوي. وعلى الرغم من ذلك، فان الجيش الاسرائيلي يجند خريجي المدارس الصناعية بالذات في الأسلحة الفنية، فيتولى هؤلاء صيانة المعدات والأسلحة ويخلقون صلة من شأنها توسيع دائرة تعرفهم على حسنات مختلف أنواع الأسلحة وسيئاته.

تطوير ذاتي ام شراء تكنولوجيا؟

ما الأفضل: بذل جهد ذاتي لتطوير تكنولوجيا حديثة، ام شراء تكنولوجيا متقدمة؟ ان الجدوى في هذا الصدد ليست هي العامل المقرر؛ فالشركة التجارية تدرس ما الأكثر فائدة لها: شراء معدات قياسية من هذا المورد او ذاك، ام انتاج تلك المعدات بنفسها؟ أما بالنسبة الى تحقيق تفوق تكنولوجي يستطيع التأثير على توازن القوى، وربما على وجود الدولة، فالاعتبارات مختلفة. وثمة عدد من الأسباب لتفضيل التطوير الذاتي للتكنولوجيا المتقدمة:

ـ من غير المؤكد ان نستطيع دوما شراء التكنولوجيا المتقدمة التي نحتاج اليها.

ـ ان طراز السلاح يعتبر متساويا للدولتين العظميين، اللتين تطوران أسلحة متشابهة. ولقد تلاشى بسبب ذلك، والى حد كبير، عنصر المفاجأة والحسم في الحرب بين الدول التي تحصل كل واحدة منها على أسلحتها من احدى الدولتين العظميين.

ـ من غير المؤكد ان تكون التكنولوجيا المشتراة، التي تطورها او تمدها احدى الدولتين العظميين، التكنولوجيا المثلى لدولة صغيرة في أوضاع معينة.

ان الميزانيات المطلوبة لتطوير أسلحة متقدمة تبدو خيالية ومرعبة. فهل في امكان دولة صغيرة، حقا، منافسة الدول الكبرى، بصورة فعلية، في مضمار تطوير أسلحة متقدمة؟ يجدر بنا، في هذا السياق، الاشارة الى هذين الجانبين:

ـ من غير الممكن التحدث عن ثمن مطلق لتطوير الأسلحة. على سبيل المثال: من المؤكد ان اعتبارات وأسعار شركة «كرايزلر» لا تضاهي اعتبارات وأسعار شركة «أورليكون» في سويسرا، او تلك الاعتبارات الخاصة بهيئة تطوير الوسائل القتالية «رفائيل» في اسرائيل.

ـ ان التحديث الهامشي للتكنولوجيا المتطورة للغاية، يعتبر أكثر تكلفة من تطوير تكنولوجيا حديثة غير متطورة بصورة خاصة. وفي المقابل، من الممكن ان تكون الوسائل الحديثة فعالة جدا في مواجهة تكنولوجيا قديمة، متطورة وباهظة التكلفة. ويعتبر إغراق الطائرات اليابانية سنة ١٩٤٢ للسفينتين الحربيتين البريطانيتين «برينس أوف ويلز» و«ريبالس»، مثالا لذلك. فهاتان السفينتان كانتا، في تلك الأيام، من أغلى أنظمة السلاح في العالم وأكثرها تقدما. وفي مواجهتها، عملت طائرات يابانية مصنوعة من الخشب والقماش، ويقودها طيار واحد، ومزودة بطوربيد جو ـ بحر. وربما كان ثمن الطائرة الواحدة من هذا النوع (بما في ذلك تكلفة التطوير) واحدا في الألف من ثمن السفينة الحربية، وكانت نسبة الأطقم أقل من ذلك. وثمة مثال آخر لذلك

يتمثل بتدمير دبابة بواسطة صاروخ ملاحق للهدف او موجه من بعد. وتتشابه نسبة الأسعار في هذا المثال مع نظيرتها في المثال السابق.

وانطلاقا من معرفة الطبيعة البشرية، ومن التمعن في التاريخ، فانه يمكن الاستنتاج ان حروبا ستنشب دوما بين الدول، او على الأقل سوف تستعد الدول للحرب، وسيكون هناك طلب دائم على الأسلحة المتقدمة، اذ سيطالب منتج مثل هذه الأسلحة بأسعار باهظة لقاءها وسيحصل على ما يطلبه. وعلاوة على المزايا الأخرى التي أوردناها آنفا، تكمن احدى المزايا الهامشية لامكان تطوير تكنولوجيا عسكرية، ذاتيا، في تحسين وضعنا الاقتصادي بتصدير أسلحة متقدمة.

والخلاصة: هناك مسار تاريخي واضح يتمثل بهبوط اهمية الجيوش الجرارة، وارتفاع اهمية التفوق التكنولوجي قياسا بالعدو.

ان دولة اسرائيل قادرة على تطوير أسلحة حديثة. اذ ان تطوير تكنولوجيا حديثة يؤدي الى نتائج جيدة للغاية وأقل تكلفة قياسا بالجهد المطلوب لاجراء تطوير هامشي لتكنولوجيا معروفة وأقل تطورا. والأشخاص الموهوبون جدا، والذين يتمتعون بمواهب طبيعية، وذوو تعليم فني ملائم، هم وحدهم القادرون على تطوير التكنولوجيا العسكرية.

ويعتبر الابداع والخصوبة الروحية الصفتين الأكثر اهمية المطلوب توفرهما في الأفراد الذين يطورون تكنولوجيا حديثة. وتصل هاتان الصفتان الى الذروة في سن صغيرة، اي في العشرينات من العمر.

ومن ثم ينبغي لنا ان نختار من اجمالي المجندين كل عام، بضع عشرات من الشبان الذين يتمتعون بأقصى قدر ممكن من الصفات الذهنية، والقدرات الابداعية، مستخدمين في ذلك أساليب سيكولوجية ملائمة. ويجب ان نمنح تلك المجموعة المختارة الخبرة الفنية التي تتيح لها ان تكون نواة لتطوير تكنولوجيات حديثة.

مشكلات التثقيف في الجيش الاسرائيلي

العقيد (احتياط)
يشعياهو تدمور*

الجيش كإطار تثقيفي

يطرح الجدل في شأن التثقيف في الجيش الاسرائيلي سؤالا أوليا: هل في قدرة الجيش ان يثقف ـ بمعنى هل الجيش إطار يسمح بالتثقيف؟ ان الجواب هو، في الأساس، بالايجاب. فسمات بنية الجيش، والأحوال التي تتم فيها الخدمة العسكرية، توفر امكانات واحتمالات، وتتيح فرصا لاضفاء الطابع الاجتماعي والتثقيفي على الجيش. وهنا تكمن عدة عناصر:

● **الجيش إطار شمولي مكثف**: فهو يحدد ويوجه أنماط سلوك الجندي الفرد في مجالات الحياة كافة، ويتغلغل فيه. كما ان الجندي يخدم وقتا طويلا، ويرتبط بوحدته وقاعدته فترات طويلة من الوقت، ويخضع لسلطة عسكرية شاملة وتأثير مستمر.

● **جنود الخدمة الالزامية في سن المراهقة**: فهؤلاء الجنود لا يزالون في ذروة

* مدير المدرسة التطبيقية العلمية العبرية في حيفا، ونائب كبير ضباط التعليم، وقائد قيادة الغادناع (كتائب الشبيبة)، ومدير التلفزيون الاسرائيلي، ورئيس مندوبي الهجرة في أميركا الشمالية سابقا.

مرحلة المراهقة من حياتهم. والسمة السيكولوجية الأساسية في هذه السن، هي «البحث عن الهوية الشخصية.» وعلى هذا الأساس، يميل المراهق الى المحاكاة والتشبه، ويكون أكثر انفتاحا على التأثير والتثقيف. وتتيح الحساسية الخلقية والتطلع الى الكمال المطلق ـ وهما من سمات تلك السن ـ تثقيفا قيميا وايديولوجيا.

● **في الخدمة الالزامية ـ مجموعة من أعمار واحدة**: ينتمي جنود الخدمة الالزامية الى مجموعة من أعمار واحدة. ومن ثم تكون علاقاتهم الاجتماعية بأبناء جيلهم في الجيش ممكنة وحيوية للغاية وذات تأثير متبادل. ومن ثم يتعزز التأثير المباشر للجيش على الجندي بواسطة التغذية الاجتماعية.

● **أوضاع قائمة على الاتصال**: تكثر في الجيش حالات ذروة التأهب والاستعداد للاستيعاب. ويظهر الوضع القائم على الاتصال في ضوء الاعتماد والقلق الموجودين في الأوضاع الانتقالية وفي الأحوال الخطرة. فالجندي يواجه في الجيش عددا كبيرا من مثل هذه الأوضاع ـ في فترة المستجدين، وفي الانتقال من وحدة الى اخرى، وفي التدريبات، وفي الاستخدام العملاني، وفي الاعداد للقيام بعملية، وفي القتال ـ وينتابه فيها القلق والتوتر والاستعداد الشديد للانفتاح على الآخرين. ويكون الجندي في انتظار معلومات في تلك الأوضاع، كما يكون مستعدا لاستيعاب قيم ومعايير.

● **اطار معياري لجنود الاحتياط**: ان ثقل الجيش في حياة الانسان في اسرائيل، ومكانته في مجتمعنا، يجعلان فعلا من الجيش اطار تعامل معياريا لجنود الاحتياط ولكل مواطن في الدولة. ومن ثم، تصبح القيم والمواقف والمشكلات والتعامل والمصطلحات اللغوية والتعبيرات الدارجة، الموجودة في الجيش، جزءا منا ـ الى حد ما.

● **صلاحيات القائد وزعامته**: ان صلاحيات القائد في الجيش واسعة جدا. وهو، منذ البداية، ذو وضع مفضل في العلاقات بينه وبين الجندي. وتؤدي

زعامة القادة وقدوتهم الشخصية ـ سلبا ام ايجابا ـ والتي تتمثل بأفعالهم وسلوكهم، الى اكسابهم قوة ضخمة في التأثير على جنودهم وفي تحريكهم.

● **الالتقاء بمضامين تثقيفية**: تؤدي الخدمة العسكرية ذاتها، وخصوصا في الوحدة المقاتلة، الى التقاء الجندي بمضامين تثقيفية. ويجسد التجوال في شتى أرجاء البلد، والخدمة على مقربة من مستوطنات مختلفة من جميع أنواع الاستيطان القديم والجديد في البلد، والتثقيف مع عرب المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان)، والخدمة في منطقة معادية، والاهتمام بالأسرى ـ كل ذلك، علاوة على لقاءات متباينة ومتنوعة عديدة اخرى، يجسد للجندي ـ بصورة واقعية وشخصية ومباشرة ـ القيم في صورتها الحقيقية، والمشكلات القيمية التي تتطلب منه حسما شخصيا عمليا.

● **الخدمة ـ تجسيد تثقيفي**: يجسد الجندي في الخدمة العسكرية قيما تتعدى غاياته الشخصية الفورية. وانطلاقا من الغاية ـ المجردة او غير المجردة ـ يعبر الجندي، عمليا وبذاته وأحيانا أول مرة في حياته، عن قيمة قومية. وثمة اهمية تثقيفية كبرى لعملية التجسيد ذاتها.

علينا ان نوضح ان تلك العناصر سالفة الذكر لا تضمن بحد ذاتها حدوث تثقيف ايجابي بالذات. فتلك العناصر راسخة في البنية العسكرية ذاتها. فهل يتم توجيه التطور التثقيفي ـ الذي من غير الممكن منع حدوثه ـ الى آفاق قيمية ايجابية ام لا؟ هذا الامر يرتبط بقادة الجيش، وبتعاملهم وتطلعاتهم، ومن الأفضل القول بمطالب المسؤولين السياسيين من الجيش.

ثقل الوظيفة التثقيفية في الجيش الاسرائيلي

ان المشكلة الأساسية التي ادى حسمها الى تخفيف وتيرة طابع التثقيف في الجيش الاسرائيلي، الى حد ما، هي: ماهية ثقل الوظيفة التثقيفية في الجيش ـ او بمعنى آخر، ما هي مكانة التثقيف في الجيش الاسرائيلي؟ هذه المشكلة تنقسم الى مشكلات فرعية:

● **كيف ينظر الى الوظيفة التثقيفية في الجيش الاسرائيلي؟** ان محاور استمرارية التعامل المحتملة مع هذه المشكلة هي: نظرية تثقيف محدودة، تعتبر التثقيف أساسا مكملا فوريا وهادفا لتدريب الجندي وتأهيله. وفي المقابل، هناك النظرية التي تعتبر التثقيف أساسا رئيسيا في تشكيل صورة المحارب في الجيش الاسرائيلي، وفي بلورة الروح وقيم القتال وأنماط السلوك في الجيش، وفي المساهمة في تنمية المواطن الصالح.

● **ما هو الثقل الموضوعي العملي للوظيفة التثقيفية في الجيش الاسرائيلي؟** ان محاور استمرارية الأوضاع المحتملة في تلك المشكلة، هي: ثقل محدود، ووضع فرعي للتثقيف، وعملية تثقيفية ذات حجم ضئيل (حتى اذا تناقضت مع النظرية الموسعة التي تتمثل، ظاهريا ولفظيا، بما يتعلق بالعملية التثقيفية)، اومن الناحية الأخرى التلاحم العضوي للتثقيف مع النظام القيادي والعملاني للجيش. ولا يقتصر قصدنا في هذه المشكلة على التأثير في الميزانيات والوسائل الممنوحة للتثقيف، وانما يمتد أساسا الى التحديد العملي للوظيفة التثقيفية في عمليات اتخاذ القرار، وفي العمليات الوظيفية الجوهرية للجيش.

● **ما هي مكانة التثقيف في المفهوم الشخصي للجيش؟** الى حد ما يعتبر الرد على هذه المشكلة نتاجا للتعامل في الجيش مع المعضلتين السابقتين. والتساؤلات التي تطرحها المشكلة هي: الى اي مدى يعرف الجيش نفسه بأنه هيئة تثقيفية؟ والى اي مدى ينسجم القادة مع مهمتهم التثقيفية؟ والى اي مدى ينظرون الى انفسهم كأصحاب دور تثقيفي؟ وكيف ينظر الى التثقيف في الجيش الاسرائيلي وفي المجتمع الاسرائيلي، سواء من ناحية ثقل العملية التثقيفية وحجمها او من ناحية نوعية التثقيف؟ وكيف يبدو القادة، من ناحية دورهم التثقيفي، في نظر الجنود والقطاعات العريضة من الجمهور المدني؟

شهد تاريخ الجيش الاسرائيلي تذبذبات في تحديد التعامل والأوضاع العملية، على مستوى كل مشكلة من المشكلات المشار اليها. ومن ثم يمكن ان

يكون استقصاء وضع التثقيف، في فترات مختلفة من تاريخ الجيش الاسرائيلي، بمثابة عملية مثيرة ومهمة. ولقد قيل في هذا الصدد فقط ــ طبقا لتقديرنا ومن منظور فظ ــ انه قد طرأ، بمرور الزمن، انحسار على وضع التثقيف في الجيش. وفي رأينا ان هذا الأمر صحيح، على الأقل بالنسبة الى أبعاد المشكلتين الأولى والثالثة اللتين عرضنا لهما ــ اي في مفهوم وظيفة التثقيف في الجيش الاسرائيلي، وخصوصا في ثقل عنصر التثقيف في المفهوم الشخصي للجيش.

ويجدر بنا ان نوضح في هذا الشأن نقطة اخرى: فثمة فرضية تسود قطاعات من الجمهور مفادها ان «المفهوم الشامل» للتثقيف قد ازدهر في الأعوام الأخيرة، كما ارتفع ثقل الوظيفة التثقيفية في الجيش الاسرائيلي. وفعلا، تمت في تلك الفترة عمليات مهمة ومباركة للغاية. لكن وظيفة التثقيف، في رأينا، مرت بمسار سريع من التبسيط، وباتت مقتصرة على تعريفات أساسية ضيقة وسطحية. وبات التثقيف في تلك الفترة مهما بصورة ظاهرية، غير انه تم التعبير عن اهمية دور التثقيف بمفاهيم سطحية. وظهر نوع من «خداع البصر»؛ فالتثقيف الحقيقي شيء متعمق وأساسي ومتطور للغاية. والمحك الأساسي له في الجيش لا يتمثل ببعد الثقافة فقط (مع الاشارة الى أهميتها البالغة)، وانما أيضا ببعد التثقيف القيمي (من القيم جمع قيمة). ويتمثل محك التثقيف القيمي أيضا بالرؤية الحساسة ــ الذكية والخلقية ــ للمشكلات القيمية.

قطاعات التثقيف القيمي

من المفيد دوما ــ والآن بصورة خاصة ــ ان يختبر الجيش الاسرائيلي نفسه في خمسة مجالات أساسية للتثقيف القيمي هي: العصرية، والديمقراطية، والصهيونية، والانسانية، والتمسك بالمهمة.

أ ــ العصرية:

لا تتمثل العصرية بمفاهيم مادية واقتصادية وبوسائل وأدوات حديثة فقط؛ فالمجتمع العصري والجيش العصري يعنيان، في المقام الأول، أفرادا

عصريين يفكرون ويتصرفون بطرائق عصرية حديثة. وسمات ذلك هي: التفكير المثقف الذكي ــ علميا وعقلانيا؛ الادراك كقيمة من القيم؛ الشك والنقد؛ الاستفادة القصوى من الوسائل والوقت؛ الأسلوب التكنولوجي؛ المبادرة؛ الحكمة؛ الشجاعة والابداع؛ الحرفية الكاملة والخبرة؛ العمل بروح الجماعة في التخطيط والتنفيذ؛ التعامل والعمل القائمان على التوافق، واللذان من شأنهما إلحاق عناصر مختلفة بالمهمة المقصودة؛ المشاركة الفعالة للفرد.

وهناك في الجيش ــ بصورة أساسية ــ عناصر تشجع تلك السمات العصرية. كما هناك الى جانبها عناصر تؤثر على الأساليب غير العصرية. وينتمي الى ذلك: التيار المحافظ، والمراسم المبالغ فيها (وليس بالذات في العروض)، والأساطير، والقسرية، والتخطيط العام، والرتابة، و«ضيق افق» الشخص و«سطحيته» (بمفهوم الاغتراب). وفي الحالات المتطرفة يتطور أيضا تراجع في اتجاه «البدائية» (من بدوي) ــ وهو الأسلوب الذي تكون بدايته تبلورا وتقليدا خارجيا، ونهايته عادة معيارية من اللامبالاة والتقاعس والسلوك الفظ البدائي. وثمة اتجاه آخر متطرف، هو ذلك الاتجاه المعروف باسم «ظاهرة العقول المحدودة».

والسؤال هو، اذن، الى اي مدى سوف يتنافس التثقيف في الجيش الاسرائيلي في مجال محور «البدائية» ــ العصرية (بالمفهوم الذي وصف). وليس المقصود هنا ــ بطبيعة الحال ــ الوحدات الحرفية والتكنولوجية للنوعية، بل الأوساط العريضة من الجيش بالذات.

ولهذا المجال علاقة بنوعية الجيش، وله تأثير أيضا ــ شأنه في ذلك شأن اي بعد آخر للجيش الاسرائيلي ــ على مستوى المجتمع الاسرائيلي ونوعيته بصورة عامة. وفي مستطاع الجيش ان يكون أداة قومية من الطراز الأول للعصرية والتحديث. والسؤال هو: هل يتم الآن استنفاد قدرته وقوته تلك حتى نهايتها؟

ثمة اهمية كبيرة لصورة الجيش في نظر كل من الجندي والمواطن: فهل ينظر الى الجيش الاسرائيلي على انه اطار عصري او انه ــ لا قدر الله ــ اطار يتيح بصورة قسرية أيضا، مصطلحات التراجع عن العصرية؟

ب ــ الديمقراطية

ان تثقيف الديمقراطية في الجيش مشكلة تثقيفية مركبة ومعقدة. فالجيش، بحسب بنيته، هيئة سلطوية بيروقراطية، كما انه اليد المنفذة للسياسة المدنية. وقد يطرأ على مفهوم الجنود والقادة شك فيما يتعلق بضرورة ومصداقية وامكان التثقيف الديمقراطي في الجيش. وبطبيعة الحال، ليس هناك اي داع الى هذا الشك من وجهة النظر الديمقراطية، وهو ليس إلا نتيجة اختلاط المفاهيم، او تبرير الامتناع عن تثقيف ديمقراطي.

وقد تقوض، في الأعوام الاخيرة، ترسيخ الديمقراطية في مجتمعنا. وظهرت مآخذ على الأسلوب الديمقراطي ذاته بين عدد كبير من الأفراد وفي بعض الجماعات. وكانت هناك ــ ولا تزال ــ أصوات تتوق الى نظام سلطوي لزعيم قوي. وأصبحت التعابير المناهضة للديمقراطية أمورا عادية، الى حد ما، في مجتمعنا. وهناك من يتفوهون بتلك التعابير على رؤوس الأشهاد، وبينهم أيضا شخصيات عامة معروفة تشغل مناصب رفيعة. والخلاصة: ان الثغرات في سور الديمقراطية لم تتكشف على الصعيد اللفظي فحسب، بل تكشفت عمليا أيضا؛ على صعيد نظام قواعد المسموح والممنوع الذي بين الحكومة والمواطن، وبين الحكومة والأقليات. وحدث ذلك أيضا في أنماط الحياة: في العلاقات بين الأفراد في البيت، وفي الحي، وفي مكان العمل، وفي أطر اخرى. وثمة موطىء قدم للمواقف المناهضة او المواقف المتشككة ازاء الديمقراطية، بين الشباب، وكذلك بين الشباب الذي يخدم في الجيش الاسرائيلي. ويجب ان تثير هذه الحقيقة قلقا بالغا لدينا.

ان أبعاد الديمقراطية التي يجب ان يركز عليها التثقيف في الجيش الاسرائيلي الآن، بصورة خاصة، هي:

● تنمية زعامة ديمقراطية دافعة (تعتمد على الدافع والباعث) للقادة في الجيش الاسرائيلي. ولا تعني الزعامة الديمقراطية الدافعة في الوحدة تبني الاجراءات الديمقراطية المألوفة في الحياة السياسية، وفي المنظمات الديمقراطية. فالجيش

يقوم على التعيينات والأوامر. ولا يوجد في الجيش انتخابات، سواء لاتخاذ قرار بالقيام بعملية ما او عدم القيام بها، او لاختيار شخص ما لتولي أحد المناصب. وتعني الزعامة الديمقراطية الدافعة: تنمية الباعث بين الجنود، والإعلام والاقناع، وخلق مناخ يسمح بالاعراب عن الرأي، وتشجيع القادة الثانويين والجنود على الاستقلال وتحمل المسؤولية، وتشجيع الجنود على توجيه النقد والتمسك بالحقوق، واقامة العلاقات في الوحدة على أساس من الاحترام والثقة المتبادلين.

● تثقيف لفهم مكانة الجيش في النظام السياسي: يرتبط هذا الجانب من تثقيف الديمقراطية بقضية الاجماع الوطني. وليس ثمة شك في ان عدم وجود الاجماع يؤثر على روح الجيش وأدائه. ويجب، من وجهة النظر الديمقراطية، عدم منع النقاش حتى في صفوف الجيش. بل على العكس، يجب اثارة الجدل والنقاش وخصوصا في الموضوعات لحل الخلاف في المجالين الايديولوجي والسياسي (حتى لو كان يجب ان يتم هذا الأمر بانضباط ومراعاة للأوامر العسكرية). وعلاوة على ذلك، ينبغي للتثقيف في الجيش الاسرائيلي ان يعزز الادراك بأن الجيش هيئة تنفيذية عليها تنفيذ قرارات الحكومة الديمقراطية الشرعية.

● التثقيف ضد الميليتاريزم (المناداة بحل المشكلات بالقوة العسكرية). ان الميليتاريزم ليست كلمة مرادفة لجيش قوي. فهي تعبير عن نمط معين ــ ايديولوجي واجتماعي وسياسي. وعلاماته الأساسية هي: اتخاذ الحرب وسيلة أساسية في العلاقات بين الدول، واتخاذ الجيش مثالا وقدوة، واتخاذ القوة قيمة (العنف)، وتبلور فئة عسكرية تتمتع بالحقوق، وما الى ذلك. والمعيار الأساسي لاستقصاء درجة الميليتاريزم في المجتمع، هو: الى اي حد يكون الجيش ضالعا او متدخلا في المؤسسات الاجتماعية (السياسية والاقتصادية والتثقيفية) للمجتمع. ويدخل في ذلك مدى «السلوك العسكري» (اي طبقا للقيم والمعايير الموجودة بصورة مشروعة وموثوق بها في الجيش) في الأطر المدنية بمختلف أنواعها.

ويتهدد خطر تطور الميليتاريزم مجتمعا مثل مجتمعنا؛ اذ ان العناصر الأساسية المعروفة التي تؤدي عامة الى ظهور الميليتاريزم موجودة لدينا. وبالقدر الذي يمنع به حدوث الميليتاريزم والروح العسكرية بدرجات خطرة في اسرائيل، يكون ذلك نتيجة التثقيف الموجه والواعي. وهكذا ينبغي لنا ان نفعل في الحاضر والمستقبل معا.

ج ـ الصهيونية

يحتل التثقيف مكانة أساسية في الصهيونية منذ ظهورها؛ فالايديولوجيا الصهيونية، بمختلف اتجاهاتها، لم تستهدف غايات سياسية فحسب، بل استهدفت أيضا ـ وبقدر لا يقل من الاهتمام ـ غايات اجتماعية وتربوية وتثقيفية. ومن ثم لا يقاس تجسيد الصهيونية بالعمل السياسي للمجتمع اليهودي او الفرد فحسب، وانما أيضا بالروابط والقيم التي صاحبت هذا العمل. فالصهيونية هي، اذن، ايديولوجيا وحركة تربوية وتثقيفية لا أقل من كونها ايديولوجيا سياسية. والجيش الاسرائيلي جيش صهيوني ـ يهودي، بمعنى انه الذراع المنفذة لتحقيق غايات الصهيونية، وأيضا بمعنى انه ترتسم فيه قيم الصهيونية على مستويات وأنماط السلوك والتثقيف. وتتغذى قيم، مثل قيم القتال وأخلاقيات الحرب في الجيش الاسرائيلي، مباشرة من القيم العليا ـ اليهودية والصهيونية ـ وبواسطة ذلك فقط تخلق تلك القيم خاصية الجيش الاسرائيلي الفريدة قياسا بجيوش اخرى.

● مكانة الصهيونية في حفز الجنود: هناك سؤال مهم ينبغي لقادة الجيش استيضاحه في كل الأوقات، وخصوصا الآن: الى اي مدى يكون التصور الصهيوني ـ اليهودي هو القوة المحركة الحيوية والمؤثرة في مجموعة عناصر حفز الجندي؟ وهناك تساؤلات اخرى: ما هو المفهوم وما هي الدلائل على ان الجيش الاسرائيلي جيش صهيوني ـ يهودي؟ والى اي مدى يفهم الجندي خدمته في الجيش الاسرائيلي، بمفاهيم التجسيد الصهيوني؟

● اتحاد واختلاف: ان الصهيونية ليست تصورا متكاملا وجامدا. فهي تجمع

اتجاهات فكرية مختلفة: صهيونية اشتراكية، وصهيونية «قومية»، وصهيونية دينية، الى آخره. وليس من حق الجيش ان يثقف وفقا لأسلوب معين في الصهيونية، بل يجب ان يثقف وفقا للقيم المشتركة ـ قيم الوحدة في الصهيونية. وعلاوة على ذلك، يجب ان يعرض التثقيف في الجيش الاسرائيلي المواقف المختلفة للاتجاهات الفكرية في الصهيونية، والسبل والحلول الصهيونية التي تقترحها تلك الاتجاهات. والمشكلة الأساسية، في هذا المجال، هي: هل ينجح الجيش الآن في ان يكون ـ كما كان في الماضي ـ اطارا رسميا رئيسيا لتدعيم قيم الوحدة وتعزيز الاجماع الوطني، وأن يضفي ـ بالاضافة الى ذلك ـ شرعية على التنوع والاختلاف، ويتيح عرضا متساوي الاحتمالات للمواقف المختلفة لدى الشعب؟

● حدود الاختلاف: ينبغي للتثقيف في الجيش الاسرائيلي، في عصرنا، ألا يتيح عرض التنوع السياسي والايديولوجي في الاطار الصهيوني فحسب، وانما ان يضع حدودا له أيضا. وبطبيعة الحال، يجب ان يدين التثقيف في الجيش الاسرائيلي اية وجهة نظر مناهضة للصهيونية، وأية هيئة او حركة تعمل ضد الصهيونية. ويفهم هذا الموقف من تعريف ماهية الجيش الاسرائيلي ذاته. لكن يجدر بنا ان نؤكد الآن ان التثقيف في الجيش الاسرائيلي يجب ان يعارض أيضا اية وجهة نظر لاخلقية وأية هيئة او حركة تعمل لتحقيق أهداف لاخلقية. (يتعارض كل ما هو لاخلقي في النظرية والتطبيق ـ على الأقل على الصعيدين السياسي والاجتماعي ـ مع قيم اليهودية وقيم الصهيونية معا). والمقصود هنا، بوضوح، ظاهرة «الكهانية» (نسبة الى مئير كهانا، زعيم حركة «كاخ» اليهودية المتطرفة). فمن الواجب ان تعرب هيئة أركان الجيش الاسرائيلي العامة عن موقف واضح وقاطع ضد ظاهرة العنصرية التي تتمثل بالصيغة الكهانية او بأية صورة، باعطاء تعبير عام واستخدام صلاحياتها بحسب القانون ـ وبالنسبة الى موضوعنا ـ في مجال التثقيف والاعلام.

د ــ الانسانية

ان تثقيف الانسانية يعني تثقيف احترام وتقدير الانسان ــ أي انسان حيثما هو انسان. وتثقيف الانسانية يعني تثقيف الاحساس بالفرد ومشكلاته، والنظر اليه باعتباره انسانا، والاستعداد لمد يد العون للآخرين. كما يعني تثقيف الانسانية تثقيفا ضد الاستبداد والتعسف، وضد الاكراه الاستبدادي، وضد المجافاة والقسوة.

وهناك في الجيش بالذات اهمية قصوى لتثقيف الانسانية. وربما يكون احترام الانسان اهم عنصر في عناصر النوعية.

وينبغي للجيش الاسرائيلي، في اطار مجال تثقيف الانسانية، ان يتصارع على مستويين:

● انسانية في الجيش: اي تنمية احترام الانسان في الجيش ذاته: النظر الى الجندي كانسان، واعطاء اهمية ملزمة لقيمة الانسان، وتأسيس استخدام الجنود على اقصى قدر من الاعلام والاقناع، وتحسس مشكلات الفرد، ومراعاة الجنود ذوي المشكلات الصعبة وغير العادية، والنظر اليهم بعين الرأفة من دون تطبيق القانون عليهم بحذافيره.

● انسانية تجاه السكان المعادين وتجاه العدو: اي تثقيف المعاملة والسلوك الانسانيين تجاه السكان المعادين وتجاه العدو الذي كف عن القتال (الأسرى)، وتثقيف احترام التقاليد الحضارية والدينية والشرعية لأولئك السكان، وتثقيف منع السلوك الغريزي بأنواعه كافة، وكبح كل تعابير المساس بالسكان، وتثقيف طهارة الجندي ــ الانسان الاسرائيلي المسلح.

ولقد كانت الانسانية علامة أساسية بارزة في تاريخ الجيش الاسرائيلي طوال أعوام عديدة. لكن كانت هناك حالات استثنائية من انعدام الانسانية في الجيش الاسرائيلي في كل الفترات (التعامل بقسوة، و«التكديرات»، والفظاظة تجاه الجندي، الى آخره)، وتجاه السكان المعادين، وتجاه الأسرى. وقد حارب الجيش الاسرائيلي تلك الظواهر، ورد عليها بشدة. صحيح انه لم يكن في

امكان الجيش ان يمنع تكرار حوادث غير انسانية تماما، لكنه نجح الى حد كبير في الحيلولة دون ترسخ معايير غير انسانية. ويبدو، في الأعوام الأخيرة، ان شيئا مهما قد أصابه الخلل في هذا المجال ــ ومرة اخرى لم تحدث أفعال غير انسانية فحسب وانما أيضا اصبحت تلك الأفعال مصحوبة ببعد من المعيارية. ومن ثم، يجب ان يكون تثقيف الانسانية الآن من المهمات التثقيفية الأساسية للجيش الاسرائيلي.

هـ ــ التمسك بالمهمة

يتضح من عدة أدلة ان على الجيش الاسرائيلي ان يركز الآن، في مجال التثقيف، على مبدأ التمسك بالمهمة وقيمة هذا التمسك؛ ذلك المبدأ الذي هو نتيجة لطلب المسؤولين القياديين وللمعايير التي يضعها أولئك المسؤولون أمام القادة والجنود. غير ان التمسك بالمهمة أساسا هو نتاج التثقيف وتقاليد القتال والمناخ السائد في الجيش الاسرائيلي والجمهور الاسرائيلي كافة. ولقد ظهرت منذ حرب يوم الغفران تشويهات في قيمة التمسك بالمهمة ــ وان كان في الامكان توضيح خلفيتها بصورة نظرية. والدليل على ذلك ــ على سبيل المثال ــ التعامل الشعبي المتعاطف (في بعض الحالات يصل الى حد الاعجاب) مع جنودنا وقادتنا الذين وقعوا في الأسر وعادوا من اسرهم، وذلك تمييزا من التعامل الشخصي ــ الانساني الحار المطلوب والمبرر، من جانب كل واحد منا تجاههم.

صحيح ان علينا «ألا نجادل عشيرتنا» وما الى ذلك، لكن ينبغي للجيش والمجتمع ان يضعا معايير ويعطيا المعايير او السلوك تثقيفا قيميا ــ بما في ذلك التعامل الايجابي او السلبي. ولقد ظهرت خلال حرب لبنان ــ بحسب ما نشر ووافق عليه الجيش الاسرائيلي ــ عيوب في نوعية الأداء. وليس ثمة شك في ان يتم استخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها. فهكذا كان الجيش الاسرائيلي، ولا يزال. ومن ثم يجب القول ان تطبيق الدروس المستفادة، بشأن قيمة التمسك بالمهمة وبشأن مستويات الأداء ونوعياته، يجب ان يتم في مجال التثقيف خاصة.

تعتبر مجالات عمل التثقيف في الجيش الاسرائيلي عديدة ومتنوعة. وتثقيف القادة، في رأينا، اهم تلك المجالات. لكن، للأسف الشديد، تم التخلي عن هذا المجال بالذات، في الأعوام الأخيرة.

وتعتبر شخصية القائد ركيزة الركائز للجيش الاسرائيلي؛ فهي التي تحدد، أكثر من اي عنصر آخر، شخصية الجيش. كما أنها هي التي تعطي ـ أكثر من اي عنصر آخر أيضا ـ الجيش الاسرائيلي الثقة (الثقة داخل صفوف الجيش، وثقة المجتمع الاسرائيلي بالجيش كله)، وتضمن نوعيته.

ان تثقيف القادة ينمي نوعيتهم، ويصقل شخصيتهم، ويبلور سلوكهم. وهو شرط للتصارع التثقيفي الدائم مع المشكلات الجوهرية القيمية، التي يجب ان تثير قلق الجيش واهتمامه. ان تثقيف القادة يضمن حدوث اثارة فكرية وخلقية بينهم، وفي الجيش كله. ومن ثم ينبغي للجيش الاسرائيلي ان يعيد الأمور الى نصابها الصحيح، وأن يضع تثقيف القادة في مقدم أولوياته التثقيفية.

الاستخدام الناجع للتكنولوجيا

الدكتور زئيف بونين*

نجم تسريع سباق التسلح التكنولوجي المستمر بلا هوادة في العالم اجمع، أولا وقبل كل شيء، بسبب التطورات في الدول الكبرى. وترتفع تكلفة الاشتراك في هذا السباق من جيل الى جيل. وعلى الرغم من ذلك، فاننا لا نملك الحرية في الانسحاب منه؛ اذ لا خلاف في ان اشجع المحاربين لا يستطيعون، بالأقواس والسهام، إلحاق الهزيمة بسلاح حديث. ومن ثم، علينا ان نسأل أنفسنا كيف نستطيع الافادة على احسن وجه من التكنولوجيا في احراز تفوق في ساحة القتال.

يتسم سباق التسلح التكنولوجي بثلاث مراحل أساسية:

أ ـ مرحلة الاكتشافات التكنولوجية.

ب ـ مرحلة تطوير أنظمة السلاح.

ج ـ مرحلة ملاءمة التشكيلات القتالية.

لا يمكن التخطيط للانطلاقات العلمية والتكنولوجية التي تحدث في العالم كافة. لكن عندما تتمخض تلك الاكتشافات عن تكنولوجيا حديثة، يصبح في الامكان عندها بدء استخدامها في تطوير أنظمة حديثة للسلاح؛ فاكتشاف اشعة اللايزر لم يتم التخطيط له مسبقا، بل انه بعد اكتشافه واثبات جدواه

* المدير العام لهيئة تطوير الوسائل القتالية (رفائيل).

اصبح من الممكن استخدامه في أنظمة السلاح. وهذا الأمر ينطبق أيضا على عدسة التلفزيون؛ فقد مرت أعوام عديدة مذ دخل التلفزيون بيوتنا، وحتى أمكن الاستفادة منه في الطائرات الصغيرة بلا طيار. ومن ثم ندرك ان علينا ان نستخدم، استخداما ناجعا، «القائمة» الغنية بالتكنولوجيا التي تم تطويرها في أرجاء العالم قاطبة، ووصلت الى مرحلة النضوج واثبات قدراتها في أوضاع سليمة في المختبر، او في ساحة القتال. ويجب ان «نؤلف» ونطور من هذه التكنولوجيات أنظمة سلاح ذات قيمة عسكرية لا يختلف في شأنها اثنان.

فأية أنظمة نختار؟ من المعروف ان أنظمة السلاح لا تعمل مستقلة، بل كجزء من تشكيلات قتالية تشمل محاربين ووسائل عديدة. وعلينا ان نركز الاهتمام على تطوير تلك الأنظمة التي هي بمثابة «مضاعفات قوة» حقيقية ــ اي الأنظمة التي تؤدي الى تحسين جوهري في قدرة تشكيلاتنا القتالية الحالية والأنظمة التي تسمح بخلق تشكيلات جديدة ذات قدرة من نوع جديد تماما.

كيف نفعل ذلك؟ ان «الخياطة» الجيدة للتكنولوجيا مع الجوانب العملانية في ساحة القتال، تستوجب تطويرا منسقا للأنظمة والتشكيل الذي تنخرط فيه. وبذلك نكسب أيضا أعواما غالية، ونصل الى قدرة عملانية حقيقية في وقت مبكر جدا.

مساهمة التكنولوجيا في القتال البري

اثبتت حرب يوم الغفران المزايا البارزة لاستخدام تشكيلات قتالية تشتمل على وسائل متطورة؛ فقد نجح سلاح البحرية في إرباك عمل صواريخ العدو ارباكا تاما: لم يصب اي صاروخ من صواريخ «ستيكس» السبعين، التي أطلقت نحو سفننا، هدفه... كذلك نجحنا في إغراق ١٥ سفينة صواريخ للعدو من دون ان نتكبد اية خسارة. وفي حرب «سلامة الجليل» رأينا ظاهرة مماثلة في الجو أيضا: فقد دمر سلاح الطيران شبكة الصواريخ ارض ــ جو التي كانت منصوبة في سهل البقاع اللبناني، من دون ان يفقد طائرة واحدة.

فهل يمكن التوصل الى انجازات مماثلة في القتال البري؟ يجب ألا نتجاهل الصعوبات الخاصة في البر، وهي صعوبات تنبع من الطوبوغرافيا، ومن امكان استغلال الأرض والمباني والمجموعة النباتية، سواء في الاختباء او في التحصن. فتلك العناصر تخلق ضباب المعركة وتمنح المُدافع، الذي يستعين بنظام دفاعي ثابت، تفوقا على المهاجم الذي يضطر الى كشف نفسه.

وتتيح الأبعاد التكنولوجية الجديدة التغلب على تلك الصعوبات الخاصة، او تفاديها الى حد كبير. وهذه الأبعاد هي:

١ ــ بُعد العمق، اي القدرة على ضرب وتدمير أهداف في العمق العملاني كله، بدقة بالغة، عن طريق استخدام ذخيرة موجهة بدقة.

٢ ــ بُعد الارتفاع (البعد الرأسي)، ولهذا البعد عنصران:

ــ استخبارات ميدانية لضرورات الحركة والمناورة والنيران الدقيقة في وقت حاسم تقريبا، عن طريق استخدام طائرات صغيرة بلا طيار، ورادارات، وما شابه ذلك.

ــ القدرة على التطويق الرأسي، عن طريق طائرات هيليكوبتر وطائرات نقل قريبة المدى.

٣ ــ البُعد الالكتروني، ولهذا البعد عنصران:

ــ أنظمة سيطرة ورقابة، بما في ذلك غربلة وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تلائمنا.

ــ القتال الالكتروني.

ومن شأن الاستخبارات الميدانية، في اللحظة الحاسمة، ان تحيّد ضباب المعركة في كل العمق العملاني. كما يسمح تعميق قتال النيران والحركة الى مؤخر العدو بتفادي الخطوط الدفاعية الثابتة.

وليست تلك هي المساهمات الوحيدة للأبعاد التكنولوجية الجديدة؛ فلهذه الأبعاد تأثير بعيد المدى على ادارة القتال في المكان والزمان على النحو التالي:

١ ــ قتال العمق المتزامن: سيدور القتال المستقبلي في العمق العملاني كله، وعلى المستويات الأساسية كافة، في آن:

ــ قتال نيران لتدمير أهداف في العمق بصورة دقيقة، وارباك الخط أو الموجة الثانية للعدو.

ــ قتال حركة ومناورة في مؤخر العدو، عن طريق استخدام التطويق الرأسي. ومن شأن مثل هذا الاجراء ان يساعد في حل مشكلة الاختراق، عن طريق الاقتراب غير المباشر، ونقل القتال الى ما وراء «القشرة الصلبة» لخط المواقع الأمامي.

ــ القتال الالكتروني: ارباك شبكة الاتصالات وأنظمة وسائل القتال، عن طريق قتال الكتروني مكثف في العمق العملاني كله، وعلى موجات التردد ذات الصلة بالموضوع.

٢ ــ قتال طوال اليوم (٢٤ ساعة): تعتبر هذه القدرة مهمة بصورة خاصة في حروبنا التي تستمر، غالبا، أياما معدودة. وليس المقصود مجرد ازعاج او ان تشن قوات خاصة من سلاح المشاة هجوما على بضعة أهداف، بل المقصود حركة هجوم مستمرة للقوة الأساسية. فمن شأن هذه الحركة ان تمنع العدو من تجديد قواه، وأن تعمل على انهياره بسرعة. وبطبيعة الحال، فان الأعتدة ليس سوى بداية: فمن أجل القتال المتواصل يجب إجراء تغييرات جوهرية في بنية القوة، وفي نظرية القتال، وفي بنية القيادات وغيرها.

تفوق نوعي عن طريق التكنولوجيا ــ كيف؟

نستطيع احراز تفوق نوعي تكنولوجي باستغلال التكنولوجيا، من أجل عملية التطوير الذاتي، في المجالات التي يمكن عن طريقها التوصل الى تفوق نوعي كبير ومفاجأة العدو. وليس السبيل الأساسي لتحقيق هذا التفوق هو الأسلحة الأساسية (طائرات، ودبابات، وسفن صواريخ) التي من الصعب جدا الوصول بها الى تفوق كبير والى تحقيق مفاجأة، بل هو سبيل الوسائل التي

نعتمد عليها (ذخيرة متطورة، واستخبارات، وما شابه ذلك). ولا يعني هذا وجوب رفض تطوير برامج أساسية، مثل مشروع طائرة «لافي». لكن ينبغي لنا ان نعرف ان قرارا في مثل هذا التطوير لا ينبع من امكان احراز تفوق نوعي في ساحة القتال، بل يتحدد نتيجة عنصرين آخرين: اعتبارات الاقتصاد القومي، واعتبارات الاستقلال السياسي. ويجب ادارة الجدل في شأن طائرة «لافي» على أساس هذين العنصرين.

من ناحية اخرى، لا نستطيع تحقيق «مضاعفات القوة» الحقيقية في ساحة القتال، إلا باستثمار جدي في التطوير، وفي التزود بأجهزة متقدمة. وفي الفترة التي تُخفَّض فيها ميزانية الدفاع، ويتعزز اتجاه ارتفاع صيانة الحاضر على حساب بناء المستقبل، لا يمكن ان نفعل ذلك ــ على ما يبدو ــ إلا عن طريق تقليص حجم القوات. فاذا قلّصنا عدد الأسلحة الحالية، يصبح في امكاننا تخصيص ميزانيات لبناء تشكيلات المستقبل.

لكن تخصيص الميزانيات ليس كافيا. ان نظام التطوير الأمني يغرق الجيش في احتمالات عديدة، الى درجة يمكن القول معها «اننا لكثرة التفاصيل لا نرى الجوهر.» وكي نستنفد استنفادا تاما الطاقة الكامنة في التكنولوجيا، علينا ان ننظر الى ساحة القتال البري نظرة شاملة، تماما كنظرة قائد فرقة في أثناء القتال، على سبيل المثال. ويستوجب استغلال الأبعاد الجديدة، استغلالا أمثل، توليفة جديدة للتشكيل البري والأساسي. وعلينا ان نحدد ونخطط الآن: كيف ستبدو قوة الجيش الاسرائيلي الضاربة سنة ١٩٩٠، وكيف ستحارب؟ واذا لم نعرف كيف نفعل ذلك من خلال رؤية واستراتيجيا شاملتين، فسيضيع جزء كبير من جهد التطوير، وستكون مساهمته محدودة.

ان السلام مع مصر، والحرب الايرانية ــ العراقية، وفرا مهلة نستطيع خلالها التفرغ لبناء المستقبل. فاذا قلّصنا عدد التشكيلات واكتفينا بدبابات وطائرات قليلة، فسنتمكن من تقليص الانفاق على حجم القوات الحالي، واستثمار الموارد المطلوبة في بناء القوة الضاربة للمستقبل.

قوة بشرية تكنولوجية ــ من اين؟

اللواء (احتياط)
عاموس حوريف*

تتشكل نوعية الفرد، في بعض منها، من صفات تأتي بالوراثة، وفي بعضها الآخر من صفات يتم اكتسابها مثل: الخبرة، والطريقة التي تزود الفرد بواسطتها بالخبرة (التعليم والتأهيل)، وعادات التفكير، وكذلك القدرة على تطبيق الخبرة ــ وهي القدرة التي تعتبر مهمة. وهناك أشخاص كثيرون يتمتعون بثقافة شكلية وخبرة واسعة، ولا يعرفون كيف يعبرون عن ذلك تعبيرا عمليا. وتكاد المساهمة الثقافية لمثل هؤلاء الأشخاص، من ناحية المحصلة المنسوبة اليها، تساوي الصفر تقريبا. وينبغي لنا ان نضيف الى الصفات المكتسبة عنصرا ذا اهمية حاسمة، وهو الدافع الذي يعتبر احد العناصر القوية جدا التي تؤثر في نوعية الفرد. وفي الامكان القول، في سياق موضوع الكمية والنوعية، ان نوعية قطعة سلاح ما تظهر بأداء نوعية الأفراد الذين يستخدمونها.

ومن الواضح ان هناك أيضا، علاوة على نوعية الفرد، نوعية الطاقم ــ اي الفصيلة، او السرية، او الكتيبة، او الجيش كله. وفي مثل هذه الحالة، تضاف عناصر جديدة تميز مجموعة من الأشخاص مهما يكن حجمها. (يوجد هنا أيضا تأثير للدافع، لكن يوجد ثقل أكبر لعنصر الاجماع لأنه يسبق عنصر

* مدير شركة الاستثمارات التابعة لمصرف ليئومي ليسرائيل، ورئيس التخنيون سابقا.

الدافع، وبالتالي يؤثر فيه. ويمكن القول انه كلما ارتفع مستوى الاجماع في الطاقم ارتفع مستوى كفاءة قطعة السلاح التي يستخدمها).

عندما نتحدث عن النوعية، تبرز بصورة طبيعية القضية المعروفة: النوعية في مقابل الكمية. ومثل هذا العرض للقضية هو عرض ساذج للغاية. فالكمية تمثل، أحيانا، عنصرا مهما في النوعية ــ بمعنى ان الكمية الكبيرة من قطع السلاح هي نوعية في حد ذاتها. وعندما نكون مضطرين الى مراعاة الضغوط ــ والمقصود هنا الضغوط الاقتصادية التي تحد من الكمية، وضغوط المصداقية والثمن المرتبط بالتطوير والتعقيد الزائدين ــ فمن الواجب البحث عن الأمثل.

تأهيل قوى بشرية تكنولوجية ــ المميزات

لا توجد أنظمة تأهيل قوى بشرية مستقلة للجيش الاسرائيلي من ناحية، وللدولة من ناحية اخرى.(١) وليس في امكاننا ايجاد مستويين لنوعية القوى البشرية في جيش هو، بطبيعته، جيش شعبي. فمستودع القوى البشرية التكنولوجية اشبه بخزان ملآن يستقي منه الجيش الاسرائيلي والجهاز المدني في آن. ويشتق المستوى التكنولوجي للجيش الاسرائيلي من المستوى التكنولوجي للدولة كلها. وعندما نتناول بالبحث موضوع قوى بشرية تكنولوجية، ينبغي لنا ان نشير الى أننا لا نتناول بالبحث نظاما على مستوى موحد، بل نتناول نظاما يشتمل على مراتب من المستويين التعليمي والمهني.

والنظام الأمثل هو ذلك النظام الذي يتلاءم فيه الفنيون والهندسيون* والمهندسون وعلماء الفيزياء والرياضة والاقتصاد وما شابه ذلك، بعضهم مع بعض كما نوعا، بصورة تتيح لهم معا، كطاقم، تنفيذ عملية معينة. وعندما يفتقر هذا النظام الى عنصر ما يختل توازنه وتتضرر كفاءته. وسوف يملأ

(١) سأتناول في هذا المقال موضوع التعليم التكنولوجي العالي فقط.

* أولئك الذين يدرسون الهندسة مدة عامين، ينالون بعدهما درجة دبلوم. (المترجم)

متخصص فني، سواء كان ذا ثقافة متدنية او عالية، ذلك الفراغ الذي ظهر خلال التنفيذ الفني. وليس هناك ضمانة، في كلتا الحالتين، لأن يكون التنفيذ الفني على المستوى اللائق؛ فاذا تم هذا التنفيذ بواسطة شخص أقل ثقافة تضرر التنفيذ، واذا تم بواسطة شخص ذي ثقافة أعلى تمثَّلَ عدم النجاعة بفقد الشخص لعلمه او بعدم معرفته لكيفية القيام بالعمل.

زيادة السكان في فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٨١

تطورت الثقافة العليا في اسرائيل بصورة سريعة ومذهلة في الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٧٣. وفي سنة ١٩٧٣، ظهر هبوط بسبب حرب الغفران، لكن اعتدالا طرأ على الزيادة في السنوات اللاحقة.

ويظهر الخط البياني الأعلى في الرسم رقم ١ زيادة السكان العامة في تلك السنوات، ويوضح الخط البياني الذي تحته زيادة السكان اليهود، بينما يظهر الخط البياني الأسفل الزيادة في عدد الطلبة.

ويجب الاشارة الى انه كان في اسرائيل، سنة ١٩٤٧، معهدان عاليان: الجامعة العبرية في القدس، والتخنيون في حيفا. وقد اشتغل معهد وايزمن بالبحث فقط لا بالتعليم. وكان هناك في الجامعة (العبرية) وفي التخنيون ٢٠٠٠ طالب تقريبا (نحو ١٠٠٠ طالب في كل مؤسسة). وفي التخنيون تعلم الطلبة الهندسة والهندسة المعمارية فقط، بينما تعلموا في الجامعة بالقدس العلوم والآداب والعلوم الانسانية والقانونية. ومن مجموع ٢٠٠٠ طالب، درس نحو ٦٠ في المئة العلوم الطبيعية والهندسية.

توزيع حاملي الشهادات في فترة ١٩٦٩/١٩٧٠ ــ ١٩٨٠/١٩٨١

في عام ١٩٦٩/١٩٧٠، درس في اسرائيل ٣٠,٠٠٠ طالب تقريبا. وفي عام ١٩٨٠/١٩٨١، تضاعف العدد الى نحو ٦٠,٠٠٠ طالب (أنظر الرسم رقم ٢ ــ الخط البياني الأعلى). ويشير الخط البياني الثاني الى ان عدد الذين نالوا شهادة

البكالوريوس قد زاد، خلال تلك الأعوام، من ٢٧,٠٠٠ الى ٤٦,٠٠٠ تقريبا. ويوضح الخط البياني الثالث ان عدد الذين نالوا شهادة الماجستير، في تلك الأعوام، كان شبه ثابت. وقبيل نهاية العقد فقط، لوحظ ارتفاع طفيف لنحو ١٠,٠٠٠. ويوضح الخط البياني الأسفل ان عدد الذين نالوا شهادة الدكتوراه قد تراوح بثبات، في تلك الأعوام، بين ٢٠٠٠ ونحو ٣٠٠٠.

والاستنتاج المطلوب هو ان موضوع الثقافة العليا قد اصبح، في العقد الأخير، ضرورة اجتماعية أكثر منه ضرورة مهنية.

حاملو شهادة البكالوريوس

تعزز المعطيات المتعلقة بالذين نالوا شهادة البكالوريوس، في فترة ١٩٦٠/١٩٦١ ــ ١٩٨٢/١٩٨٣، الاستنتاج المهم الوارد أعلاه. ويوضح الخط البياني الأعلى، في الرسم رقم ٣،[٢] الزيادة في اجمالي حاملي شهادة البكالوريوس. فقد زاد عددهم من نحو ١٢٥٠ في عام ١٩٦٠/١٩٦١ الى نحو ٩٣٥٠ في عام ١٩٨٢/١٩٨٣. ويوضح الخط البياني الثاني عدد حاملي شهادة البكالوريوس في الهندسة والعلوم الطبيعية، والذي ظل مستقرا في تلك الأعوام على نحو ١٤٠٠ فقط.

انقسام طلبة العام الأول في التخنيون بحسب الجنس

يشير الرسم رقم ٤ الى ان عنصر الذكور أساسا قد طغى على تخصصات الهندسة في فترة ١٩٦٦/١٩٦٧ ــ ١٩٨٠/١٩٨١. ويلاحظ في تلك الفترة تأثير حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران. وفي اثر الحربين طرأ ارتفاع على عدد الطلبة في العام الأول، وبعد ذلك ظهرت بوادر استقرار.

---

(٢) جمعت تلك المعطيات من سبعة معاهد عليا، بما فيها معهد وايزمن الذي يعتبر مدرسة لحاملي شهادة الماجستير.

انقسام حاملي الشهادات في فترة ١٩٦٩/١٩٧٠ ــ ١٩٨٠/١٩٨١

ادت حرب يوم الغفران، كما هو متوقع، الى انخفاض عدد الطلبة، ثم الى ارتفاعه (أنظر الرسم رقم ٥). وفيما بعد تتضح بوادر استقرار في اجمالي الحاصلين على شهادات (الخط البياني الأعلى)، وكذلك استقرار في عدد الحاصلين على شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه (الخطوط البيانية الثلاثة السفلى). والاستنتاج المهم الذي يمكن استخلاصه من ذلك، هو انه على مدى يزيد على عقد من السنوات، لم يطرأ تغيير على عدد طلبة الماجستير والدكتوراه، اذ تضاعف في تلك الفترة ــ كما أشرنا ــ عدد الطلبة في الجامعات كافة.

حاملو الثانوية العامة في فترة ١٩٨٠/١٩٨١ ــ ١٩٩٧/١٩٩٨

كما هو معروف، يحق لكل خريج للمدارس الثانوية نال شهادة الثانوية العامة، الدراسة في الجامعة (بموجب قانون مجلس الثقافة العليا)، باستثناء بعض الحالات. وبناء على ذلك، فان من السهل تقدير عدد المرشحين للثقافة العليا من السكان، في الحاضر والمستقبل. يتضمن الخط البياني في الرسم رقم ٦ الحاصلين على الثانوية العامة، الذين ولدوا قبل عام ١٩٧٨/١٩٧٩. ولا يدخل الحاصلون على الثانوية العامة التعليم العالي إلا بعد نحو اربعة أعوام بسبب الخدمة في الجيش الاسرائيلي ــ بمعنى وجوب تحريك الخط البياني الى الأمام ثلاثة أعوام أو اربعة. ويتضح ان عدد الحاصلين على الثانوية العامة حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ كان ١٦,٠٠٠ طالب تقريبا، ومن المتوقع بدء الارتفاع في عام ١٩٨٤/١٩٨٥ فقط.

مرشحون للهندسة والهندسة المعمارية

قبل أعوام عديدة كنا يقظين لمشكلة النقص المتزايد في المرشحين لدراسة الهندسة والعلوم الطبيعية، وحاولنا زيادة الشريحة من المرشحين سنويا الذين

يصل عددهم الى ١٥,٠٠٠ مرشح. وليس هناك امكان للالزام بدراسة الهندسة فحسب، بل ليس هناك أيضا الوسائل الكفيلة لايجاد جذب زائد الى تلك التخصصات. ولذا، أجرينا بحثا نوعيا أكثر منه كميا، في التغيرات التي طرأت على نسبة المقبولين من المسجلين في تخصصات الهندسة (كان عدد المسجلين أكبر دوما من عدد المقبولين، اذ يعمد المسجلون الى تسجيل أسمائهم في كليات اخرى أيضا). واكتشفنا ان نسبة المسجلين للهندسة والهندسة المعمارية، الذين قبلوا ودرسوا في فترة ١٩٧٠/١٩٧١ ــ ١٩٨٠/١٩٨١، قد انخفضت من ١٦ في المئة عام ١٩٧٠/١٩٧١ الى ١١ في المئة تقريبا بعد عشرة أعوام ــ اي انخفاض حاد وذو دلالة (راجع الرسم رقم ٧).

ويرتبط الدافع الى دراسة تخصصات الهندسة بمدى الإعداد الممنوح للمرشح في فترة دراسته، وخصوصا في المدرسة الثانوية. فالطالب الذي لم يدرس رياضيات او فيزياء على مستوى عال، على الرغم من كونه مؤهلا من ناحية القدرة على التصارع مع تلك التخصصات، لن يختار الهندسة كتخصص. ومن ثم هناك علاقة بين الدراسة الثانوية من جهة وبين حرية الاختيار وجرأة الطالب عند إقدامه على اختيار تخصص على المستوى الجامعي من جهة اخرى.

وكما هو معروف، فقد مر نظام التعليم الثانوي باصلاح أساسي قبل عدة أعوام، بهدف السماح لمزيد من الطلبة بمواجهة اختبارات الثانوية العامة، والحصول على شهادات الثانوية العامة. وقبل الاصلاح كان يتم اختبار خريجي التعليم الثانوي في احد الفروع: العلمية، او الانسانية، او البيولوجية، او الزراعية. وهم يمرون الآن باختبارات الثانوية العامة التي تتسم بدمج كل التخصصات. ولقد ادى هذا الأمر الى انخفاض عدد الذين يجري اختبارهم في التخصصات العلمية. وفي العام الدراسي ١٩٦٩/١٩٧٠، تقدم للثانوية العامة نحو ١٢,٠٠٠ طالب من الصف الثاني عشر النظري (هذا العدد لم يتغير كثيرا في العقد الأخير)، بينما كان عدد الذين تقدموا للاختبارات في

التخصصات العلمية ٢٠٨٠ فقط. وفي سنة ١٩٧٣، تم اختبار ٢٣٩٨ طالبا في التخصصات العلمية، وفي سنة ١٩٧٥ تم اختبار ٢٩٨٠ طالبا. وفي عام ١٩٨١/١٩٨٠، بلغ عدد الذين تم اختبارهم في أرجاء البلد كافة ٨٣٤ فقط.

وقد شمل البحث الكليات النظرية فقط من دون الكليات المهنية. لكن يبدو، استنادا الى تجربة في التخنيون مع خريجي المدارس المهنية الثانوية، وياد سينغلوفيسكي، انه لا يمكن الافتراض ان مستوى الإعداد للتخصصات العملية في المدارس المهنية يختلف اختلافا جوهريا.

وثمة انعكاسات لصورة الوضع هذه على التخطيط للمستقبل. فمن يرغب في بناء طائرة «لافي» ومحركها، وفي حفر قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وفي اقامة صناعة الكترونية، وفي صيانة وتنمية تلك الأنظمة كافة، عليه ان يتساءل عمن سيفعل ذلك كله؟ هل المهاجرون من الخارج؟ وأين هم؟ ان نحو ١٤٠٠ مهندس يتم تأهيلهم سنويا في اسرائيل، وجزء منهم يهاجر. وحتى اذا أضفنا الى هذا المستودع الهندسيين والفنيين، فاننا نواجه مشكلة خطرة.

ان المشكلة القومية لا تشبه، بالضرورة، مشكلة الجيش الاسرائيلي. فالجيش في وضعه للحلول الخاصة به لا يتعامل بالعدل دوما مع المشكلة القومية. على سبيل المثال: يخطىء الجيش الاسرائيلي عندما يعطي الهندسيين الصفة الأكاديمية. فكل المهندسين الذين يواصلون دراساتهم بعد المرحلة الثانوية، يصلون في النهاية الى دراسة الهندسة في المعاهد العليا، سواء في الداخل او في الخارج. بمعنى ان هناك قدرا من الازدواجية: ففي البداية يدرسون مهنة الهندسة مدة عامين، ثم يدرسون علم الهندسة عدة أعوام. ومهنة الهندسة مهنة للبالغين. فقد حل الجيش الاسرائيلي لنفسه مشكلة داخلية ــ صيانية، من دون ان يراعي الانعكاسات بعيدة المدى لايجاد مجموعة من هذا النوع، على النظام القومي الشامل. وينبغي لنا ألا ننظر بايجابية الى

التأهيل التكنولوجي، بغرض بناء قوة بشرية فنية بصورة متوازنة، من دون ان نراعي النظام كله.

انني أكرر ذكر هذه المشكلة المؤلة منذ سنة ١٩٦٨، ولقد فات أوان إصلاحها، بعض الشيء، الآن؛ فالموضوعان الاجتماعي والتعليمي يرتبطان بمسارات طويلة جدا، ويرتبط التأثير على الدراسة في التعليم الثانوي بمسار يمتد ١٠ ــ ١٥ عاما. ومن المؤكد ان الأزمة الاقتصادية الخطرة لا توفر لهذا الموضوع الاهتمام الكافي.

الرسم رقم ١ : طلبة السنة الاولى (التخنيون)

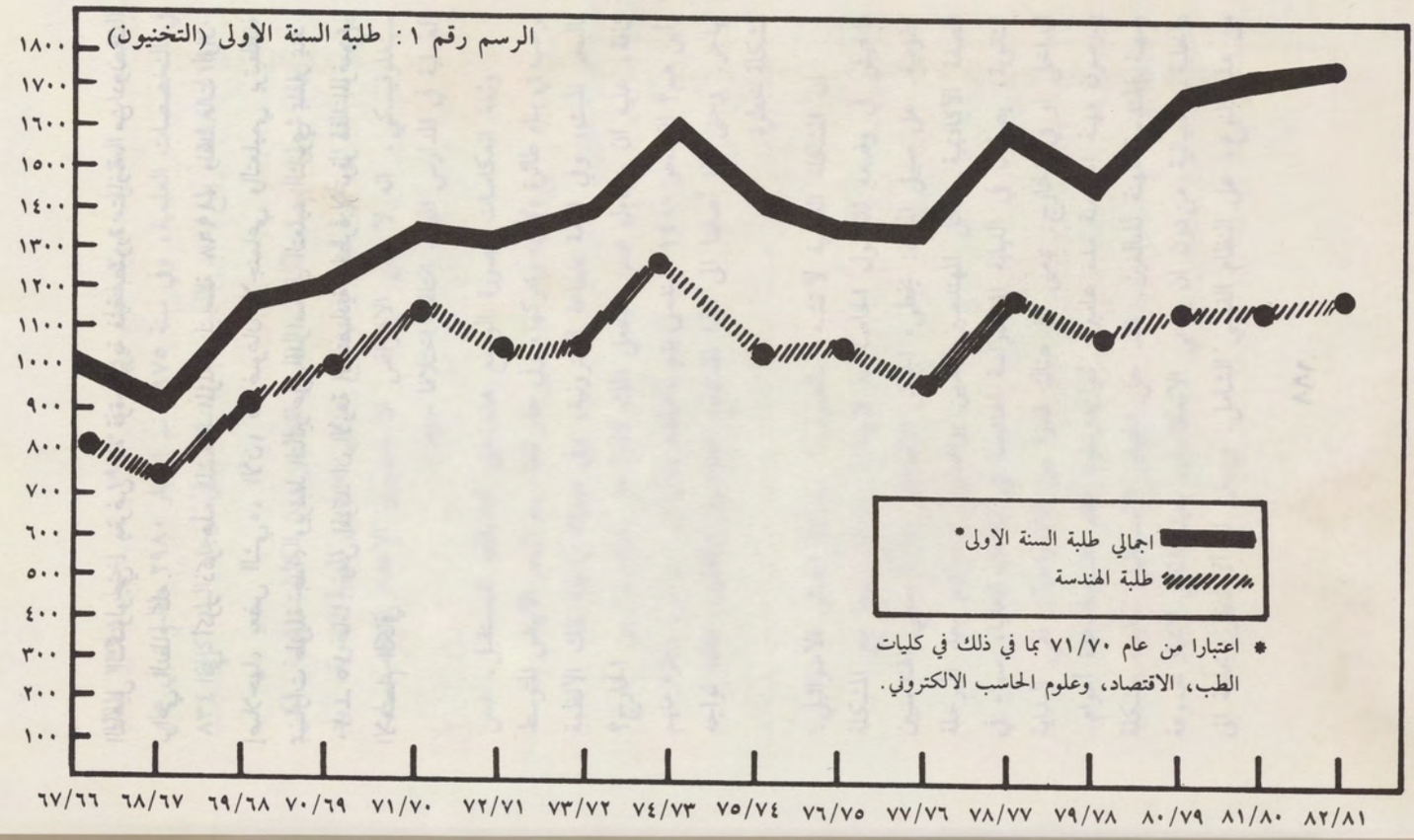

* اعتبارا من عام ٧١/٧٠ بما في ذلك في كليات الطب، الاقتصاد، وعلوم الحاسب الالكتروني.

الرسم رقم ٢ : الطلبة طبقا للشهادة (التخنيون)

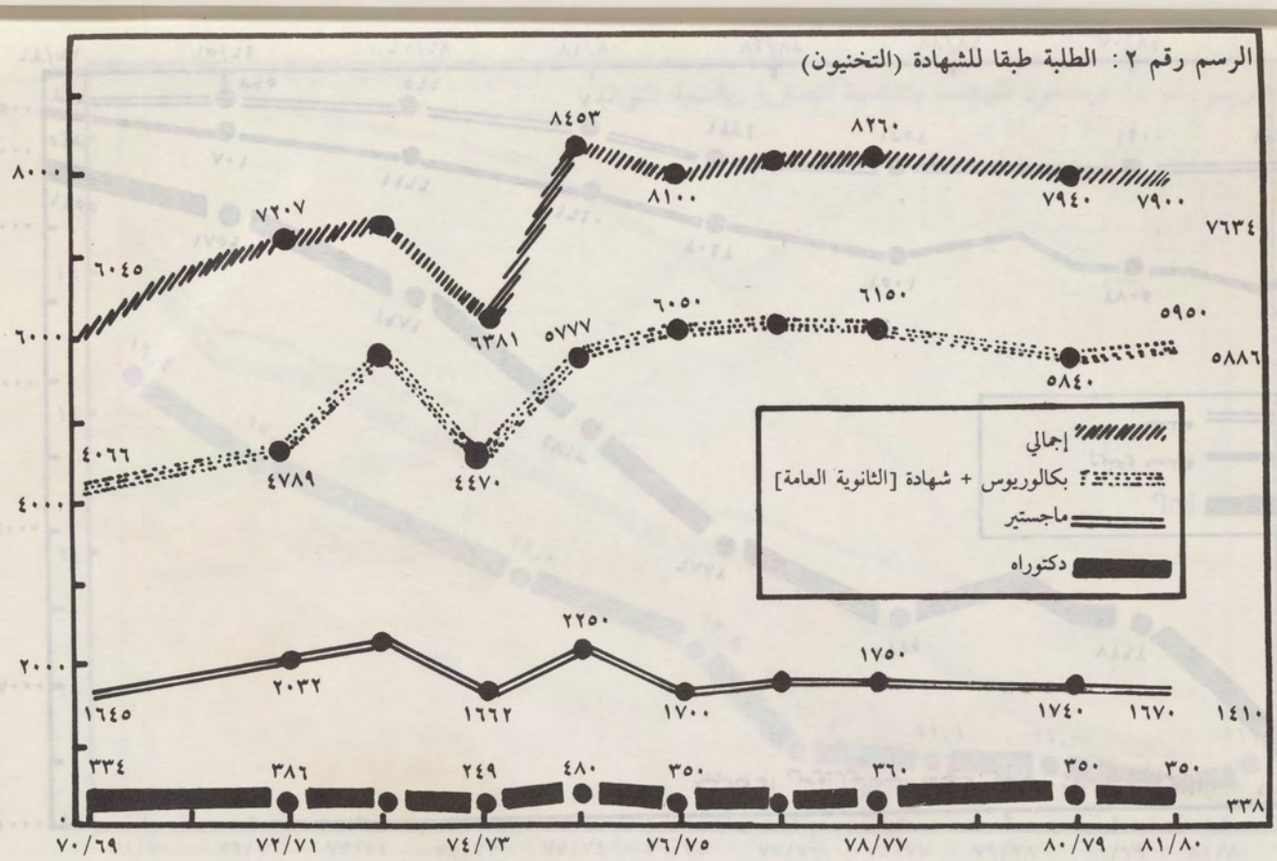

الرسم رقم ٣: حاملو شهادة البكالوريوس الاكاديمية

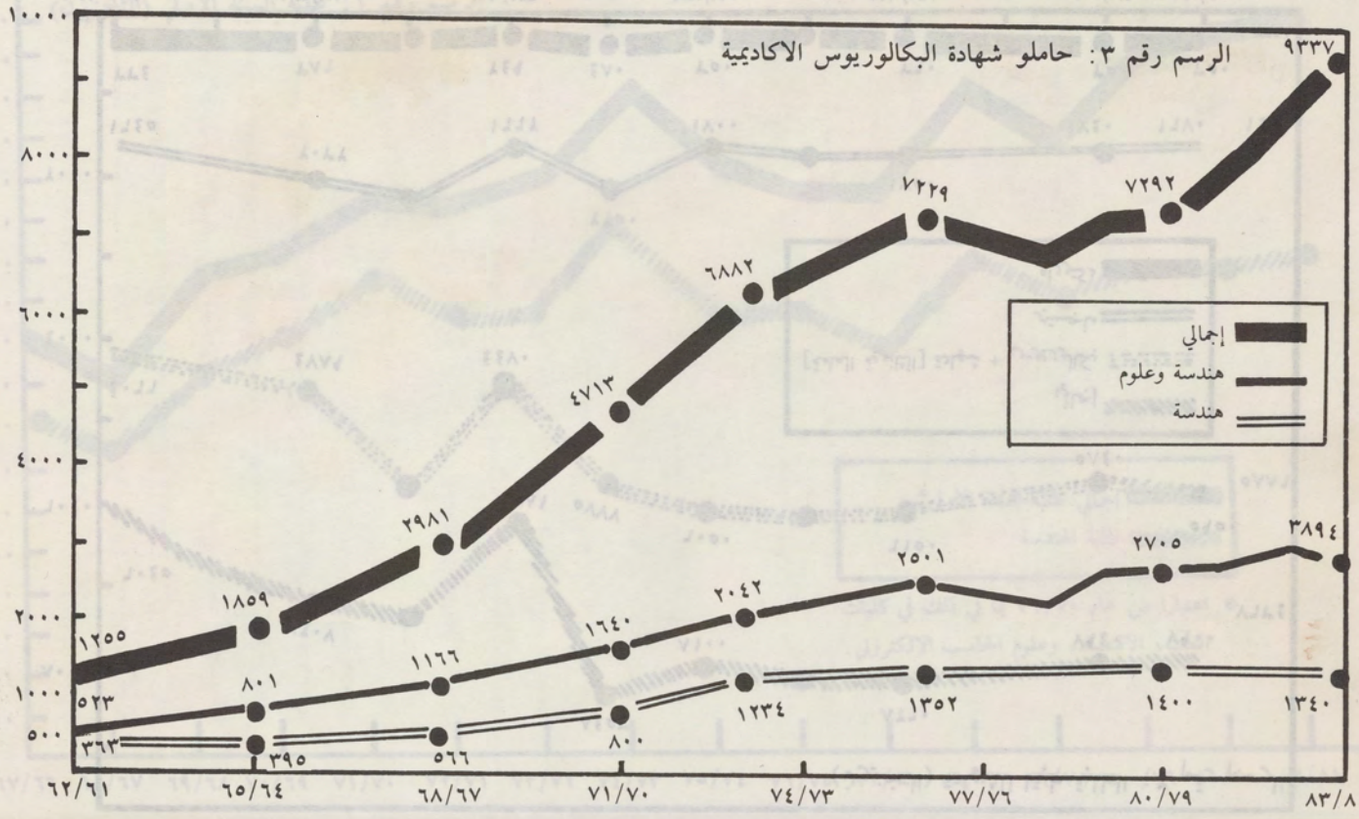

الرسم رقم ٤: مرشحون للهندسة والهندسة المعمارية (بالنسبة المئوية)

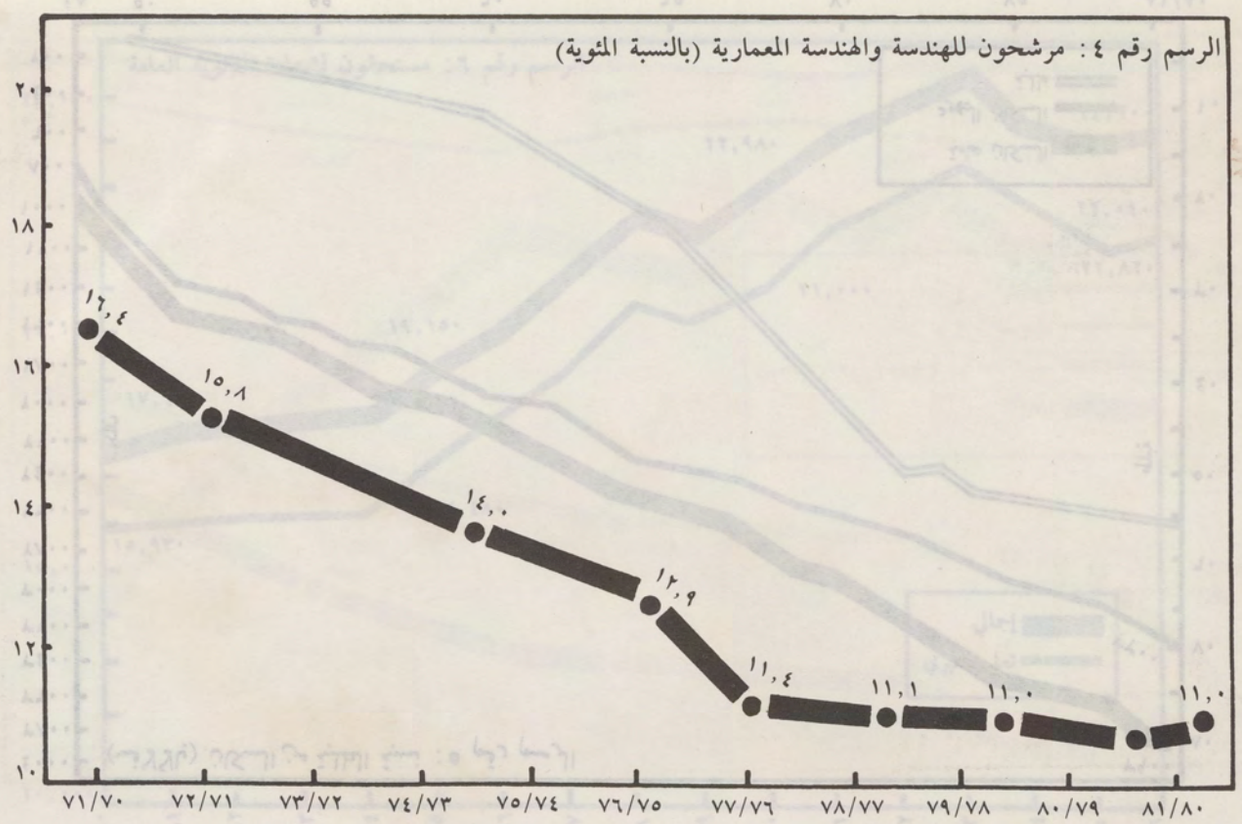

الرسم رقم ٥ : نسبة الطلبة من السكان (بالآلاف)

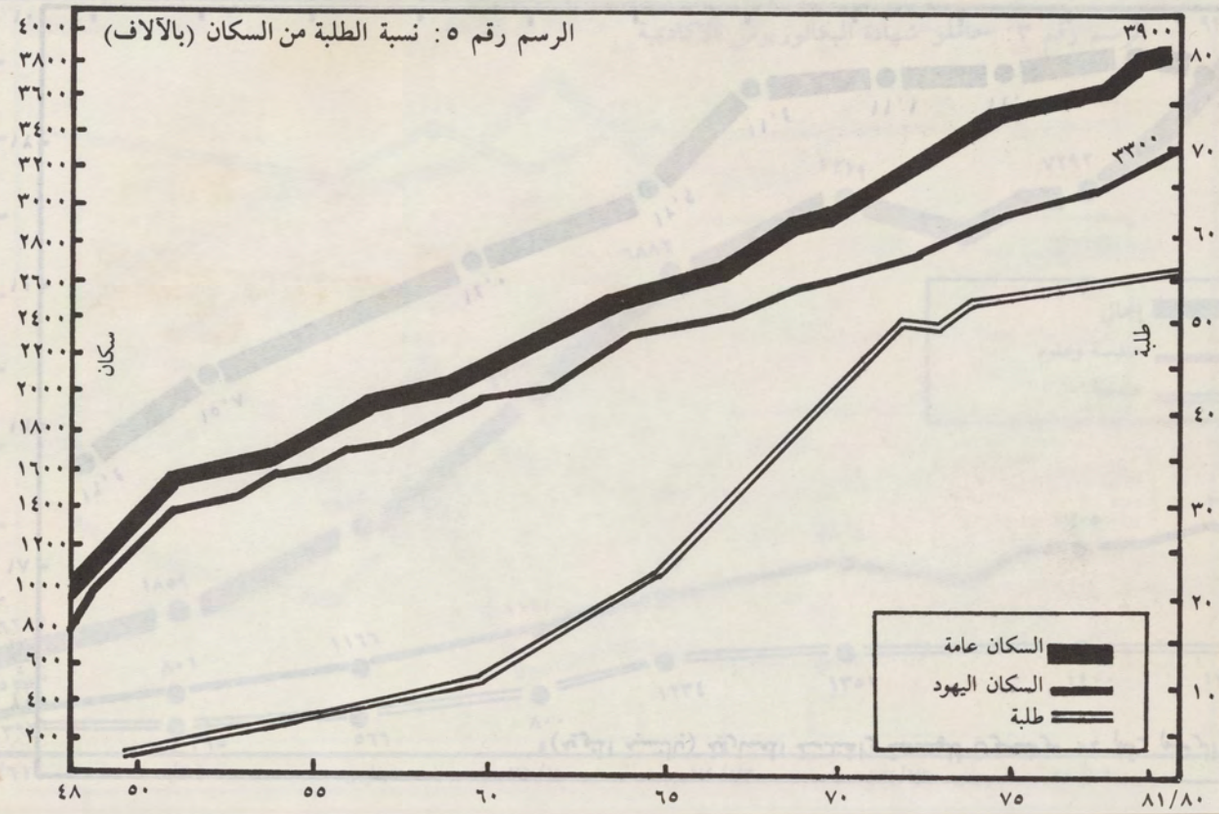

الرسم رقم ٦ : مستحقون لشهادة الثانوية العامة

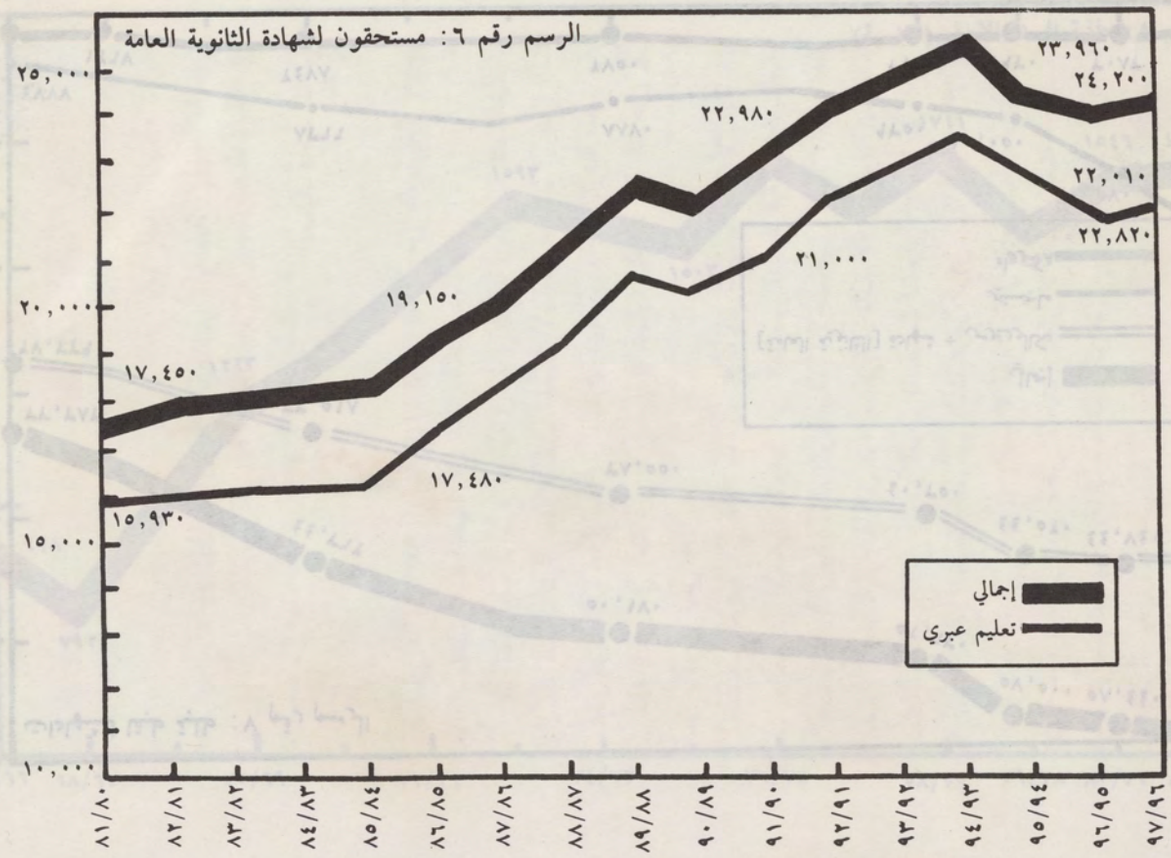

الرسم رقم ٧: طلبة طبقا للشهادات

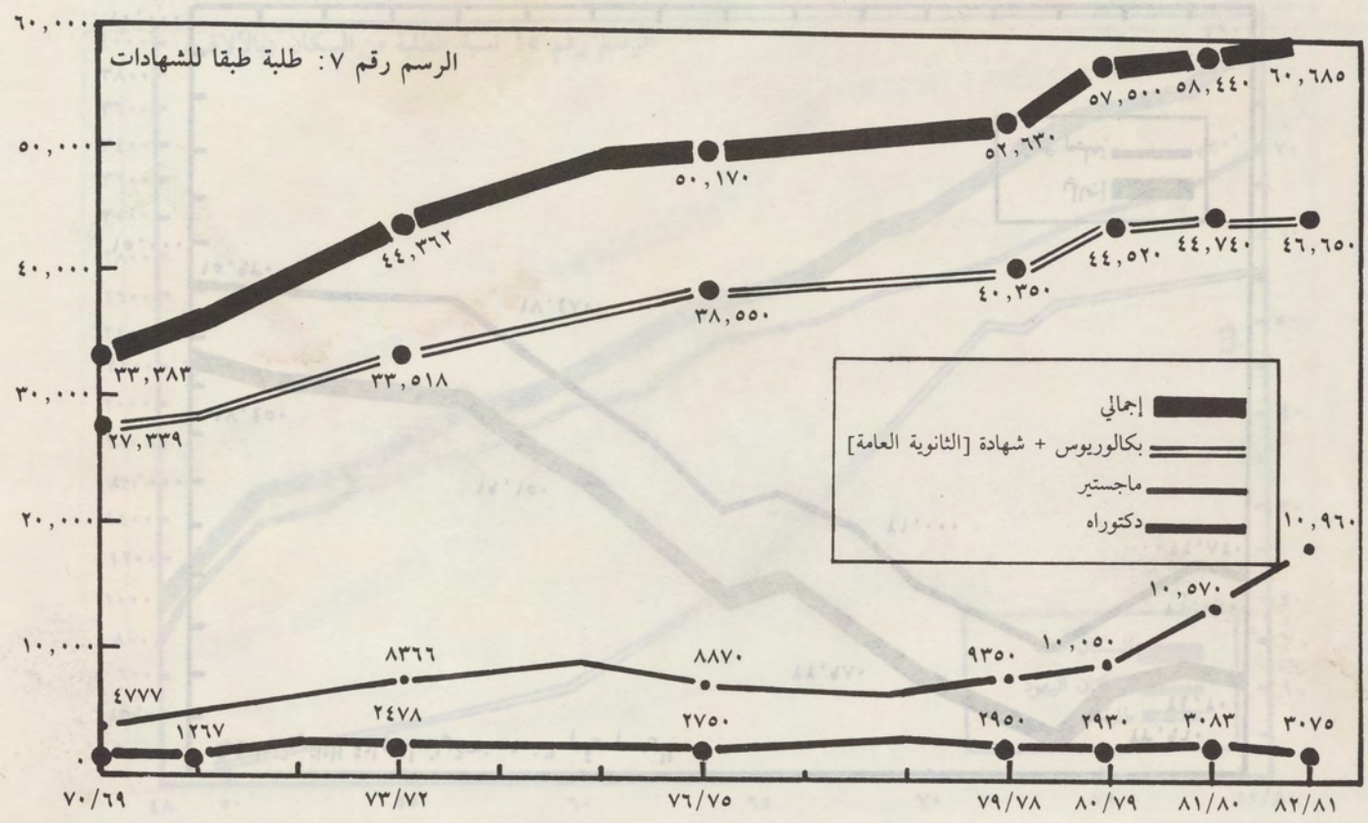

الرسم رقم ٨: طلبة السنة الاولى (هندسة)

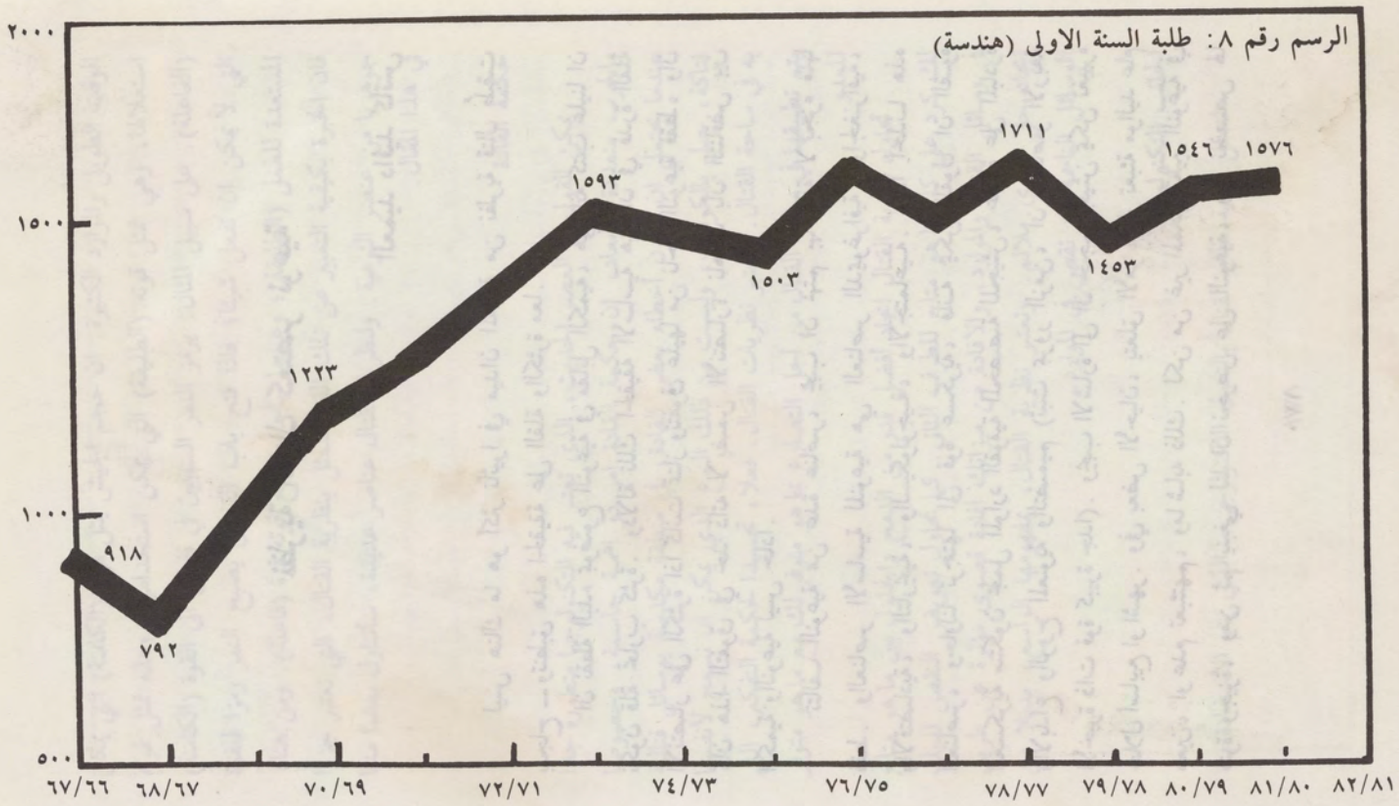

نظرية القتال كعنصر نوعية

العميد دافيد كاتس

ليس هناك ما هو أكثر تأثيرا في ميدان المعركة من نظرية قتال طُبقت بنجاح ــ وتنطبق هذه الحقيقة على القلة والكثرة معا.

ان نقطة البدء بموضوع النوعية في مقابل الكمية، هي انه كتب علينا ان نكون قلة تحارب كثرة. ودلالة تلك الحقيقة الأساسية هي ان في قدرة القلة الانتصار على الكثرة اذا كانت تمتاز وتتفوق عليها من ناحية النوعية فقط، وان كان هذا التفوق في حد ذاته لا يضمن الانتصار؛ ناهيك بأن التناقض بين الكمية والنوعية ليس حادا.

تتألف النوعية من عدة عناصر، يجب ان نهتم بها كافة لا بجزء منها فقط. والعناصر الأساسية للنوعية هي العناصر الديموغرافية، والجغرافية، والاقتصادية، والتاريخية، والسيكولوجية، والاجتماعية. واذا أخذنا هذه العناصر، وحاولنا ترجمتها الى قوة عسكرية، فانه يمكن القول ان القوة العسكرية ستكون مجمل الموارد القومية المخصصة للجيش، علاوة على المبادرة والابداع والروح المعنوية والتصميم (ثبت بمرور الزمن، ان العناصر الأربعة الأخيرة ذات قوة كبيرة جدا). ويجب الاشارة الى ان حجم الجيش يمكن تغييره خلال أسابيع او اشهر. وفي بعض الأحيان، يتعلق الأمر بقرار تعبئة مواليد عام معين، او عدم تعبئتهم، وما شابه ذلك. لكن من غير الممكن تغيير النوعية في فترة وجيزة، ومن ثم ينبغي لنا ان نحرص على النوعية، وأن نخصص لها

الوقت الطويل والموارد الكثيرة. ان حجم الجيش يمثل قوته (الكامنة) التي يمكن استغلالها، وهي تمثل قوته (الطليقة) التي يمكن استخدامها، وهذه تمثل قوته (الفاعلة). على سبيل المثال: يرمز النمر السجين في قفص الى القوة (الكامنة) التي لا يمكن ان تفعل شيئا؛ فاذا فتح باب القفص يصبح النمر رمزا للقوة المستعدة للعمل (الطليقة)؛ وعندما يهاجم تصبح قوته قوة (فاعلة). ومن هنا، فان الخبرة بكيفية التعبير عن تلك القوة تتمثل بنظرية القتال، التي تعتبر جزءا جوهريا من عنصر النوعية. ولنظرية القتال عناصر عديدة، سأتناول بعضا منها في هذا المقال.

حكمة القادة

يمكن القول في العصر الحديث، الذي تعتبر فيه التكنولوجيا متطورة جدا والحرب متعددة الأبعاد، ان حكمة القادة امر ذو اهمية حاسمة، وخصوصا عندما يحتمل ان تكون أخطاء بعض القادة، في منطقة مكدسة بوسائل قتالية فتاكة، حبلى بالكوارث، وليست من ذلك النوع الذي يمكن ان نسمح لأنفسنا به في ساحة القتال. وتعتبر نظريات القتال، فعلا، تجسيدا لحكمة التفكير، التي يتم تطبيقها في ساحة القتال من أجل التصارع بما هو متوفر لك مع ما هو متوفر للعدو.

تحاول نظرية القتال ايجاد أفضل قدر من الدمج والحلول بين ما هو متاح لك كرد على كل ما هو متاح للطرف الثاني. كما تحاول تعويض النقص لديك في وسائل القتال والموارد، والافادة من ميزاتك افادة قصوى مؤثرة عن طريق ايجاد حل فكري ملائم. وتعتبر نظرية القتال، بمفهومها الواسع، بديلا من الوسائل الناجمة عن نقص في الموارد.

الجانب التكنولوجي

تتمثل نوعية نظام القتال بالتفوق التكنولوجي، الذي يتم الاستفادة منه

بالاستعانة بنظرية قتال نجحت في اختبار الحرب. وعندما يظهر نظام تكنولوجي جديد أول مرة، ويكون له تفوق ما، فلا بد ان يظهر بـ «كميات حاسمة»؛ اذ ان النظام التكنولوجي اذا ظهر بنسب ضئيلة لن يكون ذا تأثير مهم في المجال الذي قد يكون اهم المجالات في الحرب، وهو المجال السيكولوجي. ويمكن ان نجد مثالا لذلك في ظهور صاروخ «ساعر» خلال حرب يوم الغفران. فلقد علمنا بوجوده وعرفنا مواصفاته، لكننا لم نفهم تأثيره الضخم في ساحة القتال، وخصوصا في المجال السيكولوجي. ونعرف الآن، من الاحصاءات التي قمنا بها، ان نسبة قليلة جدا فقط من دباباتنا قد اصيبت بصواريخ «ساعر» (اصيب عدد كبير بقذائف الدبابات وقذائف الـ «آر. بي. جي.»). لكن التأثير السيكولوجي لهذا الصاروخ المضاد للدبابات في قادة مدرعاتنا كان تأثيرا بالغا. وكان هناك مثل هذا التأثير السيكولوجي، بل اشد منه، عندما ظهرت الأسلحة غير التقليدية، ولو حتى بنسبة قليلة لكنها ذات قدرة تدميرية فائقة، مثل القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على اليابان.

من هنا، فانه يجب ان يبقى اي نظام تكنولوجي حديث سرا الى حين استخدامه في ساحة القتال. ويجب ان يظهر بكميات كبيرة، وأن يستخدم بمساعدة نظرية قتال تنطوي على حيلة. وتعتبر التكنولوجيا المتقدمة والتي يتم تطبيقها في ساحة القتال، بالاستعانة بنظرية قتال لا تنطوي على حيلة، هدرا وتبديدا، لكن استخدامها بالاستعانة بنظرية قتال سليمة يعتبر عنصرا نوعيا. ويمكن القول ان القدرة العملانية لوسائل قتال متطورة امر اهم من وجود كمية ضخمة جدا من وسائل قتال قديمة. والأسلوب الأمثل هو: نوعية فائقة، وكمية كافية.

معايير لنسب القوة

هناك مغزى كبير جدا لميزان القوى، وذلك بافتراض ان هناك دائما فجوات نوعية ثابتة. وعندما نبحث في موازين قوى غير معقدة، يكون واضحا

للجميع انه اذا كان لدينا ألف دبابة وللعدو ثلاثة آلاف، او اذا كان لدينا ثلاثة آلاف دبابة وللعدو تسعة آلاف، فان ميزان القوى حينئذ يكون بنسبة ١ : ٣؛ فهل توجد لنسبة القوى، التي تقدر بألف في مقابل ثلاثة آلاف، الدلالة نفسها التي لنسبة القوى ثلاثة آلاف في مقابل تسعة آلاف؟ ان جوابي المطلق هو كلا وألف كلا. فمن الواضح ان ميزان القوى في هذين المثالين هو ١ : ٣، لكن هناك شيئا ما عديم الأساس في ذلك، لأنه كلما زادت الأعداد اتخذت مضاعفات القوة ــ التي بنسبة ١ : ٣ والتي يتم البحث فيها على الورق ــ تعبيرا مختلفا تماما على ارض الواقع. فليس هناك خط مستقيم للتعبير عن ميزان القوى؛ فالقوالب الرياضية والتوافقات التكتية التي في الامكان تأليفها من الرقم تسعة آلاف في مقابل الرقم ثلاثة آلاف، ومن الرقم ثلاثة آلاف في مقابل الرقم ألف، هي بحجم مختلف تماما ــ بمعنى ان هناك نقطة انكسار تتخذ فيها الأعداد بعدا مختلفا تماما عن نسبتها العددية؛ فتعبئة ملايين الأشخاص تخلق اشباعا لساحة القتال بالقوات، وهو الأمر الذي يحدث أيضا نسب تآكل مثل تلك النسب التي تجعل علاقات القوى عنصرا لا يكون المقياس المطلق بالنسبة الى التنبؤ بنتائج القتال. وقد اعتمدنا في الماضي على علاقات القوى الكمية أساسا، وربما حان الوقت لتغيير أسلوب التنبؤ وأسلوب القياس، ولأن نضيف اليهما في عملية تقويم الوضع عنصر نسب التآكل. ان قدرة «الكبير» على «سحق» «الصغير»، وعلى تجديد قوته من الناحية الاستراتيجية بسرعة كبيرة للغاية، هي جزء من النوعية.

مكان المحارب النوعي في ساحة القتال

ان احدى المشكلات المهمة، في هذا المجال، هي ان ساحة القتال الحديثة «تنمي»، عمليا، مجموعتين من المحاربين: المجموعة الأولى هي المجموعة الجديدة المتطورة التي تستخدم أسلحة متقدمة، وتعمل ضد العدو من دون ان تراه او حتى ان تكون على مقربة منه؛ والمجموعة الثانية هي المجموعة

القديمة والتقليدية التي ترى العدو وتنقض عليه. وتستخدم المجموعة الأولى رادارات وصواريخ وأجهزة الكترونية متقدمة جدا، بينما «تجري» المجموعة الثانية وهي تحمل البندقية، وتسير بعربات مدرعة؛ فهناك الآن بندقية «غاليل»، وكان هناك في الماضي الرمح والقوس والسهم؛ وهناك الآن أيضا الدبابة، وكان هناك في الماضي الحصان ــ والأمر الذي بقي على حاله هو الاشتباك المباشر.

وفي مثل هذا الجيش الحديث يجب ايجاد الدمج السليم بين نوعية المحارب المهاجم ونوعية المحارب بأنظمة متقدمة.

يتم الآن تنفيذ أغلبية القرارات عبر الشاشات، حيث تتم ادارة الحرب، أكثر فأكثر، من بعد. وتتمثل تلك الحقيقة واضحة بالصواريخ التي يطلقها سلاح الطيران من الطائرات، وبأجهزة الرادار التي يستخدمها، وبالصواريخ بحر ــ بحر التي تطلقها سفن سلاح البحرية. وللأفق في البر دلالة مختلفة؛ فلقد تمثلت وسيلة القتال الحديثة بالرماية الى ما وراء حدود خط الرؤية. وبما ان لدينا الآن أنظمة متقدمة جدا من القيادة والسيطرة، فقد توهمنا بأننا نسيطر على ما يحدث في اللحظة الحاسمة، بينما نحن نقف في الوراء بمئات الكيلومترات. ويجب ألا نخطىء فنأخذ موارد القوة البشرية الممتازة كافة وندخلها في مجموعة الأفراد الذين يحاربون العدو من دون ان يرونه. وتستوجب ساحة القتال العصرية مستوى فائقا من المحاربين، وخصوصا قادة ممتازين في خط الهجوم الأول.

وما دام الموقع الذي توجد فيه قواتنا يؤثر على تقويم وضع العدو، فان التهديد من بعد يقل فعالية عن التهديد «المنظور». كما ان الانكسار السيكولوجي ينجم عن التهديد الفعلي لا عن التهديد المحتمل؛ ولذا، فان القرارات المهمة يتم اتخاذها، بصورة عامة، طبقا لنتائج القتال عند خط التماس.

ان تحسين مسار اتخاذ القرارات يستوجب إجراء تغيير في نظرية القتال

المتعلقة بموضوع القيادة والسيطرة، كما يستوجب الانتقال الى تأهيل قيادة متقدمة جدا تستطيع التفكير بتجرد، وتجد حلا سريعا، وتقوم بعمل جيد بروح جماعية، وتستغل استغلالا كاملا عناصر القوة بمرونة ملائمة، وخصوصا على صعيد المراتب العليا.

تحسين القيادة والسيطرة

يبدو لي ان هناك ضرورة لدراسة أسلوبنا في القيادة وادارة المعركة. ان أسلوب القيادة الذي نتبعه يشبه الأسلوب المتبع في الكتلة الشرقية. وهي القيادة التي يتم تحريكها بأوامر مفصّلة. وفي ظل هذا التكتيك، لا يبقى لمنفذي المهمة سوى القليل من الحرية، بينما يتولى المسؤولون المشرفون تفاصيل التنفيذ الدقيقة. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب الأساسية بالتنسيق المركز، الذي يتم احرازه في المستويات المختلفة للقيادة. كما تتمثل بالتحديد الدقيق لأسلوب العمل، وباحراز رقابة وتنسيق جيدين للغاية في مختلف مراحل القتال.

وتنبع مساوىء هذا الأسلوب الأساسية من طبيعة المعركة، التي لا يتم فيها اي شيء بحسب خطة مفصّلة، باستثناء وضع البداية (اذا ما كان قائما على المبادأة).

وفي مثل هذا الوضع، يؤدي التمسك بالأسلوب الى فقدان مرونة القيادة، والى تقليص المبادرة (فالجميع ينتظر الحصول على توجيهات، وكل شيء جديد يواجهونه يطلبون موافقة عليه)، والى اعداد طويل ــ وكل ذلك من أجل ترجمة القرار والتخطيط، اللذين قد يكونان غير سليمين نتيجة جهل وضع المنطقة التكتي الصحيح، الى واقع عملي.

وفي المقابل من هذا الأسلوب، هناك أسلوب مختلف يسمى «القيادة الموجهة بالمهمة» (Mission Oriented Command and Control). ولقد تبنت هذا الأسلوب الدول الغربية الكبرى التي حاكت بذلك جيش ألمانيا. وفي هذا الأسلوب تحدد المرتبة القيادية المهمة، وترصد لها القوات والوسائل، وتحدد

الجدول الزمني وعوائق التنفيذ، وتترك تنفيذ تفاصيل الخطة للمراتب الأدنى ــ ولا توجد مرحلة الموافقة على الخطط. وتتم الرقابة والتنسيق من خلال السيطرة على القوات والاستماع اليها. وتكمن مزايا هذا الأسلوب في تعليم وتأهيل المرتبة الخاضعة على النشاط المستقل الذي يتم تنفيذه بفعل نية الشخص الذي اصدر الأمر، ومن خلال توفير الوقت الذي يتم احرازه بسبب اختصار مسار القتال، ومن خلال زيادة روح المبادرة والدافع والمسؤولية عن التنفيذ لدى المرتبة الخاضعة، وأيضا من خلال الاستنفاد الكامل لقدرة اية مرتبة عملانية على أداء المهمة (كل مرتبة تعمل في المجال الذي تشرف عليه، ولا تتدخل في شؤون المرتبة الأدنى منها)، ومن خلال القدرة على الاستغلال الكامل للفرص في ساحة القتال بلا ابطاء (فلا داعي الى انتظار الموافقات). وفي الحالات التي سوف تظهر في ساحة القتال المستقبلي، وفي ظل مناخ القتال الأوتوماتيكي، وتقوض أنظمة الاتصال ــ وهي عنصر لا يمكن التكهن به تماما ــ تكون وتيرة القتال والنشاط أمرا لا يمكن الاستغناء عنه. وتثبت التجربة ــ ويؤكد ذلك أيضا اتجاه القتال المستقبلي ــ ان لا وجود لخطة عملانية، مهما تكن مفصلة، قادرة على ان تكون منسقة بصورة أكبر مما في مرحلة نشوب الحرب؛ من هنا تتضح اهمية بُعد الاستقلال وحيز حرية العمل الممنوحة لكل مرتبة. وحتى اذا قطع الاتصال، فان القادة الفرعيين سيواصلون العمل وتنفيذ المهمة في الاطار الذي أُملي عليهم. ولقد كانت فلسفة «القيادة الموجهة بالمهمة» عنصرا نوعيا من الطراز الأول، كان من شأنه خدمة جيش ألمانيا المعاصر، اعتبارا من القرن التاسع عشر حتى الآن. ويصف فيلدمارشال إريك فون مانشتاين تلك الفلسفة بوضوح، بقوله:

> لقد برزت بروزا جليا، في العصور كلها، السمة الخاصة لقيادة الجيش المتمثلة في منح الثقة باستعداد القادة لتحمل المسؤولية على المستويات كافة، وللاعتماد على ثقتهم بأنفسهم وعلى مبادرتهم، ولترجمة تلك المزايا في اي مجال يسمح بذلك. ولقد كان ذلك هو السبب الأساسي في تشكيل توجيهات او أوامر المرتبة القيادية وفقا للمبدأ المرتكز على المهمة المنوطة بالمرتبة الخاضعة. ويعتبر استخدام القيادة

> على هذا النحو العامل الأساسي في الانجازات التي أحرزها جيش ألمانيا في حربه ضد أعدائه، اذ كانت كل عملية من العمليات التي نفذتها مرتبة قيادية صغيرة، تستوجب أوامر دقيقة تتعلق بأدق تفاصيل التنفيذ.(١)

ان هذا التكتيك القيادي يفترض مسبقا شرطين أساسيين: الانسجام التصوري في كل ما يتعلق بالأسلوب (لا بالفكر)، ومصداقية عمل القائد. وهذان يمكن احرازهما بمسار من التأهيل والتدريب على القتال الحديث الذي يتطور بسرعة. ويعتبر الضرر الناجم عن التردد والبحث المتكرر أكبر من ضرر الاختبار الأقل جودة، الذي يتم من خلال قرار حاسم. ويجب ان يكون التسلسل القيادي واضحا، ومجال المسؤولية محددا، وحرية العمل ضرورية.

ويجب الاشارة الى ان تحمل المخاطر جزء لا ينفصم عن القيادة الموجهة بالمهمة، كما انه يتطلب قادة عسكريين مستعدين وقادرين على تحمل المسؤوليات الجسام، واستخدامها بصورة مستقلة وتصور واسع. ومثل هذه القيادة ترفض رفضا باتا اية نظرية تقول بوجوب تزويد المرتبة الخاضعة بتوجيهات تفصيلية في اي موضوع فني يقع في دائرة مسؤوليتها.

ويجب ألا يتم تجاهل الأخطار الكامنة في فلسفة هذا الأسلوب في القيادة؛ فمن المحتمل ان يتكلف كثيرا جدا ذلك الافتراض القائل بأن في قدرة المرتبة العليا، دوما، معرفة وتحديد ما تريد تحقيقه بالضبط، ولماذا علينا ان ندفع ثمنا لقاء وضع نظرية غامضة فيما يخص هدف العملية، ما دام حيز المناورة لدى المراتب الدنيا واسعا للغاية. ان من شأن عدم الطمأنينة والثقة بقدرة القادة الخاضعين لنا، ان يفشل المهمة. ومن الممكن ان يغرينا تأثير التكنولوجيا، الذي يمنحنا القدرة على معرفة ما يجري في الساحة معرفة أفضل، باستخدام السيطرة من بعد، وذلك لأننا نملك القدرة على عمل ذلك.

---

(١) نقلا عن:

Erich von Mannstein, Verlorene Siege, Bonn 1955: «The German Army's Mission Oriented Command and Control,» *Armor*, January-February, 1981.

يقوم مسار التأهيل في الجيش الاسرائيلي على مبدأ التأهيل خلال تأدية المهمة (Training on the Job)، وهو يختلف بذلك عن أغلبية الجيوش الأخرى في العالم. فمسار التأهيل في جيوش العالم مسار طويل وممأسس، ويعتمد على أكاديميات عسكرية تتيح للضابط الجديد معرفة مبادىء استخدام الجيش ومبادىء الحرب. ويؤدي التجانس في المفاهيم والتكتيك، التي تصبح إرثا للجميع، الى ايجاد الأوضاع الملائمة لتبني هذا الأسلوب.

علاوة على ذلك، فان الجيش الاسرائيلي هو أساسا جيش احتياط، ومسار الخدمة العسكرية مسار قصير جدا بالنسبة الى معظم الضباط. ويتم اكتساب التأهيل عبر دورات خلال الخدمة الالزامية، ويتم استكماله في أثناء خدمة الاحتياط المتقطعة. ويمكن القول ان الضباط الدائمين هم فقط الضباط المحترفون الذين يحصّلون ثقافتهم باستمرار، ويكون في امكانهم ان يتبنوا بنجاح أسلوب «القيادة الموجهة بالمهمة».

وتعتبر المرتبة الأولى ــ التي تكاد تكون فيها قيادة الجيش الاسرائيلي كلها في الخدمة الدائمة وتكون قادرة على الوفاء بالشروط الأساسية ــ من مرتبة اللواء. وهذه المرتبة تكون دوما في المقدمة، ولديها القدرة على السيطرة على ساحة القتال في اللحظة الملائمة. ويجب، في رأيي، ان نسمح لقادة الألوية وقادتهم بالتمتع بحيز العمل المطلوب لهم. وينبغي للمرتبة القيادية إصدار الأوامر في صورة تعريفات واسعة للنتائج المطلوبة (بمعنى التكليف بالمهمة العامة، وترك اقصى حرية من العمل للمراتب العملانية)، والامتناع عن إصدار أوامر تتضمن تعريفات مفصلة لكل ما يتعلق بمسار تنفيذ المهمة. كذلك يجب تقليص اعتماد المراتب الخاضعة على توجيه مفصل من المراتب القيادية؛ اذ ان من شأن مثل هذا التقليص ان يخفف من خطورة فقدان الاتصال والرقابة والسيطرة، ويخفف كذلك من خطر القتال الالكتروني.

ويجب ملاءمة مثل هذه الفلسفة في القيادة مع سياسة تأهيل قادتنا؛ فمبدأ «القيادة الموجهة بالمهمة» لا يتعارض مع مبدأ القيادة التفصيلية، وانما هو مرحلة

متقدمة للغاية، تلائم تماما نمط الضباط الاسرائيليين، الذي سيصبح عند تطبيقه بمثابة عنصر نوعي.

نظرية الاستخدام

ينطبق على اي جيش محدود واجب الظهور في ساحة القتال ليس بمفهوم «المزيد من هذا النوع» (More of the Same)، وانما بشيء ما جديد تماما في نظرية القتال وفي أنظمة السلاح. والمقصود مثل ذلك العنصر النوعي الذي يجد العدو صعوبة في مصارعته و«استيعابه». فالأمور التي تتطور دائما ليست هي التكنولوجيا فحسب. صحيح ان من المألوف الاعتقاد ان مبادىء الحرب مبادىء ابدية، لكن تطبيقها يتطور جنبا الى جنب مع المفاهيم الجديدة. فالظهور بنظرية قتال ثورية مشتقة من تكنولوجيا معروفة، يمكن ان يكون أكثر تأثيرا وفعالية من وسيلة قتال حديثة يتم تطبيقها بمساعدة نظرية قتال معروفة. ان دراسة وتيرة تقدم القوة المهاجمة في ساحة القتال، تكشف عن ظاهرة مهمة جدا موجودة منذ عصر جنكيز خان (سنة ١٢١٣) حتى حرب سلامة الجليل (سنة ١٩٨٢): التباطؤ في وتيرة التقدم في ساحة القتال. وفي الامكان الاشارة، طبعا، الى أمثلة عكسية: رومل في العلمين، والجيش الاسرائيلي في حرب الأيام الستة. لكن هذين المثالين مثالان استثنائيان. ويمكن الوقوف على هذا الاتجاه من خلال الجدول التالي:

وتيرة متوسط التقدم طوال يوم من القتال*

السنة	اسم القائد او المعركة	الأيام	المسافة بالأميال	متوسط التقدم
١٠٩٦	غودفري دي بافيون الحملة الصليبية الأولى على القسطنطينية	١٢٧	١٦٢٥	١٢,٨
١٨٠٥	نابليون بولون ــ فيينا	٨٢	٧٥٠	٩,١
١٨١٢	نابليون ــ غزو روسيا	٨٣	٦٠٠	٧,٢
١٩١٤	فون كلوك	٣٢	٢٢٠	٦,٩
٩٤٠	هجوم ألمانيا على فرنسا	٣٥	٢٢٠	٦,٣
١٩٤١	هجوم ألمانيا على روسيا	١٧٦	٦٠٠	٣,٤
١٩٧٣	حرب يوم الغفران	٢٢	٧٦	٣,٥
١٩٨٢	حرب سلامة الجليل	٦	٣٤	٥,٦
١٩٤٢	رومل ــ غزالة العلمين	٣٦	٣٧٥	١٠,٤
١٩٦٧	حرب الأيام الستة	٦	٢٢٥	٣٧,٥

* حتى انتهاء الحرب، او انتهاء مرحلة التقدم الأساسية.

تشير هذه المعطيات الى حقيقة ان التقدم الآن بطيء جدا، على الرغم من ان الجيوش كانت في الماضي تستخدم الجياد في المعركة، بينما تستخدم الآن وسائل متحركة وآلية. وهناك سببان لذلك: الأول، ان الأمم قادرة الآن على تعبئة الملايين من البشر، ومثل تلك التعبئة يخلق تكدسا للقوات في ساحة

القتال؛ والسبب الآخر، هو ان وسائل القتال وأنظمة العوائق الاصطناعية هي وسائل اضخم مما كانت في الماضي. فينبغي لنا الآن اجتياز حقول ألغام موضوعة على الأرض تطلقها المدفعية او تلقيها الطائرات. كما هناك حفر مضادة للدبابات، وسواتر ترابية، ومجموعات مواقع وتحصينات معقدة، ووسائل قتال دقيقة وفتاكة. وكلها يخلق وضعا كهذا يكون التقدم فيه ابطأ مما كان في الماضي، على الرغم من الوسائل المتحركة والآلية والعوائق والكتل البشرية للعدو والأسلحة الفتاكة، وبالنظر الى تطوير القوة الآلية.

ومن ثم، يجب استخلاص التالي: ما دمنا لم نخترع ونطوّر وسيلة قتال قادرة على القفز فوق كل العوائق، ونقل كل القوات الى مؤخر العدو، فان علينا ان نطور نظرية قتال تركز على هجوم «النوعية» ولا تتحطم بهجوم «الكمية»، لأن الحرب في المقام الأول حرب سيكولوجية ــ اي الحرب من أجل تحييد رغبة العدو في القتال. ويتضح من دراسة الحروب الكبرى، ان الجيوش تنهار عندما تصل الى نسبة ٣٠ في المئة من الاصابات؛ فـ «الجيش المدمَّر» هو ذلك الجيش الذي نجحنا في تقويض تشكيلاته العسكرية. وهذه التشكيلات العسكرية تنهار بسهولة عندما يصاب وعي الجيش، او عندما تتعرض مراكز القرار والسيطرة والرقابة فيه لهجوم ناجح، وحينئذ يجب ألا يتم القضاء على الكمية المتبقية. فاذا استطاعت «القلة» تطبيق مثل هذا المفهوم لنظرية القتال، فان احتمالاتها لمصارعة «الكثرة» تكون جيدة جدا، على الرغم من عدم تنفيذ تدمير جسدي فعلا.

توافقات الاستخدام

ان القائد الحكيم هو ذلك القائد القادر على ملاءمة المفتاح مع التوافقات المحتملة في حرب متعددة الأبعاد. ومثل هذا المفتاح، المستخدم في نظرية قتال حكيمة، سوف يفتح العديد من الأبواب المنيعة. وتكمن النوعية أيضا في البنية القتالية الأساسية متعددة الأسلحة. ومن الأفضل، مبدئيا، محاربة عدو ذي

سلاح واحد او لديه نقص في الأسلحة، حتى لو كان أكبر منك كثيرا، عندما تكون لديك بنية قتالية تضم أكبر قدر من الأسلحة المتنوعة. وتعتبر بنية القوة مشتقة أيضا من نظرية القتال. وفن الحرب هو القدرة على بناء قوة محاربة بأسلوب «الليغو»، الذي نستطيع من خلاله بناء توافقات عديدة.

وينبغي لنا ان نفكر في البنية القتالية بمفاهيم التوافقات (الدمج) التكتية، وذلك نظرا الى المهمات المتنوعة التي نواجهها. فالقوات القتالية تبنى كي تحارب أساسا بأبعاد محددة: قوات برية، وخصوصا ضد القوات البرية؛ قوات جوية، وخصوصا ضد القوات الجوية؛ قوات بحرية، وخصوصا ضد القوات البحرية. فالتوافق (الدمج) الصحيح والمفاجىء هو القدرة على العمل بنوع من القوات ضد نوع آخر (القوات الجوية ضد القوات البحرية مثلا).

ولتجسيد ذلك نورد فيما يلي بعض الأمثلة: في سلاح البحرية، تبنى قطع الأسلحة أساسا من أجل مجابهة قطع بحرية اخرى. والحيلة التكتية التي يكون الاستعداد لمواجهتها أقل، هي ضد سلاح الطيران، او ضد وسيلة قتالية تطلق من البر. ومن المرغوب فيه محاربة سلاح الطيران من البر ومن أعماق البحر وآفاق الفضاء، علاوة على القتال في الجو؛ وضد الأسلحة البرية يجب زيادة القتال عن طريق الاستعانة بالأسلحة الأخرى، وخصوصا الأسلحة الجوية.

ومن أجل تطوير نظرية قتال تستطيع تحويل (ما يعتقده العدو) التهديد المحتمل الى تهديد حقيقي، من الضروري البحث عن بعد غير معروف، سواء في مجال التكنولوجيا او في مجال النظرية. ويجب ان تكون نظرية القتال موافقة لطبيعة الشعب وطبيعة العدو الذي نحاربه؛ اذ ان للخلفية دوما تأثيرا كبيرا على انجازات الأشخاص. فحجم ارادتهم يؤثر في حجم انجازاتهم؛ وتاريخهم يؤثر في وجهات نظرهم العامة، وتلك تؤثر في انتظامهم؛ ومشكلاتهم الأمنية تؤثر في حجمهم، ونوعية جيشهم، ونظريتهم الأمنية. وينبغي لنا ان نضع في الاعتبار القاسم المشترك لكل ذلك. وربما يستطيع الصينيون تبني نظرية قتال تعمل وفقا لمبدأ «السحق»، عندما يكون المقصود حربا تقليدية، اي سحق

الطرف الثاني وتحويله الى «تراب آدمي»؛ فهذا هو أسلوب الكبار (الكثرة)، أسلوب الرأي الصلب، أسلوب الكمية...

ان حجومنا وصفاتنا تستوجب تطوير نظرية قتال اخرى، تعمل بحسب مبدأ الاقتراب غير المباشر: تحقيق الحسم بمناورة استراتيجية وتكتية، ومهاجمة مراكز الأعصاب، والمفاجأة في المكان والزمان، وبأسلوب من شأنه اختصار مسارات الحرب.

ان قدرتنا على ايجاد فوارق جوهرية في نوعيات القوة البشرية وتأهيلها، وفي نظرية القتال، وفي التكنولوجيا، امر حيوي. ويمنح الاستخدام السليم لتلك النوعيات عنصري الكمية والنوعية دلالات تتعدى محصلتها الرياضية.

العلاقات المتبادلة بين النظرية والتكنولوجيا وأنظمة السلاح

العقيد اوري دورمي*

> . . . علينا ان نفهم الواقع الذي يتخذ في كل لحظة شكلا مختلفا، وحينئذ نتخذ الخطوة البسيطة والطبيعية للغاية بحزم ومنطق. بهذا تتحول الحرب لتصبح فنا. . . (مولتكا «العجوز»، أوامر الى قادة تشكيلات كبرى، ١٨٦٩[1])

تعتبر ساحة القتال الساحة التي تتصارع فيها الأسلحة بعضها مع بعض. على سبيل المثال: يسعى الصاروخ لاسقاط الطائرة، وتتطلع الطائرة الى تدمير بطارية الصواريخ. لكن هناك وراء السلاح والمحارب الذي يستخدمه، نظاما ضخما ومعقدا، يرتبط به مصير التصارع بدرجة لا تقل عن ارتباطه بالسلاح، لا بل تفوقه أحيانا.

وتوجد في قلب هذا النظام النظرية، التي هي بمثابة التصور العام الرسمي والمألوف عن صورة الحرب المقبلة. وتلك هي التي على أساسها توضع

---

* قائد، ورئيس تحرير «معراخوت» ــ دار النشر التابعة للجيش الاسرائيلي.

(١) نقلا عن:

B.H. Liddell Hart, *The Sword and the Pen* (ed. by A. Liddell Hart), (London: Cassell, 1978), p. 160.

الاستراتيجية، كما أنها الطريق المرسوم لاحراز النصر؛ فعلى أساسها يتحدد تنظيم الجيش، وتطوير وسائل القتال (او شراؤها). وتضع النظرية التكنولوجيا في خدمة حاجاتها، كما تضع أمامها تحديات ومطالب في مجال تطوير أنظمة السلاح. ويعتمد هذا النظام (نظرية ــ تكنولوجيا ــ أسلحة) على التدفق الدائم للمعلومات التي تتمثل بالتوجيه والتغذية الاسترجاعية معا (أنظر الرسم):

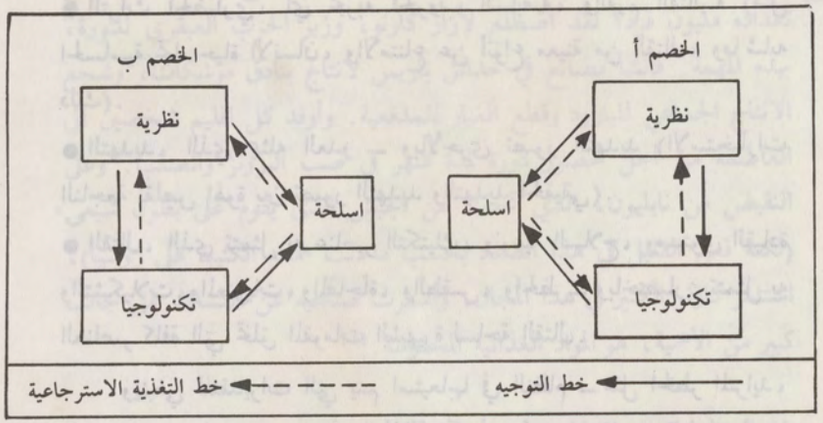

يكمن الفارق بين خطي التدفق في القدرة على الاجبار (Compellence): في خط التوجيه تتدفق معلومات تلزم متلقيها بالعمل؛ وفي خط التغذية الاسترجاعية تتدفق معلومات قد تؤثر في متلقيها كي يعملوا، لكن ليس من شأنها اجبارهم على العمل.

ما الذي يؤدي الى التدفق في النظام؟

يعمل نظام تدفق المعلومات في الفراغ الذي تتدفق اليه ــ باستمرار ــ تقديرات من العناصر التالية:

● **الأهداف القومية**، التي تشكل خلاصة تطلعات الدولة السياسية والايديولوجية.

● **المعطيات الجغرافية**، التي تفرض أساليب تفكير وعمل معينة (مثل: سياسة الجزيرة على غرار بريطانيا، او سياسة الأراضي الشاسعة على غرار الاتحاد السوفياتي).

● **القدرة**، اي الموارد البشرية والمادية، ومجال المناورة السياسية.

● **التراث الحضاري**، اي تجربة الحروب السابقة، والقيم القتالية (مثل الحساسية تجاه حياة الانسان، والامتناع عن أنواع معينة من القتال، وما شابه ذلك).

● **التهديد**، الذي يمثله العدو ــ وبالأحرى تصور التهديد (الاستخبارات الناجعة تقلص الهوة بين تصور التهديد والتهديد الحقيقي).

● **القتال**، الذي تتمثل به عناصر التكتيك، ونوعية السلاح، ومستوى القيادة والتشكيلات، والمعنويات، والمفاجأة، والطقس، والحظ ــ وباختصار: تتمثل به العناصر كافة التي تخلق المقومات الشهيرة لساحة القتال.

وينبغي للتقديرات التي يتم استيعابها في النظام ــ مثل الخطر المتزايد، وتغير وضع سياسي، وحدوث انطلاقة تكنولوجية ــ ان تثير ردة فعل ما من جانب النظام. وقد تتلخص ردة الفعل هذه في تحسين محدود لوسيلة سلاح معينة، او في تغيير في النظرية يؤدي الى حدوث جهد تكنولوجي وتنظيمي ضخم. وسأحاول، في هذا المقال، اظهار ان النظام المنفتح والمتدفق والحساس للتقديرات شرط ضروري للجيش المعاصر الذي يعتزم، بجدية، الانتصار في الحرب المقبلة. وسوف أدلل على كلامي بأمثلة تاريخية عن المتغيرات في النظام، التي طرأت نتيجة حدوث تغيير في النظرية وفي التقدم التكنولوجي، ونتيجة تغيرات موازية في النظرية والتكنولوجيا والمستجدات على ضرورات القتال. وسوف اشير، أيضا، الى الكوارث التي وقعت نتيجة تحجر النظام وتوقف التدفق الحيوي.

التغير في النظرية

في سنة ١٧٩٣ قامت حكومة الثورة في فرنسا بأهم خطوة في التاريخ العسكري والانساني عامة، عندما سنت قانون التعبئة الالزامية (Levee en masse) وأسدل الستار، في لمح البصر، على الجيوش المحترفة الصغيرة، وحان وقت جيش الجماهير الذي يتألف من مواطنين عسكريين. وقد وضع هذا التغير في المفهوم تحديا ضخما أمام التكنولوجيا: كيف نزود ونسلح ونطعم جيشا يبلغ تعداده مليون فرد؟ لقد اضطلع لازار كارنو، وزير الحرب العبقري للثورة، بهذه المهمة. فأنشأ مصانع في حدائق باريس لانتاج بنادق موشكات، وشجع الانتاج الجماعي للبارود وقطع الغيار للمدفعية. وأوفد كل اقليم شخصين الى العاصمة من أجل حضور دورة لمدة شهر في صب البرونز والصلب. وعلى النقيض من نابليون، الذي تحدث عن الجيش الذي يقوم على بطون شبعى (لكنه فعل القليل في هذا الصدد بحسب ما دلت حملته الكئيبة على روسيا)، استثمر كارنو الكثير في هذا المجال، وأسفرت مساعيه عن اكتشاف على جانب كبير من الأهمية، هو المواد الغذائية المحفوظة.(٢)

الانطلاقة التكنولوجية

حمل الفيزيائيان الكبيران ليو شيلرد وأنريكو فرمي، اللذان هربا من هتلر الى الولايات المتحدة، معهما من أوروبا البشرى القائلة بامكان تحطيم الذرة، والحصول على طاقة ضخمة من ذلك. وتلقت الادارة (الأميركية) والأوساط العلمية فكرة تسخير ذلك لخدمة أغراض عسكرية بتحفظ كبير. ولم تبدأ الأمور بالتحرك إلا بعد ان أثار أينشتاين اهتمام الرئيس روزفلت نفسه بذلك: اقيم

(٢) برنارد وباؤون برودي، «من بندقية القوس حتى القنبلة الهيدروجينية» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٦٦)، ص ١٠٤ ــ ١٠٥؛
Theodore Ropp, *War in the Modern World* (London: Collier, 1962), pp. 109-112.

مشروع «مانهاتن» الشهير الذي تولى رئاسته الجنرال غروبس، وبدأت تنسج خيوط قصة القنبلة الذرية التي كانت بدايتها في أوكريدج ولوس ألموس، ونهايتها في هيروشيما وناغازاكي.[٣] ولعلي استبق فأبادر الى إبداء ملاحظة ان للتكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المدنية توجهات مختلفة: فالأولى موجهة الى إحداث اقصى دمار للعدو، والى إبعاد الخطر المحدق بمستخدميها؛ والثانية موجهة الى زيادة رفاهية الانسان. لكن كلتاهما تنبت في ارض مشتركة، ومن الصعب أحيانا التمييز بينهما (كما ان من غير السهل التمييز بين حاسب الكتروني «عسكري» وحاسب الكتروني «مدني»). ومن ثم ينبغي لأفراد النخبة العسكرية، الذي يضعون النظرية، ان يكونوا يقظين للابتكارات العلمية والتكنولوجية، وأن يفتحوا عيونهم على ما يجري في المضمار التكنولوجي، وأن يغتنموا الفرص المؤاتية. على سبيل المثال: تبذل الآن، في مؤسسات البحث المدنية، جهود ضخمة في مجال اكتشاف أعماق المحيطات، والصوتيات في أعماق البحار، والاتصال بالأسماك. وليس ثمة شك في امكان استغلال ما ينتج عن ذلك في مجال مجابهة الغواصات (اكتشاف ألغام حية، وما شابه ذلك، في أعماق البحر). وفي المقابل، نشاهد على سطح البحر انشاء محطات ضخمة وثابتة لأغراض البحث والتنقيب عن البترول. ويمكن لمثل هذه المحطات ان يكون أيضا بمثابة قواعد لوجستية، ومنصات لاطلاق صواريخ، ومحطات رادار، ومطارات، وما شابه ذلك.[٤] لكن التعقيد والتطوير اللذين تنطوي عليهما أنظمة السلاح المعاصرة، قد جعلا الرجل العسكري غير قادر على السباحة بمفرده في خضم بحر التكنولوجيا العريض، وبحاجة الى مساعدة

(٣) روبرت يوناك، «أضعاف مضاعفة في ضوء الشمس» (تل ابيب: محبوت لسفروت، ١٩٦٠).

(٤) V.C. Anderson, «Ocean Technology,» in: B.T. Feld (ed.), *Impact of New Technology on the Arms Race* (Mass.: MIT Press, 1971), pp. 201-216; Frank Barnaby, «The Military Use of the Oceans,» in: Frank Barnaby (ed.), *Future War* (London: Michael Joseph, 1984), pp. 83-96.

الرجل المدني في اختيار البديل الملائم. واذا كان الأمر كذلك، فاننا نشهد مسارا من اختلاط المجالات: اضفاء الطابع المدني على الجيش من ناحية، واضفاء الطابع العسكري على المؤسسة المدنية من ناحية اخرى.[٥] وسوف نعود الى هذه النقطة قبل نهاية المقال.

التغييرات المتوازية في النظرية والتكنولوجيا

بحث مولتكا «العجوز» عن أساليب لتحويل جيش المواطنين الضخم من هيئة مترهلة الى آلة حربية ناجعة، يمكن الاحتفاظ بها موزعة وقت السلم، ويمكن الدفع بها سريعا الى ساحة القتال وقت الطوارىء. واستفاد مولتكا من التطور التكنولوجي الكبير في عصره ــ القطار ــ فطوّر نظاما متقدما للتعبئة، يعتمد على شبكة متشعبة لسكك الحديد وخطة منفصلة للتعبئة، ومواعيد منسقة تنسيقا مدهشا. وبفضل ذلك، تم في سنة ١٨٧٠ تعبئة ٤٠٠ ألف جندي، ونقلهم الى الجبهة خلال ١٦ يوما. وفي اليوم العشرين وقعت المعركة الأولى. ولقد كان ذلك رقما قياسيا لم يتم تحطيمه حتى في الحرب العالمية الأولى (وان كانت الجيوش، بطبيعة الحال، أكبر كثيرا).[٦] وقد هزمت فرنسا ــ وليس للمرة الأخيرة ــ في ستة أسابيع.

لكن هذا الانجاز كان ينطوي على بذور الفوضى المستقبلية؛ فلقد تحولت خطة التعبئة والنقل، التي نجحت الى حد كبير سنة ١٨٦٦، وسنة ١٨٧٠، لتصبح صنما سجد له ضباط هيئة الأركان العامة الألمانية. وقد أخلت مرونة التفكير لدى مولتكا «العجوز» مكانها لتخطيط صارم لا يحتمل حدوث

(٥) Kurt Lang, «Military Technology and Experties: Some Chinks in the Armor,» in: M.R. Van Gills (ed.), *The Perceived Role of the Military* (Rotterdam University Press, 1971), pp. 119-137.

(٦) برودي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

تغيرات. وتصف باربرا توخمان، في كتابها الرائع «أغسطس ١٩١٤»، كيف ادى تصلب وتعنت خطط التعبئة الى استحالة اعادة العجلات الى الوراء منذ لحظة اعطاء الاشارة. فطوال اسبوعين كاملين، تدفقت قطارات مكدسة بالفيالق والتجهيزات، بوتيرة ودقة لا تقدر عليهما إلا هيئة الأركان الألمانية. لكن، في تلك الأثناء، تغلبت مبادرة الصلح الخاصة بوزير الخارجية البريطاني إدوارد غراي، وطلب القيصر من مولتكا «الفتي» ايقاف حركة القطارات الى الجبهة. وأجاب الفيلدمارشال المذهول بأن من غير الممكن تنفيذ ذلك الأمر من دون ان تقع الفوضى؛ ولن يكون في الامكان الشروع في المسار المعاكس إلا عند استكمال عملية التعبئة ونشر القوات. حينئذ قال القيصر لرئيس أركانه: «يا للأسف، لقد كنت أتلقى جوابا آخر من عمك.»(٧)

تحوُّل نتيجة فشل الأسلحة

تمثل الأسلحة، بحسب ما يظهر في الرسم الوارد في بداية المقال، وسيلة استشعار تقنية (sensor) ــ وهي وسيلة لزيادة مدى الحواس الطبيعية لدى الجندي في ساحة القتال، مثل حاستي السمع والبصر ــ تفيد النظام بمدى سلامته وفعاليته. ويجب ان يعطي الفشل في القتال إنذارا للنظام. كما ينبغي لأصحاب القرار الاستقصاء عن مصدر العطل. فاذا كان العطل في مجال ساحة القتال، فمن الممكن حينئذ اصلاحه بتغيير بعض القادة، وتغيير التكتيكات، وتقوية الروح المعنوية، وغير ذلك. ومن الصعب جدا الاعتراف بأن الأسلحة ذاتها قد خيبت الآمال، والأصعب من ذلك أيضا الاعتراف بأن مرحلة

(٧) William McElvee, *The Art of War From Waterloo to Mons* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1974), pp. 108-109;

اي. ف. تيلور، «الصراع على السلطة في أوروبا» (الكيبوتس الموحد، ١٩٧٠)، ص ٤٢٧ ــ ٤٢٨؛ باربرا توخمان، «أغسطس ١٩١٤» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٦٤)، ص ٧٤.

تكنولوجية ما قد استنفدت ذاتها او ــ لا سمح الله ــ ان نظرية ما قد اصبحت قديمة. ان الميل الطبيعي لدى الجنرالات هو التقليل من قيمة العطل، وجعله مقتصرا على مضمار القتال عامة. اذا كان الفشل ضخم الأبعاد فحسب (ومرتبط بخسائر فادحة عامة)، فان الانذار يستطيع الاختراق الى الأعلى ليؤدي الى اعادة النظر في بدائل تكنولوجية ونظرية. واذا اتخذت الأزمة أبعاد الكارثة، فقد يتدخل المسؤولون المدنيون لازالة ما علق بالنظام من الخارج، وللقيام بعملية اعادة التنظيم الحتمية.

وسوف اضرب بعض الأمثلة لتجسيد هذا المسار: في سنة ١٩١٤ انتاب الذهول الانكليز من قوة المدفع الرشاش، ومن الاصابات الهائلة التي سبّبها في صفوفهم. لكن ذلك الذهول لم يكن في محله؛ فلقد تم انتاج المدافع الرشاشة الأولى قبل ٥٠ عاما، ومنح الانكليز انفسهم الفرصة لاختبار تلك المدافع في حرب البيض(٨) (سكان جنوب أفريقيا البيض المتحدرون من المهاجرين الهولنديين في القرن الثالث عشر). وعلى الرغم من ذلك، فقد اصر الفيلدمارشال هيغ، قائد الحامية البريطانية في أوروبا، على ان مدفعين رشاشين يكفيان للكتيبة الواحدة. غير انه، في سنة ١٩١٨، اصبح لكل كتيبة ٦٤ مدفعا رشاشا، وتم خلال الحرب بصورة اجمالية انتاج ٢٤٠ ألف مدفع. وتلك الأرقام تتحدث عن نفسها بلا شك.(٩)

ويرجع الجمود في تطوير أسلحة حديثة زمن السلم الى أسباب، بينها تراكم فائض الأسلحة الذي جاء في مجمله نتيجة الحرب الأخيرة. وعندما بنت ألمانيا ــ من لا شيء ــ قوة مدرعة حديثة، كانت تتراكم في مخازن جيش الولايات المتحدة دبابات لم تكن لتختلف كثيرا عن طُرُز سنة ١٩١٨، والى جانبها وسائل مضادة للدبابات من طُرُز سنة ١٩١٨. ولم يتسلم الجنود مدافع

(٨) حينئذ انشد الانكليز بصلافة:

Whatever happens we have got the maxim gun and they have not.

(٩) David Divine, *The Blunted Sword* (London: Hutchison, 1964), p. 90.

البازوكا ــ وهي أول سلاح أتاح للجندي الراجل تدمير الدبابة ــ إلا في سنة ١٩٤٢ عندما كان أولئك الجنود مرابطين في تونس او على متن الباخرة في طريقهم الى الجبهة. ولم يكن قد شاهد ذلك السلاح او سمع به، في ذلك الحين، سوى قلة من الأفراد.(١٠)

يجبر الواقع في ساحة القتال خطوط التدفق في النظام على الانفتاح، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الكارثة محتملة. وحتى أواخر القرن السادس عشر، كانت تسيطر على البحر الأبيض المتوسط السفينة «غاليرا» ــ وهي سفينة شراعية مزودة بمجاديف، وزنتها ٢٠٠ طن تقريبا ــ اذ أنزلت الذعر في قلوب السفن التجارية. لكن، مع ظهور سفن الانكليز والهولنديين الشراعية، بمدافعها الثقيلة، انتهى عصر السفينة «غاليرا». ففي مواجهة مدافع السفن الضخمة، لم يكن أمام السفينة «غاليرا» إلا ان تتطور او تختفي. ولما كانت احتمالات التطور والتوسع محدودة، بسبب قيود تكنولوجية ــ بشرية (عضلات المجدفين)، فقد حكم على السفينة «غاليرا» بالاختفاء. ومع ذلك، فقد واصلت تلك القطعة البحرية إبحارها وقتالها، كأن شيئا لم يحدث، الى ان تلقت «رصاصة الرحمة»: كان ذلك في معركة لفانتو سنة ١٥٧١ بين المسيحيين والأتراك، اذ كان لدى كل فريق ٣٠٠ سفينة «غاليرا». لكن المسيحيين شهروا مفتاح النصر: ثماني سفن من طراز غالياسا ــ وهي سفن ضخمة مزودة بمدافع ثقيلة ــ استطاعت الفتك بسفن «غاليرا» الصغيرة التي كانت لدى الاتراك.(١١) وكان هذا نصرا باهظا، اذ كان من المفارقات ان قتل في تلك المعركة عدد من المسيحيين أكبر من عدد الأتراك، لأن هؤلاء الأخيرين

(١٠) Mark S. Watson, *Chief of Staff: Prewar Plans and Preparations* (Washington: U.S. Government Printing House, 1950), pp. 15-36.

(١١) Carlo M. Cipolla, *Guns and Sails in the Early Phase of European Expansion, 1400-1700* (London: Collins, 1965), pp. 81-89; John F. Guilmartin, Jr.; *Gunpowder and Galleys* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974), pp. 235-236, 273.

استخدموا عبيدا مسيحيين للتجديف في سفنهم...

وعلى الرغم من ذلك، فان الجمود العسكري لا يتنازل بسهولة، وهو (الجمود) على استعداد حتى لتشويه الواقع القتالي شرط ألا تضار النظريات المقدسة. وفي تموز/يوليو ١٩١٧، شن دوغلاس هيغ ــ المذكور آنفا ــ حملته الكبرى على فلاندريا (معركة ايفار الثالث، او فشندل، سيئة السمعة). وقد أمل هيغ بأن تؤدي حملته هذه الى انهيار الألمان، قبل دخول الأميركيين متجددي القوى بأعدادهم الضخمة القتال، وسلبهم إياه النصر والفخر. لكن الأمطار الغزيرة، وحفر القذائف، قد حولت ساحة القتال الى مستنقع من الوحل. وفشلت تلك الحملة في مهدها وكلفت، في النهاية، أرواح ٤٠٠ ألف جندي بريطاني. لكن هيغ تمسك بتفاؤله. وفي تقاريره الى رئيس حكومته، زف اليه بشرى ان الألمان على وشك الانهيار. ودلل على ذلك بالاشارة الى الحالة الجسدية والمعنوية المتدنية للأسرى الذين قبض عليهم. وعندما طلب لويد جورج، المتشكك، التأكد من ذلك بنفسه، اصدر هيغ أوامره بطرد الأسرى السليمين من المنطقة.(١٢)

لقد حدث انهيار النظرية الدرامي، تحت وطأة القتال، خلال عمليات القصف الاستراتيجية الأميركية على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. فبين الحربين العالميتين، قام أفراد المدرسة التكتية، التابعة للقوات الجوية الأميركية، بتطوير نظرية تقوم أساسا على قصف المراكز الحيوية لصناعة الطائرات والوقود والذخيرة التابعة للعدو. وتقرر ان تتم عمليات القصف هذه في وضح النهار، اذ ان قصف مثل هذه الأهداف يتطلب دقة فائقة. وكان من المقرر ان تنفذ الطائرة القاذفة، التي بنيت وفقا لهذه النظرية، وهي الطائرة بي ــ ١٧، المهمة من دون غطاء جوي، عن طريق الاعتماد على قوة نيرانها الضخمة (١٣ مدفعا مضادا للطائرات)، وعلى تكتيك الدفاع المتبادل خلال التحليق ضمن

(١٢) B.H. Liddell Hart, *Why Don't We Learn From History* (New York: Hawthorn Books, 1971), pp. 27-28.

تشكيلات. غير ان تلك الصيغة التي بدت آمنة للغاية زمن السلم، فشلت فشلا ذريعا وقت الاختبار. فقد احدثت الطائرات المقاتلة من طراز «لوفتوفا» ثغرات في جدار «القلعة الطائرة»، وأخذت الخسائر تتزايد حتى «يوم الخميس الأسود» (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣)؛ ففي ذلك اليوم أُسقطت، من مجموع طائرات «القلعة الطائرة» البالغ ٢٩١ التي أُرسلت الى مصانع اسطوانات رولمان في شفينبورت، ٦٠ طائرة قاذفة بأطقمها، كما أعطبت ٢٢ طائرة أخرى.

لكن الجنرالات أصروا على رأيهم؛ فقد كتب الجنرال أرنولد، قائد سلاح الجو التابع لجيش الولايات المتحدة، في اليوم نفسه، الى الجنرال ايكار قائد سلاح الجو الثامن في انكلترا: «ان طائرة لوفتوفا على وشك الانهيار». وأجاب هذا الأخير: «ان أسناننا مغروزة في رقبة سلاح الجو الألماني.» وأضاف ان الانجازات الألمانية في شفينبورت ليست إلا «سكرات موت الأخطبوط». وقد رافقت ذلك أيضا تقارير مبالغ فيها عن إسقاط الطائرات؛ فقد ادعت أطقم الطائرات القاذفة في تلك الغارة اسقاط ١٨٦ طائرة، بينما كان قد أُسقط فعلا ٣٨ طائرة مقاتلة ألمانية فقط.(١٣) لكن الجلبة التي ظهرت في الولايات المتحدة في اثر حادثة شفينبورت، وتدخل مساعد وزير الحرب للشؤون الجوية روبرت لوبات، أديا الى ايقاف عمليات القصف النهارية. وأُجبر الجنرالات على تغيير النظرية، فبزغ نجم «الحصان الأسود» ــ موستانغ، وهو الطائرة المقاتلة التي قلبت المعركة الجوية رأسا على عقب؛ والبقية معروفة من الجميع.

وليس العسكريون العقبة الوحيدة أمام التغيير المطلوب. فمن المحتمل ان يتمسك منتجو السلاح أيضا، تمسكا اعمى، بالأسلحة التي صنعوها، ولو خيبت تلك الأسلحة الآمال خلال القتال. لقد اشتكى الطيارون السوفيات، الذين عادوا من حرب اسبانيا، ان الطائرة اي ــ ١٥ (تشاتو) ــ طائرة مقاتلة

(١٣) William Emerson, «Doctrine and Dogma, Operation Pointblank as Case History,» *Army* (June 1963), pp. 50-62.

ذات جناحين مزدوجين ــ غير قادرة على مقارعة الطائرة ام اي ــ ١٠٩ (ميسر شميدت). وغضب بوليكرابوف منتج الطائرة، غضبا شديدا، لسماع ذلك. ولما كان انتاج تلك الطائرة منسقا مع الحزب، فقد تم إسكات ذلك النقد واتهم أصحابه بالتخريب، الى ان قام سيرغاي دانيتوف، احد قادة سلاح الجو السوفياتي وبطل الاتحاد السوفياتي، وكتب عن ذلك مباشرة الى ستالين، الذي تدخل شخصيا في الموضوع.(١٤)

تدخل المسؤولين المدنيين

يمكن لتدخل المسؤولين المدنيين ان يزيل فعلا، بجرة قلم، العائق الذي تكوّن في النظام. وقد حدث ذلك أيضا في ربيع سنة ١٩١٧، عندما هددت الغواصات الألمانية بريطانيا وعرّضتها لخطر الهزيمة. فقد تدخل لويد جورج وفرض على القيادة البحرية أسلوب القوافل، الذي قلّص وبصورة درامية الخسائر في قطع البحرية البريطانية.(١٥) ويمكن لتدخل المسؤولين المدنيين، أيضا، تجديد التدفق في النظام، لكن في بعض الحالات تعمل عناصر ذلك التدخل كمن ركبه الشيطان، وتكون النتيجة الفشل على الرغم من ذلك. لقد حمل روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأميركي في الستينات، سلاح الجو والأسطول على القبول بنظرية تي. اف. إكس ــ طائرة مقاتلة موحدة لكل فروع الأسلحة بتجهيزات خاصة وفقا لمطالب كل سلاح ومهماته. وتعتبر قصة الطائرة التي بنيت وفقا لهذه النظرية، وهي الطائرة إف ــ ١١١، مملوءة بالتملصات والمنازعات واللجان والمماطلة. وكانت الطائرة، بصورتها النهائية، ابعد ما تكون عن الطائرة التي ارتسمت في مخيلة وزير الدفاع. وقد تم

(١٤) Alexander Boyd, *The Soviet Air Force Since 1918* (New York: Stein and Day, 1977), pp. 8, 82-83.

(١٥) A.J.P. Taylor, *The First World War* (U.K.: Penguin Books, 1966), pp. 177-182.

استيعابها في سلاح الجو، وفشلت في فيتنام، وسميت فيما بعد «حماقة مكنمارا».[١٦]

كما يمكن لتدخل المسؤولين المدنيين في بعض الأحيان، وخصوصا اذا كانوا يتمثلون بحاكم دكتاتور، ان يكون مدمرا. ولنعد الى المعركة الجوية التي شهدتها أجواء أوروبا في الحرب العالمية الثانية: لقد ادى قصف هامبورغ، في تموز/يوليو ١٩٤٣، الى إحداث صدمة عنيفة للألمان. وتبلور اجماع لدى قيادة «لوفتوفا» (غرينغ، وميلر، وغلاند، وآخرون) على وجوب القيام بخطوات حاسمة في مجال الدفاع الجوي. وكان ألبرت شبير، وزير التسليح، مؤيدا لهذا الرأي؛ فقد حذر هتلر ان من شأن ست عمليات قصف اخرى على غرار هامبورغ، ان تتسبب بانهيار صناعة الأسلحة الألمانية. وكان الحل المحتمل نقل مركز الثقل، من انتاج طائرات قاذفة الى انتاج طائرات مقاتلة، وتركيز جهود الدفاع الجوي في الرايخ ذاته بدلا من المناطق الملحقة. لكن هتلر رفض الاستماع الى ذلك: فقد اصدر أوامره باستئناف قصف بريطانيا، بحجة وجوب الرد على الارهاب بارهاب مضاد. والأكثر من ذلك، اصدر أوامره بتحويل الطائرة ميسر شميدت، ام. اي ـ ٢٦٢ النفاثة، والتي تفوقت على اية طائرة مقاتلة اخرى في الساحة، الى طائرة قاذفة.[١٧] ففي الوقت الذي اعترف فيه النظام كله بضرورة التغيير، وكانت فيه التكنولوجيا والأسلحة المتطورة متاحة، فرض الدكتاتور تحجرا كان من شأنه ان يؤدي الى الضياع.[١٨]

(١٦) Robert J. Art, *The TFX Decision, Mcnamara and the Military* (Boston: Little, Brown and Co., 1968).

(١٧) أدولف غالاند، «الأول والأخير» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧٨)، ص ١٣٨ ـ ١٤٤؛ ألبرت شفار، «في قلب الرايخ الثالث» (تل ابيب: بوسطن، ١٩٧٩)، ص ٢٩٩.

(١٨) علاوة على ذلك، يجب ألا ننسى ان رئيس الأركان قد عارض هتلر سنة ١٩٣٨ في شأن احتلال تشيكوسلوفاكيا، غير ان هتلر اصر على رأيه، وكان على حق. لكن الحدس الذي «عمل» سنة ١٩٣٨ في مواجهة تشيكوسلوفاكيا، لم يكن مجديا سنة ١٩٤٣ في مواجهة بريطانيا والولايات المتحدة.

الجمود العسكري.. من اين؟

لا يميل الجنرالات، زمن السلم، الى تغيير النظريات ولو كان الدهر قد أكل عليها وشرب. وينطبق ذلك انطباقا أكثر على النظريات التي جلبت الفخر للجنرالات في الحروب السابقة. ونتيجة ذلك، فان كل من يحاول تقويض مفعول نظريات قائمة يواجه سورا من المعارضة الشديدة من جانب القيادة العسكرية. ويدل على ذلك تاريخ فولر وليدل هارت، من أنصار المكننة والاقتراب غير المباشر، وكذلك تاريخ دوئه وميتشل من المبشرين بالقوة الجوية (الاثنان الأخيران قدما لمحاكمة عسكرية بسبب وجهتي نظرهما). ولقد حظي ديغول بقدر كبير من السخرية، عندما طالب بتحويل جيش الجماهير الى جيش محترف. وكان من الصعب على توحاتشفيسكي تطوير أفكار فولر وليدل هارت في الجيش السوفياتي، بسبب تمسكه بسلاح الفرسان. ولاقى ريكوفر، مخترع الغواصة النووية، المرارة على أيدي قادة البحرية الأميركية.[١٩] وعندما يتهاوى الجدار في النهاية تحت ضغوط الفكرة الجديدة، يجد المبشر بهذه الفكرة نفسه تحت أنقاضها.[٢٠] والأكثر من ذلك، ان المبشر يدرك أحيانا، بأحاسيس مختلطة، ان العدو بالذات هو الذي تبنى نظريته.[٢١]

(١٩) شارل ديغول، «النضال من اجل الحرية الى العلم» (تل ابيب: عام هسيفر، ١٩٦٥)، ص ١٤ ـ ٢٦؛

Robin Higham, *The Military Intellectuals in Britain: 1918-1939* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1966), pp. 42-49; John Erickson, *The Soviet High Command* (London: St. Martin's Press, 1962), p. 381.

(٢٠) التصور هو تصور ليدل هارت. أنظر: نورمان ديكسون، «سيكولوجية التقاعس في الجيش» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧٩)، ص ١١٧.

(٢١) في نيسان/ابريل ١٩٣٩ شاهد فولر، كضيف على هتلر، عرض المدرعات في برلين، اذ قال له هتلر قاصدا الدبابات التي تحركت على طول شرلوتنبودغار شتراسا: «انني آمل بأن تكون راضيا»، فأجابه فولر: «فخامتك، لقد نَمت بسرعة فائقة الى درجة انني لم اعد =

وهكذا، فان قادة الجيش يبدون كقلعة للتيار المحافظ الرافض للتغيير. فقد واجهت السفينة المقاتلة والطائرة والغواصة والدبابة، لدى ظهورها، معارضة شديدة تنطوي على حساسية في بعض الأحيان؛ فلم يكن من السهل التخلي عن أنماط التفكير الراسخة، او عن الأسلحة القديمة والجيدة. لقد سار دون كيشوت، كما هو معروف، بدرع وقبعة ورمح: ألم يكتب سرفانتس قصته الابداعية في مطلع القرن السابع عشر ــ بعد اختراع البارود بمئات السنين، وبعد اختراع البندقية بمئة عام على الأقل ــ التي سخر فيها من تلك الرموز التقليدية لطبقة الأبطال.

وفي بعض الأحيان، يرفض قادة الجيش قراءة العنوان الواضح، على الرغم من انه يفسر نفسه بنفسه. لقد رفض قادة الأسلحة البحرية، في فترة ما بين الحربين العالميتين، التسليم بحقيقة ان ظهور الطائرة احدث تحولا في مجال القتال البحري. وفي سنة ١٩٢١، قاد «بيلي» ميتشل طياريه بغارة جوية على المدمرة «اوستفريز لاند» أمام شواطىء فيرجينيا. وعلى مرأى من المشاهدين المشدوهين في سفينة التحكيم (وبينهم الملحق العسكري الياباني، الذي لم يفته مشهد واحد) غاصت السفينة، التي سميت «السفينة التي لا تغرق»، في أعماق البحر بعد ان تعرضت لوابل من القنابل التي أسقطتها الطائرات القاذفة «مارتين» التابعة لميتشل.(٢٢)

لكن لم يكن لدى قادة البحرية الأميركية الاستعداد للاعتراف بفقدان التفوق البحري، مثلهم في ذلك مثل زملائهم الانكليز. ويتحدث نورمان ديكسون، في كتابه «سيكولوجية التقاعس في الجيش»، عن المناورة التي أُجريت

= أعرفها.» أنظر:

J.F.C. Fuller, *Machine Warfare, An Enquiry into the Influence of Mechanics on the Art of War* (London: Hutchison, 1943), p. 14.

(٢٢) William Mitchell, *Winged Defence* (New York: Kennikat Press, 1971), (1925), pp. 66-73; Idem, «The Bombing of the Battleships,» *Airpower Historian*, IV, No. 2 (1957), pp. 51-65.

سنة ١٩٣٦، والتي حاول فيها أفراد الأسطول الملكي البريطاني اثبات عدم وجود اية فرصة للطائرة أمام السفن المسلحة تسليحا جيدا بأسلحة مضادة للطائرات. ولكن، على الرغم من المحاولات كافة، فان السفن لم تنجح في اسقاط طائرة ــ هدف موجهة باللاسلكي، كانت تطير فوقها على علو منخفض ومن دون ان تناور على الاطلاق. ولم يفقد قادة البحرية المرتبكون صوابهم ــ اذ كان الملك ضيف الشرف في هذا العرض ــ وكمخرج أخير أسقطوا، مع سبق الاصرار، الطائرة السالفة الذكر في البحر.(٢٣) . . . ويبدو انه كتب عليهم ان يتعلموا الدرس بالأسلوب الصعب، وأنه كان من المقرر ان تكون الطائرة «لوفتوفا» هي التي تلقنهم درسا مؤلما في المعركة على النرويج سنة ١٩٤٠.

فما تفسير ظاهرة الجمود لدى قادة الجيش؟ يعتقد ديكسون ان الاطار الخاص يجذب الى الجيش أشخاصا ذوي شخصية سلطوية، ويدفعهم بالتدريج الى قمة الهرم. وليس أولئك «المتقاعسون»، بالضرورة، أغبياء، بل ان تركيبة شخصيتهم، التي تحددت منذ طفولتهم، تحول دون تكيفهم للمتغيرات. ولن يرضى كثيرون (وخصوصا العسكريين) عن فرضية شطحات ديكسون التحليلية. لكن من يطالع كتاب ليدل هارت «رفع الستار عن قادة عظام»، سوف تتملكه الدهشة عندما يكتشف ان بين ١٥ قائدا عسكريا، تم اختيارهم ليمثلوا عظماء القادة العسكريين في التاريخ، هناك فقط اربعة عسكريين محترفين، ومن الأربعة هناك خريج واحد فقط من أكاديمية عسكرية، وهو روبرت لي. أما الآخرون، فكانوا جميعا من الهواة الذين حظوا باستقلالية وحرية عمل، ووُهبوا صفتان أغلى من الذهب ــ الجرأة وبعد النظر ــ وهما الصفتان اللتان خلقتا، باندماجهما مع معرفة التاريخ العسكري، صيغة القائد العظيم.(٢٤) لكن فرضية ديكسون لا تعتبر كافية، مهما تكن أصيلة؛

---

(٢٣) ديكسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٢٤) B.H. Liddell Hart, *Great Captains Unveiled* (Bath: C. Chivers, 1971), (1927); Robin Higham, *The Military Intellectuals, op.cit.*, p. 89.

فالجمود لا ينبع من تركيبة شخصية العسكريين فحسب، بل أيضا من النظام العسكري، الذي تنطبق عليه قوانين المؤسسات الكبرى. فعلى الفرد العسكري الموهوب أيضا ان ينصاع للمؤسسة، وفي بعض الأحيان يتم تقويمه بصورة أقل طبقا لصفاته الشخصية، وبصورة أكبر طبقا لقيمته الوظيفية للمؤسسة.(٢٥) والأكثر من ذلك، ان المؤسسة العسكرية لا تزال تشيد، فعلا، بالخصائص التي تلائم ساحة القتال، مثل الروح القتالية والمبادرة وسرعة البديهة، لكنها تقوّم بصورة أكبر صفات، مثل القدرة التنظيمية والادارية، والعلاقات الانسانية، وهي الصفات التي تلائم مكتب الادارة.(٢٦) ويساهم مسار التدرج العسكري في ظاهرة الجمود أيضا؛ فالضابط المبادر والذكي والنشيط، الذي يصر على رأيه، يمكن ان يلقى العداء من جانب قائده. ويؤدي هذا الوضع الى هرب اللامعين من النظام من ناحية، والى الانتهازية من ناحية اخرى. وفي النهاية، يحاول العسكريون، في زمن السلم، التخطيط للحرب المقبلة. غير ان الحرب المقبلة هي مجموعة من عدم اليقين، تكتنفها مخاطر عديدة؛ فالعسكري الذي لا يريد تلمس طريقه في الظلام باستمرار، يحدد صورة العالم المستقبلية وفقا للتجربة التي مر بها سابقا. وهذه الدوغماتية، على حد تعبير موريس يانوفيتس، هي ردة فعل عفوية تنظيمية نموذجية لحالات عدم اليقين بشأن المستقبل.(٢٧)

---

(٢٥) Jacques Van Doorn, *The Soldier and Social Change* (London: Sage Publications, 1975), p. 22.

(٢٦) J.C. Downey, *Management in the Armed Forces* (London: Mcgraw-Hill, 1977), pp. 181, 702-708.

(٢٧) Morris Janowitz, *The Professional Soldier* (The Free Press, 1960), p. 24.
وبشأن أنماط الجيوش البدائية في مواجهة المنافسات بالنسبة الى الابتكارات التكنولوجية، أنظر:
Maury D. Feld, *The Structure of Violence: Armed Forces as Social Systems* (London: Sage Publications, 1977), Ch. 4.

لكن الابتكارات التكنولوجية ليست جامدة، كما يريد الشخص العسكري. بل على العكس، فالفترة الزمنية منذ ظهور الاختراعات الجديدة حتى تطبيقها آخذة في التضاؤل، كما يشير الى ذلك الجدول التالي:(٢٨)

التصوير	١١٢ سنة (١٧٢٧ ـ ١٨٣٩)
الهاتف	٥٦ سنة (١٨٢٠ ـ ١٨٧٦)
الرادار	٣٥ سنة (١٨٦٧ ـ ١٩٠٢)
الراديو	١٥ سنة (١٩٢٥ ـ ١٩٤٠)
التلفزيون	١٢ سنة (١٩٢٢ ـ ١٩٣٤)
القنبلة الذرية	٦ سنوات (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)
الترانزيستور	٥ سنوات (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣)
الدوائر الكاملة (في الحاسب الالكتروني)	٣ سنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

ونتيجة ذلك، يتعرض العسكري لضغط شديد جدا كي يقرر بسرعة أكبر مما في الماضي، الابتكارات التي تعتبر انطلاقة، وتلك التي ليست سوى تحسين طفيف للموجود. فهل نكرس أنفسنا لاتجاه معين، ام نواصل البحث في اتجاهات اخرى؟ ان الانعكاسات المالية انعكاسات ضخمة، والرهانات كبيرة. وهذا الضغط يدفع هو الآخر العسكري في اتجاه الجمود، من قبيل «كلما اخذت على عاتقك مخاطر أقل، أخطأت أقل.»

وبهذا الشكل، يبدو القائد الأمثل شخصية تكاد تكون غير ممكنة التحقيق: فهو نتاج الجهاز العسكري، والنتاج الذي قد تطمس قوى المؤسسة خاصيته من ناحية، ومن ناحية اخرى، يُطلب منه ان يبدي انفتاحا ومرونة فكرية وابداعا. ومن ثم، ليس من قبيل الدهشة ان تتمكن حفنة ضئيلة جدا من القادة العظماء من البقاء في ظل تلك الازدواجية الصعبة؛ وفي غياب قائد عظيم واسع الأفق ومنفتح العقل، يسيطر على الجيش الجمود والدوغماتية. لقد كتب المؤرخ البريطاني كورلي بارنت عن كارثة معركة يوتلاند (١٩١٦):

---

(٢٨) J.J. Servan Shreiber, *The American Challenge* (N.Y.: Athenaeum, 1968), pp. 27-28.

لم يكن هناك اي شيء وليد المصادفة، او اي حظ سيىء او ذنب لبعض الضباط. . . بل كان ذلك جزءا من مسار الانهيار الذي بدأ سنة ١٨٧٠، تقريبا، عندما نسي الانكليز ان الحياة ردة فعل دائمة مع بدايات يومية جديدة، وان لا شيء ثابتا غير الموت.(٢٩)

اذن ما الذي ينبغي لنا ان نفعله؟

ينبغي للجيش الذي يتطلع الى الاستعداد استعدادا تاما، للحرب المقبلة، ان يضمن ــ قبل نشوب المعارك ــ تدفقا دائما بين العقيدة والتكنولوجيا وأنظمة السلاح، اذ يتم بلا هوادة استيعاب وسائل في المعركة من المعطيات الجغرافية، ومن تجربة الماضي، ومن الأهداف القومية، ومن القدرة، ومن تهديد العدو.(٣٠) فعندما تغير التهديد المصري سنة ١٩٥٥، تغيرا كبيرا، في اثر صفقة الأسلحة التشيكية ــ المصرية، رد النظام الاسرائيلي على النحو الأمثل. ولا يزال سلاح الجو الاسرائيلي يتمسك بنظريته التي تنص على وجوب تدمير أسلحة الجو المعادية وهي في قواعدها بضربة مفاجئة. لكن بحسب شهادة عيزر وايزمن، فانه لم يكن في قدرتنا ان نضع في مواجهة ١٥٠ طائرة ميغ ــ ١٥ سوى ٢٥ طائرة من طراز ميتيور ونحو ٢٠ طائرة من طراز أوراغان.(٣١) وبما أننا لم نكن نملك التكنولوجيا او القدرة على انتاج

(٢٩) Corelli Barnett, *The Swordbearers: Supreme Command in the First World War* (Bloomington: Indiana University Press, 1975), p. 188.

(٣٠) قارن بمثلث «سباتو» الذي تعتبر أضلاعه واضعي سياسة، وباحثين، وعلماء، ومنتجين، وذلك عندما يكون تدفق المعلومات المستمر بين أضلاعه والتعاون الوطيد، شرطا للتطور التكنولوجي للدولة. أنظر:

Denis Goulet, «Can Values Shape Third World Technology Policy?», *Journal of International Affairs*, Vol. 33, No. 1 (1979), pp. 100-102.

(٣١) عيزر وايزمن، «لك السماء، لك الأرض» (تل ابيب: معاريف، ١٩٧٥)، ص ١٣٧ ــ ١٣٨.

الطائرات، فقد «استوردنا» ما ينقصنا من فرنسا. وقد أعطت هذه التركيبة الموفقة ثمارها في حرب الأيام الستة.(٣٢)

قد يكون الجمود في النظام، او في احد عناصره، نذيرا بالكوارث. وسبق ان أوردنا أمثلة عديدة لذلك، لكن على الرغم من ذلك فهناك مثال آخر يلح علي. ففي شهر أيار/مايو ١٩٤٠، كانت المدرعات الفرنسية تتفوق على المدرعات الألمانية من ناحية الكمية، وبقدر كبير من ناحية النوعية. ففي مقابل ٣٥٠٠ دبابة ألمانية، استطاع الفرنسيون حشد ٤٧٠٠ دبابة تقريبا، كانت تتفوق تفوقا كبيرا على دبابات الألمان من ناحية سمك التصفيح، وقطر المدفع، والقدرة على الاختراق (لكنها كانت تقل عنها في كل ما يتعلق بالسرعة والمدى ووسائل الاتصال).(٣٣) لكن الفرنسيين أبدوا تصلبا نظريا واندفعوا، مع نشوب القتال، من دون ان يدروا الى داخل بلجيكا، وأنهكوا انفسهم في معارك لا طائل منها، تماما وفقا للسيناريو الألماني؛ وذلك بدلا من التريث وتحديد الجهد الألماني الأساسي الذي لم يأت، كما هو معروف، من الشمال بل من الوسط، من جانب مجموعة جيوش روندشتات، التي اجتاحت حصون اردان «التي لا يمكن اختراقها». . . وكان ذلك تكرارا لخطأ جوفر الذي سارع سنة ١٩١٤ الى تنفيذ «الخطة ١٧» الشهيرة التي استوجبت دخول الألزاس ــ اللورين، على الرغم من ان الجهد الألماني الأساسي، وفقا لخطة شليفان، كان بالذات في الشمال: في بلجيكا. وتجدر الاشارة، في جملة اعتراضية، الى انه يجب ألا نستخلص من ذلك ان نتيجة الحرب مع فرنسا سنة ١٩٤٠ يمكن ان

(٣٢) ثبت في تلك الحرب، أيضا، كم هو خَطِر «استيراد» نظرية وضعت لشعب آخر، وجيش آخر.

(٣٣) أليستر هورن، «هكذا سقطت فرنسا» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧١)، ص ١٤٢ ــ ١٩٨؛ جفري غينسبورغ، «الهجوم المفاجيء ــ ١٠ أيار/مايو ١٩٤٠»، «معراخوت» ٢٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٣٩ ــ ٤٥؛

R.H.S. Stolfi, «Equipment for Victory in France in 1940,» *History*, Vol. 55 (1970), pp. 1-20.

تكون نتيجة اخرى: لقد تقرر مصير فرنسا ــ على ما يبدو ــ حتى قبل اطلاق الرصاصة الأولى. لكن لو كانت المدرعات الفرنسية قد استخدمت استخداما جيدا، لكان في قدرتها انزال خسائر فادحة بالألمان، والحيلولة دون وقوع مثل هذه الهزيمة السريعة والمخزية.

اذن، ما الذي يمكن ان نفعله لضمان التدفق في النظام؟ ان من يقبل ــ بلا تحفظ ــ فرضية نورمان ديكسون، سيصل الى الاستنتاج المتشائم الذي مفاده ان النظام العسكري ينشد بطبيعته الجمود، وحينئذ لا يبقى إلا ان نصلي من أجل ألا يقودنا المتقاعسون الى شفير الهاوية. لكن من يعتقد ــ مثل كاتب هذه السطور ــ ان من الممكن التأثير في البشر حتى بعد اجتيازهم مرحلة النضوج من حياتهم، فان في امكانه الاشارة الى عدة مسارات عمل محتملة.

ويتمثل احد تلك المسارات بألاعيب [مناورات] الحرب او الألاعيب السياسية ــ الاستراتيجية، على حد تعبير الدكتور إيتان غلبواع.(٣٤) وليس ثمة شك في ان تلك الألاعيب يمكن ان تساهم مساهمة مهمة في الانفتاح، وفهم الاجراءات، والتدرب على التفكير. ومع كل ذلك، ينبغي لنا ان نتناول بايجاز عددا من قيود تلك الألاعيب، وذلك كي تأتي الصورة متكاملة: أولا، من غير الممكن القيام بدور الخصم، بموثوقية، وخصوصا عندما يكون ذلك الخصم حاكما فردا لا يرتبط برأي عام او بنظام محدد لاتخاذ القرارات. ويعتبر هذا الأمر أكثر صعوبة عندما تكون هناك هوة عميقة في الثقافة والمفاهيم بين الخصمين؛ ثانيا، ان اللاعبين يختارون عامة أكثر الاجراءات موضوعية (والرقابة على اللعبة ترشدهم الى ذلك). وان كل حكم محترم في اللعبة كان يبرر قرار هتلر سنة ١٩٤٠ بالتوقف يومين بعد اجتياح حصون اردان، وبتكثيف وتوسيع الثغرة، لئلا يحاصره ويغان من الشمال والجنوب بحركة كماشة. وقد أتاح هذا

(٣٤) إيتان غلبواع، «ألاعيب سياسية ــ استراتيجية وتطبيقها في جهاز الدفاع»، «معراخوت» ٢٧٣ ــ ٢٧٤ (أيار/مايو ــ حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ٢٧ ــ ٣١.

التوقف للبريطانيين الهروب من دنكرك، وربما انقذ بريطانيا من الهزيمة.(٣٥)

وفي المقابل، فانني اتعجب لأي حَكَم يستحق هذا اللقب يوافق «هتلر» على اعلان الحرب على الولايات المتحدة بعد بيرل هاربور، او يوافق «ناصر» على اغلاق مضائق تيران وطرد قوة الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٦٧. وفي النهاية، فان حكام تلك الألعاب، على النقيض من الواقع البارد، ليسوا براء من التوجه والانسياق وراء الأمنيات الشخصية. وفي ربيع سنة ١٩٤٢، اجرى اليابانيون لعبة حرب استعدادا لمعركة «ميدواي»، وخلال اللعبة «أُغرقت» حاملة الطائرات «كاجا». لكن في اليوم التالي خضع حكم اللعبة، الأدميرال أكاجي، للضغوط وسمح بانتشال السفينة الغارقة من أعماق البحر ــ بعملية سحرية ــ ومواصلة القتال.(٣٦)

والمسار الثاني هو دراسة التاريخ العسكري. فهذا الأمر ليس له مثيل من أجل زيادة المدارك وتوسيعها، والتعرف على دروس الماضي، وكذلك من أجل تنمية مناعات في مواجهة الدروس «السريعة» التي اخطأ فيها كثيرون وجيدون. على سبيل المثال: توصل فولار العظيم، في اثر الحرب العالمية الأولى، الى ان لا مكان للمشاة في ساحة المعركة مع ظهور القوات الميكانيكية.(٣٧) وكانت هناك تنبؤات كاذبة عن «موت الدبابة»، ترددت في اثر حرب يوم الغفران.

وحدد فولار، بنفسه، «ان فهم الماضي والحكم على الحاضر يعنيان التكهن بالمستقبل.»(٣٨) لكن يجب ان نتناول تلك المقولة بحذر شديد؛

(٣٥) Saul Friedlander, «Forcasting in International Relations,» in: Bertrand De Jouvenel (ed.), *Futuribles, Studies in Conjecture* (Geneva: Droz, 1965), Vol. II, pp. 22-23.

(٣٦) Andrew Wilson, *The Bomb and the Computer* (London: Barri and Rockliff, 1968), pp. 32-34.

(٣٧) J.F.C. Fuller, *Towards Armagedon: The Defence Problem and its Solution* (London: Lowat Dixon, 1937), p. 141.

(٣٨) نقلا عن:
Higham, *The Military Intellectuals, op.cit.*, p. 46.

فالاستخدام غير المنضبط للتاريخ يمكن ان يؤدي الى اضفاء السوقية على الدروس المستفادة. وفي الأيام الأخيرة من الرايخ الثالث، كان غوبلز يمشي في دشمة المستشارية في برلين، يزف «بشرى» التحول الذي سيحدث قريبا: كما انقذ موت الملكة إليزابيت فريدريك العظيم من الهزيمة على ايدي أعدائه في حرب السنوات السبع، هكذا سوف يتخلص هتلر من وضعه الميئوس منه.(٣٩) صحيح ان «القيصرة» (روزفلت) قد ماتت، لكن هذا لم ينقذ غوبلز وسيده من الدمار. كذلك ينبغي لنا ان نحذّر دارس التاريخ العسكري من التواريخ الرسمية؛ فهذه يجب قراءتها بما هو أكثر من شيء من الشك، وذلك لأنها كتبت في حالات غير قليلة كي تبرر أخطاء القائد العسكري الذي عين كاتب التاريخ. ان الجنرال إدموندس، الذي عين لكتابة التاريخ الرسمي للحرب العالمية الأولى، قد منح في نهاية الأمر ولاءه للخدمة ولزملائه الجنرالات أكثر من واجبه تجاه الحقيقة. وكانت النتيجة، كما يقول ليدل هارت، تاريخا عسكريا أحبط اي احتمال لتعلم دروس تلك الحرب على النحو الأمثل.(٤٠)

وعلينا ان نؤكد حقيقة ان التاريخ العسكري هو طرف الجبل الجليدي فقط، ينبغي لنا ألا ندرسه بصورة منفصلة عن العلاقة الواسعة للمواجهة: فقد احرزت اليابان انتصارات عديدة في الحرب العالمية الثانية، لكن مقابلة قواتها بقوات الولايات المتحدة، مقابلة عامة، لم تترك اي شك فيما يتعلق بالنتيجة النهائية.(٤١)

وهناك قيود أيضا لألاعيب الحرب ودراسة التاريخ العسكري، وهي

(٣٩) هـ. ر. ترفار ــ روبار، «أيام هتلر الأخيرة» (تل ابيب: طفرسكي، ١٩٤٨)، ص ٩٨ ــ ١٠١.

(٤٠) Liddell Hart, *Why Don't We...*, *op.cit.*, pp. 31-32.

(٤١) Maurice Matloff, «The Nature and Scope of Military History,» in: Russel F. Weigley (ed.), *New Dimensions in Military History* (San Rafael, Cal.: Presidio Press, 1975), pp. 29-31; Louis Morton, «Japan's Decision for War,» in: Kent R. Greenfield (ed.), *Command Decisions* (Harcour: Brace and Co., 1959), pp. 63-87.

القيود التي لا مجال هنا للحديث عنها بالتفصيل، لكن فائدتها العظيمة تكمن في تركيز الانتباه على التحولات، وعلى القفزات من مرحلة مضت الى مرحلة تلت، ومن عصر تكنولوجي استنفد نفسه الى عصر يفتح آفاقا جديدة، ومن نظرية تحجرت الى أفكار جديدة.

والمسار الأخير هو ملاحقة قادة الجهاز العسكري لعظماء الفكر في عصرهم، وربطهم بالجهد الفكري المتصل بفن الجيش والحرب. فأرخميدس، وليوناردو دا فينتشي، وألبرشت دورير، وغاليليو غاليلي ــ كل هؤلاء يعتبرون من المفكرين والفلاسفة الذين أثروا أيضا فن الحرب (وان كان غاليليو مخترع نظرية الأجسام المكافئة الدورانية في علم القذائف ــ الباليستيات ــ قد ظل رهن الاعتقال المنزلي في أثناء الحرب ٣٠ عاما بسبب آرائه...). وتتمثل الأمثلة الحديثة، للإشراك الناجح للعلماء وخبراء التكنولوجيا في الجهد الحربي، بالبحث العملي الذي شهدته بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبمؤسسة راند في كاليفورنيا. ويتسم المثال الأول بمساهمة مدنية لتحسين أنظمة السلاح. على سبيل المثال: انخفض بفضل هذا البحث عدد الطلقات المضادة للطائرات، المطلوب لاسقاط قاذفة ألمانية، من ٣٠ ألفا في المتوسط في بداية «بليتس» (الغارات الجوية الألمانية على لندن في الفترة ١٩٤٠ ــ ١٩٤١) الى ٤٠٠٠ في المتوسط في صيف سنة ١٩٤١.(٤٢) لكن، من الممكن ان تؤدي تلك المساهمة أيضا الى تغيير في المفهوم، كان من الصعب على العسكريين التوصل اليه من دونها.

لقد بحث طاقم الباحثين في مؤسسة راند، برئاسة ألبرت وولستتر، في

(٤٢) P.M.S. Blackett, *Studies of War* (London: Oliver and Boyd, 1962), pp. 211-212.

في شأن مساهمة المواطنين في النصر خلال الحرب مع بريطانيا، وخصوصا فيما يتعلق بالرادار، أنظر:

C.P. Snow, *Science and Government* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961).

كذلك أنظر: ر.و. جونس، «حرب سرية للغاية» (معراخوت، ١٩٨٤).

البدائل المختلفة لنشر القيادة الجوية الاستراتيجية واستخدامها. وتوصل طاقم الباحثين الى ان الطائرات القاذفة الاستراتيجية يجب ان تكون موضوعة في الولايات المتحدة، وأن تستخدم القواعد في أوروبا للتزود بالوقود فقط. وقبل سلاح الجو تلك التوصية، وهكذا تم توفير مبالغ طائلة كانت مخصصة للاستثمار في القواعد الدائمة في أوروبا، او كبديل، في أسطول الخزانات الذي كان من المقرر له ان يزود الطائرات القاذفة بالوقود وهي في طريقها الى الهدف، وفي طريق العودة الى الوطن. ومن ثم اصبحت القيادة الجوية الاستراتيجية أكثر فعالية، وأكثر أمنا، وأقل تكلفة.(٤٣) ينبغي للعسكريين التغلب على ميلهم الطبيعي الى «التعبئة الدائمة» للمدنيين الأذكياء، اذ ان هؤلاء بطبيعتهم لا يتلاءمون مع الاطار العسكري. ومن الأفضل ان نحظى، ولو فترة قصيرة فقط، بثمار ونتائج أفكارهم ومساهمتهم المتعلقة بالتدفق في النظام، وأن نتركهم بعد ذلك وشأنهم. فهكذا يصف بلوترخوس ارخميدس الذي وقف «سيراكوز»، بفضل آلات الحرب التي اخترعها، بصمود في الحصار الروماني طوال ثلاثة أعوام:

> ان هذا الرجل لم يكرس نفسه لهذه الأعمال، كشيء ينبغي الحرص عليه. فمعظمها كان نتيجة ثانوية للألعاب الهندسية وفقا لرغبة الملك السابق هيرون الذي حث أرخميدس على ان يوجه شيئا ما من فنه، من المدركات الى المحسوسات، وأن يضفي على نظريته شيئا من الاهتمام بالحاجات الملموسة فيجعلها أكثر وضوحا للجماهير... لأنه اعتبر أعمال الميكانيكا كلها، وأي فن يخدم حاجات الناس كافة ضرورة للشعب، وكرس جهده كله لتلك الأبحاث التي ليس لجمالها وجاذبيتها اية علاقة بالحاجة.(٤٤)

(٤٣) Edward S. Quade, «A Selection and Use of Strategic Air Bases: A Case History,» in: W.S. Quade (ed.), *Analysis for Military Decisions* (Chicago: Rand Mcnally and Co., 1967), pp. 24-63.

(٤٤) بلوترخوس، «حياة شخصيات ــ رجال اليونان وروما» (موسماد بياليك، ١٩٧٣)، ص ٢٣٨.

ليس من المفترض ان يوافق قدماء أطقم المدرعات، الذين حاربوا مكشوفين في برج الدبابة وحظوا بالفخر، على التخلي عن الدبابة لمصلحة طائرة الهيليكوبتر الهجومية. وليس من المتوقع، كذلك، ان يصفق الجنرالات في أسلحة الجو، الذين صعدوا الى قمة القيادة لكونهم طيارين، لدى سماعهم اقتراحا بتأسيس سلاح الجو المستقبلي على طائرات مقاتلة بلا طيار.(٤٥) لكن، مع ذلك كله، هناك بوادر انفتاح. على سبيل المثال، في صحيفة عسكرية بريطانية وجه مارشال سلاح الجو الملكي، سير نيل كامرون، الاهتمام الى التطورات التكنولوجية التي احدثت ثورة في فن الحرب: ادت الأقمار الصناعية ووسائل الاستشعار من بعد، بمختلف أنواعها، الى ازالة احدى الصعوبات الضخمة للغاية ــ تحديد العدو؛ وارتفعت القدرة التدميرية للأسلحة ارتفاعا مذهلا؛ وأدت وسائل التوجيه الى ايجاد مستوى دقيق لا يرتبط بالمدى. ونتيجة ذلك، اصبح الهدف المكتشف هو الهدف المدمر. وفي ضوء ذلك، تحدث سير كامرون بشجاعة عن ضرورة ترك قطع الأسلحة البحرية، والانتقال الى الغواصات؛ وبناء على ذلك، أيضا، فان سلاح الجو الحديث لا يستطيع التمسك، طوال الوقت، بمطارات دائمة وضخمة.(٤٦) ويتضح ان هناك في القيادة العسكرية، أيضا، أمثال هؤلاء الذين يعترفون بضرورة التدفق الدائم. وعلينا ان نشجع هذه الظاهرة، وأن نجعلها تشمل الجميع في الجيش.

(٤٥) فيما يختص بطائرة الهيليكوبتر الهجومية، أنظر مقالات مختلفة في «معراخوت» ٢٧٢ (شباط/فبراير ١٩٨٠)؛ «معراخوت» ٢٧٣ ــ ٢٧٤ (أيار/مايو ــ حزيران/يونيو ١٩٨٠)؛ عزريئيل لوربار، «الطائرة المقاتلة بلا طيار ــ خيال علمي ام واقع التسعينات؟»، «معراخوت» ٢١٦، ص ١٥ ــ ٣١.

(٤٦) Marshal of the R.A.F. Sir Neil Cameroun, «Defence and the Changing Scene,» *Journal of RUSI*, Vol. CXXV (March 1980), pp. 23-24.

قيادة تسترشد بالمهمة لجيش نوعي

العقيد حانان

ميدان المعركة الحديث

«تعتبر الحرب وليدة اللايقين والمصادفة.» هذا الكلام الذي قاله فون كلاوزفيتس، في أواخر القرن التاسع عشر، ينطبق أكثر ما ينطبق على ميدان المعركة الحديث، الذي تؤدي فيه زيادة حركة القوات، ووسائل القتال الحديثة، وكثافة القوات، والتطوير الكبير الذي طرأ على الجانب الجوي لساحة القتال، الى تغير الأوضاع بسرعة، وتتدفق فيه معلومات كثيرة من الجو ومن الأرض، تتناقض في بعض الأحيان بعضها مع بعض، وتلقي على القائد الملزم باتخاذ القرارات الحاسمة عبئا ثقيلا جدا.

ان التقدم الكبير الذي طرأ على أنواع وسائل القتال وقوتها التدميرية وسرعة تشغيلها، اضافة الى حقيقة ان الجيوش الحديثة مسلحة بوسائل متشابهة في نوعيتها وكميتها، جعل الصراع العنيف في ميدان المعركة يتركز على الاستغلال الأنجع والأسرع لعامل الوقت؛ فالقائد الذي يستطيع اتخاذ قرارات اسرع وأقل عرضة للخطأ، على أساس المعلومات الجزئية ــ لا بل المتناقضة أيضا ــ التي تتدفق اليه، هو القائد الذي يقود قواته الى النصر.

وازاء العبء الكبير والصعوبات الملقاة على كاهل القائد الحديث وأركانه، يجب ألا نندهش من انه، مع التطور الدرامي الذي طرأ على

تكنولوجيات الاتصال والحاسبات الالكترونية بعد الحرب العالمية الثانية، بُذلت جهود كبيرة لاستغلال هذه التكنولوجيات في تحسين القيادة والسيطرة في ميدان المعركة الحديث، والوصول الى تخفيف العبء الواقع على القائد.

ادت الامكانات التكنولوجية الكامنة في التجديدات، التي طرأت على مجالات الحاسب الالكتروني والاتصالات، الى ان يواجه المسؤولون الفنيون مطالب عملانية طموحة للغاية، تناقضت في بعض الأحيان مع مبادىء القيادة والسيطرة التقليدية. وقد بالغ الأميركيون في هذا الموضوع أكثر من غيرهم.

ويحتاج تطوير اجهزة مساعِدة للقيادة والسيطرة الى استثمارات باهظة جدا، ترتبط بمخاطرة جسيمة؛ وذلك لأن الانسان، الذي هو قلب اجهزة القيادة والسيطرة، لن يستخدم هذه الأجهزة اذا لم تتفق مع ميوله الطبيعية التلقائية.

ويعتبر السلوك التلقائي للقادة وسلك القيادة في ادارة المعركة، الى حد كبير، لغزا يحاول مصممو اجهزة السيطرة والتحكم دراسته؛ فقد أدركوا، بعد الوقوع في حالات فشل كثيرة، ان الانسان هو وصفاته البشرية قلب القيادة والسيطرة البرية في المستقبل أيضا.

ويجد هذا التوجه تعبيرا له في الجيش الأميركي، مثلا، الذي انتقلوا فيه بعد أعوام طويلة من تطوير اجهزة طموحة، لم توضع في قيد الاستخدام الفعلي قط، الى أسلوب التطوير التدريجي البطيء، الذي يقضي بأن يُلقى على الطبيعة نظام دراسة أساسي بسيط، يقفون من خلال استخدامه على مميزاته فيواصلون تطويره.

ولم تندفع الجيوش الأوروبية وراء التجديدات التكنولوجية، بل طورت اجهزة دعم ميكانيكية للقيادة والسيطرة، تعتمد على مبادىء القيادة والسيطرة التقليدية. وتتميز هذه الأجهزة ببساطتها، وبالحد الأدنى من المتطلبات المطلوبة منها. ويقوم المصممون بتوسيعها وتطويرها بالتدريج، من خلال الحرص الشديد على ملاءمتها مع العنصر البشري ومع أنماط سلوكه ــ في المعركة.

ويؤدي إدراك ان المستوى اللائق من القيادة والسيطرة يعتبر شرطا لادارة العمليات في ميدان المعركة الحديثة، الى بذل جهود كبيرة حاليا في رفع المستوى الفني لكوادر القيادة والأركان، في جيوش العالم المتقدمة.

وبما ان صعوبات اكتشاف اجهزة دعم ميكانيكية للقيادة والأركان، ومدة التطوير الطويلة، والاستثمارات الهائلة اللازمة للحصول عليها، تعتبر أمورا معروفة، فقد طُورت وعُززت النظرية التي تقول بأنه يجب إرساء ادارة العمليات في الحرب، أولا وقبل كل شيء، على أساس قواعد المهمات القيادية بعد ملاءمتها مع ميدان المعركة الحديث، بكل سماتها المميزة الخاصة (بما في ذلك أخطار الحرب الالكترونية). ولن تقل هذه القواعد اهمية عندما تستوعب الأجهزة الميكانيكية؛ وليس هذا فحسب، بل ان إدخال الحاسبات الالكترونية في مقار القيادة يحتم دمج اجراءات العمل القيادي السليمة في عمل الأطقم بصورة أكبر؛ اذ ان دخول عصر الحاسبات الالكترونية يقلل، الى حد كبير، من القدرة على المرونة وعلى أداء أعمال ارتجالية.

وتم الاختبار الفاصل والحقيقي لمفهوم القيادة الحديثة خلال الحرب العالمية الثانية، التي طُبقت واختُبرت فيها النظرية على اوسع نطاق ممكن. لذلك، فان الجيوش الحديثة تعود اليوم فتقوّم القيادة والسيطرة على أساس تلك المبادىء التي عملت القوات في ضوئها خلال هذه الحرب. وتتلاءم المبادىء اليوم أيضا مع متطلبات ميدان المعركة التقليدي.

مبادىء القيادة والسيطرة في الحرب الحديثة

اتخذت الحرب منذ الثورة الفرنسية طابعا جديدا؛ فقد حل الجيش الشعبي محل جيش المرتزقة، وتطلبت ادارة دفة الحروب الحديثة نظريات جديدة وضعت في اعتبارها حجم التشكيلات المقاتلة الكبير، وضرورة تنظيمها في أطر ذات مراتب متسلسلة للجيوش والفرق والمجموعات، وما شابه ذلك.

وبما ان الانسان وقدرته على السيطرة البشرية (Span of Control)

لم يتغيرا مع الانتقال الى عصر الحروب الحديثة، فقد كان من الضروري ملاءمة مبادىء القيادة والسيطرة على القوات مع صفات القائد البشرية التي لم تتغير من ناحية، ومع طابع ميدان المعركة الحديثة الجديد من ناحية اخرى.

وأصبحت الحاجة الى ملاءمة مبادىء القيادة والسيطرة مع متطلبات ادارة العمليات في ميدان المعركة الحديث، اشد إلحاحا بعد دراسة حروب نابليون الأول؛ فقد اعترف هذا القائد الفذ، في آخر أيامه، بأن الهزائم التي تكبدها جاءت لأسباب بينها: ان حروبه دارت وفقا لمبادىء قيادة وسيطرة كانت تتلاءم مع العصر القديم؛ ففي ذلك الوقت، كان القائد يدير العمليات بصورة شخصية، وبمساعدة عدد من الضباط المساعدين (المراسلين)، من دون الاستعانة بهيئة أركان للتشكيلات، وفي الوقت الذي يقوم فيه بالمراقبة والتفتيش والتدخل شخصيا في كل مكان وفي كل موضوع، من دون السماح للقادة الخاضعين لقيادته بالاستقلال وحرية العمل.

لم يكن أسلوب القيادة الشخصية والقوية الذي يحرم القائد، الخاضع لقيادتها وهيئة الأركان معا، حرية المناورة، ليتلاءم بعد ذلك مع الحرب الحديثة التي دعت الحاجة فيها الى قيادة جيوش كبيرة وعمليات استهدفت تحقيق أهداف مناسبة لادارة العمليات في ميدان المعركة الحديث.

ودرس الألمان حروب نابليون دراسة وافية، وقام المفكرون العسكريون عندهم ــ كلاوزفيتس، ومولتكا العجوز وبعد ذلك شليفان وزيكت وغيرهم ــ استنادا الى الدروس التي خرجوا بها، ببلورة مبادىء قيادة وسيطرة ملائمة لادارة العمليات في ميدان المعركة الحديث.

وكانت هذه المبادىء تقوم على أساس نظرية بديهية تقول بأنه بسبب قيود قدرة القائد العسكري الحديث على السيطرة، فانه مضطر الى نقل بعض صلاحياته الى القادة الخاضعين لقيادته، وأن يثق بأنهم سيديرون عملياتهم بروح المبادرة وتحمل المسؤولية.

ادت تعقيدات ميدان المعركة، والتطور الكبير الذي طرأ على جهود

المعاونة القتالية والادارية، الى إلزام القائد بنقل بعض صلاحياته أيضا الى أركان حربه كي لا تعمل هذه الأركان بعد ذلك، وعلى عكس الماضي، كهيئة معاونين ومساعدين خاصين يرتبط ويتوقف عملهم عليه هو، بصورة دائمة، بل لتكون اشبه بوحدة فرعية للقيادة والسيطرة برئاسة «محور مركزي» آخر ــ وهو شعبة العمليات او رئيس هيئة أركان ــ يقوم باستفتاء قراراته الفاصلة بالعمل القيادي اللازم، بصورة مستقلة، بما في ذلك إبداء عامل المبادرة والمسؤولية اللازمين.

وأثّر الجيش الألماني بمفهوم القيادة والسيطرة على جيوش اخرى أيضا؛ فنظمت قيادات وفقا لمبادىء القيادة والسيطرة البروسية في كل من فرنسا، وروسيا، وانكلترا، والنمسا، وتركيا، وايطاليا، وحتى الجيش الياباني الذي قام بتدريبه مرشدون ألمان، والذي أدار الحرب الروسية ــ اليابانية طبقا لقواعد المهمات القيادية التي رسمها الألمان.

وفي الحرب العالمية الثانية أدارت الجيوش التي اشتركت فيها عملياتها وفقا لمبادىء القيادة والسيطرة الخاصة بميدان المعركة الحديث. واضطرت الجيوش التي أُهملت فيها هذه المبادىء، الى حد ما (مثل الجيش الأحمر، والجيش الأميركي)، الى العودة والعمل بمقتضاها بسرعة خلال الحرب.

ووصل الجيش الألماني، الذي نشأت فيه نظرية القيادة والسيطرة الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، في الحرب العالمية الثانية، الى مستوى عال جدا في قيادة الجيوش. وتطور فيه أسلوب قيادي عرف باسم «امر عملية» (Type Order Mission ــ القيادة المسترشدة بالمهمة). وطبقا لطريقة القيادة المسترشدة بالمهمة، أدار الألمان عمليات الحرب الخاطفة في بداية الحرب، والعمليات المتشابكة والمعقدة على الجبهة الشرقية، ومعارك الانسحاب في نهايتها. ويعتبر المستوى العالي الذي وصل اليه القادة، على مختلف مستوياتهم، في تحريك الجيوش في اصعب أوضاع ميدان معركة تقليدي يمكن العمل فيه، بمثابة موضوع للبحث والدراسة حاليا في جيوش العالم بسبب ملاءمتها لادارة العمليات في ميدان المعركة التقليدي في المستقبل.

أسلوب القيادة المسترشدة بالمهمة

ترتكز طريقة القيادة المسترشدة بالمهمة على التصارع المستمر مع الحاجة الى استغلال الوقت بأكبر قدر من الفعالية في أحوال غموض المعركة وعدم اليقين، وعلى أساس الحاجة الى التصرف بأسرع ما يمكن، بما في ذلك خلال انقطاع الاتصالات، الأمر الذي يقتضي مبادرات من القادة المحليين. لذلك، فلا مجال في ميدان المعركة الحديث لقيادة ورقابة وثيقتين للغاية من جانب الرتب العالية والمسؤولة.

وكي يستطيع القادة الخاضعون للقيادة العليا ادارة عملياتهم بروح المبادرة، ومن خلال استغلال الصلاحيات التي كلفوا بها، فلا بد للقائد المسؤول من ان يركز على توضيح هدف خطة العمليات والأهداف النهائية للقتال، وذلك كي يستطيع القادة الخاضعون الاشتراك في تحقيق الأهداف المرجوة من المعارك، حتى عندما ينقطع الاتصال بينهم وبين القيادات المسؤولة.

ومن أجل تعويد القادة على الاستقلال، يتحتم على القائد المسؤول السماح للقادة الخاضعين لإمرته بادارة المعركة على مستواهم بصورة مستقلة، وترك مجال لهم للمناورة، حتى عندما يكون هناك اتصال عادي وسليم يستطيع فيه القائد، من الناحية النظرية، التدخل في ادارة العمليات بدرجة كبيرة جدا.

هذه الطريقة في القيادة تفرض على القادة، على مختلف مستوياتهم، متطلبات كثيرة جدا. فهي تقضي بأن يتخذ قائد محلي، في بعض الأحيان، قرارات تتناقض مع مهمته الواقعية، اذا استنتج ان تنفيذها لا يساعد في تحقيق غاية السلك المسؤول. فمن حقه في مثل هذه الحالة، ويجب عليه ان يضع لنفسه مهمة جديدة ملائمة، وهذا كله من أجل تحقيق غاية المراتب المسؤولة.

ولا تقتصر الحاجة الى نقل بعض صلاحيات القائد بالنسبة الى القادة الخاضعين له فقط، بل أيضا بالنسبة الى هيئة أركانه ورئيسها، سواء كان ضابط شعبة القيادة والأركان (العمليات) او رئيس هيئة الأركان. ويتحتم على كوادر

هيئة الأركان، في المستويات جميعا، ان تبدي روح المبادرة، وتحقق غرض القائد من خلال تحمل المسؤولية الشخصية.

وقد اعتبر الألمان الاتصال، الشخصي والمباشر والوثيق والدائم، بين القائد المسؤول والقادة الخاضعين له على مختلف مستوياتهم، وكذلك بين القائد وأركان حربه، شرطا أساسيا لتطبيق هذه الطريقة في القيادة. وقد تثقفت أجيال من القادة بأسلوب قيادة المعركة من الداخل، حتى يتفاعل مع الوضع بصورة شخصية، ويدلي بتعليمات شفوية، ويتلقى تقارير من القادة الخاضعين له من خلال إجراء اتصال مباشر ــ وهذا كله كي يتخذ قرارات أفضل ويتيح الفرصة للقادة كي يعملوا بصورة مستقلة وهم على ثقة بأنهم يحققون أغراضه.

وحافظ الجيش الألماني على عادة عقد لقاءات شخصية للقائد، حتى مع ضباط هيئة الأركان؛ وهكذا، كان في استطاعة القائد ان ينقل بعض صلاحياته الى القادة الخاضعين لقيادته، ليتأكد انهم سيتصرفون في ضوء نواياه وأغراضه، بعيدا عن اي تأثر بوجوده الشخصي في مقر قيادته، او في مقار قيادة تابعة له، او لحالة اجهزة الاتصال بينه وبين القادة التابعين له.

تطور نظرية القيادة المسترشدة بالمهمة

اعترف مولتكا العجوز، الذي كان من مؤسسي هيئة الأركان العامة الألمانية بعد الحرب البروسية ــ الفرنسية (١٨٧٠)، بالسمات المميزة لميدان المعركة الحديث الذي يحتم اتباع أسلوب قيادي مختلف عما كانت عليه الحال في الماضي. فقد احسن دراسة العبر من أخطاء نابليون الذي نظر الى المارشالات في جيشه كأنهم ينفذون رغبته وارادته، ولم يسمح لهم بالاستقلال وحرية العمل.

وتطلع مولتكا الى تطوير روح المبادرة لدى قادة الجيوش الخاضعين لقيادته؛ فقد بدا له النشاط القائم على المبادرة أمرا مهما جدا، الى درجة انه كان على استعداد للتسليم أيضا ببعض الانحرافات عن خطته العملانية عندما

تصرف القادة بموجب تفكيرهم. وفسر ذلك بأن هناك أوضاعا كثيرة يضطر فيها الضابط الى انتظار تعليمات في أوقات لا يمكن اعطاؤها بصورة عامة، بينما يتطلب الموضوع ان ينفذ الضابط أوامر القائد المسؤول عنه بخطوط عريضة. علاوة على ذلك، فقد حذّر مولتكا بصراحة أيضا من التدخل أكثر من اللازم في الصلاحيات القيادية للرتب الصغيرة:

> ان الميزة التي يتطلع القائد الى تحقيقها بتدخله الشخصي والمستمر، ليست سوى ميزة وهمية؛ وهكذا، فانه يأخذ على عاتقه مهمات يعتبر أداؤها من اختصاص أفراد آخرين، ويتنازل بصورة او بأخرى عن جهود من يعملون بإمرته، ويزيد في عدد مهماته هو الى درجة انه يعجز عن أدائها بكاملها.(١)

وكقاعدة، اعتقد مولتكا ان من الأفضل اصدار تعليمات اذا كان ذلك ضروريا فقط، «وعدم وضع توجيهات لأوضاع لا يمكن توقعها سلفا بأي حال من الأحوال. فمثل هذه الأوضاع يتغير بسرعة خلال الحرب، وفي حالات نادرة فقط يمكن تنفيذ أوامر تفصيلية بحذافيرها كانت قد صدرت قبل الأحداث بوقت طويل؛ اذ ان هذا سيزعزع ثقة الخاضعين للقيادة ويجعل القوات تمر بلحظة من عدم الثقة في الوقت الذي تتطور فيه الأمور بصورة تختلف عما تنص عليه التعليمات والأوامر العليا. وبما انه لا يمكن على الاطلاق، توقع نتيجة اية معركة مثلا منذ البداية وبصورة مؤكدة، فانه لا يمكن بصورة عامة أيضا وضع قرارات دقيقة بالنسبة الى الأحداث التالية للمعركة.»(٢)

وقد احسن المفكر العسكري فون كلاوزفيتس وصف سمات ميدان المعركة الحديث المميزة، عندما تحدث عن حاجة القادة الدائمة الى اتخاذ قرارات مباشرة وفورية في ميدان المعركة، بسبب تغير الأوضاع السريع وخطر

---

(١) يهودا فالخ، «نظريات عسكرية ــ تطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين» (القدس: اصدار دار «معراخوت» للنشر، ١٩٧٧)، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢.

تفويت الفرصة. وتحدث كلاوزفيتس عن أسباب عدم اليقين وعدم الوضوح السائدين في ميدان المعركة، بالأسلوب التالي:

> ان الحرب مرض المصادفة. ونتيجة عدم التأكد هذا من كل المعلومات ومن كل التكهنات، بسبب هذا التدخل المستمر لعامل المصادفة، فسيجد رجل الحرب الأمور مختلفة دائما عما توقع ان يجدها عليه. ولا بد من ان يكون لذلك اثره في خططه او على الأقل في التكهنات المرتبطة بهذه الخطط. فاذا زاد هذا التأثير الى درجة ان الخطط التي وضعت مسبقا اصبحت غير صالحة، فمن الواجب حينئذ استبدالها بخطط اخرى. لكن، بصورة عامة، لن يكون هناك المعلومات اللازمة لحظة الحاجة اليها، لأن الأوضاع خلال العمل والحركة تحتم اتخاذ قرار فوري، ولا تسمح بتوقف للبحث عن معطيات جديدة، وأحيانا لا يكون الوقت كافيا حتى لاجراء تقويمات رزينة.(٣)

وقد اعجب الجنرال فون شليفان، الذي كان رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية في بداية القرن العشرين، أكثر من اللازم بنظام الاتصال الذي بدأ يتطور في عهده، وخصوصا الاتصال الهاتفي. وكان هو الذي أطلق تعبير «ألكسندر الحديث»، الذي يعني ان القائد الأعلى الموجود في مقر قيادته في الخلف، يتصل من مكتبه بقواته بواسطة الهاتف، والراديو، وأجهزة الاتصال المتحركة. ولم يبق أمام هذا القائد سوى «التشجيع اليومي المتجدد للجيوش والفرق العسكرية التي تخوض المعركة، على بذل جهود اخرى، وتشجيع أولئك الذين لم يدخلوا المعركة بعد على ان يقوموا بحراستهم، حتى لا يحيدوا عن اتجاه تقدمهم، او يحددوا لأنفسهم اتجاه حركة جديدا اذا تغير الموقف.»(٤)

أما الجنرال هنس فون زيكت، الذي اسس الجيش الألماني بعد الحرب العالمية الأولى، فقد طالب ــ على العكس من مفهوم شليفان لـ «ألكسندر الحديث»، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على وسائل الاتصال ــ بأن يبقى

(٣) روجر اشلي ليونارد، «عن الحرب ــ دليل موجز لكلاوزفيتس» (تل ابيب: اصدار دار «معراخوت» للنشر، ١٩٧٧)، ص ٧٩.

(٤) فالخ، «نظريات عسكرية»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

القادة وقتا أطول مع القوات، وأكثر منه في الحرب السابقة. وكانت حجته في ذلك اختصار خطوط الاتصال، الذي يسمح للقائد بالتأثير على القوات المشتركة في المعركة تأثيرا مباشرا، والتعرف على المنطقة التي توشك القوات ان تحارب فيها.(٥) وعزز زيكت، بموقفه هذا، المفهوم الخاص بالحاجة الى قيادة مباشرة.

وأكد الميجر جنرال تشارلز فولر البريطاني الحاجة الى قيادة وحدة دبابات متحركة «خلال الحركة» اي من الداخل كلما كان ذلك ممكنا. ورفض مقولة شليفان عن «ألكسندر الحديث» الذي يوجه المعركة وهو بعيد عن ميدانها. وعلق على ذلك بقوله:

> انه لـوهم، يقع الذنب فيه على الهاتف، اذا قلنا ان القدرة على معرفة سير القتال تزداد كلما كان الجنرالات موجودين أكثر في الخلف، ومتحررين أكثر من معالجة موضوعات محلية؛ انه وهم، اذ ان إحساسنا بـأحداث المعركة يقل عنـد حدود معينـة، والجنرالات مع ابتعادهم عن الجبهة لا يقدرون تقريبا على تقويم الوضع على حقيقته. فكلما أشرفوا بصورة جيدة على المعركة كان ذلك ممتازا. . . ومن الأفضل تماما الإكثار من تكوين الانطباعات وسط الميدان؛ اذ ان النظرة الواقعية تعتبر ذات قيمة معنوية وفعلية، وفي الحساب النهائي فانها مفيدة أيضا. فالانسان الذي يفقد القدرة على التفكير السليم، وهو في مرمى القذائف، من الأفضل له ان ينطوي على نفسه داخل أسوار الدير ويبتعد عن ساحة المعركة.(٦)

وشدد فولر، بصورة خاصة، على القيادة من الداخل، وخصوصا في العصر الذي تعتبر فيه سرعة وسائل القتال الحديثة عاملا حاسما في ميدان المعركة.

وبالنسبة الى الخطة التنفيذية (العملانية)، فقد عبر فولر عن رأيه في ان أساس النجاح في العمليات التنفيذية كافة هو وضع خطط بسيطة ومرنة، تترك

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

مجالا كبيرا لمبادرة القادة الفرعيين. وعلى ذلك، فمن الضروري ان تكون الفكرة الرئيسية في كل عملية معروفة للقادة على مختلف مستوياتهم.

تطبيق نظرية القيادة المسترشدة بالمهمة في الجيوش الحديثة

الجيش البريطاني

عمل القادة على مختلف مستوياتهم، في الجيش البريطاني، كما هي الحال في جيوش اخرى، وفقا للأسلوب القيادي. وقد تطرق مونتغومري، الذي كان من القادة البارزين خلال الحرب العالمية الثانية، الى هذه الطريقة في مذكراته:

> يمكن ان تخرج المعركة الحديثة، بسهولة وسرعة، عن الخطوط الأساسية التي تسير عليها. وكي ينجح القائد الرئيسي يجب ان يضمن لنفسه، منذ اللحظة الأولى، إحكام قبضته على الآلة العسكرية الموضوعة في تصرفه؛ وبهذه الطريقة فقط يحقق قوته، ويستطيع تطوير القدرة القتالية كلها. وليس معنى إحكام القبضة التدخل او ابطال روح المبادرة لدى القادة الفرعيين.(٧)

ولقد رأى مونتغومري ان مبادرة القادة الفرعيين تحقق النصر. ويُعتبر إحكام قبضة القائد المسؤول أمرا حيويا، كي لا تفسد أفكار القادة الفرعيين المستقلة الخطة الأساسية خلال المعركة، او تربكها. ومن هنا يتضح ان الخطة الأساسية، او غاية القائد يجب ان تكون واضحة تماما للقادة الذين يعملون بإمرته، حتى يستطيعوا اتخاذ قرارات مستقلة.

ان القادة البريطانيين ــ الجنرالات فيول وألكسندر وهوروكس وغيرهم ــ كلهم قادوا الجيوش وفقا لهذه الطريقة القيادية. ويقول الفيلد مارشال البريطاني سْلِيم، الذي قاد الجيوش في جنوب شرق آسيا من الهزيمة الى النصر، في كتابه:

> في اية معركة مع عدو عنيد تأتي لحظة تتوقف النتيجة فيها على الصد. وفي هذه

(٧) «مذكرات الفيلدمارشال مونتغومري» (تل ابيب: اصدار دار «معراخوت» للنشر، ١٩٥٩)، ص ٦٩.

> اللحظة، يكون من واجب الجنرال ــ مهما يكن ماهرا وبارعا وبعيد النظر ــ ان يسلم قيادة المعركة للجنود العاديين وضباطهم، وأن يسمح لهم بانهاء ما بدأوه. فالنصر في يدهم، وهو يتوقف على شجاعتهم، وعلى صلابتهم وعنادهم ورفضهم لأن تهزمهم الطبيعة القاسية او قوة العدو. فطُلب من القادة، على مختلف رتبهم، ان يتصرفوا بطريقة أكثر استقلالا. وأُعطيت لهم حرية أكبر كثيرا في وضع خططهم لتحقيق هدف قائد الجيش، الذي كان معروفا لهم. وبمرور الوقت، أوجدوا قدرا كبيرا جدا من المرونة في التفكير ومن الحزم، مما ساعدهم على العمل بسرعة من أجل استغلال اية معلومات مفاجئة او أوضاع متغيرة، من دون اللجوء الى القادة المسؤولين عنهم. وهذه الطريقة في العمل، من دون تعليمات، ومن دون انتظار تعليمات او من دون انتظار موافقة من فوق ــ لكن دائما في اطار الاتجاه العام ــ يجب ان تصبح طبيعة ثانية لأي قتال لا تحارب فيه التشكيلات بصورة موحدة ومتكتلة، بل يكون من الواجب عليها ان تحارب في وحدات صغيرة. وهذا العمل يقتضي من القيادة العليا أيضا قدرا مماثلا من المرونة في التفكير، وثقة بالقادة الفرعيين، وقدرة على ايضاح أغراضها للقوة بأكملها.(٨)

الجيش السوفياتي

تبنى جيش روسيا القيصرية، أيضا، أفكار مولتكا العجوز بشأن القيادة والسيطرة في ميدان المعركة الحديث، وتدرب قادة هذا الجيش وفقا لمبادىء تينك القيادة والسيطرة؛ وهي نقل الصلاحيات، وتحمل زمام المبادرة والمسؤولية.

ولم تكن مبادىء القيادة والسيطرة الحديثة التي تتطلب من كوادر القيادة، على مختلف المستويات، إبداء «الاستعداد لتحمل المسؤولية»، لتتمشى مع موقف النظام السوفياتي. وبعد عمليات التطهير الواسعة التي قام بها ستالين في صفوف الجيش، حدث انخفاض كبير في مستوى القيادة السوفياتية، وكان القادة على مختلف مستوياتهم يفتقرون الى روح المبادرة، وخافوا من تحمل المسؤولية الشخصية.

ونتيجة ذلك، نشأت تبعية مفرطة لدى القادة الفرعيين للرتب المسؤولة

(٨) الفيلد مارشال و. سْلِيم، «من الهزيمة الى النصر» (تل ابيب: اصدار دار «معراخوت» للنشر، ١٩٧٧)، ص ٣٨٤.

عنهم، وحُوِّل كل قرار للموافقة عليه من الرتب الكبيرة. واعتادت الرتب الكبيرة، التي أرادت تأمين نفسها، ان تصدر تعليمات مفصلة جدا؛ ففي بداية الحرب العالمية الثانية دفع الروس ثمنا باهظا بسبب عدم وجود مبادرة محلية، وبسبب القيادة المتصلبة جدا. لكنهم سرعان ما فهموا ان القيادة الصلبة لا تسمح بادارة العمليات كما يجب في ميدان المعركة المفعم بالحركة: فأصدر ستالين أوامره بأن تقاد الجيوش بالطريقة المرنة اللازمة، من خلال تشجيع مبادرات القادة المحليين على مختلف مستوياتهم. وتمسك السوفيات حاليا أيضا ــ كما يتضح على الأقل من الأدبيات النظرية عندهم ــ بمبادىء القيادة والسيطرة التي وضعت عناصرها الأساسية في بداية القرن السابق، والتي تمثل في رأيهم أيضا شرطا لادارة العمليات بطريقة حديثة.

الجيش الأميركي

دخل الجيش الأميركي أيضا، مثل الجيش السوفياتي، الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي لم تكن فيه أنظمة القيادة والسيطرة فيه منظمة وجاهزة لادارة المعارك على نطاق واسع، وبمستوى الكثافة التي تميزت بها المعارك في هذه الحرب. فاعتاد القادة، على مختلف مستوياتهم، اصدار تعليمات مفصلة، وطلبوا من القادة الخاضعين لإمرتهم عرض خطط العملية للموافقة عليها. واعتاد القادة، في مستويات التشكيل العسكري فما فوق، البقاء في مقار قيادتهم الرئيسية، واتخاذ قراراتهم استنادا الى التقارير الواردة من الجبهة. وبسبب بطء تجميع المعلومات وتحليل الوضع من جانب مقار القيادة في المؤخرة، تعذر على القادة التأثير في الخطوات التكتية وقت الرد اللازم، ولذلك اضطروا الى الاعتماد على القادة المحليين في كل شيء، والموافقة عليها بعد ذلك؛ او الأسوأ من ذلك، حاولوا اصدار تعليمات باتخاذ خطوات ملموسة لا علاقة لها بالوضع على الأرض. وتم اصلاح هذه الأخطاء في أثناء الحرب، وبصورة خاصة بفضل اعتياد القادة الكبار ــ آيزنهاور وبرادلي وباتون ــ على القيادة وفقا لمبادىء القيادة المسترشدة بالمهمة.

وعلى الرغم من ان طريقة القيادة المسترشدة بالمهمة، التي وضعت مبادئها منذ نهاية القرن التاسع عشر، قد ظهر بأنها سليمة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد أصاب التطور التكنولوجي رؤوس القيادة الأميركية بالدوار في الخمسينات والستينات. فاحتلت التكنولوجيا المتطورة مكان الاجراءات والمبادىء السليمة للقيادة المسترشدة بالمهمة. وأعجب القادة أكثر من اللازم بالقدرة الفنية على تحطيم البناء التسلسلي، وتخطي قنوات القيادة التقليدية، وطوروا أنظمة اتصال سمحت بالاتصال المباشر بين القادة الكبار والقادة ذوي الرتب الدنيا. ولم تؤخذ في الاعتبار قيود الاستعداد البشري للسيطرة، والتي لم تتغير على الرغم من كل التجديدات التكنولوجية. وأدى تحطيم أطر القيادة المتسلسلة الى وضع اصبح فيه القادة الكبار يشتركون في المشكلات العملانية التي يواجهها ذوو الرتب الدنيا، وأهملوا ادارة العمليات على مستواهم هم.

والأكثر من ذلك، ساعدت التكنولوجيا المتطورة في تدفق سيل كبير من المعلومات الاستخبارية وغيرها، التي تجمعت لدى القائد، ولم يكن هذا الأخير يستطيع «هضم» هذا السيل. ونتيجة ذلك، لم تتحسن القرارات التي اتخذها القائد، في أعقاب الثورة التكنولوجية؛ وليس هذا فحسب بل، الى حد كبير جدا أيضا، حدث هبوط في نوعيتها.

بدأ تطوير اجهزة السيطرة والرقابة وادخالها في الخدمة في الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام. ونشأ عندئذ وهم بأن هذه الأجهزة تسمح بمركزية وتدخل كبير، من جانب الرتب المسؤولة، في أعمال الكوادر الفرعية. وتحطم هذا الوهم في أثناء تلك الحرب، لكن الضربة القاضية نزلت به خلال عملية انقاذ الأسرى في ايران. وليس هناك خلاف في ان سبب فشل هذه العملية الأساسي هو المركزية المفرطة، والاعتماد على حكمة وذكاء القائد الأعلى الموجود في المؤخرة، بدلا من السماح للقائد الموجود في المنطقة فعلا باتخاذ القرار التنفيذي الواقعي.

وأدى تحليل دروس عملية جزر الفولكلاند، التي كانت صغيرة فعلا في

حجمها لكن طويلة وشاملة من ناحية القيادة والسيطرة، الى ان يعترف الأميركيون بأنه لا بد من العودة الى طرائق القيادة والسيطرة التقليدية، على الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام الحاسبات الالكترونية على مختلف المستويات. وفي هذه العملية، تصرف البريطانيون وفقا للأساليب التقليدية، واستخدموا الحاسبات الالكترونية أداة مساعدة لتطبيق نظريات القيادة والسيطرة التقليدية تطبيقا انجع، من خلال ادارة العملية بأسلوب لامركزي بعيد المدى، وباتخاذ القادة المحليين لكل القرارات العملانية الواقعية على مختلف المستويات (باستثناء اغراق السفينة «بلغارنو» الذي كان بمثابة خطوة سياسية). ودرس الأميركيون حرب الفولكلاند من خلال التركيز بصورة خاصة على جانب القيادة والسيطرة. ورأى الرئيس ووزير الدفاع والجنرال فاسي في العملية البريطانية تأكيدا لصحة النظرية التقليدية، واهتموا بتطبيقها (بنجاح مطلق بحسب رأيهم) في عملية غرينادا.

وفي مجال تطوير الأجهزة، حدثت تغييرات نظرياتية أساسية في طريقة التطوير. وأهم هذه التغييرات كبح الحماسة للامكانات الوهمية الكامنة في الأجهزة، والخروج باستنتاج ان فكرة القيادة والسيطرة والقيود البشرية هي التي يجب ان تسترشد بها عملية التطوير. وتكلف هذا الاستنتاج ثمنا باهظا جدا، وبلغ ثلاثين عاما من النشاط استثمرت فيها ميزانيات ضخمة لتطوير اجهزة سيطرة ورقابة (وتصل ميزانية السيطرة والرقابة سنة ١٩٨٤ الى واحد وثلاثين مليارا ونصف المليار من الدولارات، اي ١١ في المئة من ميزانية الدفاع الأميركية). ويبدي الأميركيون استعدادهم للاعتراف بأنه لم تصبح لديهم بعد اجهزة سيطرة ورقابة كافية في قيد الاستخدام الفعلي.

وفي المقابل، توجد لدى البريطانيين والألمان والفرنسيين، الذين كانوا أقل طموحا منذ البداية، وسخروا عملية التطوير لخدمة فكرة القيادة والسيطرة التقليدية، والتي تنصب أساسا على الانسان واجراءات العمل القيادي في ادارة دفة المعركة ــ توجد لديهم حاليا اجهزة سيطرة ورقابة نشيطة وفعلية وكافية أيضا في الخدمة العملانية؛ وهذه تعتبر موضع حسد ظاهر من جانب الأميركيين.

خاتمة

تساعد التكنولوجيا الحديثة على استغلال اجهزة اتصال حديثة، تدخل فيها الحاسبات الالكترونية، من أجل تحسين اجراءات القيادة والسيطرة في ميدان المعركة. الى جانب ذلك، يجب ان نتذكر ان الانسان، بصفاته البشرية وقيوده، يعتبر قلب هذا النظام. وحتى لا يثور التمثال على صانعه (لا تحدث نتائج عكسية) يجب ان تكون مواصفات الانسان، واجراءات عمله، وبصورة خاصة سلوكه ازاء الضغط الذي يتعرض له في ميدان المعركة، بمثابة نقطة البداية والنهاية في اقتناء اجهزة مساعدة للقيادة والسيطرة.

وقد رأينا، فيما سبق، ان استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل القيادة والأركان يقلل من القدرة على الارتجال والمبادرة، ويقتضي عملا منظما ومنسقا مع اجراءات عمل القيادة بالنسبة الى الحرب. ولذلك، فالى جانب تطوير اجهزة السيطرة والرقابة، الذي يعتبر في حد ذاته عملية طويلة، يجب ان يجري إعداد كوادر القيادة والأركان وفقا للاجراءات السليمة المطلوبة للمعركة، بحيث يتم استيعاب اجهزة القيادة والسيطرة الميكانيكية التي سيتم إعدادها خير إعداد لتتيح تحقيق التحسن اللازم في نوعية القيادة في ميدان المعركة الحديث.

وعندما نتحدث عن خفض الموارد من ناحية وتحسين نوعية القوة من ناحية اخرى، يجب البدء بتطوير اجهزة القيادة والسيطرة وبتحسين نوعية عمل وأداء كوادر القيادة والأركان؛ وهذه تعتبر عملية نوعية في حد ذاتها، ولا تحتاج الى استثمار موارد، وادخال الوسائل التكنولوجية المتطورة بالتدريج.

تمرين وتدريب كتحسين للنوعية*

العميد جدعون

تتحدث نتائج الحروب قبل نشوب المعارك بوقت طويل. وتعتبر نظرية تشغيل الجيش، وتسليحه، وتنظيمه للمعركة، من أسباب النجاح او الفشل في الحرب. لكن الأكثر من هذا كله، ان كفاءة المقاتلين وقدرتهم على استخدام شبكات الأسلحة، وتطبيق نظريات العمل، واستغلال الوسائل والنظم المتوفرة لديهم الى اقصى حد وعلى احسن وجه، هي مفتاح النصر في ميدان المعركة.

يمكن ان نحصي، بين مزايا الجيش الاسرائيلي، تفوق جنوده النوعي. لكن هذه الخاصية ليست عنصرا طبيعيا ثابتا فقط، بل حقيقة من شأنها ان تتغير في اي وقت. وكي نحتفظ بها، من الضروري الاستمرار في المحافظة عليها وزيادتها أيضا. ويتولى أداء هذه المهمة جهاز القيادة والتدريب في الجيش الاسرائيلي، الذي يجب ان يرعى هذه المهمة يوما بعد يوم وساعة بعد اخرى. والانسان، كونه انسانا، يتعلم منذ ولادته حتى مماته؛ وبهذا المفهوم لا يختلف القائد في الجيش عن باقي البشر. فلا تنتهي فترة تعليم القادة واكتساب خبرتهم بانتهاء الدراسة في الكلية الحربية. ومن هنا يتضح انه يجب ان يستمر التعليم والتدريب والتمرين واجراء المناورات بلا انقطاع. وهذه هي المهمة

* نشر هذا المقال في مجلة «معراخوت»، العدد ٢٧٨ (شباط/فبراير ١٩٨١)، ص ٢٧ ــ ٢٩، ونقدمه هنا بتعديلات طفيفة.

الأساسية الملقاة على عاتق القادة كأفراد، وعلى الجيش كهيئة، في زمن السلم.

وبسبب العوامل الأساسية الذاتية الخاصة بدولة اسرائيل، يبني الجيش الاسرائيلي نظريته القتالية على أساس تكتيك هجومي، ويتم تنظيم وحدات الجيش وأسلحته بناء على أنظمة أسلحة متحركة ومتعددة الأغراض. ومن هنا تستخلص نظرية تشغيل تقوم على أساس وحدة ميدان القتال، وتشغيل أطقم قتال متعددة المهمات في عمق ارض العدو، كوسيلة لتحقيق نصر حاسم وسريع. ولهذه الحقيقة تأثير ذو اهمية حاسمة على نوعية الجيش الاسرائيلي. فشبكات الأسلحة تتطلب مهارة في التشغيل، وترتبط بعلاقات تبعية متبادلة بين من يستخدمونها وأولئك القائمين بأعمال الصيانة، وتحتم عملا جماعيا داخل الشبكة ذاتها وفي دمجها بشبكات اخرى.

وتحتاج الأطقم المقاتلة الى نظرية تشغيل واضحة وبسيطة، ولغة مشتركة، ومستوى تشغيل عال وموحد. ويزيد التكتيك الهجومي للوصول الى عمق ارض العدو في التبعية المتبادلة بين المقاتلين والمعاونين، ويحتم تنظيما ناجعا وتعاونا بين الأسلحة والفروع، ومرونة في القيادة والسيطرة. وهذا كله يعني تمرينا وتدريبا يتلخصان في النقاط التالية:

أ ــ التمرين والتدريب هما اهم مهمات الجيش في غير وقت التماس المباشر مع العدو.

ب ــ يجب ان يؤهل التمرين الجنود والوحدات لأداء مهمة محددة.

ج ــ يكون الضباط والقيادات مسؤولين عن مستوى أداء الخاضعين لهم للمهمات.

د ــ يجب تحفيظ (استظهار) نظرية التنظيم والتشغيل «باللغة نفسها» للتشكيل كله، بطوله وعرضه.

أهداف التمرين

يهدف التمرين الى إعداد جنود ووحدات لأداء مهمة ما. وتعتبر طرائق

التمرين وأساليب التدريب وسائل لتحقيق الهدف. وهناك من يتحمسون في بعض الأحيان نتيجة الصورة التي تم بها التمرين او المناورة، غير ان الصورة وحدها ليست كافية؛ فمحك الاختبار الحقيقي هو: هل وصل الجنود فعلا الى المستوى المطلوب؟

ويعتبر اختبار كل فرد يتدرب، وكل مرحلة من مراحل التمرين، شرطا ضروريا للوصول الى مستوى تمرين عال والى أداء أكثر كمالا. فكثرة التمرينات لا تضمن بالضرورة ارتفاع مستواهم، ومن المؤكد أنها لا تمثل ــ في حد ذاتها ــ الهدف من وراء التمرين. كما ان كمية الذخيرة التي استخدمت، او مجموع ساعات تشغيل المحركات (في المركبات او الطائرات)، المخصصة للتمرينات او للمناورات، او الوقت الذي استغرقته، كل ذلك لا يمثل أكثر من مجرد واحد من المعطيات التنظيمية. فالاختبار الحقيقي يكمن في مستوى الأداء الذي يتم الوصول اليه: كم عدد الأهداف التي اصيبت؟ ما هي المدة التي احتاجت اليها وحدة معينة، او سلاح ما، لأداء المهمة أداء سليما وجيدا؟ كم عدد الأخطاء التي ارتكبت، وما مدى خطورتها؟ وفي النهاية، ما الذي أضافه واكتسبه الجندي، وما الذي اكتسبته الوحدة من التمرين المقصود قياسا بما نفذوه قبل ذلك؟

في ضوء ذلك، يجب ان يكون التمرين هادفا، ويجب ان يتم بهدف تكثيف الخبرة التعليمية من الأساس، بين الكوادر التنفيذية. وليست النتائج الحقيقية للتمرين هي تقديم التقارير الى القيادة العليا المسؤولة، او التأثر بالكمية او الدلالات الوصفية، بل هي نتائج العمل التي تبقى وتترك أثرها في الكادر المشترك وفي التمرينات. يجب ان يعطى التمرين من أجل «تلمس الطريق» والتخطيط على أساس مبادىء نوعية وتقويم انجازاته خلال عملية تنفيذه وبعدها.

لذلك، يجب وضع أهداف محددة للتمرين، بالضبط كما هو متبع في حالة خوض معركة لأداء مهمة تكتية. فعلينا ان نحدد الهدف النهائي الذي نريد

الوصول اليه، او على الأصح: ما الذي يستطيع الجنود او الوحدة أداءه في نهاية التمرين؟ ومثل هذا التعريف يجب ان يلبي ثلاثة مطالب:

أ ــ القيام بمهمة، مثل: احتلال هدف حصين، او القضاء على عدو بحجم فصيلة ضمن مسار من الاشتباكات.

ب ــ أوضاع التنفيذ، مثل: التنفيذ خلال الليل، او بطريقة خوض معركة سريعة.

ج ــ المستوى المطلوب، مثل: تنفيذ المهمة خلال ساعتين من تلقي الأوامر، او من خلال تدمير ٥٠ في المئة من الهدف قبل الانقضاض عليه.

وعلى سبيل المثال، فان التعريف المألوف حاليا لهدف اطلاق ذخيرة عيار ١٠٥ ملم فارغة على دبابة في ميدان الرماية، هو «اطلاق ذخيرة فارغة». وبناء على ذلك، يكون التعريف الكامل لهذا الهدف، الذي يتضمن المبادىء المذكورة هو: المهمة ــ اطلاق ذخيرة فارغة على هدف منيع؛ الأوضاع ــ خلال النهار، من موقع اطلاق النار، لمدى ١٥٠٠ ــ ١٨٠٠م؛ المستوى المطلوب ــ الاصابة من الطلقة الثانية، او الثالثة، وما شابه ذلك خلال عدد معين من الثواني بعد صدور امر اطلاق النار. ويتم التركيز على أداء المتمرن، لا على موضوع التمرين واطلاق ذخيرة فارغة، وأداء القائد القائم على التمرين (ضابط الملاحظة)، او طرائق التدريب (مناورة «خداعية»).

ويجب ان يكون التنسيق قائما في تمرين الوحدات. غير انه يجب ان نضيف الى المستوى المطلوب الانجازات الفردية المطلوبة أيضا، او انجازات الوحدات الفرعية، كشرط للوصول الى المستوى المطلوب للوحدات. ويمكن تعريف ذلك بأهداف مرحلية، او كدروس وانجازات مطلوبة. على سبيل المثال: فالسرية التي تحتل هدفا منيعا يجب ان تحقق مستوى مطلوبا سابقا في اختراق مانع وفي تطهير خنادق، ومن هنا يتضح انه سيكون من الضروري الاشارة، في تعريف المستوى المطلوب بالنسبة الى الوحدات الفرعية، الى المستوى الذي يتم فيه التمرين، وما هي نسبة الجنود من العدد الاجمالي التي

يجب ان تصل الى هذا المستوى كشرط لمواصلة التمرين في اتجاه مرحلة أكثر تقدما. وعلى مثل ذلك يتم، مثلا، فتح نيران فصيلة دبابات على هدف حصين، ويكون المستوى المطلوب: ان يقوم كل طاقم دبابة بتدمير عدد معين، على الأقل، من الأهداف خلال عدد معين من الطلقات، بحيث تدمر الفصيلة كذا وكذا من الأهداف، من مسافة معينة، خلال فترة محددة من بدء اطلاق النار.

ان تعريف الأهداف بهذه الطريقة يتم بما يشبه المسار العكسي: تحديد هدف نهائي، وتحديد دروس وانجازات مطلوبة وأهداف مرحلية، والاستطراد في التعريف التفصيلي بالأهداف حتى مستوى الجندي الفرد، وفقا لأهداف التمرين كله.

تخطيط التمرين

يعتبر تعريف الأهداف بهذه الطريقة شرطا أوليا وأساسا لتخطيط التمرين، والتخطيط للوسائل اللازمة للاستفادة من كل درس قائم بذاته، ووضع تقدير حقيقي لانجازات التمرين. والتعريف المفصل يساعد على المتابعة المستمرة للانجازات خلال التمرين، وسد الثغرات، واصلاح الأخطاء في التمرين في أثناء اجرائه، وليس استخلاص الدروس بعد انتهائه فقط. ومثل هذا التعريف يحتم ان يتركز التمرين على أداء الجندي، وأن يكتسب التعليم من خلال الأداء والتنفيذ، وأن يكرس معظم الوقت والامكانات لتمرين الجندي. ويجب ان يكون استغلال القائد لعامل الوقت (عن طريق إلقاء المحاضرات، او إعطاء النموذج، او التوجيه) أمرا ثانويا بالنسبة الى استغلاله من جانب الجندي في سبيل التمرين.

وربما يبدو مثل هذا التخطيط لعملية التمرين معقدا ومتشابكا، لكنه يضمن ان يكون التمرين هادفا ولأغراض محددة، وأن يستجيب مستوى تنفيذه للغرض المطلوب منه فعلا. كما يحتم هذا التخطيط على القادة ان يركزوا على

أداء جنودهم في كل مرحلة وفي كل مستوى، وليس بالمستوى العام والكمي، ويساعد في خلق معايير موحدة لمستوى الأداء وتقدير الكفاءات. ومن شأن مثل هذا التخطيط ان يقلل من قيمة التقرير المألوف بأسلوب: «جرت مناورة طويلة، وأنزلنا كتيبة مظليين في أثناء الليل، وسرنا ٣٥ كلم...» او «كانت أجمل مناورة، اشتركت فيها عشرات الدبابات وناقلات الجند المدرعة، وأطلقنا ٤٢ صلية ذخيرة ثقيلة...»، وما شابه ذلك. ويكمن القيد الأساسي في هذا الأسلوب في انه يقتضي من القائد ان يفكر، ويخطط، ويعمل جاهدا لإعداد تمرين منظم ومرتب، و «يجازف» بوضع تقدير موضوعي للانجازات.

أساليب التمرين

ان التمرين الذي يهدف الى التركيز على أداء الجندي يحتم استخدام طرائق ملائمة، تسمح للجندي بتحقيق أهداف التمرين. وفي هذا الاطار، يجب ان يكون الجندي مدركا لحاجته الى التمرين، وعلى فهم لما هو مطالب بتنفيذه، وأن يستغل الفرصة للتمرين، وأن يكون راغبا في التعلم.

يجب ان يقوم التمرين على أساس اعطاء أمثلة موجزة وواضحة، عندما يكون التدريب بمثابة وسيلة أساسية للتعليم. ويمكن لأي درس او تمرين جيد ان يقاس بمقابلة الفترة الزمنية التي يستغرقها القائد في الشرح بالفترة الزمنية التي يخصصها لتمرين الجنود. ويجب التخطيط للتمرين وفقا للدروس والانجازات التي جرى الاعتراف بها كشرط لتحقيق المهمة، لكن في الوقت الذي يتم فيه التخطيط للتدريب بالأسلوب الطردي، مرحلة تلو اخرى، وهدفا مرحليا بعد هدف مرحلي، بحيث يتم التخطيط لأي تمرين مرحلي بالطريقة المفصلة المتبعة بالنسبة الى التمرين كله.

ويجب اجراء التمرينات على الموضوعات الفنية كما هو مكتوب حرفيا، بينما في التمرينات التي يوجد فيها عنصر تكتي ومجال لابداء الرأي، يجب السماح للقائد بأن يتخذ بنفسه القرارات الخاصة بأساليب التمرين، وأن تتاح

له فرصة تنفيذها. فالتمرين هو المكان الذي يجوز فيه للقائد ان يخطىء، وأن يصحح خطأه. ان اجراء اعادات تمهيدا لأداء تمرين بواسطة حفظه عن ظهر قلب، في محاولة لجعله تمرينا هادفا «مستساغا»، لا يساهم في تطوير القدرة على التفكير والتحليل، بل في الهبوط بمستوى القادة الى مجرد التقليد والأداء الشبيه بالانسان الآلي.

وفي ضوء ذلك، يجب ان تضمن أساليب التمرين ان ينفذ كل فرد التكتيكات المفروضة عليه بالمستوى المطلوب، وأن يتدرب القادة على العمل الفكري، وعلى التنفيذ بالمستوى المطلوب. لكن يثار هنا السؤال التالي: كيف يقاس المستوى المطلوب من العمل الفكري، وكيف يتم تقدير نوعيات الأداء في أثناء تمرين تكتي؟ من الصعب تقديم اجابة قاطعة ومطلقة عن هذا السؤال، لكن هذه الحقيقة لا تعفينا من واجب البحث عن حل قريب. فكل مشكلة لها أكثر من حل واحد جيد. وفعلا، فان من شأن اية خطة ان تكون جيدة، اذا توفر حل ملائم لقيودها. ومن هنا يتضح ان اية خطة يقترحها القائد، من خلال تقديم حل موافق لقيودها (باجراء التمارين، او اطلاق النار، او دمج قوات) من شأنها ان تكون خطة جيدة، في تخطيطها وفي تنفيذها.

وبما ان القائد سوف يتخذ القرار بمفرده في ميدان المعركة (من دون ان يكون بجانبه قيادة مسؤولة تقدم له النصح)، فمن الأفضل تمرينه على ذلك سلفا. وبهذه الطريقة سيقف القائد على العيوب في طريقة تفكيره، وعلى الصعوبات والقيود المرتبطة بالحلول التي يقترحها. وهذه الطريقة التي يجب الأخذ بها، في كل واحدة من مراحل التمرين (التمرين المسبق، والموافقة على الخطط، وتقديم بيان بالعمليات، وسؤال الأفراد بعد العمليات، واستخلاص الدروس في نهاية التدريب، وما شابه ذلك) من شأنها ان تضمن دراسة أكثر واقعية للمشكلات والحلول، واختيار طرائق عمل ممكنة وأكثر نجاحا. ومن شأن هذه الطريقة أيضا ان تقلل من «تنشئة» قادة قياسيين، وتساهم في بلورة قادة أفضل، وفي بناء وحدات أكثر تبلورا. وهناك مشكلة صعبة اخرى في مجال

التمرين التكتي، وتتلخص في السؤال: هل كان الحل سينجح في ميدان المعركة؟ ليست هناك اجابة قاطعة عن هذا السؤال؛ فهناك طريقة واحدة محتملة، هي تقدير عدد الاصابات في الأرواح ونسبة المفقود من معدات الوحدة خلال تنفيذ العملية، وذلك نتيجة كشف جنود او عربة عسكرية مدرعة للعدو، او نتيجة اختبار خط السير في أثناء التقدم، او فعالية تدمير الأهداف، او مستوى التغطية وما شابه ذلك، في الوقت الذي تستند فيه الاستنتاجات الى تقديرات من يتولون ادارة التدريب، والحكام، والمراقبين. ومن الأسهل إصدار حكم في المسألة المذكورة، باجراء تدريبات بين طرفين، او بتمثيل العدو. وهذا صعب جدا في تمرينات اطلاق النار. ففي كل مكان يكون فيه هدف التمرين هدفا تكتيا، من الأفضل إجراؤه بالشكل الذي يعطي تصورا اصح للمشكلات التكتية في ميدان المعركة. ومن شأن «لعبة الحرب» ان تصبح، في بعض الأحيان، وسيلة ممتازة لبلورة فكر واختبار بعض الحلول، وفي بعض الأحيان تكون هذه تدريبا وتكتيكا من دون قوات، وأحيانا اخرى يكون التدريب الذي يشترك فيه طرفان: لكن لن يكون هناك التدريب الكامل مع اطلاق النار، إلا في حالات نادرة.

الاعداد للتمرين وتحديد الوسائل

يقتضي إجراء التمرين بالطريقة المذكورة ملاءمة الوسائل مع التمرين، لا العكس. بمعنى انه: لا لأن عندنا، مثلا، ١٢ ساعة تشغيل محركات يجرى هذا التمرين ولا شيء غيره، بل يجب تحديد الوسائل للوحدة الجاري تمرينها وفقا للدروس المستفادة من التمرينات. ففي الجيش الذي يتمتع بميزانية محدودة، ليست هناك حرية في تخصيص الوسائل، وامكان المناورة في هذا المجال بسيط. ومن هنا، فانه يجب استغلال الوسائل المحدودة بأقصى قدر من التوفير للوصول الى المستوى المطلوب بأرخص الطرائق.

وعندما تستعد كتيبة دبابات، مثلا، لاجراء تمرين على مستوى

الوحدات، في وقت لا يوجد لديها فيه إلا عدد محدود من الساعات لتشغيل المحركات، فمن الضروري استيضاح نسبة الوسائل التي يجب استخدامها للوصول الى مستوى التشغيل اللازم لطاقم الدبابة وللفصيلة وللسرية وللكتيبة، والتحري عن الوسائل الأخرى التي يمكن بها تحقيق المستوى المطلوب. ويحتم الرد على هذه الأسئلة، التمييز بين المستويات المختلفة، وأنواع الموضوعات التي تعتبر مسؤولة عنها، وحجمها. ومن الواضح انه يجب تكريس أغلب الوسائل لتدريب الفرد والطاقم، وتكريس بعضها فقط لمستوى التمرين التكتي على مستوى الوحدات. وعلى مستوى الفرد والطاقم، ينصب الاهتمام بصورة كبيرة جدا على التقنيات، وبقدر قليل نسبيا على التكتيك. فكلما ارتفع مستوى السلك القيادي في الوحدة كثر الاهتمام بالتكتيك على حساب الاهتمام بالتقنية. فالتكتيك يعتبر من اختصاص القادة، ويمكن تعليمه بوسائل شتى. وبالاضافة الى ذلك، فان القائد مكلف الاستمرار في تحمل كامل المسؤولية عن الأداء الفني لمن هم بإمرته، حتى آخر فرد فيهم. وعلى ذلك، فان اطار الموضوعات التي يجب ان يهتم بها قائد الكتيبة، يتضمن تجميعا لكل المهمات المناط تنفيذها بمن هم بإمرته، علاوة على تلك المنوطة به هو. وبما ان من الصعب تضمين الكثير جدا من المجالات في تمرين او مناورة واحدة، فيجب ان يوضع لكل تمرين او مناورة أهداف محدودة. وبهذه الطريقة يمكن للتمرين ان يكون ناجحا بكامل اطاره، عندما لا يتضمن المناورة لأكثر من مستويين بلا رقابة او حكام: ففي مناورة السرية، مثلا، يجب ان يتم التدريب على مستوى الفصيلة والطاقم؛ وفي مناورة الكتيبة، على مستوى السرية والفصيلة بصورة خاصة؛ وفي مناورة الفرقة العسكرية (أوغداه)، على مستوى اللواء والكتيبة. ومن المفهوم ان هذا الكلام لا يعني اعفاء المستويات الأدنى من الاشتراك في المناورات، بل التشديد على ان دروس التمرين وأهدافه يجب ان تتركز على المستويات التي تشترك في المناورات من خلال استخلاص الدروس، وأنه يجب ان تخصص للتمرين الوسائل التي تساهم مساهمة مباشرة في تحسين

المستوى المشترك في المناورة. وتعتبر الرقابة عاملا من شأنه ان يضمن فعالية التمرين واستغلاله الى اقصى حد، بالشكل الذي سيجري التشديد عليه لاحقا.

ومن هنا، فانه يجب الوصول الى مستوى مرحلي بالتمرين التحضيري السابق للتمرين على المستوى الأعلى. ففي التدريب على مستوى الكتيبة، مثلا، ليس هناك ما يدعو الى اجراء مناورة اطلاق النار إلا اذا كان الدرس والانجاز المطلوبان هما تنسيق المناورة بالنار. وفي مقابل ذلك، فان التمرين على اصابة الهدف يجب ان يتم في مرحلة مبكرة جدا، واصابة الأهداف تختبر في المناورة على مستوى الكتيبة، وبصورة خاصة من ناحية التنسيق والتوقيت وتحريك الوحدة. وعندما تكون أهداف التمرين تكتية في أساسها، فمن الأفضل اجراء مناورة من دون اطلاق نار، وغير مخطط لها سلفا، وبين طرفين، وبالاستعانة بوسائل أقل تكلفة. وتدل التجربة على ان معظم الدروس التي تطبق في مناورة على مستوى الكتيبة، يستخلص ويدرس في المناورة بالذخيرة الصامتة والتحضيرية. بينما المناورة بالذخيرة الحية تتحول لتصبح، في معظم الأحيان، تنفيذا فنيا مفتعلا، اشبه بالعرض أمام المتفرجين والنقاد. ومن المفهوم ان مناورة اطلاق النار المفاجئة هي احسن اختبار لوحدة مدربة، لكن التركيز يتم على وحدة مدربة وعلى الاختبار، وهذا يحتم الوصول بكل فرد الى المستوى المطلوب قبل ذلك.

إعداد القادة

على العكس من المدارس والجامعات، فانه لا يمكن الفصل في الجيش بين التدريب على القيادة، والتعليم على القيادة، والتمرينات في الأوقات العادية. فالجندي يتوقع من قائده ان يكون متخصصا وقائدا، بحيث يصبح قدوة له ومثلا يحتذي به ويسترشد به، وألا يتخلى في الوقت نفسه عن واجباته كقائد؛ فليس هناك فصل بين المجالات.

ان صورة القائد الذي يطلب مددا زمنية ثابتة لتنفيذ التعليمات، والذي يطلب الطاعة الكاملة، تتناقض من الناحية الظاهرية مع صورة المدرب الجيد الذي يقوم بتوجيه طلابه وارشادهم، ويحاول ان يوضح لهم طرائق العمل المختلفة التي يمكن ان يختاروا بينها. لكن ليس هناك تناقض، بصورة مبدئية، بين الشرح والأوامر. ويعتبر الربط السليم بينهما احسن سبيل للقائد والمدرب معا.

يجب تعزيز الوعي والادراك لأهمية التدريب بين القادة، وارغامهم على ممارسة ذلك. ان تقويم القادة على أساس أداء جنودهم ووحداتهم (وفقا لمعايير عادية ومألوفة) من شأنه ان يركز جهود القادة على جنودهم، وعلى أدائهم (لا على قادتهم المسؤولين عنهم وانطباعاتهم التي خرجوا بها من زيارة خاطفة)، ويساهم في رفع مستوى الجنود والوحدات العام.

ويجب بذل كل جهد ممكن لرفع مستوى القادة، اذ ان هؤلاء يمثلون قاعدة وأساسا للنوعية البشرية في الجيش، ومفتاحا لتفوقه النوعي. ولا يمكن لدورة القادة التي يمر بها القائد ان تكون إلا قاعدة وأساسا. ويعتبر التمرين لاعداد قادة في الوحدة أمرا حيويا، في بعض الأحيان، بصورة أكبر من تمرين الجنود، اذ ان مهمات القائد أكثر وأصعب في التنفيذ؛ فيجب ان تكون خبرته الفنية بالشكل الذي يسمح له بالتفكير واتخاذ قرار بشأن ما يستخدمه وطريقة التنفيذ، في حين ان الجندي مطالب بالتنفيذ فقط. فلن يعرف اي جندي في نهاية التمرين أكثر مما كان يعرفه قائده في بداية التمرين. ومن هنا، فان من شأن الاهتمام بالقادة ان يؤتي ثمارا أكثر أضعافا من اي اهتمام آخر. وتشتد هذه الحاجة أكثر ازاء حقيقة أننا كثيرا ما نكتشف خلال التمرين ان الوحدة تجد صعوبة في الوصول الى المستوى المطلوب، لا لأن جنودها لا ينفذون تماما كل ما هو منوط بهم، بل لأن قادتها لا يفون بالمستوى اللائق، وهو العامل الذي يترك اثره، طبعا، في الانجازات الضئيلة التي تحققها الوحدة.

ان القيود في القوة البشرية، ومدد التأهيل، والميزانية، تقتضي كلها

وضع أساليب فنية (تقنيات) لتأهيل قادة خلال أداء وظيفتهم وفي أثناء تدريب وحدتهم. وهناك امكانان أساسيان لذلك: التأهيل الذاتي في الوقت الذي يعترف فيه القائد نفسه بالحاجة الى التعلم، ويكرس جهده ووقته لهذا الغرض؛ والتأهيل المخطط والمفروض من جهات عليا. وتعتبر الطريقة الأولى أسهل وأفضل، إلا انهم لا يتصرفون وفقا لها في أغلب الأحوال، اذ ان هناك حاجة الى الوفاء بالمطلوب بالطريقة الثانية.

أولا، يجب الوصول بالقادة، على مختلف مستوياتهم، الى الاعتراف بأن تعيينهم ورتبتهم ليسا دليلا على قدرتهم في وظيفتهم الحالية، بل على الثقة التي يضعها فيهم قادتهم بسبب أدائهم في الماضي. ومن هنا، فان كفاءتهم كقادة في منصبهم الحالي يجب تكوينها يوميا، وعليهم ان يثبتوا باستمرار ومن جديد صلاحيتهم الفنية والقيادية. وتحتم الموضوعات المختلفة التي يجب ان يهتم بها القادة، والمسؤولية الكبيرة عن حياة الأفراد الملقاة على عاتقهم، ان يستمر القادة في التعلم. ومن هنا، فان التعلم والتخصص الفني يجب ان يمثلا قيمة عليا في فكر القادة ووعيهم وأعمالهم، وهدفا يسعون له باستمرار.

ان عبء المهمات الواقع على عاتق القادة لا يسمح لهم بوقت وطاقة للقيام بمهمات اخرى. وبناء عليه، فليس الخيار هو بشأن ما يمكن اضافته، بل بشأن ما يمكن او يسمح باهماله. ويكون من الأفضل، في بعض الأحيان، ان يتعلم القادة، ولو كان جنودهم مشغولين بدرجة أقل، حتى يأتي الأداء الاجمالي للوحدة في نهاية الأمر سريعا وجاريا وأفضل كثيرا.

ينبغي للقائد ان يخصص ساعة او ساعتين في الأسبوع، على الأقل، للدراسة والتمرن على الموضوعات التي هو مسؤول عنها. وعلى القادة ان يتمرنوا على كل ما يناط به من هم بإمرتهم، والوصول الى أعلى مستوى في الأداء الذي يطلبونه هم من جنودهم. ويجب ان يضرب القادة المثل لجنودهم قبل بداية الدرس او التمرين، بأنهم يؤدون المهمة فعلا: ففي تمرين طاقم الدبابة، مثلا، يجب بدء التدريب بأسلوب دبابة واحدة هي دبابة قائد السرية وبإمرته؛ وفي

التدريب على التصويب، من الأفضل ان يطلق القادة النار أولا، وهكذا دواليك. وهذه الطريقة تحتم على القادة ان يستعدوا من ناحية، ومن ناحية اخرى تثبت للجنود ان المهمة الملقاة على عاتقهم يمكن تنفيذها. ومن هنا، فان ثقة الجنود بقادتهم، واستعدادهم لتنفيذ التعليمات الصادرة اليهم، من شأنها ان يزدادا.

تقويم التمرين

يجب ان يتم تقويم التمرين، سواء بواسطة منفذ التمرين او عن طريق القيادة المسؤولة بواسطة رقابة وتحكيم. ويتناول أي تقويم مجالين: فعالية التمرين، التي تقاس وفقا للدرجة التي يستطيع بها الجنود الوصول الى مستويات الأداء التي تحدد في أهداف التمرين؛ ومدى الاستفادة من التمرين الذي يحدد مدى فعالية استخدام الوسائل والوقت. ومن السهل نسبيا اجراء مثل هذا التقويم في التمرين المخطط له وفقا لتعريف الأهداف والدروس والانجازات، كما ذكرنا آنفا.

لكن تقويم التمرين في المرحلة النهائية فقط غير كاف. فاختبارات التقدم والمستوى، واعادة تقدير الانجازات وفقا لمعايير ومقاييس ثابتة، والأهداف المرحلية التي تمثل شرطا للانتقال من مرحلة الى اخرى، وبدء التمرين وانتقاده على يد عناصر فنية متخصصة وموضوعية ــ كل هذه مجتمعة تعتبر شرطا لتمرين فعال في مجاليه معا. ويعتبر تقويم بعض المراحل في التمرين الأساس هو الآخر، لأنه يعرف الجندي وقادته بما هو بحاجة الى الاصلاح خلال التمرين، وأن يتلاءم التمرين مع مستوى الجنود لا مع الوسائل المتاحة.

وبهذا الأسلوب الفني في التدريب، تكلف القيادة المسؤولة املاء مستويات التمرين وأنواع الوسائل اللازمة للوصول اليها. ومن أجل استكمال هذه الدائرة ينبغي لها، أيضا، الاشارة الى المعايير والمقاييس لتقويم فعالية التمرين ودرجة الاستفادة منه. ويتعين على القائد المتمرن، الذي يقوم بالاعداد

للتمرين وادارته وفقا لهذه التوجيهات، ان يضع لنفسه تقويما للأسلوب الذي سار به هو ووحدته على طريق اتمام تحقيق الأهداف النهائية. وهذا يلزمه بالبحث والقياس في أثناء سير كل درس وفصل، خلال التمرين وفي نهايته. ومن شأن هذه الطريقة ان تضمن مزيدا من الفعالية في التمرين، ويتضح، في بعض الأحيان، ان مستوى معينا يتحقق بسرعة للغاية، وأنه يمكن الانتقال الى المرحلة التالية. كما يتضح، في أحيان اخرى، ان الجنود متأخرون في أدائهم، وأنه يجب الاستمرار في إجراء التدريبات. واذا ظهر مثل هذه «الاكتشافات» في نهاية التمرين فهذا شيء متأخر للغاية؛ اذ انه في معظم الأحوال لا تبقى عندئذ أيضا الوسائل المطلوبة لتمرين آخر.

قيادة وتدريب وتعليم وروح قيادية

نطلب من جنودنا ثلاثة أمور: المهارة في الأداء واستغلال مواهبهم؛ والتعاطف مع القيم الوطنية والعسكرية؛ والاستعداد لأداء المهمات وفقا لهذه المواهب والقيم. ويعتمد تأهيل الجندي للقيام بالمطالب المذكورة على التدريب والتمرين على المهارة، وعلى تثقيفه بقيم التضامن، وعلى الروح القيادية.

ويجب عدم الفصل بين هذه المجالات كافة، ولا يمكن تقسيمها بكميات ثابتة وبمواعيد محددة. فالمادة او المقرر التعليمي لا يمثل حلا لمشكلة الزعامة والمهارة. فيجب إكساب هذا كله بصورة مشتركة ولفترة طويلة. ولا يوجد قائد يعرف متى يؤثر على جنوده وفي اي مجال، وبناء على ذلك فان عليه التأثير في المجالات الثلاثة معا.

التدريب والمهارة: يطلب من الجندي ان يؤدي وظيفة معينة، وعلى القائد ان يؤهله لذلك. وفي الغالب، يرغب الجندي في اكتساب المهارة وتأدية ما هو مكلف به خير أداء. وينبغي للقائد ان يضع التمرين في ضوء الدافع الايجابي، ويحدد الأهداف، ويضع الخطط بذكاء، ويدير التمرين بصورة

فعالة، من خلال تشجيع الجندي على الانجاز. ومن شأن هذه كلها ان تحقق نتائج طيبة.

التربية والتماثل: نتطلع الى ان يتعاطف الجنود مع قيم ومبادىء الجيش والدولة، وأن يؤدوا وظيفتهم من خلال التماثل لا من قبيل الواجب فقط. ويميل الجنود الى التعلم من الشخصيات المهيمنة المحيطة بهم، ومن الأصدقاء والزملاء والقادة، والى تقليدهم. ومن السهل عامة تقليد المثل السلبي، ومن هنا فانه يتعين على القائد ان يفي بنفسه مستوى المطالب التي يطلبها ممن هم بإمرته، وأن يتصرف بالأسلوب الذي يتلاءم مع الطريق الذي ينصح بالسير فيه، وأن يكون بعد ذلك وباستمرار قدوة ومثالا لشخصية ذات قيم يتطلع الجندي الى تقليدها.

يجب ان يكون القائد شخصية ذات قيم، تعرف بوضوح ماذا تريد، وتحسن وصف أهدافها: شخصية تعلِّم وتعطي الفرصة لتحقيق الأهداف المطلوبة؛ شخصية تؤدي المهمات كافة بمستوى عال؛ شخصية تطلب وتنفذ في آن، وتبدي قدرة شخصية على الأداء واستعدادا شخصيا لاكساب الجنود وتعليمهم ما المطلوب منهم. على القائد ان يعترف بما لا يعرفه، وأن يتعلم ما يجهله، وأن يعطي المثل لا ان يعطي الأوامر فقط؛ ان يتحدث مع الجنود، لا ان يلقي المحاضرات فقط؛ ان يفكر قبل ان يأمر، ولا يقدم الحجج بعد وقوع الحدث.

الروح القيادية: هي الدافع الى الأمام. والخبرة والتماثل وحدهما لا يدفعان شيئا الى الأمام. ويمكن ان نذكر، بين اسس القيادة في التمرين: القدوة، والمثل الشخصي؛ تعليمات واضحة، ورقابة على تنفيذها؛ عدم التنازل عن المعايير القياسية؛ استخدام أساليب التشجيع، واصدار تعليمات ايجابية بأسلوب إفعل وليس لا تفعل. ان معنى القيادة هو الاهتمام بالجندي، ومساعدة من يواجه صعوبة؛ انها تعني انه عندما يكون الجندي على جهل

بأمر ما، فهذا فشل من القائد الذي لم يعرف كيف يحسن الشرح. ان القيادة هي التي تجعل للقائد جنودا جيدين كي يقودهم.

ان الدمج بين التدريب الواعي والسليم، والتعليم والقيادة، هو الذي يوجد قائدا جيدا ووحدة ممتازة. وتعتبر هذه العلاقة دائمة وثابتة: القائد الجيد يوجد جنودا جيدين ويبني وحدة خير بناء، بينما من شأن القائد السيىء ان يهدم كل شيء جيد.

خاتمة

تناولنا بالبحث، في هذا المقال، موضوعات من مجال التمرين والتدريب في الجيش، لكن بصورة موجزة فقط؛ اذ ان من الصعب الاحاطة بهذا المجال المترامي الأطراف في حيز ضيق. وقد حاولت الاشارة الى أسلوب فني (تقني) يحتاج تطبيقه، تطبيقا دقيقا، الى كثير من العمل الفني والفكري؛ لكن سيكون من الممكن بمساعدته الوصول الى تحسن نوعي ونتائج ايجابية حقيقية على الطبيعة. والأسلوب المقترح ليس سهلا أبدا، وهو يرتبط أيضا بعمل كثير وشاق، غير ان لذلك وسائل وتكتيكات. وهناك أماكن في الجيش الاسرائيلي يطبق فيها هذا الكلام او ما يشبه ذلك، لكن من دون ان يصبح هذا أمرا ممأسسا. وربما تكون هناك موافقة على مبادىء هذا الأسلوب، غير ان التنفيذ بعيد عن الكمال.

لم أدخل هنا في التفاصيل كلها، والأساليب الفنية جميعها، والاحتمالات كافة؛ فالمهم، أولا وقبل كل شيء، الاعتراف بالحاجة وبأهمية البحث في هذا النظام، وأهمية بنائه. وفي الوقت الذي تعتبر فيه امكاناتنا الحالية محدودة، ومطالبنا النوعية كبيرة، فان علينا ان نكرس تفكيرا أكثر للوسائل الفنية، وللأساليب التعليمية، ولمنشآت تمرين منظمة وخاضعة للرقابة، للاستفادة الى اقصى حد من القليل المتوفر.

الحاجة الملحة الى نوعية ازاء قيود الكمية

اللواء مناحم عينان*

ان عدم وجود التماثل بين الدول العربية وبيننا، في مجالات الموارد الاقتصادية وعدد السكان ومساحة الأراضي، يضعنا أمام مستويات تهديد مختلفة، سواء من ناحية القوة العسكرية او من ناحية التهديدين الاقتصادي والسياسي وغيرهما.

واذا بحثنا في العلاقات بين الدول العربية (العراق وايران في حالة حرب، سوريا والأردن في خلاف شديد، منظمة التحرير الفلسطينية منقسمة، الخ)، نجد ان وضعنا الاستراتيجي الآن أفضل ــ من الناحية النظرية ــ مما كان عليه. لكن الوضع الحقيقي والصحيح لهذه اللحظة يوجد وهما بالنسبة الى الطاقة الكامنة في التهديد المتزايد من حولنا.

ويؤسفنا ان اسرائيل كانت، وما زالت في هذه المرحلة، عدوا وهدفا للاحتلال والتدمير في نظر معظم الدول العربية، ولم تغيّر حالات موقتة من النزاعات بين الدول العربية الأفكار والرغبات في تصفية الدولة.

وقد تعدت علاقات القوى بيننا وبين جيراننا وتجاوزت، منذ وقت

---

* رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة.

ويستند هذا الكلام الى محاضرة أُلقيت خلال ندوة عقدتها مجلة «معراخوت» في موضوع «النوعية والكمية».

طويل، مفاهيم الرد المطلوب على اية تهديدات محتملة، بالشكل الذي يتناول به الخبراء العسكريون المختلفون هذه المفاهيم بالدراسة في كتبهم.

الجيش الاسرائيلي ــ أهداف ومهمات

ان الهدف الأساسي للجيش هو حماية وجود الدولة، ومنع المساس بسلامتها الاقليمية وسيادتها، من خلال ردع العدو عن القيام بمبادرة عدوانية، وهزيمته بسرعة اذا ما نشبت الحرب، واتاحة الفرصة بذلك للعيش حياة عادية وسليمة.

وهناك هدف ثانوي يتميز به جيشنا عن معظم شعوب العالم، هو الهدف الاجتماعي القومي. فمن واجبنا ان نكون بمثابة فرن انصهار لمهاجري الشتات في مختلف الدول، ونكمل للجنود تعليمهم الأساسي ودراسات اللغة، وأن نأخذ على عاتقنا ــ طبعا ــ مهمات وطنية طليعية في مجالات الاستيطان، واستيعاب المهاجرين، والارتقاء بالشباب من الطبقات الفقيرة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لدولة اسرائيل ان تزيد في شأن وحجم قوتها العسكرية قدر المستطاع، وذلك لمنع نشوب حرب او التصارع ــ بعلاقات قوى معقولة ــ مع الدول العربية التي تزيد في قوتها باستمرار، سواء من الناحية الكمية او من الناحية النوعية؛ وهذا يحتم تخصيص معظم الموارد (ميزانيات وقوة بشرية) لتوفير حاجات الأمن، والاستمرار في الوقت نفسه، وعلى الرغم من التهديد وفي ظله، في العيش حياة عادية وطبيعية، من خلال تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، التي ستكون عامل جذب ليهود العالم ومصدر فخر لمواطنيها، وتعزز مركزها وسط الأسرة الدولية. ومن هنا يتضح ان نظرية الأمن يجب ان تقوم على ثلاث دعائم أساسية:

أ ــ **الردع**: ان الهدف الوطني الأساسي هو السعي لتحقيق السلام، او على الأقل لمنع نشوب الحرب. ان القدرة على ابراز القوة والمناعة الوطنية

والاحتفاظ بهما، واللتين تنعكسان في الرغبة في الوجود والاستعداد والعزم الأكيد على الكفاح في سبيلهما، من خلال اقامة جيش نظامي واحتياط يستطيعان منع العدو من تحقيق اية مكاسب، هي التي ربما تجعل من الممكن منع نشوب الحرب، او على الأقل تقلل من قوة جاذبية الأهداف والأغراض التي يتطلع جيراننا الى تحقيقها. وليس من المحتم ان يمنع الردع نشوب الحرب، ومن المحتمل أيضا ألا يستطيع ذلك، لكن من واجبه ان يحقق بمفاهيم التكلفة، فائدة وادراكا وتقديرا بأن ثمن المكسب الذي سيحققه المعتدي غال وباهظ للغاية.

ب ـ ضمان الانذار المبكر: يعتبر الانذار المبكر أمرا حيويا لاسرائيل بسبب حالة الحرب المستمرة مع العرب، وعدم وجود توازن في ميزان القوى؛ فالجيش الاسرائيلي لا يستطيع الاحتفاظ بقواته جميعا، بما فيها الاحتياط، في حالة تعبئة طوال أيام السنة، اذ ان التعبئة المستمرة تعني انهيارا اقتصاديا واجتماعيا. ويستهدف الانذار المبكر توفير متسع من الوقت لتعبئة قوات الاحتياط في حالة الطوارىء، وهو يحل محل القوة النظامية الاضافية التي كان علينا ان نحتفظ بها جاهزة ومستعدة.

وتحتاج القدرة على الانذار المبكر الى قدرة على التحليل، ومبادرة فكرية وثقافية، وخيال واسع، واستغلال الأجهزة الفنية المتطورة للغاية و... الى حظ. وسيساعد تلقي الانذار المبكر وتكوين صورة للموقف العسكري الاستراتيجي مسبقا، على منع الحرب، او على تحقيق نصر سريع من خلال اظهار القدرة على تحقيق أكبر قدر من التفوق.

ج ـ ضمان القدرة على الحسم: ويعني الحسم القدرة على مصارعة القوى التي تستخدم ضدنا ـ في حالة فشل الردع والانذار المبكر ـ والنصر في المعركة. ويحتم تطوير القدرة الحاسمة حشد الطاقة الكمية والنوعية للقوة العسكرية، بالاضافة الى استغلال الموارد الوطنية.

وتتميز عملية بناء القوة العسكرية، التي تهدف الى إكساب هذه القوة

القدرة على أداء هذه المهمات، بالسمات التالية:

- انها طويلة، ومتصلة، ومعقدة، وتستغرق أعواما. ولذلك، فانها تعتمد على خطط متعددة السنوات، وتحتاج الى رقابة سنوية وتفتيش على ما انجز وعلى درجة التقدم.
- انها تتم في أثناء القيام بنشاط امن جار.
- انها تخضع لضوابط تتحكم في القدرة على الزيادة الكمية للقوة.

الكمية والنوعية في بناء القوة

ليست الكمية والنوعية كلمتين يمكن ان تحل احداهما مكان الأخرى، بل انهما تسيران في خطين متوازيين. انهما تكمل احداهما الأخرى لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية. وتعتبر كلمة «كمية» واضحة ومطلقة، ويمكن تقديرها (بعدد الجنود) بعدد التشكيلات، وعدد الدبابات والطائرات، وما شابه ذلك. وفي المقابل، تخفي كلمة «نوعية» بين طياتها مجموعة من القيم والمفاهيم النسبية، التي من الصعب قياسها او تقديرها. ويمكن، في أغلب الأحيان، تقدير النوعية بعد وقوع الحدث، مثل «التشريح بعد الوفاة».

ويبدو، من الناحية النظرية، كأن العامل الاقتصادي هو الذي يفرض القيد الأساسي على امكان الزيادة الكمية للقوة. أما من الناحية العملية، فان القيد البشري اصعب القيود، ذلك بأنك لا تستطيع انتاج او طباعة مزيد من الأطفال، ولا تستطيع تغيير عملية صعبة وتأخذ بدلا منها أطفالا من انتاج اسرائيل. علاوة على ذلك، فانك لا تستطيع استيراد مقاتلين مرتزقة. ومنذ سنة ١٩٧٣، زدنا في حجم الجيش بصورة كبيرة جدا من ناحية الأطر المقاتلة، على الرغم من ان عدد المواطنين في الدولة وعدد المجندين في الجيش الاسرائيلي لم يتضاعفا. لكن طاقة الدولة البشرية في كشوف التجنيد السنوية استنفدت، وتبلغ نسبة الدفعات السنوية للمجندين في اسرائيل، بالنسبة الى مجموع السكان، أعلى نسبة في العالم.

وتخفي القيود البشرية الكمية، بين طياتها أيضا، قيودا نوعية. فدولة يقدر عدد سكانها بأربعة ملايين نسمة تقريبا، تعتبر محدودة في قدرتها على توفير قوة بشرية على مستوى نوعي، فضلا عن ان هذه القوة البشرية المحدودة لا يتصارع عليها الجيش الاسرائيلي وحده، بل أيضا الاقتصاد الاسرائيلي، والجامعات، والادارة المهمة، ووزارات الحكومة. وقد أصبحنا منذ الآن عند نقطة حرجة من ناحية قدرتنا على شغل قيادات وتخصصات فنية بقوة بشرية نوعية، وكلما زدنا في الجيش الاسرائيلي من الناحية الكمية وبنينا وحدات وقيادات جديدة، زادت هذه المشكلة حدة.

ومن الناحية العملية، فان التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي أيضا لا يمكنهما ان يصبحا بديلا من عدد الوحدات وكمية وسائل القتال التي توضع ضدنا في ميدان المعركة. ويرجع السبب في ذلك أصلا الى «القفزات» التي تحدث في تكاليف شبكات الأسلحة المتقدمة ــ الصواريخ والطائرات والسفن الصاروخية والدبابات ــ التي تتخطى مرتين او ثلاث مرات تكاليف الشبكات القديمة. والأكثر من ذلك، ان ادخال شبكات جديدة في التشكيل المقاتل يحتاج الى استثمار موارد كثيرة في المناورات (أيام خدمة في الاحتياط، وتشغيل المحركات ساعات طويلة، وما شابه ذلك) من أجل دمجها في التشكيل المقاتل، وهذه الحقيقة تزيد أيضا في تكلفتها.

وسأعرض فيما يلي عناصر نوعية القوة العسكرية عنصرا عنصرا، وسأبدأ بالعنصرين الوحيدين اللذين يمكن تقديرهما في مجال النوعية: النوعية التكنولوجية، ومستوى التعليم. فيمكن تقدير النوعية التكنولوجية لاحدى وسائل القتال، قياسا بنوعية وسيلة قتال اخرى، بواسطة معايير التكلفة/الجدوى. ويمكن تقدير نوعية التعليم بمساعدة الاحصاءات، مثل حصر عدد الذين أمضوا أعواما دراسية، او الذين نالوا درجات التخرج.

النوعية التكنولوجية: يحتل الجانب التكنولوجي المقام الأول في ترتيب عناصر النوعية. ولدى دولة اسرائيل والجيش الاسرائيلي الكفاءات اللازمة

للتطوير التكنولوجي، ولم نصل بعد الى منتصف الطريق في هذا المضمار؛ فالمشوار طويل، وكلما وسعنا الفجوة النوعية التكنولوجية لمصلحتنا عوضنا أنفسنا الى حد ما من التدني الكمي. وفي العقد المقبل، وربما في نهاية القرن الحالي، سنشهد ظهور شبكات أسلحة متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وخصوصا في مجال القتال البري. ففي المجال البري، ينتظر ادخال شبكات متقدمة تتضمن اجهزة للحرب الالكترونية، وأسلحة مضادة للدبابات على درجة عالية من الدقة، وكذلك طائرات هيليكوبتر مضادة للطائرات، وطائرات هيليكوبتر هجومية. كما سيتم تحسين القدرة القتالية خلال الليل، واحتمالات الاصابة من الطلقة الأولى، وقدرة الاستخبارات.

وفي المجال الجوي، سوف تظهر اجهزة متقدمة، ورادارات تستطيع تغطية منطقة منخفضة وعالية، وقدرات قتالية أفضل في النهار والليل. وفي المجال البحري، ينتظر ظهور صواريخ دقيقة وبعيدة المدى، ووسائل متطورة للقتال ضد الغواصات، وأسلحة دقيقة لاصابة أهداف بحرية، وأهداف برية. كما ستتحسن قدرة الدفاع الجوي في القطع البحرية في المستقبل، في ساحة القتال بالبحر الأبيض المتوسط.

وتنحصر المشكلات الرئيسية في مجال الحل التكنولوجي، كما أشرنا، في التكلفة العالية جدا لوسائل القتال، والحاجة الى قوة بشرية فنية ممتازة ــ وبأعداد كبيرة ــ لتشغيل الأجهزة.

مستوى التعليم: يساهم رفع مستوى تعليم جنود الجيش الاسرائيلي وقادته، مساهمة مباشرة، في رفع نوعية المقاتل ــ اذا جاء هذا طبعا كاضافة وتكملة لأنشطة في مجالات اخرى، مثل التربية والتدريب وما شابه ذلك. فليس من الضروري ان يتعلم الجميع العلوم الدقيقة بالذات. علينا ان نتطلع الى ان يكون هناك أناس يهتمون بالعلوم الدقيقة، لكن يجب ألا نخاف أيضا من العلوم الانسانية. فتوسيع آفاق الانسان بصورة عامة، وآفاق المقاتل بصورة خاصة، يساهم مباشرة في رفع مستواه، ويساهم بذلك في رفع نوعية الجيش.

وكما قلنا، فان ادخال وسائل قتال متطورة، تتميز بتكنولوجيا دقيقة، يحتاج الى أناس ذوي مستوى عال من التعليم كي يستخدموها، ويستطيعوا تحقيق أكبر قدر من الفائدة من هذه الوسائل، ويعوضوا بذلك التدني الكمي.

التربية: تعتبر التربية عاملا مجردا يؤثر في نفسية الانسان. لكن العلاقة بين الاحساس بالتضامن والتعاطف مع الدولة والاستعداد لخدمتها، نتيجة المجهود التربوي، وبين نوعية الجندي، ليست موضع شك. ويتلخص دور القادة بالجيش في ترجمة هذه المشاعر الى لغة المفاهيم العسكرية. ويمكن ان نشير، في هذا المجال، الى اتجاهات العمل التالية:

● بث الاحساس بالرسالة لدى الجنود الذين يخدمون في الجيش الاسرائيلي، وخصوصا لدى الذين يخدمون في الجيش الدائم. فعدد التحديات الخارجية والضغوط التي يتعرض لها هؤلاء يعتبر كبيرا جدا، الى درجة انه من الضروري ان نضع أمامهم تحديا شخصيا جديا للغاية، وتعريفه بمصطلحات تجعل منه رسالة على جانب من الأهمية الوطنية. فالاحساس بالواجب وبالرسالة لا ينشأ بالعبارات، بل عن طريق اعتراف المجتمع، بقطاعيه المدني والعسكري، بالرسالة، وعن طريق القدوة الشخصية التي يقدمها القادة، الذين يتحملون الجزء الأكبر من العبء في هذا المضمار.

● تنمية روح الوحدة، التي تُسمى، في بعض الأحيان (وبطريق الخطأ)، الروح المعنوية. ومن الصعب تعريف هذا المصطلح او تقويمه من حيث الكمية، لكن من الممكن القول ان هذه هي الروح التي تنشأ في الوحدة، نتيجة الاحساس بالانتماء، وجو الواجب والرسالة، والمنافسة والرغبة في النجاح واثبات القدرة، وتكتل الجماعة، ونتيجة الاحساس بأن «الفرد في سبيل الجميع، والجميع في سبيل الفرد.» فاذا اخذتَ بعض الوحدات المتجانسة من ناحية خلفية الأفراد وقدراتهم، فانك لن تجد وحدات متشابهة من ناحية أدائها. وروح الوحدة هي التي توجد الاختلاف بين الوحدات؛ فهي تؤدي الى ان يظهر داخل اللواء نفسه احدى الكتائب التي يريد أفرادها جميعا ان يخدموا، وتوجد

فيها منافسة على البقاء في الخدمة الدائمة، ومستوى أدائها يفوق أداء الكتائب الأخرى.

وليست هناك وصفة طبية لبث روح الوحدة. والقائد، كرئيس، يساهم مساهمة كبيرة في بث هذه الروح. لكن هناك عوامل اخرى تساهم في ذلك مساهمة مباشرة، وترجع كلها الى مجال التربية. ففي السنوات الخمس الأخيرة، لم نستثمر الكثير في التربية كعامل نوعي في بناء القوة العسكرية. وفضّلنا إنفاق الكثير على طبقة محدودة من الشباب من الفئات السكانية الفقيرة. ان رفع نوعية هذه المجموعة يفيد المجتمع الاسرائيلي كثيرا، لكن هذه المجموعة ليست هي التي ستدخل المعركة غدا، وليست هي التي تعطي اضافة ــ كمية ونوعية ــ حيوية.

لم نستثمر في مجال تربية القادة، خلال السنوات العشر الأخيرة، أكثر مما استثمرنا خلال السنوات العشر التي سبقتها. واذا اجري بحث متعمق في هذا الموضوع، فقد نكتشف انه حدث تراجع أيضا في مجالات تربية القائد، والمقاتل، والانسان بصورة عامة. وعلى اية حال، فقد تركز الاهتمام في التربية على اتجاه آخر، وخصوصا الفئات السكانية الفقيرة.

لا يمكن ان نفصل فصلا واضحا وقاطعا بين المجتمع في دولة اسرائيل والمجتمع في الجيش الاسرائيلي. هناك اختلافات في النمط، لكنها ليست اختلافات نوعية. فالقوة البشرية التي تخدم في الجيش لا تفوق، في نوعيتها، نوعية القوة البشرية الموجودة خارج الجيش الاسرائيلي. صحيح انه بفضل التصنيف الجيد، وأعمال التربية والتأهيل، يخرج الجيش الاسرائيلي نوعية تفوق أحيانا ما عهدناه في المجتمع، لكن الجيش الاسرائيلي يعتبر عامة صورة مصغرة للمجتمع، ويجب عدم التطلع الى البدء بالرعاية التربوية للفرد عند بلوغه سن ١٨ عاما، لدى التحاقه بالجيش الاسرائيلي، وكأن شيئا لم يحدث قبل ذلك وان كل شيء يبدأ مع التجنيد في الجيش. فالتربية تبدأ في البيت، وفي روضة الأطفال، وفي المدرسة، وفي حركة الشبيبة. ويعتبر الجيش الاسرائيلي جزءا فقط

من جهاز تربوي كامل، من شأنه ان يعمل من خلال التنسيق الكامل للأهداف والقيم. وقد تحملت حركات الشبيبة في الماضي عبء التربية غير الرسمية، وربت الشباب على قيم الصهيونية والرسالة، لكن بضعفها ضعفت أيضا حماسة المتجندين للجيش.

المناورات: ان اعطاء مستوى عال من المناورات والمهارة التامة في التدريب على القتال وفي استخدام وسائل القتال، يعتبر شرطا للنجاح في ميدان المعركة. ومن دون هذه كلها، لن يصبح لدينا دافع، وحماسة كبيرة، واحساس بالواجب والرسالة، ورغبة في تحمل العبء، ونوعية تكنولوجية لوسائل القتال، او مستوى تعليم للجنود والقادة. فالهدف من المناورات هو الدمج بين هذه العناصر كافة، وايجاد هيئة مقاتلة، بهذه الطريقة، تستفيد الى اقصى حد من نوعية الفرد ونوعية وسائل القتال. وتقيدنا ضوابط الميزانية الى حد كبير، وتمنعنا من السير في الطريق المطلوب في مجال المناورات.

الاقتراب غير المباشر: يعتبر الاقتراب غير المباشر استراتيجية سليمة ووسيلة لاستغلال القوة العسكرية على احسن وجه، والتي توفر تعويضا نوعيا معينا في ظل وجود قيود على امكان زيادة قوة الجيش من الناحية الكمية. لكن، ينبغي لأولئك الذين ينصحون بتبني استراتيجية جديدة، تسمح بتخفيض حجم الجيش، ان يتذكروا جميعهم حقيقتين أساسيتين:

أولا، يتخبط رجال الجيش باستمرار بالنسبة الى الطريقة التي يمكن بواسطتها استغلال القوة استغلالا أفضل، بما في ذلك طرائق إجراء تغيير في الاستراتيجية وفي التكتيك؛

ثانيا، يجب عدم تجاهل الحذر اللازم إزاء استعداد الجيوش العربية وانتشارها. فأية استراتيجية، وأية خطوة فعلية او تكتية كهذه او غيرها، لن تحول دون حدوث مواجهة جبهوية بيننا وبين أعدائنا. فعلى طول حدودنا الشرقية (سوريا والأردن) يوجد خط واحد متصل من القوات المنتشرة في مواقع حصينة ومحمية، وهي مستعدة لاستيعاب تعزيزات عسكرية كبيرة. لكن يجب

ان نؤكد، مرة اخرى، ان الاقتراب غير المباشر ــ مهما يكن جيدا ــ لا يمكنه ان يحول دون المواجهة الأساسية، الجبهوية، التي تقوم فيها القوات البرية بدور رئيسي ــ دور الحسم في المعركة.

ان اية استراتيجية مهما تكن، يحكمها عندنا قيد ينفرد به شعب اسرائيل، وهو النظرة الى المصابين. فأية خطوات يكون احتمال النصر فيها كبيرا، ترتبط أحيانا بمخاطرة كبيرة أيضا. وتحقيق هدف سياسي بعمل عسكري، في مقابل عدد كبير من الضحايا، يعتبر عندنا فشلا وطنيا. ولا تواجه دول اخرى في العالم، مثل الولايات المتحدة او فرنسا او بريطانيا، مشكلة مماثلة، على الرغم من ان أبناءهم يهمونهم بدرجة لا تقل عنها بالنسبة الى دولة اسرائيل. صحيح ان الألم الشخصي متشابه عندنا وعندهم، لكن الصدمة بين الرأي العام تختلف تماما. وعلى ذلك، فان هذه الدول ليست لديها اية مشكلة في إرسال ألوية محمولة جوا لتحارب في أماكن بعيدة ــ فيتنام، او تشاد، او جزر الفولكلاند، او لبنان ــ وتتكبد خسائر فادحة. وليس هذا هو الحال عندنا؛ فعلى المكلفين بناء الجيش ووضع الاستراتيجية والتكتيك ان يضعوا هذه الحقيقة أيضا نصب اعينهم.

والى جانب كون هذه الحقيقة قيدا، فانها تعتبر كذلك احد مظاهر عظمة اسرائيل؛ فمن الممكن ان نرجع الفضل، في جانب كبير من نوعية الجيش، الى معرفة الجندي الفرد على الجبهة، الذي يقف في مواجهة العدو، بأن قادته المباشرين وقادة الجيش والقيادة في الدولة كلها، يقفون وراءه، فيما يشبه سلسلة من الأمواج الصاخبة. فالجندي في الجيش الاسرائيلي ليس صنفا من المعدات المقاتلة، او صنفا مستهلكا يرسل الى المعركة من دون ان يهتم احد بمصيره (مثل قوات الكوماندو المصرية في حرب عيد الغفران، التي كانت لا تزال هائمة على وجهها في الصحراء بعد انتهاء المعارك بفترة طويلة، الى ان التقطها جنودنا). بل بالعكس؛ فالجندي لدينا يحظى بالاهتمام الأساسي. ويحتمل أيضا ان تنشأ أوضاع نجد فيها أنفسنا نخصص قوات للقيام بعمليات انقاذ واخلاء على حساب تحقيق المهمة الأساسية، وهي القضاء على قوات العدو.

بنية القوة وتنظيمها: يمكن استخلاص طاقة أكبر من قوات بحجم معين، وذلك رهن ببنية القوة وتنظيمها. فعلى أساس المعطيات الكمية الاجمالية نفسها يمكن اقامة عدد مختلف من التشكيلات، في الوقت الذي يتوقف فيه القرار، بشأن مثل هذا التنظيم او غيره، على ضمان قدرة التشكيلات على القتال وفعالية القيادة والسيطرة.

وهناك مثال لتحسين الجيش بالطرائق البنيوية والتنظيمية، وهو اقامة قيادة القوات الميدانية. وقد اقيمت هذه القيادة في اثر الحاجة الى وجود تكامل أفضل بين الأسلحة الميدانية، والوصول الى نظام مناورات احسن وسيطرة انجع على إعداد القوة للقتال، وعلى تأهيل القوة البشرية، وعلى تطوير وسائل القتال.

وهناك امكانات متنوعة اخرى لادخال تحسينات عن طريق إجراء تغييرات بنيوية وتنظيمية؛ فيمكن، على سبيل المثال، توزيع المسؤولية عن ساحات القتال بصورة مختلفة، وبهذه الطريقة التشديد تنظيميا على تلك الساحات التي من شأنها ان يدور القتال الأساسي فيها، وايجاد مراكز ثقل اصح، وضمان توفير حل انجح لمشكلات القيادة والسيطرة.

ويتسع المجال للبحث في نموذج لاعفاء المؤخرة من مشكلات الجبهة، وايجاد قيادة مؤخرة متكاملة تضم الدفاع المدني، والشرطة، والحرس الوطني، وباقي تشكيلات المؤخرة، ونترك للقيادات مسؤولية القتال على الجبهة. كما اجريت تغييرات بنيوية وتنظيمية بهدف التخفيف من مشكلة القيادة خلال القتال على عدة جبهات في آن.

وعندما نقوم باصلاحات تنظيمية، يجب التزام جانب الحذر من وضع يؤدي فيه تحسين نوعي في احد المجالات الى عيوب وتشوهات وظيفية في مجال آخر (مثل: اطالة تسلسل القيادة، والمدة التي يستغرقها تلقي المهمات واعطاء الأوامر والتعليمات).

ويجب ان يتيح البناء التنظيمي لنا مرونة وقدرة على تحريك القوات، حتى في الأوضاع المتغيرة. اضف الى ذلك ان على هذا البناء ان يضع في الحسبان

العقلية الاسرائيلية الفريدة في نوعها، والتي تتميز ببدء الارتجال وفي النهاية فقط يتم البحث عن خطة منظمة ومرتبة بدلا من العكس. وهذه العقلية هي أعظم ثروة عندنا؛ فهي تكمل التخطيط، ويجب معرفة كيفية استغلالها بصورة واعية وذكية.

ويوجد في الجيش الاسرائيلي، الى حد ما، خوف من اجراء تغييرات ضخمة في بنية القوة وتنظيمها، وذلك لعدة أسباب: أولا، الخوف الدائم من نشوب الحرب وعدم القدرة على التنبؤ بالنقطة التي ستنشب عندها على طريق التغييرات؛ ثانيا، الفارق بين المدة (القصيرة) التي يمضيها اي صاحب منصب في منصبه، وبين المدة (الطويلة) اللازمة لاجراء تغييرات جوهرية. ويؤدي هذا الفارق الى ان صاحب المنصب يبدأ، في أغلب الحالات، باتخاذ اجراء ما لكنه، بعد عام او عامين، ينهي مهمات منصبه ويتوقف الإجراء مع تولي خليفته لمهمات منصبه. وهذه الأسباب تؤثر في الميل الى إجراء تغييرات صغيرة، وبناء القوة لبنة لبنة. صحيح ان لا حاجة الى تقديس التغييرات في حد ذاتها، لكن لا بد من وجود الطريق، ولا بد من الانفتاح على ذلك. فالبناء والتنظيم يعتمدان على مفاهيم وفرضيات أساسية، ما دامت سارية المفعول، وتحتم الاحتفاظ ببنية ونظام معينين. وأفضل مثال لذلك هو البناء الثلاثي الموجود في الجيش الاسرائيلي (٣ فصائل في السرية، و٣ سرايا في الكتيبة، وهكذا دواليك). ولا ينبع هذا البناء، والامتناع عن وضع بنية تضم عنصرين او اربعة عناصر في تشكيلات معينة، من تصلب فكري بل من مبدأ يقضي بأنه يجب استخدام ثلثي القوة عند مواجهة العدو، والاحتفاظ باحتياطي يملك قوة قتالية تكفي للتأثير في المعركة والانتصار فيها. وفي الحالات التي لا يكون فيها هذا المبدأ ملائما، تبنى التشكيلات على أساس غير ثلاثي.

توازن داخلي بين عناصر القوة: ان التوازن السليم بين الأطر التنظيمية، وملاءمة بناء الوحدات وحجمها مع وسائل القتال الموجودة والمستقبلية، ومع المهمات الملقاة على عاتق الوحدات في المعركة، يُعتبران امرين حيويين بغرض الاستفادة من القوة الى اقصى حد.

وليست هناك معادلة دقيقة لتحقيق توازن بين عناصر القوة. وبالتالي، فان الاهتمام بالتوزيع المتوازن بين جميع الموارد ووسائل القتال يسبب عدة مشكلات. مثال ذلك، العلاقة بين وسائل القتال الموجودة ووسائل القتال الجديدة ــ وفي هذا المجال تؤدي مشكلة الموارد الى الميل الى تفضيل الوسائل الموجودة على شراء وسائل جديدة. ومثال آخر لذلك: العلاقة التبادلية بين عناصر القتال ووسائل القتال ــ وفي هذا السياق تكمن المشكلة في عدم وجود عناصر قتال او وسائل قتال تعتبر البديل بالضبط من عناصر قتال او وسائل قتال اخرى.

وتعتبر المشكلات، في المجالين الجوي والبحري، أسهل كثيرا؛ اذ ان الأبعاد محل البحث فيها توجد في منطقة «نظيفة» نسبيا، وعدد المتغيرات فيها بسيط نسبيا، والغرض منها إكساب الطائرة او القطعة البحرية اقصى قدرة ممكنة على تدمير الأهداف. وغالبا ما تقتصر المشكلات الرئيسية، في المجالين الجوي والبحري، على مستوى طائرة في مواجهة طائرة، او سفينة في مقابل سفينة، او طائرة في مواجهة صاروخ، او سفينة في مقابل صاروخ. ولا شك في ان هذه القدرة تتوقف على الأجهزة الالكترونية، وعلى الأجهزة المضادة للقتال الجوي، وعلى أجهزة الرادار والمراقبة، وما شابه ذلك.

وفي المقابل، من غير الممكن الوصول، في المجال البري، الى تعريفات دقيقة ووضع حدود لميزان عناصر القوة بمصطلحات علمية، او بمصطلحات اجهزة التمثيل الآلي. فكل تل يغير أصول اللعبة والمتغيرات المؤثرة في عنصر القوة. ووضع قوة على تل معين، ووجود العدو في منطقة مكشوفة، وامكان العبور، ومجالات وزوايا الرؤية، وعدد وسائل القتال الموجودة على الساحة وأنواعها ــ كل هذا يؤثر في القتال، ولا نهاية تقريبا لعدد التضافرات بين العوامل المختلفة. وبناء على ذلك، فانه يتم تبني أسلوب التحييد واسقاط العوامل الأقل احتمالا (Elimination)، وتجرى محاولة تقدير ووضع تعريفات واضحة في المجالات التي يمكن فيها عمل ذلك. وبعد ذلك مباشرة، يتم تحديد

عدد من النماذج المحتملة يمكن «اللعب» فيها بعناصر قوة مختلفة، من خلال إجراء عمليات خصم الى ان يتم التوصل الى بنية مقترحة والى توازن، يعتبران في الأصل حلا وسطا.

علاوة على ذلك، فكي يتم التوصل الى قرارات أفضل، تُستغل الخبرة القتالية المتراكمة لدى القادة في الجيش الاسرائيلي، وتمرر المقترحات بهذه «المصفاة». ويعتبر القرار النهائي انه متوسط الآراء. وحتى اذا لم يكن هذا القرار قرارا علميا، وحتى اذا كان يعتمد الى حد كبير على «قواعد التصويت»، فهو أفضل قرار يمكن اتخاذه.

وسائل القتال، ونظرية القتال، وبناء القوة: هناك بُعد مهم في نوعية القوة، هو الترابط القائم بين وسائل القتال ونظرية القتال وبناء القوة: ففي المرحلة الأولى، تتحدد المبادىء لبناء القوة؛ وفي المرحلة الثانية، يتم تطبيق مبادىء نظرية القتال مع القوة الموجودة في تصرفنا، وتجرى عملية تنسيق في المجال التكتي بين وسائل القتال والأطر التي تكونت.

لا تتغير نظرية القتال الأساسية بكثرة او في أوقات متقاربة. وفي المقابل، فان نظرية القتال، على المستوى التكنولوجي ــ التكتي، تتغير وتتعدل بوتيرة التطور التكنولوجي في وسائل القتال ــ تلك الموجودة في يدنا، او تلك التي يستخدمها أعداؤنا. وهذه هي الدائرة السحرية للتطور التكنولوجي، وهذا هو سر الحاجة الى تقديم رد متصل ــ فني وتنظيمي ونظرياتي. ويمكن للمدفعية ان تكون مثالا جيدا لتجسيد هذه العملية؛ فمنذ عدة أعوام، اتخذ قرار بالانتقال الى بنية مكونة من ١٨ سبطانة بدلا من ١٢ سبطانة في كتيبة المدفعية. وقد اتخذ هذا القرار بعد استخلاص دروس حرب عيد الغفران، وعلى أساس تحليل النتائج، وسرعة الرد، ومعدلات اطلاق النار، والقدرة على اكتشاف الأهداف وتدميرها، بالقذائف المدفعية وبالوسائل التي توفرت لدينا في ذلك الوقت. فأجريت تغييرات تنظيمية ونظرياتية، حسنت من قوة المدفعية وطاقتها وفعاليتها. وفي السنوات الأخيرة، أُدخلت ذخيرة حديثة، تفوق قدرتها

التدميرية قدرة الذخيرة القديمة عدة مرات. كما أُدخلت وسائل دعم حديثة ومتطورة تساعد في تشخيص واكتشاف الهدف بسرعة وفعالية واكتشاف مداه في مدة قصيرة. فهذه التطورات لا تحتم اجراء تغيير تنظيمي في سلاح المدفعية ــ انها تتيح للسلاح حاليا مشاغلة أهداف أكثر كثيرا مما كان يستطيع قبل ذلك، مع أنها تحتم تطوير نظرية القتال وتنسيقها.

في شأن المستقبل واحتمالاته: استراتيجية نووية واستراتيجية سلام

تثير الصعوبات المرتبطة بالتنافس الكمي مع العدو، في بعض الأحيان، أفكارا في اتجاهين رئيسيين: وضع استراتيجية نووية من ناحية، واستراتيجية سلام من ناحية اخرى. ولن تستفيد دولة اسرائيل من الاستراتيجية النووية؛ فهذه الاستراتيجية، التي تساعد على التعايش السلمي بين الدول الكبرى، غير معقولة ولا مقبولة في منطقتنا، ولا تنطوي على ما يكفي لحل المشكلات في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت ــ بعد أعوام عديدة من وجود السلاح النووي ــ ان من الممكن شن حروب تقليدية من دون اي قيد تقريبا، ومن دون الارتفاع أيضا الى مستوى ميزان الرعب النووي؛ والأمثلة لذلك كثيرة: حرب كوريا، وحرب فيتنام، وغيرهما. وبما ان السلاح النووي يعتبر سلاحا نهائيا، فسوف يستخدم فقط في أوضاع تحتم حالة «تموت نفسي مع الفلستيم» (عليّ وعلى أعدائي). ويختلف الأمر فيما يتعلق باستراتيجية السلام؛ فينبغي لدولة اسرائيل ان تحاول باستمرار البحث عن سبل تؤدي الى السلام بينها وبين الدول العربية. هذه ضرورة مصيرية حيوية. لكن، الى حين تحقيق خيار السلام، هناك حاجة الى جيش قوي ــ كبير ونوعي. ولا بديل من مثل هذا الجيش، حتى في وقت السلم.

بناء الأطر العملانية وتنظيمها ونوعيتها

اللواء موشيه باركوخفا (بريل)*

لم يعد هناك مجال في حياة شعب ما، يلقى فيه العيب والخلل جزاء فوريا ومباشرا ويتكلفان أغلى ثمن ــ من حياة البشر ــ مثل القتال. فمن شأن اي فشل في معركة عسكرية ان يؤدي، من وجهة النظر الوطنية، الى فقدان الحرية والاستقلال. وعليه، فمن واجب الشعب والجيش ان يحرصا باستمرار على ايجاد الأوضاع التي تسمح لهما بالنصر في الحروب وفي المعارك التي تفرض عليهما.

وستكون هزيمة الجيوش العربية، التي تتعاظم قوتها وتدخل فيها التحسينات، في ميدان المعركة في المستقبل، مهمة اصعب مما كانت عليه في الماضي. ويمكن للجيش الاسرائيلي، بأسلحته وفروعه، ان ينجح في هذا التحدي، شرط ان يحسن نوعيته لتظل أفضل بصورة جوهرية من نوعية الجيوش العربية، ويحافظ في الوقت نفسه على توازن سليم في علاقات القوى، ويتعاظم بالقدر الصحيح في مجال الكمية أيضا.

وتعتبر النوعية والكمية عنصرين رئيسيين في بناء القوة العسكرية. ويتشابك أحدهما مع الآخر، وهما اللذان يسمحان بوجود ميزان قوى مقبول من وجهة نظر اسرائيل. كذلك، فللكمية أيضا قيمة نوعية، كما ثبت في حرب عيد

* قائد المنطقة الجنوبية.

الغفران. وفي أوضاعنا، تقاس الكمية بالنسبة الى قوة الجيوش العربية والقوى المعززة لها والقادمة من غير دول المواجهة. لكن العنصر النوعي، وفي مقدمه الانسان الذي يستخدم وسائل القتال، كان دائما وسيظل أيضا اللبنة الأساسية في بناء الجيش الاسرائيلي، وهو السبيل الأساسي للتغلب على الفجوة الكمية المتسعة بيننا وبين الجيوش العربية. وتعتبر عناصر النوعية كثيرة، ويمكن قياس بعضها فقط، وتقبل أغلبيتها التقدير والتحليل.

ويعتبر الجيش الاسرائيلي فقيرا من ناحية الموارد، لذلك عليه ان يحدد بالضبط عناصر النوعية ويصنفها ويهتم برعايتها بحسب اهميتها، وقيمتها، ومساهمتها في تحقيق النصر في ميدان المعركة.

ولن أتناول بالتحليل، في مقالي هذا، عناصر النوعية الخاصة بالجيش الاسرائيلي جميعها، بل سأركز بصورة خاصة على مسائل البناء والتنظيم التي تؤثر في نوعية الأطر المهنية.

المعركة المشتركة

تؤثر عوامل كثيرة في نوعية الأطر العملانية، وفي القيادات. وتعتبر المعركة المشتركة احد العوامل المهيمنة التي تؤثر في نجاح هذه الأطر، او فشلها، في ميدان المعركة.

وتعتبر المعركة المشتركة، او التعاون بين الأسلحة والفروع، مسألة قديمة؛ ففي العصور الغابرة، تميزت المعارك العملانية للجيوش باشتراك عناصر: الفرسان، والمركبات الحربية، والمشاة، والمهندسين، والمدفعية (المجانيق)، وسلاح الفيلة، وأسلحة الرماية بمختلف أنواعها، والحراب، والرماح. وكلما حاول جيش ما تحقيق تفوق عن طريق اعطاء اهمية زائدة لأحد العناصر على حساب العناصر الأخرى، فشل في ذلك. ففي الحرب العالمية الثانية، فشلت الولايات المتحدة في محاولتها تحقيق تفوق بواسطة حشود من الطائرات، كما فشلت بريطانيا في محاولتها تحقيق تفوق بواسطة تشكيلات كانت مؤلفة من الدبابات فقط.

ان معركة المدرعات هي محور المعركة المشتركة. واعتمد الألمان، الذين تبنوا هذه النظرية، على الدبابة محورا رئيسيا تعمل الى جانبه قوات مشاة مدرعة، وقوات مشاة منقولة وميكانيكية، ومدفعية، ووسائل صيانة، وشؤون ادارية. وكان احد الأسباب التي ادت الى عدم نجاحهم في إلحاق الهزيمة بالحلفاء بواسطة هذه الطريقة، هو الحاجة الى الدمج بين قطع المدرعات – بسبب النقص في الموارد – وجنود مشاة لم يركبوا مدرعات بل عربات نقل، ولذلك اضطروا الى السير على طرق عادية وأصبحوا مكشوفين للمدفعية. ونتيجة ذلك، حدث خلل في قوافل المشاة والمدرعات، وكان من السهل الفصل بين العنصر المدرع وباقي العناصر التي كان من شأنها ان تعمل معه بصورة مشتركة.

كذلك، فعندما بدأ الجيش الاسرائيلي بناء قوته بصورة عامة، وسلاح المدرعات بصورة خاصة، وضع نصب عينيه نموذج المعركة المشتركة. حقا، انه أُعطيت أفضلية للدبابة من خلال محاولة الاستغلال الأقصى لمزاياها الخاصة، لكن كان من الواضح انه من دون مشاة ومهندسين ومدفعية وصيانة واتصال واستخبارات واستطلاع، لن تستطيع الدبابة استغلال مزاياها. وكانت المشكلة ان الموارد المحدودة لم تسمح بتطوير العناصر كلها تطويرا كافيا، وجاء تطوير العنصر الأساسي، الى حد كبير، على حساب تطوير العناصر الأخرى.

وتوفر المعركة المشتركة مزايا كثيرة: فهي تسمح بالتكامل والتغطية المتبادلة بين الفروع والأسلحة المختلفة، وبتتابع القتال، وبملاءمة المهمات مع العناصر المختلفة، بصورة تتيح اقصى استغلال ممكن لمزايا العنصر المقصود. وبالاضافة الى ذلك، فان التركيز الزائد على عنصر واحد للقوة ينطوي على عدة مخاطر؛ ففي بعض الأحيان، تنشأ في ميدان المعركة أوضاع تسبب فيها المعركة المشتركة تعقيدات تؤدي الى الجمود الناجم عن تسخير عنصر قوة في خدمة غيره. فمن الأفضل، في بعض الحالات، السماح لأحد العناصر بالعمل وحيدا. مثال ذلك: الهجوم الليلي، فمن الأفضل أحيانا السماح للمشاة بالعمل بمفردهم

لاستغلال عنصر المفاجأة، وعدم استخدام المدرعات التي من شأنها ان تفسده. وفي حالات اخرى، حالات تتطلب سرعة حركة وانقضاض في ميدان المعركة المملوء بنيران الأسلحة المضادة للدبابات والمدفعية، يكون من الأفضل استخدام دبابات والامتناع عن ادخال قوات مشاة، منقولة بناقلات جند مدرعة، الأمر الذي يجعلها عرضة للاصابة بنيران الأسلحة المضادة للدبابات والمدفعية، ومن شأنها ان تحد من سرعة العملية وتعطلها.

وتتوقف القدرة على ادارة دفة معركة مشتركة بصورة ناجحة، والى حد كبير، على البناء، وعلى توازن الوحدات الداخلي، وعلى عمليات الدمج بين القوات. فكلما ضم التشكيل عددا أكبر من عناصر القوة المشاركة في المعركة المشتركة، وكلما تدربت هذه وخططت معا، ادى التشكيل دوره في المعركة بصورة أفضل. فليس هناك بديل من التعاون، والعمل اليومي المشترك، والقواعد المشتركة، والتنظيم المشترك، والتبلور. كذلك من الأفضل، من ناحية القيادة والسيطرة، دخول المعركة بوحدات متجانسة تضم عناصر القوة المطلوبة كافة. ومع ذلك، فمن الممكن في بعض الحالات الموافقة على إعطاء بعض الوسائل دورا مركزيا ــ وعلى سبيل المثال في مجال المدفعية ــ لكن من المهم الحرص على ان تكون القوة التي تقف في خط تماس جبهوي مباشر مع العدو، مزودة بجميع العناصر التي تساعدها في ادارة دفة القتال بصورة أفضل.

خلاصة القول: انه في القتال الحديث، الذي يجري بين الفروع والأسلحة، يتوقف نجاح ادارة دفة المعركة على التعاون الناجع. ويجب ان يتم التعاون ببذل مجهود مشترك من العناصر جميعا، بحيث يؤدي فيه كل عنصر المهمة الموافقة له تماما من ناحية مواصفاته وصفاته.

وبسبب اهمية عامل «التعاون» من أجل تحقيق المهمات العملانية، والتعبير عن التفوق العسكري، فان هذا العامل يعتبر مبدأ حربيا أساسيا، وأحد المبادىء المهمة بين هذه المبادىء.

حجم القوة وتنظيمها

تحتم القوة الكمية الكبيرة التي تتهددنا من جانب الدول العربية، على اسرائيل المحافظة على ميزان قوى ثابت بصورة او بأخرى، بحيث يسمح بتصارع معقول في المواجهات العسكرية المقبلة. وتخضع العلاقات الكمية للنقاش عامة. لكن الجميع متفق على انه ينبغي لنا المحافظة على ميزان قوى بنسبة ١:٣ في مواجهة القوة الفورية التي تستطيع الدول العربية استخدامها ضدنا على خط المواجهة مباشرة.

لكننا في هذا السياق، من أجل الحفاظ على ميزان القوى، نعاني قصورا على الرغم من التعاظم الذي طرأ على قوة الجيش الاسرائيلي منذ حرب عيد الغفران، وذلك بسبب القيود الكمية التي تعاني منها اسرائيل من ناحية، والامكانات غير المحدودة للزيادة الكمية لدى الدول العربية من ناحية اخرى.

وتعتبر الاستنتاجات النابعة من ذلك واضحة: أولا، يجب التطلع الى تطوير وسائل قتال نوعية تحدث انقلابا في ميدان المعركة، وخصوصا في المجال البري، وتؤدي الى نصر ساحق وحاسم؛ ثانيا، يجب البحث في البناء الداخلي للقوة وتنظيمها للمعركة بهدف استخلاص الطاقة القصوى الكامنة فيها، وبأفضل شكل ممكن.

هيئة الأركان العامة والأسلحة

ان البنية المرغوب فيها لهيئة الأركان العامة هي التي تعطي الأسلحة الصلاحيات، وتجعل الجندي يفخر بالسلاح الذي يخدم فيه، وبتخصصه. وتعتبر الانجازات التي حققناها في مجالات التكتيك الصغير، والتي حققت مزايا في ميدان المعركة، ثمرة عمل الأسلحة: سلاح المشاة، وسلاح المدرعات، وسلاح المدفعية، وسلاح الهندسة.

ويجب ان يتحقق بين الأسلحة تنسيق وتوحيد للأفكار في مجالات التطوير، لكن يجب عدم هدم أساس او قاعدة المراتب المقاتلة والمعاونة

باقتلاعها من مجالات النظرية والتدريب ووسائل القتال، ونقل هذه المجالات الى قيادة مركزية.

ان محاولة دمج الأسلحة في ظل قيادة واحدة ستضر بسماتها الخاصة، وتؤدي الى فقدان هويتها. وستؤدي المركزية الى السطحية، وتضر بالفهم الفني المهني المتعمق، وبالحلول الخاصة والمتميزة التي تقدمها الأسلحة. علاوة على ذلك، فان المركزية ــ سواء في اطار قيادة القوات الميدانية او في اطار الذراع البرية ــ تحتم اقامة قيادة يجب ان تخصص لها موارد غالية (قوة بشرية، ووسائل اتصال وخلافه) الأمر الذي يؤدي الى التضخم والترهل.

القيادة الاقليمية

تظهر من حين الى آخر أفكار تدعو الى تغيير التوزيع الاقليمي التقليدي القائم بين القيادات، مثل: اقامة قيادتين اقليميتين، وبناء قيادة تكتية تكون بمثابة احتياطي استراتيجي. وهذه الأفكار غير واقعية. فمن شأن اي حل يكون مختلفا عن الوضع القائم ان يضر بنوعية تشغيل القوة.

تعتبر القيادة الاقليمية حاليا قيادة جبهة. ويقف في مواجهة القيادة الاقليمية كيان وطني عربي مع جيش يخضع لقيادة هيئة أركان عامة؛ كيان تسانده من المؤخرة دول مؤيدة من شأنها ان ترسل جيشا ووسائل قتال الى خط التماس. وعلى ذلك، يجب ان تتصارع القيادة الاقليمية ليس مع قوات العدو «المنظورة» فحسب (وهي القوات التي ستشترك بكل تأكيد في القتال)، بل عليها ان تكون مستعدة للتصارع أيضا مع عدو يحتمل اشتراكه في القتال. والمقصود بذلك: على الجبهة الشمالية العراقيون، وعلى الجبهة الوسطى السعوديون، بينما على الجبهة الجنوبية الليبيون.

وتحتم حقيقة أننا نواجه ثلاث جبهات أساسية ــ في الجنوب والشرق والشمال الشرقي ــ وجود ثلاث قيادات جبهة، تتصارع مع القوى الكبيرة التي من شأنها ان تستخدم ضدنا.

ولا يمكن لهيئة الأركان العامة ان تهتم بالتفاصيل المتعلقة بساحة القتال المحددة. والأكثر من ذلك، ان هناك اختلافا جوهريا بين الساحات الشمالية والوسطى والجنوبية، يتمثل بطبيعة الأرض وبالعدو المحتمل الذي يقف في مواجهتنا. وكي «نتعامل» بمهنية مع التحديات التي يوجدها العدو، وكي نقدم حلولا ملائمة، يجب توسيع الخبرة و«النزول» الى التفاصيل على الساحة. يجب التعرف بصورة أساسية على تكوين الأرض (الطوبوغرافيا)، ويجب دراسة كل شيء عن العدو من أجل تحقيق تفوق عليه: حجم القوات، ووسائل القتال، ونظرية القتال، والانتشار في المنطقة، ومستوى التدريب، والروح المعنوية، ومستوى القادة، وثقافة القادة، والنوايا والاهداف وخلافه.

يجب ان تتوفر لدى القيادة الميدانية الوسائل الملائمة لأداء مهماتها. ويجب ان نطور او نضع نظرية عملانية متطورة تستجيب لتحديات الحرب المقبلة، وتطبق الدروس المستفادة من الحرب السابقة. يجب تدريب القوات المخصصة للقيادة الاقليمية على أداء مهماتها النوعية في المنطقة التي ستحارب فيها، من خلال التركيز على التعاون والربط الكامل بين عناصر القوة. ويجب التطلع خلال التدريبات الى الوصول الى مستوى تخصص عال، خصوصا فيما يتعلق بالسمات الخاصة المميزة لساحة القتال، كالقتال في منطقة جبلية، على سبيل المثال: في القطاع الشمالي. وبما انه ليس هناك ما يضمن عدم استخدام القوات المخصصة للقيادة الجنوبية، في القيادة الشمالية او بالعكس، فمن الضروري تدريب التشكيلات كافة أيضا على سمات القتال على الجبهات الأخرى، وذلك لاكساب هيئة الأركان العامة المرونة والقدرة على نقل قوات من جبهة الى اخرى، وفقا لتطور القتال، ولايجاد مراكز ثقل تحسم المعركة.

ويشير التاريخ العسكري الى ان بين الأسباب التي تؤدي الى النجاح في معارك القتال، والتي تؤثر في نوعية الأطر العملانية، احتلال مسائل البناء والتنظيم الخاصة بتشكيلات الجيش مكانا مهما.

وتغير الجيوش في الشرق الأوسط من صورتها بدينامية وسرعة تفوقان

ما عهدناه في جيوش اخرى. فمنذ حرب عيد الغفران تزيد الجيوش العربية في القوة العملانية لأطر فِرَقها من حيث قوة النيران، والمدرعات، وسرعة الحركة، وأطر القتال الخاصة بالتشكيلات. والأكثر من ذلك، ان جيشي سوريا والعراق قد انتقلا الى نظام حديث في تشكيل فِرَقهما في اطار «جيوش ميدانية» (وقد اقيم اطار الجيوش الميدانية في الجيش المصري منذ ما بعد حرب الأيام الستة).

وقد أشارت تجربتنا في حرب عيد الغفران، على الجبهتين الشمالية والجنوبية، الى أخطاء خطرة في التنسيق والتعاون بين التشكيلات التي عملت متجاورة ضد عدو مشترك. وقد نجمت هذه الأخطاء عن بعد قيادة المنطقة عن الجبهة، وعن عدم وجود معلومات موثوق بها وحديثة، وبناء نظام القيادة الشاملة للجبهة الذي لم يكسبها القدرة على مواجهة تحدي المعركة الحديثة، والسريعة، والمتغيرة، والغامضة. وأتاح عدم التنسيق الوثيق في تحريك التشكيلات للعدو السوري الانسحاب من أراضي اسرائيل، والافلات من الحصار والتدمير في قطاع رفيد، كما أدى في الجنوب الى شن هجوم متشعب بلا دعم متبادل انتهى الى الفشل في تحقيق أهداف مهمة.

ومن ناحية بناء وتنظيم الجيش الاسرائيلي في حالة الحرب في المستقبل، فلن يستطيع مستوى التشكيل الأساسي بعد الآن ان يكون بمثابة مستوى تنفيذي مستقل لمهمة عملانية ــ استراتيجية.

التشكيل الأساسي

يمكن تقسيم نظام قوات ثابت الى عدد متغير من التشكيلات الأساسية، وذلك بملاءمة حجم التشكيلات مع عددها المطلوب.

وهناك عامل يؤثر في حجم التشكيل هو مستوى السيطرة وحجمها، اللذان يعنيان نجاح القائد والقيادة في تحريك القوة الخاضعة لإمرتهما خلال المعركة، التي ينشأ فيها ضغط نفسي شديد على القائد نتيجة ضيق الوقت، وسرعة معدل تغير الأحداث، والبلاغات عن الخسائر والمصابين، وحالات عدم اليقين والوضوح.

وتؤثر الحاجة الى تتابع القتال، هي الأخرى، في تحديد حجم القوة. فبعد يومين كاملين او ثلاثة أيام من القتال المتواصل، تصبح هناك ضرورة لمنح الوحدة مهلة كي تعيد تنظيم صفوفها وتأخذ قسطا من الراحة. وفي هذه المرحلة، يجب المحافظة على تتابع القتال بإدخال وحدات جديدة في المعركة. ووجود المزيد من الأطر او التشكيلات سيساعد في استمرار القتال، ليلا ونهارا، وطوال الحرب كلها.

ان دراسة جذرية لعدد الدبابات في الفصيلة او السرية او الكتيبة او اللواء، والتي تعتمد على مستوى سيطرة القادة وحجمها، وعلى ضرورة استغلال القوة استغلالا ناجعا، وعلى الاستغلال الفائق للطاقة والقدرة التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بها الدبابة ــ هذه الدراسة يمكن ان تؤدي الى خفض أعداد الدبابات في التشكيلات الأساسية. ويساعد ذلك في اقامة تشكيلات قتال ومناورة اخرى تساهم في الابقاء على استمرارية القتال من ناحية، كما تساهم في التصارع وتقديم حلول على الجبهة من ناحية اخرى.

النوعية في بناء الجيش الاسرائيلي

كان من حسن حظنا، في نهاية معركة قادش سنة ١٩٥٦، ان مؤسسي الجيش الاسرائيلي ابتعدوا عن نظرية الجيش المعتمد على سلاح مشاة جماهيري، وتبنوا النظرية التي نادت ببناء قوة الجيش الاسرائيلي من خلال تفضيل عناصر الطيران والمدرعات والمشاة.

ووضع هذا القرار المهم والتاريخي الأساس لتطوير نوعية الجيش الاسرائيلي، ودفع بالجهاز العملاني الاسرائيلي قدما، وساعد اسرائيل الصغيرة على هزيمة الجيوش العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، في غضون اسبوع، والتصدي بنجاح في حرب عيد الغفران للهجوم الفجائي ومحاولة اجتياح اسرائيل.

أ ــ وسائل قتال تتلاءم مع سمات وأوضاع شعب اسرائيل الخاصة

اثبتت تجربة الحروب ان الدبابة، والطائرة، وطائرة الهيليكوبتر، والمدفع ذاتي الحركة ــ والتي تعتبر وسائل قتال مهيمنة في المعارك البرية ــ تتلاءم مع سمات شعب اسرائيل وأوضاعه:

أولا، لا تحتاج وسائل القتال هذه الى قوة بشرية كبيرة. فيمكن لطاقم صغير من المقاتلين ان يقوم بتشغيلها ويحقق بها قوة نيران كبيرة وقوة تدميرية هائلة. وتساعد القوة البشرية البسيطة، التي تقوم بتشغيل وسائل القتال، وتدريبها وسرعتها وقدرتها على البقاء في ميدان المعركة، في الحد من الخسائر بين المقاتلين، حتى عندما يلحق بوسائل القتال اصابات فادحة.

ثانيا، يحتاج تشغيل وسائل القتال هذه الجماعي الى سكان متقدمين من النواحي العلمية والصناعية والفنية ــ وهو ما انعم الله به على اسرائيل ــ وكذلك الى قيادة قتالية، وقيادة عامة، وهيئات أركان على مستوى ونوعية عاليين ــ هذه كلها تستطيع استغلال السمات والمزايا التي يوفرها حاليا نظام قتال مدرع وميكانيكي ومنقول جوا او بحرا.

ثالثا، تساعد وسائل القتال، التي أشرنا اليها، على إبعاد الدمار عن الحدود الاسرائيلية، ونقل الحرب الى داخل أراضي العدو وهزيمته بسرعة. وهي تتميز بقدرة تدميرية تسمح لها بادارة المعركة بوتيرة سريعة تساعد على هزيمة الدول العربية المتاخمة للدولة قبل وصول قوات الدعم من الدول الأخرى. وتعتبر سرعة تنفيذ المهمات أمرا حيويا أيضا من أجل احباط الضغط السياسي الدولي الذي يتزايد كلما طالت الحرب، وخصوصا عندما تكون النتائج في مصلحة الجيش الاسرائيلي. وينطوي انهاء الحرب بسرعة ومنع الاستنزاف، على تخفيض الخسائر بين المقاتلين والسكان المدنيين، والحيلولة دون تآكل او مساس القوة الاقتصادية والصناعية الاسرائيلية وذلك ــ على سبيل المثال ــ عن طريق تسريح رجال الاحتياط من الخدمة الفعلية للقيام بمهماتهم في الاقتصاد القومي.

وتمكن مرونة وسائل القتال من نقلها بسرعة من ساحة الى اخرى، بهدف توفير حشود قوات عملانية، دفاعية وهجومية، وبالتالي ترجمة مبادىء المفاجأة ترجمة فعالة وحشد القوات التي تخلق أفضلية في النقاط الحاسمة، على الرغم من التدني العام في ميزان القوى.

ولا يمكن للجيش الاسرائيلي ان يستثمر موارد في شراء أسلحة ذات غرض واحد. وتتميز وسائل القتال، التي أشرنا اليها آنفا، بتعدد الأغراض، وتستخدم في أغراض متنوعة وكثيرة ــ دفاعية وهجومية معا. وهذه المرونة وصفة تعدد المهمات تعبران تعبيرا فائقا عن نوعية القوة العسكرية الاسرائيلية.

ب ــ تأهيل وتدريب التشكيل النظامي وتشكيل الاحتياط

تضع ضوابط الميزانية ونشاط الأمن الجاري الجيش الاسرائيلي أمام مشكلة خطرة في مجال المحافظة على نوعية القوة المقاتلة: فتخفض فترات التمرين، وتتسع المدة بين تمرين وآخر، ويقل تخصيص الوسائل للتدريبات، وتصار تدريبات تشكيل الاحتياط الذي يعتبر أساس قوة الجيش الاسرائيلي.

ويبنى التشكيل النظامي بشكل يؤدي فيه وظيفتين أساسيتين: الأولى، ان يكون بمثابة قوة نظامية تقدم حلا مباشرا وفوريا لمشكلات الأمن الجاري لدولة اسرائيل. ويجب ان تكون قوته بالشكل الذي يستطيع التصدي بنجاح لهجوم العدو طوال المدة التي يتم فيها تعبئة تشكيل الاحتياط؛ والثانية، ان يكون بمثابة مدرسة لتأهيل المقاتلين وتدريبهم. فأي تأهيل وتمرين مكثفين وأساسيين للقائد والمقاتل، في فترة خدمتهما النظامية، سيؤدي الى ان يجلبا معهما ــ عند تسريحهما وإلحاقهما بوحدة احتياط ــ شحنة نشيطة وجديدة من الخبرة والتخصص. وبذلك تندمج نوعية القوة النظامية في نوعية قوة الاحتياط، فيرتفع مستوى القوة في الاحتياط. وأي مساس او خفض في الموارد المخصصة للجيش النظامي يعني اذن ــ وبنظرة بعيدة المدى ــ مساسا بنوعية تشكيل الاحتياط.

ج ــ العناية بمستوى القادة ورفع فعالية القيادات

اذا أردنا تحسين نوعية الجيش فان الهيئة الأساسية التي تستحق العناية بها

بصورة أساسية، هي هيئة القادة والقيادات؛ فالجيوش تتعاظم باستمرار، وميدان المعركة يزداد حداثة وتعقيدا، وسرعة القتال تتزايد. وكي نعبر ــ في مثل هذا الواقع ــ عن المرونة في الحرب، ونقوم بتجميع القوات ودمجها، ونقل قوات من ميدان الى ميدان، والاهتمام بنقل واخلاء المصابين وبالشؤون الادارية والصيانة، وبالاستخبارات، وما شابه ذلك، لا يكفي اتخاذ قرارات شخصية او أسلوب القيادة بواسطة مجموعة قيادة أمامية محدودة تدير جوانب المعركة العملانية الهجومية كافة، بل لا بد من قيادة ناجعة وعمل جماعي قيادي ممتاز.

لقد اعجب الجيش الاسرائيلي، منذ اقامته، واهتم أكثر (وبحق) بالالتزام وبالهجوم وبالزعامة الشخصية في ميدان المعركة. لكن نشأ، شيئا فشيئا، تأخر معين في مجال القيادة وعمل هيئة الأركان. وسيكون من الممكن اصلاح هذا العيب عن طريق تعيين ضباط ممتازين للعمل القيادي بعد ان يتلقوا تمرينا وتأهيلا ملائمين، وعن طريق البناء التنظيمي السليم.

ويمكن تطوير نوعية القائد والقيادة باجراء تمرينات وتدريبات لا تتطلب استثمار موارد كبيرة. فألاعيب الحرب، والتمرينات الهاتفية، وتمرينات الاتصال الثابتة ــ كلها يمكن تنفيذها بتكاليف رخيصة وبفائدة فائقة.

ان تدريب القيادات خلال تمارين الاتصال الثابتة ــ التي تنتظم فيها القيادة في العربات العسكرية المدرعة المخصصة لها، وتستخدم اجهزة اتصال على أساس التمرين او التخطيط العملاني، من دون تحرك على الأرض ــ يعتبر انجح وأفضل طريقة لـ «صقل» اجهزة القيادة والأركان.

د ــ تمرينات ثنائية

هناك امكان آخر لزيادة النوعية، هو تطوير التمرينات الثنائية (بين طرفين)، على مختلف المستويات؛ فالتمرين الثنائي يطور قدرة القادة على التفكير واتخاذ القرارات. ففي مثل هذا النوع من التمرينات، يتصارع القائد مع قوة «عدو» في أحوال قريبة قدر المستطاع من الواقع. فهو يتحرك في

المنطقة، وعليه ان يستغل مزايا الأرض وقيودها، وهو يخضع لقيود الوقت ويتصارع باستمرار مع عدو يفكر، ويستخدم قواته، ويضع التحديات.

ويحتاج تطوير نظام التمرينات الثنائية الى استعدادات كثيرة، ووقت طويل، وأجهزة للسيطرة والمراقبة. وتسمح الوسائل التكنولوجية الحديثة ــ حاسبات الكترونية وأجهزة تمثل آلي ــ بسيطرة أفضل على هذه التمرينات. علاوة على ذلك، فقد تطورت في العالم اجهزة تعتمد على تمثيل اطلاق النار بأشعة اللايزر، والمنسقة بحيث تتلاءم مع العربة العسكرية المدرعة ومع مقاتلي المشاة. وهذه الأجهزة تسمح باجراء التمرينات الثنائية، التي يظهر فيها أيضا عنصر المصابين الذي يؤخذ في الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرارات من جانب القادة.

ومنذ حرب عيد الغفران تجري الجيوش العربية كلها تقريبا هذا النوع من التمرينات، على مستوى التشكيلات، وحتى على مستوى الفرق. ويطور العرب هذه الوسيلة عن علم ودراية بالمزايا الكامنة فيها، وعن ادراك لضعفهم في المعركة المتحركة وفي اتخاذ القرارات في حالات الضغط وفي الأوضاع المتغيرة لميدان المعركة. وبناء على ذلك، فانهم يستثمرون في هذه التمرينات امكانات وجهودا كبيرة.

هـ ــ ضابط لقيادة كل دبابة

تدرك القيادات العربية ضعف نوعية جيوشها في مقابل الجيش الاسرائيلي. وهي، منذ حرب عيد الغفران، تتبع بعض الأساليب لسد هذه الفجوة، وخصوصا في عنصر القتال البري الأساسي ــ وهو الدبابة. ولا تستغل الجيوش العربية الوقت للتعاظم المثير في التشكيلات المدرعة فحسب، بل أيضا لتحسين نوعية أسلحة المدرعات والتشكيلات المضادة للدبابات. ومن أجل سد فجوة النوعية، فانهم يحولون خيرة جنودهم ــ من خريجي المدارس الثانوية، وخريجي المدارس الفنية العليا، وأصحاب المؤهلات الأكاديمية ــ الى شغل أطقم الدبابات ووظائف قادة دبابات. وبالاضافة الى ذلك، تحسن الجيوش العربية

جهاز التدريب، وسمات التمرين والبناء التنظيمي، فتسلح تشكيلات المدرعات بخيرة الدبابات وناقلات الجند المدرعة، وتدخل تغييرات ثورية في نظام دورات ضباط الدبابات ومهماتهم.

وهذا التحسن الجوهري سيضع تحديا صعبا للغاية أمام التشكيل البري في الجيش الاسرائيلي، وخصوصا أمام تشكيلات الدبابات.

وفي هذه الأوضاع الجديدة، فان معطيات النوعية التي كانت مألوفة في الماضي، وبصورة خاصة في مجال المدرعات، لا تفي بحاجات المستقبل. ويجب ان يأتي رد الجيش الاسرائيلي على هذا التهديد في عدة مجالات. لكن التركيز الأساسي يجب ان يتمثل باجراء تغيير جذري في نوعية قيادة الدبابات. ومن خلال فهم قيمة وتأثير تشكيلات الدبابات على المعركة البرية، ومن خلال اعتبار الدبابة الحديثة خليطا من الأجهزة المعقدة وباهظة الثمن، فمن الأفضل ان يقوم بتشغيل الدبابة خيرة القوة البشرية الاسرائيلية. ومعنى ذلك ان تكون كل دبابة بقيادة ضابط. والفارق بين الضابط وقائد الدبابة، ليس فارقا في الرتبة؛ فهذا فارق جوهري يظهر في نوعية القوة البشرية التي نوليها قيادة نظام أسلحة متطور وغالي الثمن، يؤثر في نوعية سلاح المدرعات ونوعية الجيش بأكمله.

ان نقطة الانطلاق في كل جيش هي ان المعطيات الأساسية للضابط أفضل كثيرا، وتأهيله جذري وأفضل وأشمل ممن ليس ضابطا، ومدة خدمته أطول؛ ومن هنا، فان خبرته بالتمرينات اغنى. وتدل الحروب السابقة على ان لقائد الدبابة تأثيرا حاسما في استغلال السمات العملانية للدبابة كوسيلة قتال. وكلما كان قائد الدبابة محنكا وجريئا وعلى مستوى شخصي عال جدا، وكان تأهيله قبل المعركة أفضل، كانت النيران التي يطلقها ويطورها من الدبابة دقيقة وقاتلة وأكثر توفيرا، وكان اقتحامه ذكيا وواعيا، هجوميا وسريعا جدا، ويستغل بصورة أفضل الأوضاع التي تساعده على البقاء. وفضلا عن ذلك، فان لمستوى قائد الدبابة تأثيرا حاسما أيضا في القدرة الفنية للدبابة وسلامة أجهزتها المعقدة.

وهناك ميزة اخرى لهذا المفهوم، تكمن في امكان الاستمرار في الاحتفاظ بنواة من الضباط لقيادة سرية دبابات في القتال، على الرغم من الخسائر بين الضباط، التي تعتبر بصورة عامة فادحة على وجه الخصوص. ونقل القيادة خلال المعركة من القادة الذين أصيبوا من مستوى المرشحين ونواب القادة وقادة السرايا، الى الضباط الذين يعملون قادة دبابات، لن يضر بفعالية القتال والتنفيذ؛ اذ ان هؤلاء الضباط، الذين نشأوا في السرية، لن يكونوا متوفرين وموجودين فحسب بل يكونون على دراية وخبرة أيضا بالمهمات وبخطة السرية العملانية.

ان تطبيق مفهوم تخصيص ضابط لقيادة كل دبابة، سيساهم أيضا في تحسين نوعية كبار الضباط تحسينا جوهريا جدا ــ على مستوى قادة السرايا وقادة الكتائب وقادة الألوية ــ والذين سيتم اختيارهم من طبقة ضباط اوسع كثيرا من الموجودة حاليا.

يضع ميدان المعركة الحديث أمام الدبابات تحديات كثيرة أيضا في مجال المرونة، التي تقتضي التغلب على موانع استهدف بها الحد من قدرتها على الحركة: حقول الألغام، والخنادق المضادة للدبابات، والسواتر الترابية، واقامة موانع مائية وخلافه. ولهذا الغرض تزود سرية الدبابات بأجهزة هجوم مركبة على الدبابات، من شأنها ان تستخدم في التغلب على المانع المحدد. ويؤثر النجاح في ازالة المانع، بصورة عامة، على أداء المهمة العملانية للوحدة كلها. وتجدر الاشارة الى ان اقتحام المانع يتم أحيانا تحت غطاء من نيران فعالة من جانب العدو؛ وهذه الحقيقة تزيد كثيرا أيضا في اهمية قيادة هذه الدبابات. وسيكون أداء هذه المهمة المعقدة بواسطة الدبابة، بالاضافة الى مهمة القتال، ناجحا أكثر لو كانت الدبابة بقيادة ضابط. ويحتاج تطبيق نظرية ضابط لكل دبابة الى زيادة عدد الضباط في السرية. كما سيحتم تطبيق النظرية تحويل المزيد من القوة البشرية المتميزة بنوعية الضباط، الى سلاح المدرعات.

خلاصة القول: ان المهارة اللازمة لتشغيل الدبابة الحديثة، التي تتميز

بالقوة وبأجهزة غالية الثمن جدا، والتي تمثل وسيلة قتال متعددة الأغراض والمهمات، تعتبر عاملا مهما للغاية يؤثر في نوعية سلاح المدرعات والجيش كله. وقد كان الضباط في الماضي، وسيكونون في المستقبل أيضا، العامل الرئيسي في تحديد مستوى نوعية الوحدات في المعركة. فقد كان ربع الضحايا في حرب عيد الغفران من الضباط. وهذا تعبير واضح لمفهوم «اتبعوني» [اي الضباط في المقدمة ــ المترجم]، باعتباره احدى الدعائم الأساسية للنوعية في الجيش الاسرائيلي، ويساعد مستوى الضباط على الاستفادة القصوى من الدبابة، مما يشكل «مضاعف قوة» لقتال الدبابة الواحدة ولقتال الاطار العملاني كله، ووحدات المشاة التي تستعين بالتشكيلات المدرعة خلال القتال.

خاتمة

ان النوعية هي أمل اسرائيل بمواجهة التفوق الكمي لدى الجيوش العربية. وحتى اذا عرفنا كيف نستخلص الطاقة الكامنة في اسرائيل كلها، من حيث القوة البشرية، فلن نستطيع بناء قوة تعتمد على كمية تزيل التهديد العسكري الذي يتعرض له وجود اسرائيل.

وليس هناك تناقض بين الكمية والنوعية، ولا تتعارض احداهما مع الأخرى. وما دمنا لم نصل الى اتفاقية سياسية مع البلاد العربية المتاخمة لنا، فعلينا ان نطور جيشا بأكبر حجم، كما علينا السعي ــ بموازاة ذلك ــ لتحقيق نوعية عالية، تجد تعبيرا لها في تخصيص احسن الأفراد لتشغيل انجع وسائل القتال وأكثرها فعالية.

ان التطور السريع لوسائل قتال حديثة ومتقدمة ومعقدة، ويحتاج تشغيلها والاستفادة منها الى قوة بشرية ممتازة ــ الأمر الذي تتميز به اسرائيل ــ سوف يساعدها على ان توجد في المستقبل أيضا أوضاعا لتحقيق أفضلية عملانية.

ان العناية بوجود مستوى عال من المقاتلين وقادتهم، والذين يتميزون

كذلك بالانضباط الشديد، وتطوير نظرية قتال متجددة ومتقدمة ومفاجئة، والتعرف بصورة أساسية على العدو بعناصره كافة، كأساس لاستغلال نقاط الضعف فيه، وتحقيق مستوى من التمرين والتدريب على نموذج واقعي لميدان المعركة، والتنظيم المتوازن للتشكيل في الأسلحة جميعا، ووسائل قتال متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ــ كل ذلك سيساعدنا على النجاح في مواجهة التفوق الكمي لدى الجيوش العربية والانتصار في الاختبارات العملانية كافة التي تنتظرنا في المستقبل.

وسوف تتحقق النوعية بالربط بين عدد من المزايا. ولا تكفي كل واحدة على حدة. والدمج السليم بينها هو وحده الذي يعطي الأمل بالنجاح في مواجهة التفوق الكمي لدى الجيوش العربية.

وفي النهاية، اود ان أضيف وأشير الى تطوير القيم النفسانية لدى المقاتل والقائد، التي تمثل في رأيي أساسا وشرطا لتحقيق باقي سمات النوعية بنجاح. وذلك على الرغم من انه لا يمكن ان نقدر تقديرا دقيقا العلاقة بين العامل الروحاني النوعي والعامل المادي في الحرب. ان أوضاع الحرب الحديثة، التي تتميز بقوة نيران قاتلة، تضاعف من العبء ومن الضغط، ولها تأثيرات سلبية على مزايا الانسان النفسانية. وعلى ذلك، فانها تزيد في اهمية القوة النفسانية كعنصر نوعية في قتال الجندي والقائد معا.

وعليه، فان على القادة ان يتفانوا في تحصين المقاتلين وتأهيلهم نفسانيا، بالدرجة نفسها من الجذرية التي يعالجون بها مشكلة تكتية ــ عملانية. ويمكن تحقيق هذا الهدف بتطوير وتطعيم بعض المزايا مثل: حب الوطن، والتعاطف مع الأهداف الوطنية، والثقة بعدالة الطريق الذي نسير فيه، وبث الاحساس بالفخر بالسلاح وبالوحدة، والتبلور الاجتماعي، والشجاعة والجرأة، والثقة بالنفس، والاستعداد للقتال، والروح القتالية، وتطوير الرغبة الهجومية، وخلافه.

ويمكن تطوير وتطعيم هذه العوامل النفسانية عن طريق برنامج

pages cannot be separated for imaging صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها

$ 12.00

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة
MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

ISBN 9963-570-52-8 ردمك